الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

سلسلة علوم اللسان عند العرب 4

البنى النحوية العربية

منشورات المجمع الجزائري للغة العربية

الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

سلسلة علوم اللسان عند العرب (4)

البنى النحوية العربية

منشورات المجمع الجزائري للغة العربية

حلقة عبد الرحمن الحاج صالح

اللسانية-جامعة الجلفة

الإيداع القانوني:2014-5213

ردمك:-2-1-9579-9961-978

منشورات المجمع الجزائري للغة العربية 2016



المقدمة



إن الموضوع الذي اخترناه لهذا الكتاب هو: "البنى النحوية العربية" في رؤية علماء العربية من الصدر الأول ونخص بالذكر الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه. والغرض من هذه الدراسة هو الوصول بقدر الإمكان إلى تحديد المفاهيم العلمية التي اعتمد عليها النحاة العرب المتقدمون في تحليلهم للبنى النحوية ومختلف الطرق التحليلية التي ساروا عليها لإثبات هذه البنى لفظا ومعنى كما كان الغرض من الكتب السابقة إلقاء بعض الأضواء على المفاهيم وطرق التحليل التي لجأوا إليها. وتأتي هذه الحلقة الرابعة بعد "السماع اللغوي العلمي عند العرب" ثم "منطق العرب في علوم اللسان" ثم "الخطاب والتخاطب ونظرية الوضع والاستعمال". وقد اعتمدنا في كل هذه الدراسات على الطريقة التي وصفناها في مقدمة "السماع اللغوي" لفهم النصوص التي وصلت إلينا.

ونلفت نظر القراء الكرام أن هذا الكتاب موضوعه علمي بحت مثل كل الكتب التي صدرت في هذه السلسلة ولا يصلح بأي حال من الأحوال التعليم اللغوي. ونفسر فيما يلي ما نقصده من ذلك[1]

I.علم النحو كدراسة علمية للبنى اللغوية

إن الدراسة العلمية للبنى اللغوية[2] هي من أهم ما تتكفّل به بالدراسة علوم اللسان الحديثة وهي أيضا من أهم ما تطرق إليه وأبدع فيه علماء العربية من جيل الخليل وتلميذه سيبويه وكل من سار على منهجهما. فما جاء به كتاب سيبويه ليس مجرّد عرض لقواعد العربية كما هو معروف بل هو عمل تحليلي علمي لأنه دراسة موضوعية "لمجاري كلام العرب" كما ورد على ألسنة العرب وكما سمعه وجمعه العلماء قبله وفي زمانه كما حاولنا أن نبينه في الحلقة الأولى والثانية من هذه السلسلة. فهو عمل علمي لأنه وصف تحليلي وتصنيفي وتفسيري لهذه المجاري من جهة، ومحاولة لضبطها بضوابط دقيقة من جهة أخرى. وهذا يقتضي النظر في الآلاف المؤلفة من الأنحاء (أو النحو[3]) بعد حصرها وتبويبها ثم استنباط ما استمّر منها في كل باب وما شذّ

---

[1] يمكن أن يطّلع القارئ الكريم على الفرق بين الدراسة العلمية المحضة والدراسة لكسب المهارة ـ من الآن ـ في ملحق في آخر هذا الكتاب عنوانه: "النحو العلمي والنحو التعليمي" بتخصص المهارة باللغوية منها.

[2] كلمة بنية تستعمل في زماننا في مقابل الكلمة الأوروبية structure. ويعنون بها غالبا (إلا عند البنويين) تأليف مجموعة من العناصر على هيئة مخصوصة أو هذه الهيئة نفسها مثل بنية الذرة وبنية الخلية والبنية الجبرية. وقد شاعت صيغة الجمع لبنية على "بنى" اليوم.

[3] أكثر النحاة الأولين من استعمال هذا المصطلح للدلالة على "الضرب من الكلام" ومن ثم تسميتهم بالنحويين. ومن ثم أيضا جاءت تسمية الدراسة النحوية بعلم النحو. انظر مقدمة كتابنا: منطق العرب.

منها (وقد وصفنا كل هذا بالتفصيل من الناحية المنهجية والابستمولوجية في "منطق العرب في علوم اللسان" فليُراجع).

والميزة التي تميز بين هذا المنهج في الدراسة للبنى وغيره من المناهج في البحث اللساني الحديث هو أن النحو العربي كان يجمع في زمان سيبويه، كما أشرنا إلى ذلك، مراعاةً لحقيقة موضوعية لا يلتفت إليها أكثر الباحثين في زماننا، بين:

- النظر في اللغة كظواهر أي الظواهر اللغوية وهي ههنا كلام العرب كما سُمع ونطقوا به من الجانب الاستعمالي والاجتماعي ومن حيث هو أصوات ذات مخارج ولغات متنوعة (تنوعات لغوية).
- وبين النظر فيما يلزم من العمليات لصوغ (أو لتوليد) الوحدات اللغوية فيما سمّوه بالحدود وهي ضوابط العربية.

إن هذين الجانبين من الدراسة العلمية للغة انفرد بالجمع بينهما العلماء العرب المتقدمون. ولم يستطع أي جيل من العلماء غير العرب إلى غاية الآن أن يجمعوا بينهما أي بين النظر في اللغة كظواهر والنظر فيها كنظام ضوابط. فمن البيّن أن الكلام هو في ذاته مجموعة من الظواهر المحسوسة تشاهد بالسمع وبالبصر في مختلف أحوال التخاطب إلا أن اللغة هي أيضا أداة معقدة بتكوّنها من بُنى تتداخل فيما بينها على مراتب وهي أيضا معيار خاص بالناطقين بها. فهي تخضع لما تواضع عليه الناطقون باللغة وخاصة النظام البنوي فيه.

فالنظر العلمي في الجانب الأول هو مماثل تماما للنظر في ظواهر الفيزياء أو الجيولوجية وعلم الاجتماع وغير ذلك لا فرق بينهما إلا في المادة. ومن ذلك، بالنسبة للغة، الظواهر الصوتية وظواهر الخطاب وكل ما يخضع لقوانين التواصل والبيان والاتساع في المعاني وتنوع الاستعمال. والخطاب هو عالم واسع جدا كما هو معروف تحدث بسببه ظواهر مختلفة مثل الحذوف أو التغيير لوحدات اللغة وتداخل اللغات والاقتباس اللغوي وترك الناطقين لبعض التراكيب مثل ماضي يدع وترك "مُبقل" واستعمال "باقل" وغير ذلك كثير.

ثم إن التواضع اللغوي المؤدّي إلى اتّخاذ القوم معيارًا لغويًا معيّنًا وامتناعهم من الخروج منه ورغبتهم الشديدة في المحافظة عليه فهو ظاهرة اجتماعية تاريخية. وتوصف وتفسّر كسائر الظواهر الاجتماعية. إلا أن لهذا المعيار كلغة أي كأداة تواصل نظامًا تركيبيًا وبالتالي ضوابط موضوعية مثل تقديم الموصوف على الصفة في العربية وعكس ذلك في الانكليزية وتقديم أداة التعريف في أكثر اللغات إلا الرومانية وعدم وجودها في اللاتينية وغير ذلك مما يضبطه النحو

وحده في إطار مقارن وتاريخي. وعلى الباحث في علم الاجتماع اللغوي أو مؤرخ تطوّر اللغات أن يصف، من جهة أخرى، تنوّع الاستعمال أو تحوّله جزئيًا وتدريجيا إلى استعمال آخر فهذه ظواهر تاريخية ولا تدخل فيها الضوابط الانتظامية من حيث هي ضوابط.

فأما هذا الجانب الخاص بالضوابط -ولا يقل أهمية من الأول- فتنتمي دراسته إلى العلوم العقلية مثل الرياضيات والمنطق وعلم الحاسوب وغيرها. فهو يتناول بالدراسة الضبط للعمل (الفعل المحكم عند المتكلّمين)[1] لأن اللغة هي أداة تواصل لها انتظام خاص لعناصر يتواضع عليه فهي مواضعة ويمكن أن يصيب المستعمِل في استعمالها ويخطئ. وكل ما كان كذلك فله ضوابط. فأما الاختيار الجماعي اللاشعوري لمواضعة لغوية من المواضعات واستعمالهم لها فهذه أيضا ظاهرة تاريخية.

والذي شاهدناه وعشناه منذ بداية القرن العشرين الميلادي في عالم اللسانيات غربا وشرقا فهو العجز الشامل للسانيين عن إعطاء كلا الجانبين حقّه من الاعتبار والأهمية في الدراسة العلمية. فهذا الاهتمام لم يحصل إلا قديمًا في عهد الخليل وسيبويه. والسبب في ذلك هو تغليب المحدثين أحد الجانبين على الآخر إما باحتقار الجانب الآخر وخاصة الضوابط وجعله غير علمي لأن النحو كعلم عندهم لا يكون تقريريا معياريا بالمعنى التعسفي. وحصل ذلك أول ما حصل في الغرب ابتداءً من سوسور وسبقه اللغويون التاريخيون إلا أنهم نبذوا الجانب البنوي أي البنية في حدّ ذاتها (الآنية) واكتفوا بتطور اللغة عبر الزمان (التطور بمعنى التغيُّر). وهناك موقف ثالث لكنه غير علمي وهو البقاء على الاعتقاد أن النحو هو علم يقتصر كله على إكساب المتكلّم المهارة على استعمال اللغة السليمة ليس إلا. وتجاهل ما كان لعلم النحو عند النحاة المتقدمين من المزايا التي تخص العلم النظري التجريبي وهو الموضوعية التامة، فهذا التجاهل حاصل عند الكثير من المثقفين العرب.

أما ما حصل في الغرب من طغيان المذهب الإيجابي[2] المتطرّف فهو السبب البعيد في حصر البحث العلمي اللغوي في الوصف للظواهر وتجاهل الوصف الموضوعي للضوابط النحوية. ومن ثمّ نبْذُهم لمفهوم القاعدة في الدراسة العلمية لعجزهم عن فهم الفرق القائم بين ما هو مجرد تقرير

---

[1] انظر التمهيد للباقلاني، 38. ويدل **العمل** كمصطلح عند القدامى على إجراء عملية رياضية وعند النحاة على سلسلة من التحويلات على الكلمة (الخصائص لابن جني).

[2] الـــ Positivisme والبنوية اللغوية المتطرفة هي فرع منه.

تلقيني مثل: "قلْ كذا ولا تقلْ كذا" وبين ما هو ضبط علمي للكلام[1]. والعبارة التقريرية الموضوعية في هذا الشأن هي أن يقال: "إذا أردت أن تتكلم بلغة قوم فاتّبع ما تواضعوا عليه في ذلك". فالعبارة الأولى هي مجرد تلقين وقد يكون تعسّفا لأنه قد يكون ذلك متعلّقا بمذهب لنحوي واحد أو يكون خاصا بلغة طبقة اجتماعية معينة وغير ذلك. أما الثانية فهي موضوعية لأنها تعتمد على واقع اللغة وجوهرها وهو **ما تواضع عليه كل أصحابها واستعمله أكثرهم (ويُعرف عند النحاة العرب بما قاموا به من سماع واسع وتدوين وتقنين).**

فما نقصده أساسا من كتابنا هذا هو الوصول إلى ما كان يريده بالفعل -بالدليل المقنع- سيبويه والخليل وأمثالهما مما قالوه وما عبّروا عنه باصطلاح معين. وقد يتّفق لفظه مع ما جاء به علماء العربية بعدهم مع اختلاف المقصود بينهما تماما. وكان الغالب في ذلك استبدال تعريف للمفهوم بتعريف آخر أو تغيير عبارة الكتاب أو بإضافة صفة أو صفات لم يُدْلِ بها سيبويه أو بعدم فهم لما قاله وهو كثير. وحصل ذلك بالتدريج عبر الزمان ولاسيما بعد سَطو المنطق الأرسطي على الفكر العربي بكيفية صريحة ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثالث الهجري كما بيّناه في "منطق العرب". فسنحاول أن نبين كيف حصل ذلك عند تناولنا لكل مفهوم نحوي أساسي إن شاء الله. وسوف نضيف إلى ذلك بالنسبة لكل مفهوم ولكل طريقة تحليل مقارنة بين ما جاء به العلماء العرب وبين ما هو رائج الآن في علوم اللسان الحديثة كما فعلنا ذلك في الكتب السابقة. وسنقدّم للقارئ الكريم فيما يأتي بعض الأمثلة على ذلك.

II. تحوّل ما جاء في الكتاب عبر الزمان

1) تغيير خاطئ لتعريف سيبويه لحروف المعاني

جاء في كتاب سيبويه: "الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل" (1،1). فقد غيّر المبرّد هذا التعريف واختصره -وقد يكون الأخفش أو المازني أو الجرمي قد فعل ذلك

([1]) وفي زمان سؤدد البنوية وطغيان النزعة الوصفية (في الخمسينيات) حاول تشومسكي اللغوي الأمريكي المعروف أن يعيد الاعتبار لجانب الضبط الوضعي في "النحو التوليدي والتحويلي" بجعله على صيغة رياضية منطقية وهو حسن إلا أنه أهمل جانب الاستعمال ومصير المعنى فيه فكان الرّد على ذلك من اللسانيين الآخرين شديدًا ومبالغًا فيه. وقد ردوا عليه بمبالغة أخرى وهو الإقبال -والتهافت- على البحث في ميدان الخطاب هو وحده والابتعاد تماما عن كل صياغة ضابطة (بل وإهمالها، أو إخضاعه للوظيفة البيانية).

قبله. قال: "فالكلام كلّه: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى" (المقتضب، 3/1). فأهم تغيير في هذا هو استعمال الكلام بدلا من الكلم وهذا غير دقيق لأن المقصود ههنا هو تقسيم الكلم بقطع النظر عن الكلام. وسار تلميذه ابن السراج على هذا النهج فقال: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف" (الأصول، 36/1). وهكذا فعل أبو علي الفارسي (الإيضاح، 1/1). فمن التقسيم سرنا إلى تأليف الكلام.

فالذي حصل أولا هو اختصار كلام سيبويه تعسُّفًا لأن بعض الأسماء تأتي لمعنى وكذلك الأفعال الناسخة فهي تأتي لا للدلالة على ذات أو حدث في أثناء حدوثه بل على ما يدل عليه "حرف المعنى". ثم لفظة "حرف" يريد منها سيبويه ها هنا الكلمة لأن كل واحد من الثلاثة عنصر ووحدة[1]. والدليل على ذلك قول سيبويه: "بدلا من حرف هو من نفس الحرف" (345/2) أي بدلا من حرف هو من نفس الكلمة.

هذا، والمقصود من "المعنى" هاهنا ليس هو مدلول اللفظ عامة بل المدلول المجرد أو الاعتباري ممّا اختص به حرف المعنى وهو غير الذات ولا الحدث الحادث وذلك مثل التعجب والاستفهام والتأكيد والنفي والشك واليقين وهو يدخل فيما يسميه سيبويه وبعض النحاة بـــ"المعاني" وذلك ما قاله ابن يعيش: "الأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف" (شرح،143/7). (تطرّقنا إلى ذلك في منطق العرب). وقول السيرافي بأنه ما "يدل على معنى في غيره" أُخذ من تعريف أرسطو للأدوات غير الأسماء و"الكلم" الأفعال في اصطلاحه وشيّعه الفارابي في بداية القرن الرابع[2].

2) تحديد الاسم متوقف على تقسيمه

هذا وقد حدّد ابن السراج الاسم بالتعريف التالي: "الاسم ما دّل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص" (الأصول، نفسه). وأخذ منه أكثر النحاة بعده هذا التعريف وتصرّف فيه بعضهم. وجمع تلميذه الزجاجي تعريفات الاسم للنحاة الذين سبقوه في كتابه الإيضاح مبينا في ذلك اختلافهم. فأما ما أُخذ من أرسطو فكون "الفعل[3] يدل على زمان زيادة على ما يدل عليه". واستعمل الكثير من النحاة بعد ابن السراج هذه الصفة. وقد حدّد سيبويه

---

[1] ودليل آخر هو اختيار المترجمين كلمة "حرف" لترجمة الكلمة اليونانية اسطُقسوس وهو العنصر عندهم.

[2] انظر كتاب الحروف له.

[3] وهي "الكلمة" في ترجمة كتاب العبارة و"الحرف" في ترجمة عبد الله بن المقفع (انظر كتابنا منطق العرب).

"الاسم العام" و"العَلَم" هكذا: "هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم" (204/1) للاسم العام (اسم الجنس بعد سيبويه). و:"اسم وقع عليه فيعرف هو بعينه دون سائر أمته" للعلَم. ويمكن أن يُستنتج من ذلك مفهوم الاسم فهو علامة تقع على شيء ليعرف بها إما هو بعينه وإما كواحد من سائر أمته"[1].

ففي هذين الصنفين يدل الاسم على ذات مبهمة في جنسها أو على ذات معينة بعلامة خاصة. وهذا لم ينتبه إليه الذين تناولوا موضوع تحديد الاسم، وتعريف سيبويه أدقّ من كل ما جاءوا به لأنه يميّز بين الاسمين الجنس والعَلَم ويذكر المرجع في ذلك وهو الانتساب إلى أمة بالإبهام أو بالتعيين. ويستنتج من هذا أن مدلول الاسم هو ذات في مقابل الحدث الحادث في زمان (وهو مدلول الفعل). ولا بد أن يكون المبرد أو شيخاه أدركوا هذا الفرق لأنه قال: "لأنك تخبر عن الذات" (المذكر والمؤنث، 107) وقال أيضا: "الأسماء لأنها تدُل على ذات الشيء" (الكامل، 33/1).

أما اختلاف النحاة في تعريفهم للاسم فقد بينا فيما سبق[2] أن أكثرهم لم يدركوا ما قاله سيبويه ومن فهمه جيدا ممن جاء بعده. فقد قسم سيبويه الأسماء إلى "لازمة لمسماها" وغير لازمة (209/1). فزيد وعمرو ورجل وفرس هي أسماء تدل على ذوات بكيفية لازمة وهي أصول الأسماء. أما الظروف والضمائر وأسماء الإشارة وغيرها فلا تدل على شيء معين في خارج التخاطب ولا تدل على ذلك إلا في الخطاب. فأين ومتى يدلان على أي مكان وأي زمان وأنا وأنت يصلح الأول لأي متكلم والثاني لأي مخاطب ثم يتعين كل هذا في الخطاب لوجود متكلم ومخاطب معيّنين فيه، فكل هذه الأسماء تدل على شيء غير معين في الوضع فهي غير لازمة لمسمّاها فلا يمكن أن يعرف الاسم بمجرد ذكرنا لمدلوله "فحيث" و"حِين" و"غير" لا تدل على "ذات" مع أنها أسماء لأنها تأتي في موضع الأسماء. ولذلك يجب أن نميز بين أصول الأسماء وهي اللازمة لمسماها وما لا يلزم مسماه فلا يمكن على هذا أن يعرَّف الاسم على التحديد

---

[1] الأمة يعني بها الجنس أي الفئة من الأشياء.

[2] ويشبه مفهوم "الذات" مفهوم "الشخص" الذي جاء في تعريف ابن السراج للاسم إلا أن الشخص يقابل به غير الشخص وهو يعني المسمّى غير المحسوس. أما من استعمل لفظة الذات من النحاة ففي مقابل الحدث الفعلي ومعنى الحرف معًا.

الأرسطي[1] إذ يمكن أن يحدّد بالموضع (كما سنفعله في هذا الكتاب) أيًّا كان صنفه، وهذا تناساه الزجاجي.

3) الصفة تابعة للاسم كتمام له

هذا وقد أدخل النحاة (وأوّلهم ابن السراج) الصفة في فئة التوابع وفيها التوكيد والبدل وعطف البيان وعطف النسق. فصحيح أن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب خاصة لكنها ليست مماثلة لما سمي بالتوابع إلا من هذه الجهة فقط. وذلك لأنها لا تأتي منفردة عن موصوفها، ويقول سيبويه في ذلك: "إن الصفة تمام الاسم" (45/1). وقال عن البدل: "لأن الوصف تابع للاسم وأما البدل فمنفرد" (393/1) و لم يتساءل ابن السراج لماذا هو منفرد. وقال سيبويه أيضا: "رأيت قومك أكثرهم على أنه أراد: رأيت أكثر قومك... ولكنه ثنّى الاسم توكيدًا" (57/1). أراد بالتبعية ههنا كون الصفة جزءاً من الاسم وقد صرّح بذلك عند قوله "هو من اسمه" وأنها تمام للاسم فالصفة داخلة في وحدة (سنرى أهمية ذلك). أما البدل فهو منفرد عن هذه الوحدة لأنه تثنية في موضع الاسم وكذلك هو العطف والتوكيد. فهي كلها تكرار الشيء في موضعه. قال المبرد عن هذا: "المعطوف على الشيء يحلّ محلّه لأنه شريكه في العامل..." وقبل ذلك: "البدل في جميع العربية يحلّ محلّ المبدل عنه" (المقتضب،211/4). وليست كذلك الصفة لأنها جزء من اسم واحد[2] وليست تكرارًا ولا تثنية. ويشهد على ذلك قول سيبويه: "فإن أطلت النفي، فقلت: مررت برجل عاقل كريم مسلم فأجره على أوله" (210/1). فـــ"عاقل" هو نعت وما تكرر بمعنى الصفة فهو بدل. فالصفة ليست في ذاتها إطالة كالبدل والعطف وغير ذلك. وسنذكر من ذلك الكثير إن شاء الله وقد مرّ من ذلك في كتبنا السابقة.

III. البناء والتركيب

ونقصد بالبنية النحوية لا الصيغة التي تكون عليها الأسماء والأفعال القابلة للصياغة فقط بل أيضا صيغة كل جملة. ويسمي سيبويه وشيوخه بنية الكلمة المتصرفة "بناءً" (ج أبنية). قال: "فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل ويفعُل وفَعَل يفعِل وفَعِل يفعَل... وقد جاء بعض ما ذكرنا على فُعول" (215/2). وسنرى أن للبناء مدلولاً عندهم هو أخص من البنية

---

[1] التعريف "التحقيق" عند أرسطو (أي بالجوهر).

[2] أي زيادة على اسم تصير معه كاسم واحد.

والصيغة. ويأتي تمثيل هذه الأبنية بالمثال كما وضّحناه في كتابنا "منطق العرب". وينطبق مفهوم المثال على الكلمة المتصرفة وعلى الجملة على حدّ سواء. قال سيبويه: "وعلى هذا المثال جاء "مررتُ بأخيك زيد"" (39/1) وقال أيضا: "وكيف أنت وزيدٌ" "وأنت وشأنُك" مثالُهما واحدٌ (152/1). إلا أنهم أرادوا أن يخصّصوا الكلمة المفردة المتصرّفة باصطلاح يدل على الصيغة وهي كلمة "وزن" أو زِنة (الكتاب،32/2) فللجمل مُثُل كما أن للكلم مُثُلاً إلا أن لكل واحد منهما خصوصية لاختلاف المستوى.

ويعني النحاة بالبناء كمصدر التركيب والتأليف لعدد من العناصر المؤدّي إلى إنشاء وحدة جديدة على صيغة معينة. وتكون منتمية إلى المستوى الذي هو فوق العناصر التي تأتلف منها. ولهذا قال أحدهم وهو ابن جني: "إن التركيب يُحدث للمُركَبَيْن حكمًا مستأنفا ويخلقه خلقًا مرتجلاً" (المحتسب،312/2). ثم إن التركيب اللغوي هو متداخل عموديا على طبقات ومستويات: وأسفلها هي الوحدات الصوتية وأعلاها هي التراكيب المسماة بالجمل. وهي مستويات مختلفة. ولا يستعمل سيبويه وشيوخه ومعاصروه كلمة "تركيب" ومشتقاته إطلاقا. ولم ترد في كتابه ولا في "مجاز القرآن" لأبي عبيدة. وستظهر لأول مرة عند المتكلمين في نهاية القرن الثاني وعند الجاحظ خاصة كما سيأتي.

أما استعمال النحاة بعد سيبويه لكلمتي: بناء وتركيب فقد كان كالتالي: احتفظوا بلفظة بناء أولا في وصفهم الكلمة غير المعربة بأنها مبنية ثم فيما يخص دراسة الكلمة المفردة وجعلوا دراسة أبنية الكلم قسمًا قائما بنفسه منفصلاً عن أبنية الكلام وذلك منذ أن ألّف المازني (المتوفي في 249) "كتاب التصريف". وهم على صواب إلا أنهم أخرجوا كلمة بناء من دراسة أبنية الكلام تمامًا وأبقَوها فيما سموه بعلم التصريف. وبذلك صارت "المركبات" تقابل "المفردات" (وقالوا في هذا المعنى إفرادًا وتركيبًا). وذلك على الرغم من استعمالهم التركيب بمعناه الأصلي وتطبيقهم إياه على كل تأليف سواء كان تركيبًا إسناديًا كما يقولون أم لا. وقد تم هذا التحوّل نهائيا عند المتأخرين.

وقد حدّد النحاة كل أنواع البنى، وأدق ما وصل إلينا من ذلك هو تحديد الرضي لبنية الكلمة وقد سبق أن ذكرناه ولا بأس بإعادته لأهميته. قال: "المراد ببناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يُمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعيّنة وسكونها على اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه" (شرح الشافية، 2/1-3).

أما البنى النحوية الخاصة بالكلام فإنها لا تنحصر فيما فهمناه من كلام الخليل وسيبويه، في المستوى المتضمن للبنيتين: فعل وفاعل/ مبتدأ وخبر لوجود مستوى أعلى منه يمكن أن تتحد فيه هاتان البنيتان في بنية واحدة تكون أعم وأشمل، وهو أهم ما سنتطرق إليه في كتابنا هذا إن شاء الله.

هذا، ولابد للفظ الدال أن يختلف عن غيره من الألفاظ الدالة ليقوم بوظيفته البيانية ولا يلتبس بشيء آخر. إلاّ أن العلماء العرب لا يرون أن التباين يتم في المستويات التي فوق الوحدات الصوتية بالصفات المميزة بل بالأبنية خلافا للبنَويين في زماننا. ويرى العلماء العرب أن في ذلك اقتصادًا كبيرًا. قال أبو حيان في شرح التسهيل بهذا الصدد: "إن الحروف قليلة وأنواع المعاني لا تكاد تتناهى فخصوا كل تركيب بنوع منها ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعا كثيرة. ولو اقتصروا على تغاير الموادّ حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب لمنافاتهما لهما لضاق الأمر جدا ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها. بل فرقوا بين مُعتِق ومعتَق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين. وما فعلوه أخصر وأنسب وأخف" (ذكر في المزهر،347/1).

فنظام اللغة عند العلماء العرب مبني على التباين في البنية من جهة وعلى التكافؤ فيها من جهة أخرى وفي كل مستوى انطلاقا من مستوى تراكيب الحروف الأصول للكلم. ثم إن للبنية جانبا رياضيا لتدخّل التركيب في إحداثها وضرورة وجود عدد من العناصر وغير ذلك. ولهذا يتصف نظام اللغة -في رؤية الخليل- بأوصاف خاصة لها علاقة بالمفاهيم الرياضية وهي ما يسمى بعد سيبويه "بقسمة التركيب" في اللغة[1] وما تقتضيه من تصرُّف. وسننظر في كل واحدة من هذه الصفات كما تصوّرها النحاة العرب باختصار شديد لأننا قد تناولناها بالدراسة في كتابنا "منطق العرب" وفي أماكن متفرقة فنقدمها الآن مجمعة حتى يدرك القارئ الكريم العلاقات الوثيقة القائمة بينها إن شاء الله.

---

[1] يقابلها عند العلماء الرياضيين الغربيين ما سموه بـ: Combinatory أو Combinatoire. وهو مفهوم عربي أصيل.

IV. نظام اللغة وأوصافه في رؤية النحاة الأولين

1) قسمة التركيب في اللغة

إن نظام اللغة عند النحاة العرب هو عبارة عن قسمة تركيبية تقع في كل مستوى من مستويات اللغة[1] مما احتاروه منها وهي محدودة جدا: بالوضع أولا وبالاستعمال ثانيا إذ لا يمكن أن تستثمر كلها مائات الآلاف من التراكيب الناتجة عن القسمة ولا الجزء الكبير منها. فلنأخذ مستوى أصول الكلم[2] (=الجذور). فإن قسمة التركيب تحتمل بالنسبة للجذور الثلاثة تسعة عشر ألفًا وستمائة وستة وخمسين تركيبا (19.656). أما المستعمَل منها فهو أربعة آلاف ومئتان وستون تركيبًا فقط (ذكر في المزهر، 75/1-76)، فالمستثمَر من التراكيب قليل جدا بالنسبة لما تمكّنه القسمة. أما في مستوى أبنية الكلم فإن القسمة وهي في البنى نوع آخر تماما لأنها تتضمن الحروف الأصول كمتغيرات وعناصر الصيغة كثوابت[3] -فإن القسمة تحتمل بالنسبة للثلاثي المجرّد اثني عشرة مثالا واستعمل منها أحد عشر مثالا وهذا يخص الثلاثي وحده. أما الرباعي فالقسمة تحتمل خمسة وأربعين مثالا ولا يستعمل منها إلا أربعة ليس غير.

وتكون القسمة محدودة بالوضع الأول لأسباب معينة كالاكتفاء بما يحْتاج إليه أو النفور من بعض التراكيب وغير ذلك. ثم بالاستعمال: فإن الكثير مما ورد من اللغة هو من الغريب الذي لا يعرف حتى عند أكثر فصحاء العرب. قال ابن جني بهذا الصدد: "كانت للأصول ومواد الكلم معرضة لهم وعارضة أنفسها على تخيّرهم جرت لذلك عندهم مجرى مال مُلقًى بين أيدي صاحبه. وقد أجمع على إنفاق بعضه دون بعضه فميّز رديئه وزائفه فنفاه البتة كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه. ثم ضرب بيده إلى ما أطفّ له من عُرْض جيد فتناوله للحاجة إليه وترك البعض لأنه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه... وذلك أنهم جمعوا أنفسهم من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول..." (الخصائص، 65/1 و67). أما أوزان الكلم فقد استعملوا، بالنسبة للثلاثي المجرّد، كل الأبنية التي تحتملها القسمة إلا واحدة. قال ابن جني: "لكن

---

(1) فهو تصرُّف عناصر التركيب إلى كل ما تحتمله القسمة: في الثلاثي والرباعي والخماسي (راجع كتابنا "منطق العرب").

(2) وكل تركيب من الحروف الأصول هو بنية في هذا المستوى كسائر البنى اللغوية الأخرى.

(3) أما تحديد عدد التراكيب المحتملة في الحروف الأصول فبحساب اخترعه الخليل (حساب العاملي) و لم يُسبق إليه. أما عدد أوزان الثلاثي والرباعي المجرّد فبضرب مجموعة في مجموعة (انظر الجُداء الديكارتي الخاص بالثلاثي المجرّد في "منطق العرب") وقد وصف هذا الحساب ابن جني والرضي ويُستدلّ على قدم هذا الحساب بما جاء في مقدمة كتاب العين.

الثلاثي جاء فيه (من حيث الكلم) لخفّته جميع ما تحتمله القسمة... إلا مثالا واحدا رفض لما نحن عليه من حديث الاستثقال وهو فِعُل" (68).

وفيما يخص الأبنية المزيد فيها فليس من المفيد أن يُجعل هذا المستوى من اللغة مماثلا للمجرّد لأن المستعمل من الأبنية التي تحتملها القسمة يمكن أن يثبته الباحث بطريقة مناسبة جدا وغير مكلفة. فقد لاحظ النحاة العرب أن الحروف الزوائد يقع كل واحد منها في مواضع خاصة في البنية وأكثرها لا تأتي إلا في موضع واحد مثل الميم المفتوحة في "مَكتبة" وفي مفعول والسين في "استفعل" وغير ذلك. وهذا يمكّن من حصر كل الأبنية -وهي محدودة جدا كما هو معروف- فقد أحصى سيبويه ثمانمائة وثمانية وزنا للأسماء (بما فيها المجرّد) و30 للأفعال. وهذا التحليل المراعي لموضع الوحدة في داخل البنية هو مهم جدا كما سنراه.

هذا يخص المفردات أما الكلام وصيغه فقد حصر النحاة قسمة تراكيبه في عدد قليل من العناصر وهي الأحكام النحوية مثل المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول به وسائر المنصوبات وغيرها. والصعوبة ههنا تكمن في إمكانية التقديم والتأخير لبعض عناصر الكلام كالخبر والمفعول به، وقد حلوا الكثير من هذه المشاكل بإثباتهم لمستوى أعلى من هذا جمعوا فيه بالتجريد الابتداء والفعل و"كان" وأخواتها و"إنّ" وأخواتها و"حسبت" وأخواتها في موضع واحد وسموا الجميع عاملا. وسنتناول هذا بالتفصيل في مكانه إن شاء الله.

2) التصرّف من بنية إلى بنية

ينبغي أن نؤكّد على ما يتّصف به نظام اللغة عند النحاة فإنه قبل كل شيء منظومة تركيبية كما رأينا. وذلك بقطع النظر عن اكتفاء الوضع والاستعمال ببعض ما تحتمله القسمة لأن المهم يكمن فيما يترتّب على هذه الصفة الأساسية. فليست هذه القسمة إلا استفراغًا لجميع الوجوه من التراكيب لعدد معيّن من العناصر في مستوى الجذور. ثم فيما يخص أبنية الثلاثي والرباعي والخماسي إلا أنهم أثبتوا مع ذلك أن التصاريف كتحويلات من بنية إلى أُخرى تخضع لسُلّم من المراتب وهذا هو الذي أضافوه إلى القسمة التركيبية وهو جوهري.

فقد ذكرنا في "منطق العرب" ما قاله سيبويه عن أسبقية بعض العناصر على غيرها في "الرتبة"ويعني بذلك بأنها الأصل الذي تصاغ عليه أو تفرع منه كل الفروع بتحويل خاص مثل زيادة شيء عليه. وقد تناولنا ذلك أيضا في الكتاب المشار إليه. فكل وحدة في اللغة هي إما أصل وإما فرع وقد يكون الفرع أصلا أيضا لفروع أخرى.

فالمحوّل إليه من البُنى في اللغة هو بالضرورة أزيد[1] لفظا ومعنى من المحوّل منه وتكون الزيادة دليلا لفظيا على معنى زائد. ويحصل ذلك في كل المستويات إلا مستوى الحروف الأصول أولاً (أصول الكلم) لأنها غير متفرعة من أصل بل هي الأصول المطلقة في نظام اللغة العربية. وثانيا مستوى الكلم المجردة من الزيادة.

وعلى هذا فإن التصاريف الحاصلة بالقسمة التركيبية (المحدودة) تقع لزوما بين أصول وفروع في داخل كل مستوى (وبين المستويات كما سنراه). ولمفهوم الأصل والفرع والتفريع نفسه أصالة ومميزات خاصة قد ذكرنا بعضا منها فيما سبق. وتشبه التصاريف إلى حدّ مّا ما يسمّيه تشومسكي (في أول كتاب له عن نظريته) وشيخه (هاريس) خاصة الـــ **Transformation**. إلا أن الإطار السلّمي الذي يُحدثه التفريع وما يتميّز به عند العرَب غير موجود فيما تصوّره هاذان العالمان. ومثل ذلك الاسم فهو أصل للفعل وكل من المذكر والمفرد والنكرة أصل بالنسبة للمؤنث والمثنى والجمع والمعرفة. أما شراح الكتاب فقد قال السيرافي: "ومعنى قوله إن الأسماء هي الأولى أنها مقدمة في الرُّتبة على الأفعال" (شرح،31/2). وقال أيضا وقوله: "يخرج التأنيث من التذكير كقولك: يتفرع من التذكير"(50) وقال الشارح الآخر أعني الرماني: "النكرة قبل المعرفة لأن التعريف يخرج من التنكير بعلامة أو نقل عن أصل والمذكر قبل المؤنّث لأن التأنيث يخرج من التذكير بعلامة أو تقدير علامة" (189/1).

وقد بيّنا في "منطق العرب" أن الأصل عند النحاة هو السابق في الوجود لا في الزمان بل في نظام اللغة لأنه هو المأخوذ منه الفرع في الغالب وتوجد غالبا حروفه في فروعه[1] أو هو المستمرّ مثل الاسم بالنسبة للفعل ففي كل الأحوال يكون التفريع الغالب بزيادة لفظية تدل على معنى زائد. والذي يهمنا ههنا هو مفهوم الزيادة وما يقتضي عدم الزيادة من عدم وجود لعلامة لفظية واعتبارهم أن ترك العلامة علامة. وهذا مهّم جدا إذ صار الأصل يعرف بطريقة صورية لأنها لفظية وبالتالي صورية موضوعية.

---

[1] إلا في التصرف المعنوي غير اللفظي.. كقولهم: "إنْ" هي الأصل في الشرط كما أن الهمزة هي الأصل في الاستفهام كما أشرنا إلى ذلك في منطق العرب.

[1] ومثل إنْ الشرطية فهي أصل لأدوات الشرط لأنها لا تزول دلالتها على الشرط وكذلك الهمزة في الاستفهام.

وهذا ينطبق على كل وحدات اللغة ومنها الجمل. قال سيبويه: "اعلم أن الاسم أوّل أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ تدخل عليه تلك الأشياء حتى يكون غير مبتدأ... فالمبتدأ أوّل كما كان الواحد أوّل العدد..."(6/1).

يريد سيبويه بالمبتدأ هاهنا المبتدأ مع خبره كجملة، فهذه الجملة هي أصل للعدد الكبير جدا من الجمل المتفرعة عنها بدخول النواسخ عليها والكثير من الأفعال غير الناسخة (مثل "رأيت"). وشبه الأصل بالعدد الواحد لأن المجموعة (كمفهوم رياضي) من الأعداد الصحيحة تتولّد بعضها من بعض ابتداءً من الواحد وبزيادة واحد لكل عدد[1] مثل ما تتولّد الجمل الاسمية بزيادة وحدة لغوية تنتمي إلى المجموعة الإفرادية إلا أن قانون التشكيل (في اصطلاح الرياضيات) في توليد الوحدات اللغوية أي الحدّ في تفريعها من الأصول هو أكثر تشعبا كما سنراه.

أما فيما يخص الثقل الخاص ببعض القُبُل فقد لاحظوا أن هناك ألفاظا تكون أقل قدرةً على تحمّل الزيادة. ولهذا درجات بالنسبة للقبيل الواحد مثل الظروف ففيها ما هو متصرّف التصرف التام (مثل يوم وبكرة) ومنها ما هو أقل من ذلك (مثل عند). وقال سيبويه فيما يخص "كم": "وهي تكون في الموضعين فاعلا ومفعولا وظرفا يُبنى عليها إلا أنها لا تتصرّف تصرف "يوم وليلة" كما أن حيث وأين لا يتصرفان تصرف تحتك وخلفك" (291/1).

ثم إن كل تصريف يقابله تصريف معاكس الاتجاه لأنه عملية تنطلق من أصل إلى فرع ولا مانع أن تحصل عملية تُرجع الفرع إلى ما كان عليه. وهذا ما كان يسمّيه النحاة العرب بـــ"ردّ الشيء إلى أصله". ولا يوجد تصريف إلا مع تصريف معاكس له. وكل النحو العربي مبني على هذه التصاريف التي يمكن ردّ المحوَّل فيها إلى ما كان عليه قبل تحويله. وقد رأينا أنّ التصريف كتحويل للبنى يلزم منه من الناحية المنطقية، تصريف معاكس والمجموع منها يرتبط كل فرد فيه بالتلازم[2]. ولا يتكلم تشومسكي (وشيخه) عن هذه الصفات الأساسية للتحويل على الرغم من اقتناعهما أن الـــ Transformation هو مفهوم رياضي. وللنحاة في منحهم للتصريف ما يقابله وهو عكسه فضل عظيم وكذلك جعلهم المعاكس للتصريف لازما من الناحية المنطقية.

---

(1) أو بطرح الزيادة إذا ردّ العنصر إلى أصله كما سيأتي فيما يلي.

(2) ونستثني من ذلك التحويل العارض لسبب خارجي الذي يحدث اضطرابا في البنية وهو غير التحويل من بنية إلى بنية لأنه غير وضعي فالمعروف في هذه الحالة ألا يقع ردّ المحوّل إلى أصله بل يحصل في أحيان كثيرة ترميم بطرد التحويل العارض إلى كل أفراد الباب كما سيأتي تفسيره.

3) دور القياس في إثبات البنى

إن النحاة العرب نزلوا إلى الميدان لسماع كلام العرب فقاموا بتدوينه ثم تبويبه إلى نُحُوّ أي إلى ضروب من الكلام وكان همّهم الأكبر بعد ذلك البحث عن النظائر لكل نحو من النحوّ.

فالنحوي يبحث عن النظائر للوحدات وهي التي تكون متوافقة في المجرى أو البنية وهو القياس وهو تناظر رياضي محض لأنه يخص البُنى، كما قلنا سابقا، لوحدات أخرى فيجعلون من ذلك بابا. كما يبحث الأصوليون عن العلة التي تتفق فيها النوازل بما جاء به النص أي الأصل[1]. ثم قولهم بأن القياس هو "حمل شئ في الحكم لجامع بينهما" ينطبق على الفقه والنحو وعلى علوم أخرى كثيرة إلا أن ما سموه بالعلة هو غير التناظر الرياضي كجامع ومفهوم النظير هو مفهوم رياضي محض كما بيناه في "منطق العرب".

وللقياس النحوي وبالأخص هذا الحمل الاستقرائي دور عظيم لا في الكشف عن النظائر فقط بل أيضا في اكتشاف الوحدات اللغوية وإثبات بنيتها أو مجراها وانتسابها بالتالي إلى باب نظائرها. وأكثر من ذلك إفادةً هو قدرة القياس النحوي على اكتشاف تكافؤ التصرف أي التساوي البنوي بين تصرّف وحدة معينة وتصرّف غيرها. وهذا مهم جدا لأنه يقتضي الإثبات لعمليات تحويلية متكافئة دقيقة. وذلك مثل ما بيّناه من التكافؤ بين التحويل من المكبّر الرباعي إلى المصغّر منه وبين التحويل من المفرد الرباعي إلى الجمع المكسّر منه. وهذا يُبين أن حمل الأشياء على نظائرها هو مساوٍ تماما لتطبيق مجموعة على مجموعة في الرياضيات الحديثة فإن كان التطبيق تاما فهو قياس وإلا فلا.

وما يمتاز به القياس النحوي العربي عما يلجأ إليها اللسانيون الغربيون هو في أنه تقابُل بالمعنى الرياضي (Bijection) والتقابل يكشف دائما عن العلاقات العمودية بين الوحدات ونعني بذلك ما يكشفه حمل الشيء على نظيره بجعل الشيء إزاء الشيء أي الفرد من المجموعة إزاء نظيره. وهذا لا يمكن أن يكون أفقيًّا بالنسبة لتسلسل الكلام. فالتحليل بالتقطيع المتسلسل أو بإدراج شيء في شيء (التحليل إلى مكوّنات قريبة) لا يكشف إلا عن علاقات الضم بين عنصر وآخر أو بين المجموعات منها أو على كيفية اشتمال الجملة على أجزائها وأجزاء أجزائها. وكل هذه

[1] وفي البحث عن العلة (المفهية) وسائل هي أيضا استقرائية وهي متنوعة تجمعها عبارة "تنقيح المناط".

العلاقات الاندراجية تتولد منها عند أصحاب هذه المذاهب بُنًى وليس الأمر كذلك إذ البنية هي تركيبية الجوهر لا تسلسلية ولا اندراجية فقط.

وسنرى أن القياس بهذا المعنى قد مكّن النحاة من الكشف لا عن بنية الكلمة وحدها وهو وزنها[1] بل أيضا عن بنية الجملة المجردة كما سنراه. ومكّن القياس من اكتشاف مستوى من اللغة يقع بين الكلم والكلام. وهذا أيضا لم تسطع اللسانيات الحديثة أن تحققه (إلا عند اللساني الفرنسي كَانيوبان J.Gagnepain إلى حد ما). وبذلك كان نظام اللغة ومستوياته عند علمائنا على غير ما يتصوّره مثل مارتيني في عصرنا هذا[2].

V. ما قصده الخليل وسيبويه بالضبط مما قالا وشرحا؟

إن الفهم، بقدر الإمكان، لما أراده النحاة القدامى فيما قالوه وشرحوه وخاصة الألفاظ التي اصطلحوا عليها في النحو يقتضي الكشف عن تصوّرهم الشامل لنظام العربية والأسس التي بني عليها عندهم هذا النظام.

فقد وجدنا في كتاب سيبويه خاصة عددًا من هذه الألفاظ والعبارات التي لم يُدرك بعض من جاء بعده أبعادها وما يلزم منها على الرغم من فهمهم لمعناها. ومثال ذلك قول سيبويه: "على غير ما وضعته العرب" (186/1) وما يماثلها. ومن ذلك عبارة الكتاب المتكررة: "هو من اسمه" و"ليس من اسمه" أو "في موضع ما هو من الاسم" أو "داخل في الاسم" (45/1، 65، 68، 188، 84، 276، 207، 208 الخ). فقد فهم هذا ابن السراج وشيخه المبرد وتلاميذه مثل السيرافي وغيره إلا أنهم لم يستنتجوا من هذا ما يترتب عليه من الانتظام بين مستويات اللغة كما سنراه. وأما المتأخرون من النحاة فلم يدرك أكثرهم المقصود من هذه العبارة الأخيرة.

ومن ذلك أيضا عبارته: "ما ينفصل ويبتدأ" (96/1) فقد أدرك كل النحاة معنى الانفصال والابتداء إلا أن المتأخرين لم يفهموا ما كان المقصود الحقيقي منه كما سنبيّنه.

كما كثر في كتاب سيبويه وفي أكثر الكتب في النحو التي صدرت حتى القرن السادس مجيء كلمة "موضع" بكثرة فائقة وهو، كما سيأتي، جوهر الفكر النحوي العربي والأصل الأكبر الذي

---

[1] وهو مفهوم لا يعرفه اللسانيون الغربيون إلا من اطّلع على نحو العربية منهم.

[2] فلا تنحصر الوحدات الصغرى في الفونيم والمورفيم فقط. وليست الجملة متكونة فقط من مورفيمات أو مجموعات منها كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

بنى عليه النحاة الأوّلون فهمهم للبنى النحوية وانتظامها ومجاريها عامة. ومن الذين كانوا أدرى بأهميته وبخطورة دوره في التحليل -بعد الخليل وسيبويه- نذكر الرماني وابن جني وشيخه أبا علي.

ومن ذلك أيضا العامل والمعمول. وفهم أكثر النحاة بعد القرن الرابع أنه اللفظ الذي يسبب الإعراب فقط. وقد انتقد الباحثون المحدثون انتقادا شديد ا هذا المفهوم بعد ما اطّلعوا على ما جاء في كتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء الأندلسي وما تأثّروا به من أفكار اللسانيين الوصفيين في زماننا كان له دور في إثارة موقفهم هذا. وربطوا مفهوم العلة بالعامل كما فعل ابن مضاء مع أهما مفهومان يختلف المجال المفهومي لكل واحد منهما تماما.

فماذا كان يريد سيبويه من قوله: "على غير ما وضعته العرب" و"ما ينفصل ويبتدأ" و"هو من اسمه" أو "ليس من اسمه" وبالنسبة لهذه العبارة ماذا يمكن أن يفهم منها وما الذي يترتب على مثلها من تصوّر نظري يخص نظام العربية. ثم ما هو "الموضع" الذي يكاد يأتي في كل صفحة من الكتاب؟ وماذا يريد النحاة من العامل في زمان الخليل وسيبويه وهل هو مجرد لفظ يكون السبب لظهوره علامة إعرابية معينة؟ فهذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الكتاب إن شاء الله. وأكثر هذه المفاهيم لم يعرفها المتأخرون من النحاة.

وسوف نتجنّب، في الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، النزعة غير السليمة إلى جعل المفاهيم والأفكار التي تنتمي إلى المذهب الواحد من اللسانيات هي المحكّ الوحيد أو المرجع الأساسي في تحديد المفاهيم العربية وتصحيحها ومثال ذلك بصفة خاصة ما يسلكه بعض الباحثين في زماننا وهو إما القول بدون دليل بأن مفهومي الحركة والسكون هما مما اصطنعه العلماء العرب ولا يعكسان واقع الكلام المنطوق وذلك لعدم وجودهما فيما جاءت به الصوتيات التقليدية الغربية. وأما القول بأن الكثير من المفاهيم أو طرق التحليل التي ظهرت في الغرب في زماننا قد كانت معروفة عند العرب، فإن كان هذا قد يصدق على القليل جدا من المفاهيم العلمية في ظاهرها إلا أن الغالب في ذلك هو الاختلاف التام لأن للمفهوم العلمي العربي أو اليوناني أو الهندي أو الأوربي المعاصر صفات تخصّ كل واحد منها لا من حيث التصوّر ووجهة النظر فقط بل حتى في ماهيته العميقة. وقد يصح الشيء علميا إذا ثبت الـــــدليل على ذلك على الرغم من مخالفته لما جاء في نظرية حديثة لأن النظريات ليست حقائق مسلمة من كل جوانبها.

إن موضوع هذا الكتاب هو البنى النحوية كما تصوّرها النحاة العرب من جيل الخليل وسيبويه غير مُشَوّهة بما أصاب هذا التصوّر من تغيير بسبب ما طرأ على الحضارة العربية الإسلامية من تأثير خارجي ومما حدث من غزو المنطق الأرسطوطاليسي وغير ذلك من التأثيرات. ولذلك سيأتي كل ما نعرضه

على القراء الكرام من قول أو تحديد أو تفسير مصحوبا بما صرّح به هؤلاء العلماء أنفسهم عن الموضوع. ولن يصدر أي قول منا إلا مرفوقا بهذه الحجج فلا نريد أن نأتي بنظرية جديدة تتجاوز أقوالهم إنما الذي نقصده هو الفهم الصحيح لما قصدوه بالفعل وبيان المفاهيم الأصيلة التي صدرت منهم مع التنبيه على ما طرأ على ممر الأيام من تطور أو مجرد تحوّل لهذه المفاهيم الأصيلة وهو في الغالب تغيير لا يأتي بفائدة إلا قليلا.

كما ننبّه القراء الكرام على أننا ننتمي إلى زمان آخر غير زمان هؤلاء العلماء ولا إلى زمان المتأخرين منهم. فقد طرأ تجديد كامل لمناهج البحث وارتقت الآن العلوم والتكنولوجية الارتقاء الواسع المعروف[1]. ولا يمكن أن نتجاهل ما جدّ من صحيح المناهج التحليلية والمعارف العلمية العامة ولذلك سيكون موقفنا الاعتداد بالمفاهيم العلمية المجمع على صحّتها والمصطلحات العالمية التي وضعت في عصرنا هذا للدلالة عليها وبوضع الرسوم والمخططات التي يستعان بها الآن للتوضيح وكذلك الرموز التي عمّ استعمالها في عصرنا هذا وما نضطر إلى وضعه.

وكمثال لذلك نذكر مفهوم الأصل الذي يتحول في اللغة إلى شيء آخر بزيادة في داخل النظام اللغوي لا عبر الزمان. فهذا الأصل هو نواة لجميع ما تتحول إليه بالزوائد ولا حاجة لنا إلى مصطلح آخر بالنسبة للزوائد لأنه يؤديه المصطلح الدولي **Increment**. وكذلك هي التصاريف فهي عمليات تحويلية تخضع لقوانين خاصة. ولا إسقاط في ذلك بدليل لجوئنا فيما كتبنا باللغات الأجنبية إلى وضع كلمة أجنبية لتقابل مفهوما عربيا لا يوجد له مقابل في زماننا بهذه اللغات مثل **Lexia** لمفهوم "ما بمنزلة الاسم المفرد" (اللفظة في اصطلاحنا) والـ **Kinem** في مقابل الحركة في الصوتيات العربية ولا يُعرف هذا المفهوم في الغرب (في الصوتيات التقليدية).

وقد يكون المفهوم العلمي الحديث قد سبق العلماء العرب إلى تصوره -ولا بد أن يخالفه من جانب أو عدة جوانب- مثل مفهوم "وجوه التصرّف" في قسمة تراكيب الحروف فهو قريب من الـ **Factorial** وغير ذلك من المفاهيم اللغوية الرياضية وهذا التوافق هو قليل وقد يكثر إلى حدّ ما في الميدان التجريبي.

وهذا اللجوء إلى ما اشتهر الآن من مصطلحات علمية لن يؤدينا إلى التخليط بين المفهوم العربي أو الطريقة التحليلية وبين ما يمكن أن يقابلها في علوم اللسان الحديثة وخاصة ما جاءت به مختلف المذاهب اللسانية الحديثة. فسوف نمتنع امتناعا باتا من التخليط بين التصور العربي للبنية وبين ما يسميه

---

[1] وهي أعم بكثير من المصوت. انظر دراستنا لهذا الموضوع في "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية" (ج2، ص175-201).

اللسانيون البنويون بـــــ Structure لأنهما شيئان مختلفان تماما. فهذا أساسه الاختلاف في الصفات المميزة (ولا يسميها سوسور بنية بل نظاما) وذاك ناتج عن التركيب. والخطأ الذي وقع فيه هؤلاء البنويون أصله اهتمام سوسور المفرط بالاختلاف وجعله اللغة كلها نظاما من الاختلافات وهي نظرة فلسفية أكثر منها علمية. وهذا لا يوجد ما يماثله عند النحاة المبدعين. ولا نقول بأن المفهومين هما شيئ واحد إلا إذا حصل اقتباس الغربيين المفهوم من العرب وصحّ ذلك بدليل قاطع. ومع ذلك فقد يكون في الشيئ المقتبس من الخصوصية ما يجعله يبتعد من جانب أو آخر، من المفهوم الأصلي. وذلك مثل العامل عند تشومسكي (Government). فاستغلاله الناقص للعامل يجعله يفترق عن تصور العرب له إذ كل النظام التركيبي مبني عليه عند الخليل وسيبويه كما سنراه[1].

الخطة التي سنسير عليها.

سنستهل دراستنا هذه بموضوع الوضع كتركيب وكبناء والمقارنة بينه وبين الوضع كمواضعة لفظًا ومعنى. ثم ننتقل في هذا الباب إلى النظر في الوحدات الدالة الصغرى في العربية وكيف كان يتّم إثباتها عند النحاة القدامى.

أما في الباب الثاني فسنعرض لأهم مفهوم في تحليل الكلام والبنى وهو "الموضع" كعنصر أساسي في تحديد البنية اللغوية ونعالج فيه أيضا موضوع الأصول والزوائد.

ونتطرق في الباب الثالث إلى مستوى ما سميناه بـــــ"اللفظة" وهو بين الكلمة وبين الكلام ولا يوجد مثله في النظريات اللسانية الحديثة (إلا عند لساني واحد فرنسي كما مرّ).

أما الباب الرابع والباب الخامس فسيُخصصان للفظة الفعلية (أصولا وزوائد) والمقارنة بينها وبين الاسمية.

وسيكون موضوع الباب السادس مستوى بناء الكلام أو المستوى التركيبي وأساسه مفهوم العامل كمحور للكلام.

وفي الباب السابع سنتعرض للزوائد في مستوى الكلام كوحدة تركيبية ويتلوه الباب الثامن في الكلام عن ظواهر الإطالة وهي إما إدراج جملة في موضع الاسم أو تثنية محتوى الموضع.

وسنتعرض في الباب التاسع إلى أعلى مستوى في اللغة وهو مستوى الصدارة.

وسيكون الباب العاشر خاصا بالوصف لمفهومي العلة والتعليل ومكانتهما في النحو العربي.

وقبل الخاتمة سنقوم بمقارنة في ملحق خاص بين هذا النحو العلمي وكيفية استثماره ببحوث تطبيقية لفائدة النحو التعليمي إن شاء الله.

---

[1] أما ما يغطي من المصطلحات معنى لا ينتسب إلى مذهب معين أو نظرة خارجية خاصة فلا حرج في استعماله مثل معنى الزيادة التي يقابلها كلمة ajout أو increment وكذلك كل المصطلحات العلمية التي لا تصطبغ في معناها بنزعة مذهبية مثل مصطلحات الرياضيات.

الباب الأول

الوضع اللغوي كتركيب
ماهيته وتوظيفه وتحليله بمقياس الانفصال

الفصل الأول

اللغة وضعان اصطلاحي وتركيبي (أو نحوي)

I. الوضع والموضع[1] بمعنى التركيب

لقد سبق أن تطرّقنا إلى مدلول الوضع كمصطلح لغوي في كتابنا السابق: الخطاب والتخاطب ويقابله "الكود" في عصرنا الحاضر. وحاولنا أن نبيّن أن معنى الوضع عند النحاة (ابتداء من القرن الرابع) هو هذا النظام الاصطلاحي في حدّ ذاته في مقابل استعمال الناطقين له. ولهذا اللفظ في اللغة مدلول أصلي وهو جعل الشئ في مكان وإثباته فيه ومن ثم **معنى التأسيس** وهو مدلول قديم جدا. فقد جاء في القرآن الكريم: "إنّ أوّل بيت وُضع للناس للّذي ببكة" (آل عمران،96). ومن ثم صار يدل على **تخصيص اللفظ للدلالة على معنى معيّن بوضع واضع**. ويستعمل النحاة القدامى الفعل من هذا اللفظ بهذا المعنى. ويكون هذا التخصيص لغويا إذا صار تواضعا بين الناطقين أي اصطلاحا يتفاهمون به ويصير بذلك تأسيسًا اجتماعيا.

ويقابل هذا المدلول مدلول آخر لا يقلُّ أهمية وهو وضع الشئ على وضع معين. جاء في اللسان: تقول في الحَجَر إذا بنى به: "ضَعه غير هذه الوضعة..." (في وضع) أي على غير هذه الهيئة.

ويكثر مجيء الوضع بهذا المدلول الأخير في كتب النحاة الأولين وأتباعهم. قال سيبويه: "لأنك تستفهم على ما **وَضَعَ عليه** المتكلم كلامه" (401/1).

وقال: "لأي شيء وضع هذا الكلام" (459) وقال أيضا: "وأن الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدث"(273).

---

[1] الموضع هاهنا كمصدر لا كاسم مكان.

وقال: "**فوضعوا** كل واحد منهما على **غير الموضع الذي وضعته** العرب"(1/167-168). وقال أيضا: "وهذا كلام خبيث موضوع في غير موضعه" (273). يعني: على غير الهيئة والانتظام الذي تعارف عليه العرب. وقال: "يحتملون قبح الكلام حتى **يضعوه في غير موضعه** لأنه مستقيم ليس فيه نقص" (186). وذلك مثل الفصل بين "قد" والفعل نحو: "قد زيدًا لقيت" (51). وهو من ضرورات الشعر. ولا يجوز ذلك في غير الشعر. قال بهذا الصدد:"هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب" (167). وقال: "وضعوا الكلام غير موضعه وكان قياس هذا لو تكلم بـــه كان هيّنا"(384).

يعني سيبويه في كل هذا أن هيئة الكلام في كل الأمثلة التي ذكرها ليس مما يستعمله العرب في كلامهم ويُعبّر عن ذلك بفعل "وضع" ويعني بعبارته: "في غير موضعه" على غير الوضع أو الهيئة التي يعرفها العرب.

1) الوضع والبناء

ويأتي لفظ الموضع في مثل هذه العبارات بمعنى المصدر. كما يكثر مجيؤه في الكتاب كاسم مكان كثرة فائقة. فإذا اختص الوضع بكلمة بدلا من الكلام مثل: "فتضع الصفة موضع الاسم" (276) فهو اسم مكان أما إذا كان الكلام هو المقصود من الوضع كما جاء في الأمثلة السابقة فهو مصدر، ويعني سيبويه بوضع الكلام تأليفه **ولا يستعمل لهذا المدلول** هو وأصحابه إلا كلمة **بناء** ومشتقاته.

فهذا مدلول آخر تماما وهو أيضا قديم. فقد جاء في القرآن الكريم: "يُحرّفون الكلم عنْ مواضعه" (النساء،46). ولفظ **البناء** عند قدامى النحاة وهو أساسي عندهم. وفيه معنى **التأليف** المقابل لمجرّد الضم وبذلك يكون أخصّ من التنظيم لأنه **صياغة. فكل بناء في استعمالهم نظام وليس كل نظام عندهم بناء**[1]. ففيما يخص بناء الكلم يقول ابن جني:

---

[1] وهذه النظرة قد تجاهلها البنيويون المعاصرون بجعلهم مذهب دي سوسور بنويًا مع أن نظام اللغة عند سوسور هو قبل كل شيء **نظام تفاضل(بالصفات)**. وليس فيه أي بناء إذ انتظام عناصر اللغة يحصل عنده خاصة بانتمائهـــا إلى فئـــات متقابلة ومتقاطعة وليس في ذلك أي تركيب من وجهة نظر سوسور (Système basé sur la différence).

"إنما غرضك البناء من هذه المادة (جذر الكلمة) مرتبا من تقديم حروفها وتأخيرها **على هذا الوضع**"(117/3). وقال الرضي عند تحديده لمفهوم الصيغة: "المراد بوزن الكلمة بناؤها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه" (شرح الشافية،2/1).

وفيما يخص مدلول الاصطلاح فقد رأينا أن الأبنية هي أيضا متواضع عليها فهي أيضا اصطلاح ونعني بذلك أن مثل تقديم الفعل على فاعله وإفراده ليس المتكلم مخيرا فيه فهو قانون تختص به اللغة العربية، وإنْ خالفه المتكلم فإنه يكون كلامه خرج عن "حدّ كلام العرب". وكذلك هي المعاني التي تدل عليها الأبنية. ولا فرق بينها وبين الألفاظ المفردة التي وضعت لمعانٍ معيّنة: فالبناء في اللغة هو نفسه متواضع عليه.

إنما الفرق بينهما أن **المواضعة الخاصة بالأبنية** -للمفردة أو الجملة- هي جانب آخر منها زائد على **الجانب الدلالي** المحض.فهذا **وضع اصطلاحي دلالي** (**semiological code**) وذاك **وضع اصطلاحي تركيبي** (**grammatical code**) فالأول يخص المعنى الموضوع له اللفظ والثاني يخص التأليف الموضوع له اللفظ مفردة كان أم جملةً.

وهذه الفوارق الأساسية قد التبست على النحاة في القرن الرابع بحصرهم الوضع في المفردات (فيما وصل إلينا من كلامهم) ومقابلتهم بين ما سموه "بأوضاع اللغة" وهي المفردات وبين المقاييس أي الأصول النحوية (انظر الإيضاح للزجاجي).

هذا وعلى الرغم من كثرة مجيء لفظة **الوضع** عند سيبويه بمعنى الانتظام والتأليف وكثرة مجيء لفظة **البناء** بجميع مشتقاتها بهذا المعنى فإنهما سيختفيان في العصور التي تلت وستقوم مقام البناء لفظة **التركيب**. وبدأ ذلك في القرن الثالث. فقد استعمل الجاحظ كلا من الوضع والتركيب في جملة واحدة قال:

"فإذا وُضع	على	غير هذا الوضـــع
و رُكّب	غيـــرَ	هذا التركيب" (الحيوان، 347/3)

فيتّضح من هذا التناظر أن كلمة **التركيب** صارت عنده تساوي الوضع. وحصل هذا التحوّل بعد وفاة سيبويه بقليل. **ولم يأت ذكر التركيب على الإطلاق في كتابه** (وكتب معاصريه فيما نعلم). وكان سيبويه يستعمل لفظة **البناء بمعنى التركيب** مع زيادة في المعنى. وقد

تغلبت كلمة التركيب ومشتقاها كما قلنا على لفظة البناء بعد سيبويه حتى اختفت في كتب النحو عند أكثر المتأخرين إلا في مادة التصريف[1].

ويجدر بنا أن نذكر أن سيبويه لا يستعمل لفظة الوضع مضافة إلى اللغة كما سيشيع ذلك في القرن الرابع إلا أن مفهوم الوضع (الاصطلاحي) كمقابل للاستعمال موجود عنده في عبارته "الأصل في الكلام" كما بيّناه في كتابنا السابق. كما أنه يُكثر من إضافة الوضع بمعنى التركيب والتنظيم للمتكلم كما رأينا. وهكذا يفعل عبد القاهر الجرجاني كلما أراد أن يبيّن التقابل المهم الذي يوجد بين "وضع اللغة" و"وضع الكلام". فذاك نظام اللغة المتواضع عليه وهذا استعمال المتكلم له وبالتالي هو تنظيم للكلام خاص بالمتكلم مما يجيزه النحو فقط ويختاره المتكلم لغرض خاصّ في مقام معين[2].

2) معاني البناء

أما ما اختص به البناء عند سيبويه فقد تعرّضنا لبناء الكلم أما بناء الكلام فيمكن أن يُستنبط مما يقوله:

"وإذا	بنيت الاسم عليه قلت:"ضربتُ	زيدا" لأنك تريد
	أن تُعمله وتحمل الاسم عليه"	(41/1)

قال أيضا:"

"تقول هذا	ابتداءً	ولـــم	تحمل أنّ على	رأيت" (462/1)
فهذا لا يكون إلا	مستأنفًا	غيـــر	محمول على	ما حمل عليه" (464)
وإن شئت	ابتدأت	ولم تحمل	الكلام على	أن لك" (463)

نستنتج من هذا **أن حمل** الاسم على الفعل هو عند سيبويه **بناؤه عليه** وهذا المحمول يقابله ما هو مقول **ابتداءً ومستأنفًا** غير محمول على شيء. فالمبني على المبتدأ هو الاسم الذي صار في بنية الكلام ما هو **تابع** لما سبقه. **فهذه التبعية** في بناء الكلام هي المعنى الزائد على معنى التركيب

---

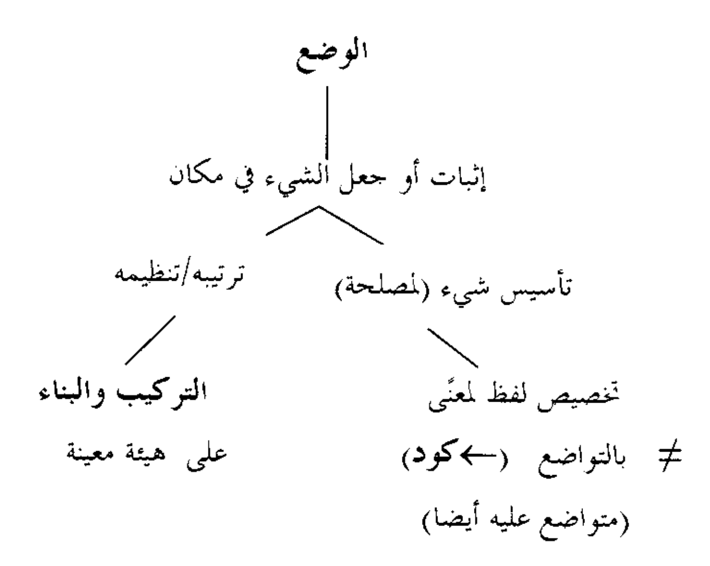
[1] كما استعملها القدماء. فالأبنية صارت خاصة بالكلم عند أكثرهم. وصار التركيب أيضا خاصًا بالكلام (أما اصطلاح البناء المقابل للإعراب فمأخوذ من عبارة الكتاب: "ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك" (3/1). فخصّصوا لفظة "بناء" ههنا لعدم قبول الكلمة للإعراب باختصار عبارة: "بناء لا يزول عنه".

[2] انظر الدلائل 64،69،78،81 وغير ذلك.

الأصلي. والجدير بالملاحظة أن سيبويه لا **يقول أبدا أن الفعل مبني (أو محمول) على الفاعل** كما أن الخبر مبني على المبتدأ والسبب كما سنراه هو في لزوم الفاعل لفعله اللزوم المطلق كأنه جزء منه واستحالة تقدمه عليه[1]. فلا يمكن أن يكون مبنيا على الفاعل، وسنعود إلى هذا فيما بعد إن شاء الله[2].

أما معنى التركيب عند غيرهم من النحاة فلا يلزم منه هذه التبعية التي يقتضيها البناء النحوي القديم، وهذا يدل على **ضياع مفهوم مهم وهو من المفاهيم الأساسية للنحو العربي الأصيل.** ولا شك أنهم -أي علماء القرن الرابع- قد استحسنوا لفظة التركيب لأنها أعم من البناء.

ويمكن في الختام أن نصوّر النظام الدلالي للوضع بهذا الشكل:



II. الصورة والمادة عند النحاة العرب وعند اللسانيين الغربيين

يَعتبر النحاة العرب (في القرن الرابع خاصة) أصوات **الكلام المنطوق والمسموع** كمادة له، وأما نظام الأدلة وتركيبها فهو عندهم صورته. ويحاولون أن يبينوا بذلك أن الكلام هو **تحصيل للأدلة** كما يقولون أي حدث عارض للناطق باللغة. أما هذه الأدلة المستعملة في الكلام فهي في ذاتها تكوّن نظاما وكل نظام في ذاته يعتبر صورة مجردة من المادة. والتقابل: مادة/صورة هو

[1] وتُرك هذا التمييز الأساسي بعد القرن الرابع.

[2] وقال سيبويه: "لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيتَه له..." (20/1) كما قال: فأسْكن هذا وبنى على هذه العلامة (علامة الإضمار في فعلْت) (6/1). فهذا بناء آخر وهو بناء الفعل على الضمير بإسكان لامه.

تقابل فلسفي روّجه واستحسنه العلماء العرب عند اطّلاعهم عليه. وطبّقوه كما كان متوقعا على وضع اللغة في مقابل الكلام.فقد روى السيوطي عن ابن إياس[1] أنه قال: "**إن للفظ المركّب أجزاء مادية وجزءا صوريا** وهو التأليف بينهما وكذلك **لمعناه أجزاء مادية وجزء صوري** والأجزاء المادية من اللفظ تدل على الأجزاء من المعنى. والجزء الصوري منه يدل على الجزء الصوري من المعنى بالوضع"(44/1).

هذا الكلام يذكرنا بما كان يلجأ إليه يلمسليف اللغوي الدانماركي من المفاهيم ومن الألفاظ التي تدل عليها.فكان يتصورأن للفظ مادة وصورة كما أن للمعنى مادة وصورة.إلا أن هناك فوارق أساسية بين ما يقصده يلمسليف وما يقصده العلماء العرب عامة. كما أن هناك فرقا بين ما يقصده سوسور وما يقصده الفلاسفة. وقد عُرف ذلك بأن الصورة عنده هي نظام التقابل في اللفظ (اختلاف العناصر وتمايزها). وكذلك الاختلاف في دلالة اللفظ بين لغة وأخرى. ويلاحظ أن الصورة تنطبق عند الغربيين، الفلاسفة منهم واللغويين، قديما وحديثا، على ما يؤسس عليه **الجنس** (**الفئة البسيطة**) وهو **الصفات الذاتية** التي يشترك فيها أفراد الجنس (ويسميه المناطقة القدامى المفهوم). وتنطبق المادة عندهم على مجموع ما يدخل في الجنس من هذه الأفراد أو العناصر (الذات أو الماصدق). وكل نظام يكون أساسه اختلاف العناصر فهو نظام فئات. فأما النحاة الأقدمون فلم يصل إليهم هذا التصور اليوناني. وأما ما يسمى عندهم مثالا فهو أخص بكثير من مجرد صورة كما مرّ بنا. وحتّى عند المتأخرين منهم فإن ما يسمَّى صورة فهي دائما هيئة **التركيب** والبناء لعناصر الجنس وهو **المثال** عندهم، أي صورة الكلمة التركيبية أو صورة الكلام بهذا المعنى. وكان النحاة من الصدر الأول لا يسمون المثال صورة وما حصل هذا إلا ابتداءً من القرن الرابع (بعد تأثّرهم بمنطق أرسطو). ولا توجد تسمية أخرى لهذا المفهوم عند سيبويه غير المثال وهو تصور خاص بالنحاة العرب. فإن صحّ أن يسمى المثال صورة فلأنه الهيئة التي بنيت عليها عناصر الكلام ليس إلا. أما استعمال من جاء بعد سيبويه للفظتي الصورة والمادة فلجؤهم إليهما كان قليلا. فالصورة عند أكثرهم هي صورة البنية أي المثال. وأما المادة فهي العناصر التي **صيغت عليها**. وتكون هذه البنية نفسها في مستوى أعلى مصوغة في بنية أكثر منها تجريدا ولا يوجد مثل هذا عند الفلاسفة.

---

[1] نحوي من القرن السابع ممن شرح الفصول الخمسين لابن معطي صاحب الألفية الأولى في النحو.

III. استقلال الوضع كتركيب عن الوضع كاصطلاح واستقلالهما كلاهما عن الخطاب

1) كيفية انفراد كل وضع

إن انتماء الأدلة اللغوية إلى وضع اصطلاحي دلالي[1] أي إلى مواضعة، يقتضي بالضرورة اندماجها في وضع تركيبي **فلا وضع اصطلاحي دلالي إلا بنظام تركيبي** وهو أيضا اصطلاح لكنه تركيبي. وليس هو عند النحاة العرب النظام الناتج عن التباين بالصفات كما عند أتباع سوسور بل عن التباين بالبنية كما رأينا. إلا أن هذه التبعية للبنية هي من جانب واحد لا تنعكس -وهذا يشمل كل اللغات- فإن كان كل وضع اصطلاحي لا يوجد إلا في بنية فإن البنية لا ترتبط به هي في حد ذاتها ارتباطا لازما. فهي لا تنفرد باصطلاح واحد لأنها قابلة أن يُصاغ عليها أي وضع اصطلاحي.

فالوضع الاصطلاحي المعين ليس في الواقع إلا تأويلا محتملا (أو ترجمة من التراجم[2]) بالنسبة للبنية اللغوية المعينة.وذلك من حيث وظيفتها الاتصالية التبليغية وهذا معنى اعتباطية اللغة وهو عدم وجود أي ارتباط عقلي بين اللفظ ومعناه. ويترتب على ذلك انفراد ال[illegible]ة والنظام التركيبي كله عن وظيفتها الدلالية كبنية لها خصوصيتها التركيبية.وإن كان "اللفظ خادمًا للمعنى" -كما ألحّ على ذلك ابن جني- فإن هذا لا يتحقق إلا في الخطاب وفي الاستعمال فهو مؤهّل لذلك. أما بالنسبة إلى بنية اللفظ في حد ذاتها فإنها تخضع لقوانين خاصة بها. والدليل على ذلك هو وجود قسمة تركيبية (Combinatory) لغوية تمس اللفظ دون المعنى في مختلف مستويات اللغة. ولا تخضع هذه القسمة الرياضية من جهة أخرى للوضع الاصطلاحي لأن كل واحدة من البنى التي تنتجها القسمة هي صالحة للدلالة على أي معنى في خارج المواضعة المعينة. ويترتب على ذلك أيضا أن اللفظ الدال وكذلك مدلوله يمكن أن يجرد كل واحد منهما من مضمونه: الصوتي في اللفظ والمعنوي في المدلول وذلك مثل كلمة: "كاتب" فإن وزنها هو فاعل وهو بناء من الأبنية ممثّلا في هذا الوزن الذي هو "فاعل" وقد جُرِّدت

---

[1] الاصطلاح ههنا هو بمعناه العام الذي استعمله الجاحظ وجميع المتكلمين فيرادف المواضعة أي الكود.

[2] الترجمة بمعنى الكود هنا.

الكلمة فيه من مضمونها الصوتي الجزئي الذي هو الكاف المفتوحة+ الألف[1]+ التاء المكسورة+ الباء. كما جردت كاتب في مثالها من معناها الخاص بها وهو الكتابة المنسوبة إلى كاتب. فهذا معنى التجريد المؤدى بالتحليل إلى إبراز البنية للعنصر اللغوي وحدها وهو في الحقيقة تعميم[2] إذ يشمل ويعمّ المثال كل الكلم التي لها هذه الصيغة بالذات. وقس على ذلك كل الصيغ اللغوية.

وهذا التجريد من مضمونَيها اللفظي والمعنوي المؤدى إلى بنية اللفظ للوحدة هو دليل على استقلال الوضع التركيبي عن الوضع الاصطلاحي. فالأول هو نظام من البُنى يخضع لقسمة تركيبية مجردة من الوضع والاستعمال وهي من ماهية رياضية ككل بنية مهما كان محتواها.وأما الثاني فهو هذا النظام بعدما خُصّص كل عنصر فيه بالدلالة على معنى أو أكثر بمواضعة لغوية.ونؤكد أن أهم شيء ههنا هو أن هذا النظام من الأبنية هو قابل وصالح لأي مواضعة كوضع تركيبي ثم إن استقلال الوضع الاصطلاحي عن الوضع التركيبي حاصل أيضا لأن الاصطلاح وإن كان لا يوجد إلا باللفظ وفي نظام من اللفظ فإنه ليس مرتبطا بنظام لفظي معين والدليل على ذلك هو وجود أنواع مختلفة من الأنظمة الاصطلاحية قديما وحديثا مثل الكتابة وما كان يسمى بالمعَمَّيات ونظام المورس في زماننا. وهي متكافئة في تأدية وظيفتها. واستقلال الوضع الاصطلاحي هو استقلاله عن النظام اللفظي المعين. فالدنيا كلها بنى وتراكيب ويمكن أن تصاغ على كل واحدة منها أي نوع من العناصر.

والمواضعة بدورها ومن جهة أخرى تتصف، بقطع النظر عن البنية، بصفة مهمة جدا لم يلتفت إليها إلا القليل من العلماء الغربيين إلا في الأيام الأخيرة **وهي عدم الاختصاص وعدم التعيّن** في دلالة الأدلة على مدلولاتها وهو الذي سماه علماؤنا بالإبهام أو عدم التخصّص. ومن مظاهر هذا الإبهام هو وجود نظام من الأدلة المبهمة (Déictiques أو Indexicaux) في جميع اللغات في داخل المواضعة. وله دور حاسم في الخطاب كما تفطن إلى ذلك اللسانيون في زماننا منذ عهد قريب جدا. فهذا الإبهام الشامل هو الذي

[1] وهو مد للفتحة وهذا المد له وظيفة دلالية غير وظيفة الفتحة.

[2] تعميم عربي لأنه ناتج عن التجريد التركيبي (انظر كتاب "منطق العرب").

يمنح للغة الصلاحية المطلقة للدلالة على أي مفهوم بل وعلى أي غرض مهما كان كما بيناه في كتابنا السابق. وكذلك هو الأمر بإمكانيات القسمة التركيبية إلا أن هذا يحصل في نطاق أوسع من الإبهام واستقلالية كل وضع من الوضعيْن عن الآخر من جهة وعن نطاق الاتصال والخطاب من جهة أخرى هو سرّ من أسرار اللغات ونجاعتها في تبليغ أي غرض حتى المحال والكذب وما لم يوجد بعد.

2) توظيف النظام اللفظي

وهذا الذي مرّ ذكره يصعب فهمه بصفة خاصة على من يجعل الوظيفة البيانية (Fonction de communication) أي الوظيفة التواصلية كما يقولون هي التي تحدد الأبنية النحوية[1] وتكون سببا في وجودها.

لقد كان الوظيفيون في أول الأمر يجعلون الوظيفة البيانية تنحصر كلها في الوظيفة التمييزية فجعلوا ذلك مبدأ لكل تفسير لغوي ومنهم اللغويون من حلقة براغ من أصحاب الفنولوجية[2] وتلميذهم الفرنسي اللغوي مارتيني. وقد بنى كل أقواله وتحليلاته للغة بما فيها الجمل على التحليل الفنولوجي. والفونولوجية تجعل وجود الحروف متوقفًا على وجود هذه الوظيفة التمييزية وهو صحيح فيما يخص الأصوات اللغوية وإن كان غير كافٍ[1] إلا أن مارتيني يعتقد كغيره من الوظيفيين في زمانه أن هذا ينطبق على اللغة كلها. وهو غير صحيح لأن للغة تراكيب وأبنية **فالاختلاف يحصل في هذه التراكيب بتصرف الأبنية لا بالصفات الذاتية للحروف أو الكلم فقط.**

ثم وسعوا الوظيفة البيانية في السنين الأخيرة إلى ما كانت تقتضيه نظرية الخطاب وفي نفس الوقت انتشر مذهب فلسفي لغوي وهو البراكْمَاتيك كما بسطناه سابقا و لم يكن أصحاب هذه المذاهب كلهم من الوظيفيين.

---

[1] قد يكون بعضهم اتبع في ذلك القول شبه العلمي القائل بأن الوظيفة في البيولوجيا هي التي تتسبب في وجود العضو كما اتبع التاريخيون قول داروين بتطور الكائنات الحية وطبقوه على اللغات.

[2] وإن كان اللغوي التشيكي ماتيوس هو الذي أسّس مذهب الوظيفية المطبقة على التراكيب (وهو المذهب الخطابي).

[1] فقد أنكر سوسور أن يكون الكلام موضوع دراسة علمية وإن لم يتبعه في ذلك أي واحد.

إن الوضع التركيبي، كبنى محضة تخضع لحدود خاصة لا علاقة لها بالوظيفة البيانية لأن قوانين القسمة التركيبية هي رياضية ولا ترتبط بالدلالة حتى الدلالة الوضعية إلا بعد حصول المواضعة **ثم لا وضع اصطلاحي إلا بوضع تركيبي** يعتمد عليه ويندمج فيه. وهذا لا ينعكس إذ العالم كله تراكيب وبنى كما قلنا وليست بالضرورة مرتبطة باصطلاح.

لا شك أن وظيفة اللغة الأساسية هي البيان والتبليغ إلا أن بُنى اللغة كبنى لا يمكن أن تحدد هي في ذاتها وفي تصرفاتها أصولا وفروعا على أساس وظيفتها في البيان لأن لها خصوصية **غير بيانية**. ولها قوانين لا تمت بسبب إلى استعمالها وإن كان الاستعمال يؤثر فيها فليس هو سبب وجودها على ما هي عليه. فالنظام الصرفي النحوي هو ذُخر ورصيد من البنى تحدثها قسمة رياضية محضة وقوانين صياغية خاصة وعندما تتحول إلى مواضعة معينة فعندئذ تصير هذه الأبنية المتواضع عليها لغة معينة لها معيار هو نظام التراكيب والبنى وبه تتميز عن اللغات الأخرى وبالوضع الاصطلاحي الدلالي الذي يحصل لكل بنية مدلول. فهذا المعيار الموضوعي يجب أن يلتفت إليه أيضا. هذا وعندما يقصدها المستفيد باستعمال هذه اللغة فعندئذ يخدم الوضعان التركيبي والاصطلاحي التواصل والبيان ويصير لهما من المزايا في تنويع الانتظام لعناصرها إلى ما لانهاية ويحصل الاقتصاد في المجهود بذلك. وكل هذا يخضع لقوانين أخرى تقتضيهـــا **الوظيفة البيانية الخطابية**.

فهناك إذن صياغة لغوية تخص البنى في ذاتها كما أن هناك ظواهر لغوية تخص وظيفتها في الاستعمال. والتخليط بينهما أو تغليب إحداها على الأخرى هو غلط منهجي خطير في نظرنا.

أما البنية المعينة إنما هي سابقة الوجود بالضرورة لأن لها ميزة هي صفة لكل بنية وهي صلاحها المطلق لأي نوع من الانتفاع ومنها صلاحها للتعبير عن أي مدلول إذ لا ترتبط بمدلول معين ولا بغرض خطابي معين على الإطلاق في حد ذاتها. وتتصف بالإبهام الدلالي في الوضع الاصطلاحي. وهذه الصفة لا يعرفها الوظيفيون مع أن ما لوحظ في اضطرابات الكلام يدل على ذلك إذ يقع للمصاب بذلك اضطراب في استعماله لبعض التراكيب من حيث اللفظ وبنيته دون أن يصاب في فهم معانيها **والعكس**.وقد أثبتت البحوث في أمراض

الكلام أن المصاب قد يكون مصابا في قدرته على التصرف من بنية إلى أخرى كالانتقال من المذكر إلى المؤنث أو من الجملة البسيطة إلى المعقدة أو القدرة على زيادة الصفة وحذفها أو تصريف الأفعال وغير ذلك مما يخص البنية ودون أن يمس ذلك الفهم للمعاني، ويوجد العكس فقد تزول قدرة المصاب على فهم معنى الكلمة عند سماعها مع قدرته على استعمالها في جملة بكيفية عفوية أو زوال القدرة على تسمية المسميات التي يراها مع قدرته أيضا على استعمالها في كلام عفوي وغير ذلك مما يدل على وجود قدرات مختلفة تخص بعضها الأبنية وتصرفها وبعضها المعاني وإدراكها وكيفية استحضارها باللفظ وغير ذلك.

والدليل الأقدم على انفراد البنية عن وظيفتها الخطابية هو وجود الاشتراك في المعاني في جميع اللغات بل شموله للغة كلها في مستوى الوضع الاصطلاحي ووجود المجاز والكناية في الخطاب واستحالة وجود الوظيفة الخطابية إلا بلفظ سابق الوجود[1]. يتناسى الوظيفي أن المجاز والكناية هو تغيير مقصود من قبل المتكلم لأصل اللغة والوضع.

أما الوظيفيون الجدد من ورثة حلقة براغ والمذهب التوليدي في الدلالة وغيرهم فقد بنوا في وقتنا الحاضر كل تحليلاتهم وتفاسيرهم على مبدأ الوظيفة البيانية.**فجعلوا استعمال اللغة هو اللغة ولا حاجة إلى افتراض نظام صوري مستقل عن الاستعمال وعن الخطاب**. وهذا في الواقع هو رد فعل شديد ضد طغيان المفهوم السوسوري للغة كصورة من جهة وطغيان النظام النحوي وصياغته كموضوع أساسي لعلم اللسان كما كان يدعو إلى ذلك تشومسكي في الأول.

أما الوظيفة اللغوية الموضوعية فهي التي تستخرج من النظر في الاستعمال الفعلي للغة أي في الخطاب نفسه.ويتضح من هذا النظر أن لكل نوع من الأبنية وظيفة خطابية وتنحصر في اختصاص البنية المعينة (بل أكثر من بنية) بتأدية للمعنى الوضعي المعّين بل للمعنى المعهود وهو غرض المتكلم. وهذا لا يمنع من أن تكون هذه البنية في ذاتها راجعة إلى ميدان آخر غير

---

[1] فقد بلغ غلو بعضهم إلى إنكار وجود أي شيء من المواضعة في الخطاب في اللغة وعدم الفائدة في الاهتمام بـــالنحو والتراكيب في البحث العلمي اللغوي خاصة في ميدان الترجمة الآلية التي ترمي إلى كشف المعاني وكأن المعاني تحصل في الخطاب بدون لفظ.

الخطاب أما في الخطاب فإن هناك نظاما من العلاقات بين كل طريقة للتعبير والجنس الواحد من الأغراض. فالعلامة هي التي **تنشأ عن الحاجة** لكن بعد وجود طرق التعبير بسبل أخرى.

ثم لا يمكن أن يشك شاكّ أن لاستعمال اللغة ضغوطا على الوضع قوية. ومثال ذلك علوّ التردد للكلم والتراكيب المعينة في الكلام وهو ما يسميه العلماء العرب بكثرة الاستعمال. فهو غالبا السبب في تحويل النظام إلى نظام آخر، على مر الأيام، **بالحذف والقلب وسائر أنواع التغيير العارض**. ولاشك أن لأغراض المتكلمين المعينة كالاهتمام بمدلول أو الحصر له وشتى الأغراض هي سبب التقديم والتأخير واستعمال بعض التراكيب دون بعض كما وصف ذلك أهل البلاغة وخاصة عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وغيرهما. والكثير من هذه **الأغراض والحالات الخطابية تفسّر استعمال المتكلم لبعض البنى النحوية هي دون غيرها**. وهو ميدان واسع ومهم جدا **إلا أن جعل العلوم اللسانية تنحصر كلها في هذا الميدان وتجاهل كل الجوانب اللغوية الأخرى مثل كيفية انضباط العلاقات النحوية وغيرها فهو تقصير كبير عندنا.**

فالغلط الذي يرتكبه هؤلاء الوظيفيون هو في رفضهم الالتفات إلى البنية اللغوية كبنية لها قوانينُها وعدم النظر في الوضع اللغوي في ذاته **الذي يضمن استمرار نظام اللغة** -بل وقد يُنكر بعضهم وجوده- كما قلنا. لأن الذي أثبته بعض المحدثين والعلماء العرب قبلهم هو أن للغة جانبين:**الوضع أي انتظامها المتواضع عليه والاستعمال له** فإذا انحصرت دراسة اللغة على الوضع وحده فلن تكشف لنا هذه الدراسة عن أسرار الظواهر الخاصة بالاستعمال وسيبقى الكثير من التراكيب والبنى الناتجة عن تأثير الاستعمال في النظام اللغوي غامضة. أما إذا أهمل النظام والتصرف في عناصره، كما قلنا، كنظام من الأبنية له قوانينه الخاصة به فستبقى أكثر الآليات التركيبية اللغوية غامضة لأن دلالتها على معنى أو على غرض لا يمكن أن تفسّر تصرّف البنى هو وحده أي كتصرف رياضي ونحن نعرف أن الملكة اللغوية هي القدرة على التصرّف السليم في الأبنية (كما يقتضيه النحو). وأما الملكة التبليغية فهي الاستعداد على استثمار القدرة على التصرّف في تأدية غرض خاص في حالة خطابية خاصة أو ما يدخل في جنسها.

فالتغليب لأحد الجانبين على الآخر غلط إذ اللغة لا تنحصر في استعمالها ولا تنحصر في نظامها الصوري والاقتصار على ما يؤديه النظام من وظيفة بيانية دون النظر فيما يخص النحو في حدّ ذاته يمنعان من الاستغلال لما يكتشف فيه من أسرار في العلاج الآلي للغة بالحاسوب في عمليات إكساب الملكة اللغوية.

إن لتشومسكي الحق في جعله التراكيب مستقلة عن الدلالة وعن عملية البيان إلا أنه لم ينتبه إلى الأهمية الكبرى التي يكتسيها استعمال اللغة واستثمارها كطرق تعبير تكاد تكون غير متناهية.

3) الخاتمـــة

تنطبق الوظيفة التمييزية على النظام الفنولوجي إذ لا بيان إلا بتباين الحروف ولا تنطبق على التراكيب من حيث هي تراكيب بل من حيث هي اصطلاح ولا تباين ههنا بالصفات المميزة بل بالبنية وتصرفها. فالتحليل على الطريقة الفنولوجية أي على مجرد الاختلاف بالصفات لا تنطبق على التراكيب اللغوية (في المفردات والجمل على حدّ سواء) إلا عند تعذر الاستفادة بالبنية كما في مثل العناصر غير المتصرفة.

إن أبنية اللغة كأبنية تكوّن ذخيرة سابقة الوجود كما قلنا وهي تنتمي إلى ميدان رياضي. وهي محدودة فليس كل ما تحتمله القسمة يوجد في المواضعة أولا وفي الاستعمال ةثانيا. ولا يتحدد هذا الميدان إلا بقوانين هذه القسمة أصولا وفروعا. ويُحتاج إلى مثل هذه التراكيب كوسيلة جد ناجعة لتبليغ الأغراض فيكون حينئذ لكل بنية وتركيب وظيفة في تأدية الأغراض أي في الخطاب. **فالاستعمال للأبنية هو الذي صيرها بعد وجودها ذات وظيفة.** وأهم صفة تتصف بها اللغة قبل ذلك هو أنها لا يخصص فيها لفظٌ معينٌ للمعنى المعيّن بل تجعل المدلولات غير مختصة بشيء معين أبدًا وهو الإبهام في الجنس أو عدم الاختصاص المطلق ويحتمل أيضا اشتراك المعاني في الوضع نفسه في اللفظ الواحد. **وهذه الميزة لوضع اللغة هي أعظم ميزة منحت للغة البشرية**[1]. فالوظيفة في اللغة لا تحدث ولا

---

[1] وقد تناولنا هذا المفهوم بالدراسة المستفيضة في كتابنا السابق وبينا أن للإبهام درجات وأن الاختصاص لا يحصل إلا في الاستعمال.

تتولد من وجودها البنية المناسبة بل البنية هي سابقة عليها **ودور الوظيفة**[2] **هو في استثمار ما يناسب الخطاب مما تحدثه القسمة ليس إلا.**

أما عن مبالغة الوظيفيين في جعل النحو كله ناتجا عن الوظيفة البيانية ونفي أي خصوصية له فهو إجحاف أيضا لأنه إنكار للتصرف في البنى وتجاهل تام لجانب السلامة اللغوية التي أساسها الوضع التركيبي الخاص بكل لغة. فالسلامة الموضوعية هي المطابقة في استعمال اللغة لما تواضع عليه أصحابها أو أكثرهم.

---

[2] وللغة وظائف أخرى غير خطابية كالتحليل للواقع وإسناد العمليات العقلية بصفتها أدوات لها لا بد منها كما هو معروف.

الفصل الثاني

الوحدات الدالة الصغرى في اللغة العربية
مفهوما الكلمة والحرف

I . الانفصال كمقياس لفظي موضوعي لإثبات الكلمة عند النحاة القدماء

1) معنى الانفصال

إن للنحاة الأولين مقياسًا واحدًا لإثبات الكلمة وهو ما يسمونه **بالانفصال**. ويعنون بذلك قابلية الجزء من الكلام أن ينفصل بدون أن يُخلّ ذلك بتقطيع الكلام وما ينفصل عنه. فيكون بذلك دليلا على أن هذا الجزء كلمة وهو مقياس **صوري** تماما لأنه يخص اللفظ ولا يعتمد فيه على المعنى[1]. وهناك نوع منه يكثر مجيء لفظه عند سيبويه وهو **الإفراد** (وما يُشتق منه). وسنرى أن المتأخرين من النحاة قد فهموا الإفراد على غير ما كان يفهمه القدماء من النحاة. فالمفهوم العام للانفصال هو **الانقطاع** بالنسبة لما يسبق الكلمة ولما يأتي بعدها. وقد يسمّي سيبويه الانقطاع عما قبل "**ابتداء**" ويختص الانفصال حينئذ بالانقطاع عما يلي كما سيأتي.

وحسب ما جاء عن النحاة من الكلام عن هذا المفهوم فإن هناك صنفين مختلفين من قابلية اللفظ للانفصال وهما:

1- قبول **الانفصال التام** عن اللفظ السابق وعما بعده مثل: كتاب ورجل وسماء وزيد وعمرو وكل الضمائر المنفصلة ويسمى هذا الانفصال التام **إفرادًا** عند سيبويه والخليل.

2- قبول **الانفصال بالبدل** بكلمة أخرى[2] أو **بالحذف** من أي بدل منها باللزوم مثل الضمائر المتصلة: كتابي/كتابك/كتاب/ **ولا يسمى هذا الانفصال إفرادًا** عند سيبويه والخليل[3].

---

(1) وهو أكثر موضوعية من المعنوي لأنه لا يعتمد فيه إلا على اللفظ وإثبات الكلمة ها هنا يقتضي التعرف عليها.

(2) أو بالتعاقب

(3) وسيتغير **معنى** الإفراد **بعد المبرد** (وهو خسارة كما سنراه).

فالأول هو الذي يصفه سيبويه بأنه: "**اسم ينفصل ويبتدأ**" (96/1) وهما عنده أولاً: ما يسميه "**بالاسم المظهر**" في مقابل "الاسم المضمر" المنفصل منه فقط.

أما الثاني فهو أيضا كلمة إلا أنها **لا تأتي مفردة** أي **منفصلة تماما عن غيرها فلا تستقل عن غيرها في النطق** ولا تنفصل إلا بالبدل والحذف وجوبًا، وأهم أسباب امتناعها من الإفراد هو أنها تأتي غالبا على حرف أو حرفين مثل المتصل من الضمائر وحروف الجرّ والعطف وغيرها. وهي زوائد على الاسم والفعل. وبذلك يكون الفعل كلمة مثل الاسم المظهر إلا أن الفعل لا يُفارقه ضمير الفاعل إلا في قيام المظهر مقامه في الغائب منه.

ويُثبت المبرد ذلك بقوله:"فأما ما كان من هذه الحروف التي جاءت لمعان فهي **منفصلة بأنفسها** مما بعدها وقبلها إلا أن **الكلام بها منفردة محال**" (المقتضب، 35/1).

وهذا ما أثبته سيبويه بقوله: "أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد... أما ما يكون قبل الحرف (من الكلم) الذي يُجاء به له فالواو... والفاء وكاف الجرّ ولام الإضافة... أما ما جاء منه بعد الحرف الذي جيء به فله علامة الإضمار" (304/1).

فهذه الوحدات الدالة هي كلها كلم لأنها قادرة على أن تنفصل عما قبلها وعما بعدها **باستبدالها بكلمة من جنسها** وبالصفر أي بحذفها. ولا تنفرد عن غيرها أي لا تأتي في الكلام منعزلة عن غيرها.وهذا يخص كل ما ليس باسم مظهر أو ضمير منفصل.أما الضمير الغائب فعلامته ترْك العلامة وهو بمنزلة الملفوظ (وهو "العلامة غير الظاهرة" عند سيبويه والمستتر بعده كما سيأتي).

ويفسر سيبويه عدم وقوع الاسم المظهر على حرف واحد هكذا: "واعلم أنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا لأن المظهر يُسكت عنده وليس قبله شيء ولا يُلحق به شيء ولا يوصل بذلك الحرف ولم يكونوا ليجحفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل وإنما يجيء لمعنى" (يعني حرف المعنى) (304/2). وقال الرماني شارح الكتاب بهذا الصدد: "لأنه يجب من أجل ظهوره أن يُنطق به على انفراده" (شرح، 40/5 يسار).

ويفسر سيبويه الكثير من الظواهر اللغوية باللجوء إلى هذا المفهوم وما يقابله. قال: "حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لأنه **لا يتكلم به مفردًا** حتى يكون متصلا بفعل قبله أو باسم فيه ضمير فصار كأنه نون والتنوين في الاسم لأنهما لا يكونان إلا زوائد"(96/1).

ويقابل النحاة هذا الانفصال غير التام باستحالة حصوله. وهذا يخص كل ما هو **من نفس الكلمة** وبذلك **لا يكون كلمة**، مثل الهمزة في أفعل والتاء في افتعل فهو يدل على معنى إلا أنه مبني في الكلمة ويخالف المنفصل بالبدل وبالحذف أي الجزء الدال من الكلام الذي يتصل بغيره ويكون مع ذلك خارجا عن حروف الكلمة التي اتصل بها مثل الألف واللام. ويستدل المخاطب واللغوي على ذلك بانفصالها عما اتصلت به المرة بعد المرة. قال سيبويه: "لولا أن **الألف واللام** بمنزلة **قد وسوف** لكانتا **بناء يُبنى عليه** الاسم لا يفارقه ولكنهما... **تدخلان** للتعريف **وتخرجان**" (64/2). وقال في وصفها ابن جني: "الحروف المنفصلة عن الكلم **غير المصوغة** فيها الممزوجة بأنفس صيغها" (الخصائص، 305/2).

وأما حروف المضارعة (أنيت) فهي مثل الهمزة في أفعل الدالة على التعدية أو التاء في تفعل وتفاعل لأنها وإن كانت تتعاقب على الفعل المضارع مثل الضمائر المتصلة وتدل على ما تدل عليه هذه الضمائر فإنها زوائد مبنية لأنها لا تزول كزيادة أولا ولأنها يفصل بها بين صيغتي الماضي والأمر وصيغة المضارع. **وكل ما لا يفارق الشيء -ولو بالتعاقب- فهو مبني فيه.** وكل ما كان للفصل أي للتمييز فلا يكون منفصلا أي لا ينعزل بل هو من الكلمة. فكل واحد من "أنيت"، على هذا، لو حذفته اختلت الكلمة ولا يكون لها وجود ككلمة. وهذا دليل على أنها مصوغة في صيغة الكلمة. أما المنفصل بالتعاقب فخروجه لا يُخلّ بالكلمة بل ترجع الكلمة إلى أصلها إذا غيّر فيها شيء بالاتصال كتسكين آخر الفعل الماضي مع تاء الفاعل. وهذا غير ممكن بالنسبة إلى "أخرُجُ" و"يخرجون".

أما فيما يخص التحليل التقطيعي للسانيين الغربيين المفضي إلى "أصغر القطع الكلامية الدالة على معنى" ويسمونها مورفيمات فيحصل بالاعتماد على قبول اللفظة للاستبدال بقطعة أخرى ثبت في السابق أنها مورفيم.وعلى هذا فإن ما هو كلمة وجزء دال على معنى من كلمة فهو شيئ واحد عندهم إذ كلاهما مورفيم بدلالته على معنى. وهذا تخليط منهم بين المستويات.فقد جعلوا بذلك ما هو جزء من بناء الكلمة وما هو خارج عنه من جنس واحد لان كلاهما قطعة دالة. وميزوا بين المستقل من المورفيمات وغيره بدون تفصيل. وهذا غير كاف لأن التاء في افتقد هي **زيادة على الحروف الأصول للكلمة** وهما مستويان: الأصل والمزيد عليه.والضمير المتصل هو زيادة على الكلمة كلها مثل ضمير الفاعل في "كتبتُ" لأنه منفصل بالبدل. فدلالة الزيادة المبنية في افتقد هي جزء من دلالة افتقد ودلالة الضمير المتصل هو جزء من دلالة الفعل وفاعله. ثم كيف نسوي بين

هذه الزيادة على الجذر في داخل الكلمة بما ينفصل تماما وبنفسه وبدون قيد من الكلام وهو الاسم المظهر: "فكتاب" عندهم و"ــــه" من "كتابه" هو شيء واحد بدعوى أن كل واحد منهما مورفيم أي أصغر قطعة دالة. فهذا من البساطة بمكان![1]

فهذه هي، في الحقيقة، نزعة "ذرية" في اللغة تجعل الغاية من البحث اكتشاف العناصر التي ينتهي إليها التحليل (بالتقطيع). ولا ينتبه أصحابها إلى أن بكل مستوى من اللغة عناصر ذات خصوصية في تركيبها وصياغتها وفي علاقاتها بما تحتها وبما فوقها. فمنح الاهتمام الكبير لكل قطعة صغرى دالة كقطعة صغرى دالة فقط هو عندنا إجحاف وطَمْس للوحدات البنوية الأخرى. كالمصوغ وغير المصوغ والمنفصل وغيره الخ.

2) أنواع الكلم من حيث التصرّف

قد قسم الكلم سيبويه في أول كتابه إلى التقسيم الثلاثي المعروف وقسمها أيضا إلى متصرف وغير متصرف أو جامد.

أما فيما يخص الكلم الجامدة وهي حروف المعاني كلها فهي التي ليس لها جذر ولا صيغة وبالتالي لا يكون لها تصرف وكذلك هي بعض الأسماء والأفعال التي لا تتصرف تصرفا كاملا لأنها تدل على ما تدل عليه الحروف. فمنها الظروف الجامدة والضمائر وأسماء الإشارة والأفعال الناسخة. **وتُعتبر أسماء وأفعالا لأنها تقع دائمًا في مواضعهما.** فإن بعضها يتصرّف تصرفا جزئيا مثل "عند" و"مع" (من عندك ومعًا) وليس وغيرها. إلا أن لبعضها نوعا آخر من التصرف مثل الضمائر المتصلة وأسماء الإشارة والموصول وهو التعاقب بين لفظ وآخر بتصرف جزئي يخص التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

ونلاحظ أن النحاة الأولين يقابلون دائما **الوصل بالبناء في** تأليف الكلام وعناصره. فسوف نرى أن حروف الكلم تكون دائما مبنية بعضها على بعض أي مصوغة في صيغة فلا يكون بينها مجرد **وصل أبدا بل بناء** لاستحالة انفصالها (إلا في بعض أحوالها الصوتية العارضة). ومن ثم تعذر انفصالها تماما. ويوضح ذلك قول سيبويه: "وليست تثبت على حال واحدة (أي التاء كضمير) وهي في **افتعل** (هي تاء أخرى) **لم تدخل** على أنْ **تخرج** لمعنى ثم تعود ولكنه **بناء** (أي في افتعل)

---

[1] لقد تفطن مارتيني إلى هذا في آخر عمره باطلاعه بلا شك على النظرية العربية فأتمّ كلامه بالتمييز بين المورفيم "الحرّ" والمورفيم "المربوط" (انظر كتابه المسمى Syntaxe Génerale (صدر في 1985)

دخلته زيادة **لا تفارقه** وتاء **الإضمار بمنزلة المنفصل**" (423/2). فتاء الضمير كلمة لانفصالها بالبدل والحذف **وليست كذلك الزوائد المبنية في الكلمة**. والصواب مع النحاة العرب لأن المورفيمات يجب أن تختلف ماهيتها باختلاف المستوى اللغوي: فما هو مكوّن للكلمة لا يكون كلمة[1] ولو كان زائدًا لأنه زيادة على الحروف الأصول لا على الكلمة وما هو خارج منها لأنه زيادة على الكلمة كلها مثل الضمير المتصل ولكل حالة مستوى: ما هو من الكلمة: الأصلي والزائد وما هو خارج الكلمة زائد عليها هي بأجمعها.

II. المعنى كمقياس لتحديد الإفراد والتخليط المترتب على ذلك الذي حصل في القرن الثالث

لجأ ابن السراج إلى المعنى في تحديده للاسم واكتفى بذلك فقال: "الاسم ما دل على معنى مفرد[2] وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص" (الأصول، 3/1-4). ويضيف قائلا: "إنما قلت على معنى مفرد لأن أفرّق بينه وبين الفعل إذ كان الفعل يدل على معنى وزمان"(نفسه). فابن السراج يصف **مدلول** الكلمة بالإفراد (لأول مرة في تاريخ النحو). ويستثني من الكلم المفردة المعنى، الفعل لدلالته على الحدث والزمان.فهو يريد من الإفراد ما يخص العدد الواحد أي المعنى الواحد ههنا لا معنى الانفصال عن الشيء في الكلام. وهذا لم يقصده سيبويه. فالاسم عند ابن السراج يفارق الفعل وكل الوحدات الأخرى الدالة بالدلالة على معنى واحد.

وأما من جاء بعده فمنهم من جعل إفراد المعنى ما يقابل تركيبه فيكون على هذا تعدد المعاني دالا على التركيب.قال الزمخشري: "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد" (شرح المفصل، 18/1). وقال شارحه: "مفرد: فصل ثانٍ فصَلَه من المركّب نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرّف بالألف واللام فإنه يدل على معنيين: التعريف والمعرّف... واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى **ولا يدل جزؤه على شيء من معناه (وهذه عبارة أرسطو بالذات** في تحديده للاسم والفعل) ولا على غيره من حيث هو جزء له... ومن ذلك: ضربا وضربوا..." (18/1-19). وقال ابن إياس عند شرحه لتحديد الكلمة لابن معطي في شرح الفصول الخمسين: "المفرد

---

[1] أما التركيب المزجي فهو تركيب كلمتين تصيران به كلمة واحدة ولا تعتبر إحداهما زيادة على الأخرى.

[2] أطلق صفة الإفراد لأول مرة على المعنى.

هو الدال على معنى وليس لجزئيه دلالة على شيء من أجزاء معناه... بخلاف "زيد قائم" و"زيد الظريف" فإن المجموع دال على المعنى وكل واحد من جزئي دال على جزء معناه..."(2ظ).

فقد أهمل هؤلاء النحاة تماما مفهوم انفصال الشيء في الكلام كمقياس لتحديد الكلمة. وغيّروا أيضا معنى الإفراد تماما بتطبيقه على المعنى فقط فصار يقابل التركيب (المعنى المفرد V المركب منه) وذلك بتأثرهم بما قاله أرسطو عن الاسم والفعل بأنهما ما لا يدل جزء لفظه على جزء من معناه ويريد أدنى أو أصغر ما يدل عليه الكلام من المعاني وهو ما لا يكون مركبًا منها لفظا ومعنى.

وبذلك اختفى مفهوم الإفراد القديم كمقياس لفظي. وتوسعوا في معناه وأهملوا المعنى الأصلي للفظ الإفراد الذي هو **الانفصال التام**. فصار يطلق على كل كلمة لا يكون فيها تركيب مهما كانت صفة الإفراد فيها وصارت تقابل لفظة المفردات بذلك التراكيب كما يقابل المعجم النحو[1].فاكتفوا من معاني الإفراد: عدم التركيب وأضافوا معاني أخرى كما رأينا وتركوا المعنى الإجرائي الأساسي فيه وهو قبول الانفصال التام.

وقد حدد ابن مالك الكلمة على اللفظ في كتاب التسهيل. قال: "الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا أو منوي معه" (التسهيل،1). فهو يطلق المستقل على كل ما ينفصل كما فعل سيبويه لكن بأي كيفية كانت. وهذا غير دقيق لأن المنفصل بالتعاقب والحذف مثل الضمير المتصل وهو كلمة لا يُنطق به مستقلا عن غيره أبدا على الرغم من قبوله للاستبدال بكلمة متصلة أخرى. فكلمة "مستقل" هكذا مجردة من كل قيد لا يمكن أن يُوصف بها إلا الاسم المظهر والضمير المنفصل. ومن ثم توسعوا فسميت كل كلمة "مفردة" كما قلنا إذ صار الإفراد صفة للكلمة غير المركبة في إضافة أو جملة على الإطلاق كما مرّ بنا وهو غير دقيق أبدا.

ومهما كان فإن القول بأن الكلمة هي ما يدل على معنى واحد هو أقرب التحديدات التي جاءت على مقياس المعنى، إلى الصحة لأن الفعل يدل في الحقيقة على وحدة دلالية متماسكة الأجزاء وهو الدلالة على حدوث حدث أثناء وقوعه. ويدل المصدر على الحدث في ذاته مجردا من كل ما يُلازمه (إذ لا حدث إلا في زمان) وليس هناك "حدث زائد زمان" في الحدوث الحقيقي بل "حدث حين وقوعه" كما يقول سيبويه فهذا [حدث+زمان] تبسيط دلالي لحقيقة الفعل في اللغة.

---

[1] وصار هو السائد في الاستعمال اليوم.

وعلى هذا فإن هذه الوحدات الدلالية تكون غالبا قابلة للتحليل: وقد يؤدينا هذا التحليل إلى اكتشاف معان جزئية في المعنى الواحد كما سنراه فيما يلي.

III . الوحدات الدالة الصغرى في العربية أربعة: المادة الأصلية للكلمة ووزنها والكلمة كجزء دال من الكلام والعلامة غير الظاهرة

1) الحرف مساوٍ للكلمة عند دلالته على معنى العنصر أو الجزء الأدنى

ذكرنا منذ قليل كلام سيبويه عن أقل ما تكون عليه الكلمة وهو الحرف الواحد وقد تطرقنا إلى ذلك في كتبنا السابقة. ويكثر من استعمال لفظة حرف بدلا من الكلمة. ونحن نعلم مع ذلك أن لكل واحد منهما مستوى في اللغة يختص به. فالكلمة هي جزء من الكلام مما يدل على معنى بخلاف الحرف الصوتي الذي هو الوحدة الصوتية إلا أن كثرة ما جاء عند سيبويه من استبدال هذا بذاك هو دليل على أن الحرف والكلمة هما في بعض كلامه شيء واحد عنده، مع دلالتهما من جهة أخرى، على شيئين مختلفين وهما الصوت اللغوي والكلمة.إننا قد حاولنا أن نُفسّر هذا التناقض في مكان آخر وقلنا بأن المعنى الأصلي للحرف هو **العنصر** أي أصغر جزء من الشيء (الذي هو هاهنا الكلام). واستعملها سيبويه للدلالة على العنصر من الكلم وعلى العنصر من الكلام. قال الرماني شارح كتاب سيبويه في تحديده للوحدة الصوتية: "أقل ما ينطق من الحروف الحرف الواحد" (شرح، 141/5). وقال ابن جني عن الحرف: "يجوز أن تكون سُميت حروفا لأنها جهات للكلم ونواحي كحروف الشيء وجهاته المحدقة به" (سر الصناعة،14/1). وكلاهما ينطبق على الصوت اللغوي.

وقال الفلاسفة العرب أيضا بأنه "ما ينتهي إليه التحليل". وأما الحرف كوحدة صوتية لغوية ورمزها الخطي (الهجاء عند سيبويه) فقد استعمله المترجمون العرب في القرن الثالث لتأدية معنى اللفظة اليونانية "اسطقسوس" (وهذه صيغتها المعربة) وهوStoykeios وهي تدل على الحرف الصوتي ورمزه الخطي وقد استعملها الفلاسفة وأولهم أفلاطون بمعنى العنصر.

فقول سيبويه:"حرف من نفس الحرف" يعني بذلك، على هذا: عنصر صوتي من نفس الكلمة (التي هي أيضا عنصر للكلام)[1].

---

[1] وإذا لم يُعرف هذا الذي قصده سيبويه فلا يمكن أن يفهم ما يدل عليه الحرف عند قوله في أول الكتاب: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". فالحرف ههنا هو العنصر الذي ينقسم إليه الكلم من اسم وفعل وحرف المعنى. فكل منها عنصر أي أدنى جزء مما يدل في مستوى الكلام.

2) التحليل الأفقي والعمودي المؤديان إلى إثبات المادة الأصلية والصيغة (وهو شيء انفرد به العلماء العرب)

قال ابن جني في الخصائص: "باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية... ألا ترى إلى "قام" ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله... وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا **فإنها صورة يحملها اللفظ** ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. أما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال. وليست في حيّز الضروريات. ألا ترى حين تسمع "ضرب" قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل ولابد له من فاعل... إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من مسموع "ضرب" (98/3).

فالدلالة في مستوى الكلمة هي ثلاثة دلائل: ما يدل عليه لفظ الكلمة ويعني به ابن جني المادة الأصلية أو أصل الكلمة وجذرها لأنه يقابلها بناؤها وصيغتها. وأخيرًا دلالة الفعل على الفاعل وهي عقلية محضة. أما ما يدل عليه بناء الكلمة أو وزنها وهو الصيغة التي صيغت عليها فهو من أهم ما أثبته علماؤنا وسنتناوله بالدراسة فيما بعد.

فالتحليل الذي أدى اللغوي العربي إلى اكتشاف كيانين اثنين تتكون منهما الكلمة العربية المتصرفة غير الجامدة وهما **الأصل** الحرفي من جهة أو الجذر **وبناء الكلمة** من جهة فهو تحليل غريب جدا بالنسبة إلى تحليل الكلام إلى وحدات دالة بطريقة العلماء الغربيين في اللسانيات الحديثة كما سيأتي.

أما الكيانان اللذان تتكون منهما الكلمة العربية المتصرفة فيختلف جوهرهما عن جوهر الكلمة والحرف لأنهما **لا يوجدان في الكلام المنطوق منفصلين في لفظهما ومعناهما.**

فالمادة الأصلية أو الجذر هي **وحدة دالة** إلا أنها عنصر مجرّد وليس قطعة من الكلام وذلك مثل: (كـــ/ت/ب) في كتاب ومكتب وكاتب وكذلك هو المثال مثل: فِعْل وفعُول ومَفْعل. والمثال هو مفهوم **غير معروف عند أكثر اللغويين الغربيين** (إلا عند المستعربين منهم).

إن اللغويين الغربيين لا يعرفون إلا التحليل بالتقطيع مراعين في ذلك مجرد التوالي لعناصر الكلام (الأوربيين خاصة) أو المجموعات المتسلسلة والمتداخلة من العناصر[1] (عند الأمريكيين) **فالوحدة الدالة عندهم لا يمكن أن تكون إلا قطعة من الكلام** لأنها صوت مسموع. وقد اتّبعوا في ذلك تحليل المادة المحسوسة[2]. ولسبب آخر أيضا وهو أن طريقة الاشتقاق والتصريف في اللغات الرومانية (المتفرعة من اللاتينية) لا تقع إلا بزيادة السوابق واللواحق على الأصل. فالجذر في اللغات الرومانية قطعة من الكلام والزوائد هي أيضا قطع تُزاد يمينا وشمالا على الأصل مثل: Informateur/Information/Informe/Forme. ولا يوجد فيها اشتقاق بتصريف الكلم من داخلها وهو موجود بكثرة في اللغات الجرمانية مثل الألمانية والإنكليزية وغيرهما.

فأما ما يوجد في هذه اللغات الجرمانية فهو على مثل ما يوجد في اللغات السامية من الاشتقاق وهو يحصل بإدماج الزوائد في المادة الأصلية (على صيغة خاصة). فهذا أيضا طبقوا عليه التحليل التقطيعي كغيرها من اللغات. فاضطروا إلى أن يقولوا بوجود وحدات "متقطعة" (مورفيمات متقطعة= Discontinu morphems) مثل Sang بالألمانية (بمعنى "غنّى") المشتق من المصدر Singen. فهم يعتبرون أن الحرفين المنفصلين بالتقطيع (n.. z)[3] أنه مورفيم بمعنى الغناء.والمصوت (...a...) هو المورفيم الدال على الماضي. وجمع Woman في الانكليزية الذي هو Women. فيقولون إن |Wom... n| يدل على معنى المرأة و|...e...| هو الدال على الجمع في مقابل |...a ...| الدال على المفرد وكل واحد من ذلك مورفيم[4] واحد متقطع.

---

[1] انظر بحثنا: "النحو العربي والبنوية" في كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2/23-43

[2] وقد سبق أن قلنا بأن أصل هذه النزعة يعود إلى أقدم العصور وهو المذهب الذري (والذرة هو ما ينتهي إليه التقطيع للمادة عندهم).

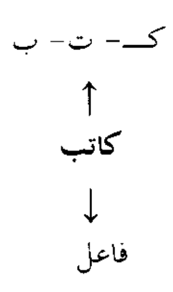
[3] الجزءان | n | و | z | هما بالكتابة الصوتية الحديثة.ينطق بـــ z مثل الزاي.

[4] وبالغوا في اعتدادهم بهذا المفهوم حتى جعلوا الكثير من المورفيمات المنفصلة بعضها عن بعض متقطعة للقرب في المعنى أو بسبب مجرد التطابق الوظيفي مثل ما في الفرنسية: nous courons (نجري). فاعتبروا nous = نحن و ons – مورفيما واحدا متقطعا مع أن الأول قد يحذف فتتغير الدلالة وتصير بمعنى الأمر في courons= لنجر. فهما إذن مورفيمان مختلفان بسبب قبول أحدهما للحذف وتغير المعنى بذلك. فالثاني هو ضمير المتكلم مع غيره، والأول يدل ثبوته على معنى ما يعادل الفعل المضارع المرفوع العربي وحذفه على الأمر (بلام الأمر في العربية). وما يقوله ينطبق بالفعل على مثل: nous courions (كنا نجري) و nous courrons (سنجري).

فهذا في نظرنا تكلف كبير ناتج عن الاعتقاد الراسخ (الموروث من فلاسفتهم) أن التحليل للكلام لا يكون إلا تقطيعيا. وحجتهم في ذلك هو أنه تحليل للصوت المحسوس المتسلسل.

فلا يكون العنصر الدال وهو المورفيم إلا قطعة في مدرج الكلام وهذا صحيح بالنسبة للكلام المنطوق الحاصل بالفعل إلا أن التقطيع لا يكفي للكشف عن كل ما له دلالة في اللفظ مما لا يكون بالضرورة قطعة منه.لأن جوهر نظام اللغة لا ينحصر في تسلسل الأصوات.

أما التصور العربي فهو أرقى من ذلك بكثير. فإن النحاة العرب لا يجعلون التحليل للكلام كلّه أفقيا أي تابعا للبعد التسلسلي للكلام (وهو ناتج عن كونه صوتا ليس إلا[1]). فقد تفطن العرب إلى أن التحليل للكلمة التي لها معنيان كمعنى الكتابة ومعنى الفاعل في "كاتب" بلفظ واحد (بقطعة واحدة) يقتضي أن يكون عموديا لا أفقيا أي بإتباع التسلسل الصوتي فقط لأن ما يدل **على المعنى الأصلي وعلى المعنى الزائد مندمجان**. ففي "كاتب" يكون مجموع الحروف فيه وهو |كـ-ت-ب| هكذا مرتبة مصوغًا في صيغة "فاعل" ولا يُنطق بالأصل وبالزائد منفصلين فهما مندمجان ولا يتلو أحدهما الآخر في الزمان. **فلا تسلسل ههنا لا في اللفظ ولا في المعنى** فينبغي أن يُفك الإدماج باستخراج الحروف الأصلية عموديا من جهة وما يتكون منه الوزن من جهة أخرى:



فقد تم الاستخراج للمادّة الأصلية والصيغة بنفس الطريقة وهي حمل النظير على النظير في مجموعة من الكلم تتشابه في الحروف الجوامد[2] فقط أو في ترتيب الحركات والسكنات وبعض الحروف مثل كـ/ت/ب في كتاب/كُتُب/مكتب الخ في الأول ومثل: الفتحة والألف والكسرة في جالس وكاتب وعامل الخ في الثاني.

---

[1] وهذا البعد ليس له دور في نظام اللغة الذي له أكثر من بعد واحد.

[2] الحرف الجامد هو الصامت مثل الباء والجيم والعين الخ في مقابل الحرف المصوّت.

وأكبر اختراع وأروعه في هذا التحليل هو **اتخاذ حروف رمزية للدلالة على الحروف الأصول وترتيبها** بحسب تركيب الأصول في الكلمة **وإدخال الحركات والسكنات والزوائد فيها** وذلك لأنهم ينظرون إلى الكلمة **ككل** ويتم لهم ذلك بالتمثيل لها بالمثال وهو وزن الكلمة المتمكنة.

ومن الناحية الرياضية تمثل الرموز في المثال **المتغيرات** وأما **الثوابت** فهي كل ما يزيد على الحروف الأصول بترتيب معين. وعلى هذا فإن هناك وحدتين في اللفظ لا تنفصلان إلا في التمثيل وتصيران بالاندماج **قطعة واحدة** هي كلمة. كما أن هناك مدلولين يندمج أحدهما في الآخر في نفس الوقت حتى يصيرا معنى واحدًا. وهذا يخص أكثر الكلم العربية وأما الكلم غير المتصرفة فلا اندماج فيها إذ لا أصل لها معروف وبالتالي لا تتصرف.

فهذا الذي قلناه قد قاله وشرحه النحوي العبقري الرضي الاستراباذي قال: "أما الفعل الماضي نحو "ضرب" ففيه نظر لأنه كلمة. فلا خلاف مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ إذ هو عبارة عن **عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا**. والحركات مما يتلفظ به فهو إذن **كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منها على جزء معناه**. وكذا في نحو "أُسْد" في جمع "أَسَد" وكذا المصغر ورجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومِضْرب. لأن الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف الزائد. ولا يصح **أن ندّعي ههنا أن الوزن الطارئ كلمة**[1] **صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلام** المتقدم وكما يصحّ أن يدّعي في الحركات الإعرابية. فالاعتراض بهذا الكلم اعتراض وارد إلّا أن نقيّد تفسير اللفظ المركب فنقول: هو ما يدل جزؤه على جزء معناه وأحد الجزئين مُتعقِّب للآخر **وفي هذه الكلمة المذكورة الجزءان مسموعان مَعًا**" (شرح الكافية، 1/5-6).

فهذا ردّ رائع على التقطيعية المبالغ فيها وسابق لأوانه منذ تسعة قرون!

يريد الرضي أنه إن صحّ أن ندّعي أنّ ياء النسبة في بصري وتاء التأنيث[2] في كاتبة كلمة لأنهما زائدتان على الكلمة الأصل من خارجها غير مندمجين فيها يأتي كل واحد منهما زائدًا بعد الكلمة، فإنه لا يصح أن ندعي مثل هذا في "ضرب" ومشتقاته وسائر الكلم المتصرفة لأن الوحدتين اللتين تدل كل واحدة منهما على معنى على حدة غير منفصلتين تأتي الواحدة وتتلوها

---

[1] أي قطعة (ومتقطعة) كما يؤكده اللغويون الغربيون.

(2) الوحدتان كلمتانِ هما ـــي وـــة لأن ياء النسبة هي حرف مدّ وتاء التأنيث مفتوح ما قبله دائما.

الأخرى **بل يُنطق بهما معا.** لأن التركيب ههنا لا يتم بزيادة حروف قبل الأصل وبعده ولذلك يحتاج اللغوي إلى تحليل من نوع آخر غير التقطيع المتسلسل. وأحسن طريقة في ذلك هي ما وصفناه من البحث عن النظير ولا يكون إلا عموديًا (في الجذر وتمثيل الصيغة). فهذا لا يشوه الوحدات.

ولذلك أيضا يعتبر الرضي كل قطعة دالة زائدة وغير مندمجة (غير مركبة في نفس الكلمة) كلمة ومنها الحركات الإعرابية وتاء التأنيث (خلافا لابن مالك وأغلب المتأخرين). قال: "إن قيل: "إن في قولك: مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه إذ الواو يدل على الجمعية والألف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضا وكذا تاء التأنيث... والتنوين ولام التعريف... فيجب أن يكون كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب أن جميع ما ذكرت صارتا من شدة الاتصال ككلمة واحدة... وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الإعرابية..."(5/1).

وسبق سيبويه الرضي إلى هذا القول. إذ قال: "لأنها علامة التأنيث كما أن هذه علامة للمذكر فهي مثلها في أنها علامة وأنها ليست من الكلمة التي قبلها" (295/2).

ويسمي سيبويه "علامة" كل قطعة من الكلام تكون علامة لكلمة أخرى كالضمير يقوم مقام الاسم أو تكون زائدة ذات معنى غير مصوغة في الكلمة. قال: "إنما فعلوا ذلك بعلامة الإضمار (المتصلة) حيث كانت لا تصرّف ولا تذكر إلا فيما قبلها فأشبهت الواو ونحوها..."(304/1). وقال أيضا: "وليست بزيادة لحقت لمعنى كألف حُبلي وإنما هي كلمة كهاء التأنيث"(50/2). فإنه بذلك يعتبر هاء التأنيث كلمة ولا يَعدّ ألف حُبلي كلمة لأنها جزء من الصيغة مثل كل الزوائد الداخلة في الصيغة المبنية فيها مع غيرها من حروف الكلمة. مثل (مَـ) في مكتب و(تَـ) في "افتقد" و"تفقد". فإن كانت سوابق وحواشي كما هو الحال ههنا فإنها غير قابلة للانفصال بالبدل والحذف إطلاقا لأنها مصوغة في صيغة الكلمة وبالتالي تكون مكونا للكلمة.

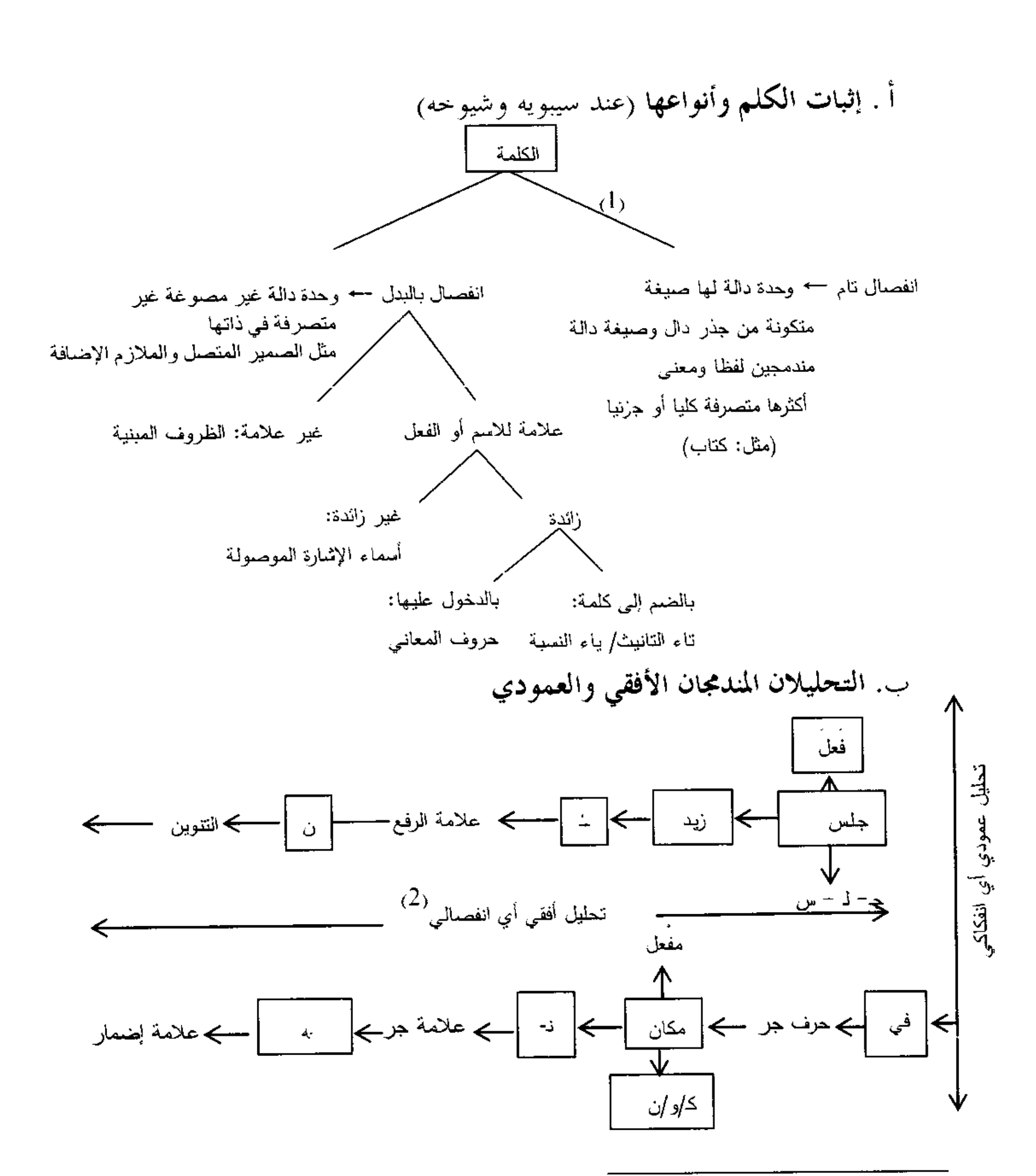
نستخلص من كل هذا أن اللغات البشرية ليست كلها متكونة من وحدات مقطعة كالحروف والكلم تدل كل واحدة منها لزوما على معنى واحد وهو ما سموه بالمورفيم. ومن ثم المفهوم المصطنع الذي سموه بالمورفيم المتقطع فليس هو الوحدة التي تندمج فيها وحدتان دالتان مثل الكلمة المتصرفة العربية. **فلا تتكون بالضرورة من قطعتين** كما يزعمون خضوعا منهم لمبدئهم

القائل بأن الدوال اللغوية هي كلها قطع من الكلام (segments)[1]. فعند العلماء العرب الكلمة والحرف هما قطعتان من الكلام الأولى دالة والثانية غير دالة إلا أنهم **تفطنوا إلى وجود وحدات دالة من غير أن تكون قطعا من الكلام.** ثم إن القطع الدالة في اللغة العربية نوعان إما دالة على معنى واحد فهي كلها في العربية **علامات على غيرها** فمنها ما هو مبني في الصيغة مثل تاء افتعل ولا يسميه النحاة كلمة (لأنها لا تنفصل مما هي فيه إلا بتغيير الوزن أو تلاشيه) ومنها ما هو زائد غير مصوغ في الكلمة فهو كلمة مثل تاء التأنيث وحركات الإعراب. وإما دالة على معنيين مندمجين (مركبين) في قطعة واحدة وتسمى كلمة مثل كتاب وخرج. وتتصرف بتحول وزنها وتلحقها العلامات وهي غير مصوغة فيها مثل ياء النسبة وتاء التأنيث أحيانا فيصير بذلك المجموع كلمتين. أما الزائد المصوغ في صيغتها فهو من أجزاء الكلمة المكونة لها كما قلنا.

فكل هذه الدوال المختلفة المستويات يجعلها الغربيون مورفيمات أي وحدات دالة صغرى ولا يميزون كما يفعل العلماء العرب بين هذه الأنواع التي مرّ ذكرها. فـ"كتاب" هو مورفيم عندهم والميم مع فتحتها التي في مَكتب مورفيم كذلك على الرغم من الفوارق الدقيقة التي تميز أحدهما عن الآخر. فذاك وحدة دالة منفصلة وهذا جزء من وحدة مكوّن لصيغته ومدلولها. وقد ميزوا بين المورفيم المعجمي وهو الاسم والفعل وبين المورفيم النحوي وهو حرف المعنى. لكن هذا أيضا غير كاف لوجود فرق أساسي بين ما هو مصوغ من الزوائد في صيغته مثل تاء افتعل وما هو ملحق بالكلمة فقط مثل علامة التأنيث فهما من مستويين مختلفين. وكل هذا ناتج عن النزعة التقطيعية (Segmentalisme). وأهم شيء أخطأوا فيه هو التخليط بين الكلام كظاهرة محسوسة وبين نظام اللغة الذي هو كيان مجرد ولها علاقة أيضا بالنزعة "الذرية" التي يميل فيها أصحابها إلى جعل الغاية من كل تحليل هو الوصول بعملية التقطيع وحدها إلى العناصر الصغرى النهائية لكل مادة مهما كانت طبيعتها ومهما بلغت دقة بنيتها. فاللغات البشرية ليست على هذه البساطة فهي نظام من العناصر المختلفة المستويات فلا يمكن تحليلها بالتقطيع كما لا تقطع الأجهزة المعقدة للكشف عن عناصرها.

([1]) هنا صحيح بالنسبة للغات الرومانية فقط كما مرَّ بنا.

أ . إثبات الكلم وأنواعها (عند سيبويه وشيوخه)



---

(1) العلامة بمعنى ما يزاد على الكلمة مثل تاء التأنيث أو ما يقوم مقامها مثل الضمائر إلا أن الأولى هي دائما من حروف المعاني والثانية هي دائما أسماء لوقوعها موقعها وغير العلامة هي الأسماء والأفعال ومنها التي تؤدي دور حروف المعـــاني (وهي قليلة) مثل الظروف المبنية والأفعال الناسخة وهو الدلالة على معنى من معاني النحو. ويمكن أن تترجم العلامـــة بكلمتي: Indice أو Marque. ولهذا تعتبر العلامة دائما شديدة الإبهام في ذاتها لأنها دليل على دليل (الدرجة الثانية في الدلالة). أما ما له معنى وهو مصوغ في صيغة فهو ليس كلمة بل **عنصرًا زائدًا من مكونات صيغة الكلمة لفظا ومعنى** كما أشرنا إلى ذلك.

3) عنصر دال له دور مهم وهو الخلو من اللفظ الدال (ومنه العلامة غير الظاهرة)

زيادة على ما ذكرناه من الوحدات الدالة فإن للعربية (وغيرها) وحدة دالة ليست لفظا تماما وهي عدم حصول الدليل اللفظي في أحوال خاصة في المكان الذي يحصل فيه. وهو ما يسميه سيبويه "بالعلامة غير الظاهرة". وقد تسمى "بخلو العلامة" (الرماني، شرح 3/اللوحة 78ظ). وتنطبق في العربية على ضمير الغيبة المفرد مثل خرج [هو] (الضمير المستتر عند المتأخرين). قال: "والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة" (220/1). وقال: "ومن ترك العلامة في "ضرب" (390/1). وقال في المضمر الظاهر: "يحسن في المضمر الذي له علامة في الفعل"(125/1). وقال الرضي عن هذه العلامة: "إنه لم يوضع لهذين الضميرين (الغائب والغائبة) لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر" (شرح الكافية، 8،2). وقال عنها ابن القيم: "لا ضمير في الغائب في أصل الكلام وأكثر مواضعه لأن الاسم الظاهر يُغني عنه" (البدائع، 88/1).

وأخذ الرضي عبارة سيبويه "ترك العلامة" للدلالة على عدم التلفظ بها وطبقه على ضمير المتكلم. قال: "إلاّ أنّ لما كان أصلا **جعلوا ترك العلامة له علامة** وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد أن..." (شرح الكافية II،10).

وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى علامة المذكر في مقابل المؤنث وعلامة المفرد إزاء علامتي المثنى والجمع. وليست "العلامة غير الظاهرة" عنصرًا اعتباريًا مثل أصل الكلمة وصيغتها (فإنهما لا يوجدان منعزلين في الكلام) بل هي من اللفظ لأنها **تحصل بعدم التلفظ بشيء كدليل على معنى في مقابل التلفظ به كدليل على معنى آخر**. وقال أبو حاتم السجستاني في كتاب المذكر والمؤنث: "بل **ليست للتذكير علامة لأنه الأول**"(36).

كما تنطبق على كل حذف في الجزم ويقابله في الرفع ثبوته مثل: لم يَرَ ولم يَرْمِ.

وقال ابن النحاس في التعليقة: "...عن ابن جني أن [**الأصول لا تحتاج إلى علامة**] "بدليل أنك تقول في المذكر قائم وإذا أردت التأنيث قلت: قائمة فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة وتقول: رأيت رجلا فلا تحتاج إلى العلامة وإن أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت: رأيت الرجل فأحلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير" (الأشباه للسيوطي، 286/1-287).

ومثل هذا الخلوّ كدليل في مستوى الكلم هو الخلو في مستوى العامل عند النحاة العرب. فعدم التلفظ بعامل في مقابل التلفظ به هو دليل أيضا وهو حصول العمل الأصلي (كالرفع). ويسمي النحاة هذا الخلو الخاص بمستوى الكلام بـ"الابتداء". والمقصود فيه هو عدم تبعية الاسم لما قبله أو عدم وجود لفظ يقوم مقام العامل الملفوظ مثل كان وأخواتها وإنّ وأخواتها وحسبت وأخواتها. وهذا هو معنى الابتداء في وضع اللغة (ابتدأ الشيء استأنفه). وسماه النحاة أيضا "التجرُّد من العوامل اللفظية". لأن الخلو عن العامل في اللفظ في مقابل حصوله في اللفظ هو أيضا عامل إذ هو مكافئ للفظي في تأثيره. والفرق بين الخلو من العامل الملفوظ والخلو من الدليل هو أن هذا الأخير خاصّ بالدلالة وأما الأول فهو خاص بموضع اللفظ. فإذا خلا موضع العامل من لفظ العامل فإن هذا أيضا عامل وهو بقاء الاسم على ما هو عليه وهذه مفاهيم رياضية أيضا.

فهذه أنواع ثلاثة من "ترك العلامة":

1) ترك العلامة بعدم الوضع لها لأن الكلمة قد تكون هي الأصل وما يتصرف منها هي فروع **والأصل لا يحتاج إلى علامة مثل المفرد والمذكر والنكرة والمكبر** بالنسبة إلى المثنى والجمع والمؤنث والمعرفة والمصغر. فترك العلامة في الأولى هو مقابل لوجود العلامة في الثانية.

2) ترك العلامة بالحذف لما هو موضوع كحذف آخر حرف من الفعل المعتل في الجزم: لم يرمِ.

3) ترك العلامة بجعل العامل غير لفظي في مقابل العامل اللفظي.

وقد أثار هذا المفهوم غير العادي جدالاً مع النحاة المتأثرين بالفلسفة. فلم يفهموا كيف يمكن للعدم أن يؤثر في الشيء الموجود. والواقع هو أن هذا الخلو ليس خلوا مطلقا أو عدم محض بل هو نسبي وهو خلوّ الموضع من العلامة أو العامل فهو مكافئ للصفر في العدد وللصفر دور كبير جدا في النظام العشري للعدد وفي الرياضيات عامة.

حكى ابن يعيش عنه مايلي: "نسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة فإن قيل: العوامل في هذه الصفة ليست مؤثرة تأثيرًا حسيًا كالإحراق للنار... إنما هي أمارات ودلالات والأمارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده. ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر وصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر فكان تركك لصبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ههنا" (شرح، 84/1). أخذ ابن يعيش هذا من البطليوسي في كتابه إصلاح الخلل. قال: "إن العوامل في هذه الصناعة ليست عوامل في الحقيقة إنما هي أدلة على المعاني

المختلفة وعدم الدليل قد يكون دليلا"(64). وذكر بعد ذلك مثال التوبين. وحكى ناظر الجيش كلاما لابن كيسان في نقد مفهوم التعرية. قال: "وذهب ابن كيسان إلى أن هذا المذهب يُفسده كونه مؤديا إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إذ قدرت التعرية عن عامل نصب أو خفض لأن التعرية تعمل رفعا... وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض... وإنما ينبغي أن يكون الشيء موجودا أقوى منه معدوما" (شرح التسهيل، 227/1). وأجاب عن هذا ابن عصفور قال:"وهذا باطل لأننا لا نعني بالتعري أن الاسم المبتدأ لا عامل له وإنما كان يلزم ما ذكر لو قدرنا أنه كان له عامل ثم حذف" (نفسه).

وقال الرضي أيضا بهذا الصدد: "واعترض بأن التجرّد أمر عدمي فلا يؤثر. وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص **أعني عدم الشيء المعيّن يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته**" (شرح الكافية، 87/1).

فأهمّ دليل على أن "ترك العلامة علامة"هو في خلوّ الموضع في مقابل **وجود علامة فيه** والموضع رتبة في كل ترتيب كما أن الصفر العددي هو خلو الرتبة في مقابل وجود عدد آخر فيها[1].

4) الأوضاع ليست هي الألفاظ الدالة بالذات

يقول ابن جني ويؤكد ذلك الجرجاني:"بأن الألفاظ هي أدلة المعاني" (الخصائص، 268/3). وهذا صحيح إلا أن مفهوم "العلامة الظاهرة" في مقابل الخلو من العلامة الملفوظة يشير إلى أن أوضاع اللغة وهي أدلتها أو وحداتها الدالة ككيانات دالة قد يكون لها أكثر من علامة تدل عليها. وقد لا يكون لها أي لفظ وهذا يدل على أن الوحدة الدالة غير اللفظ الذي يدل على معناها. فإن الضمائر مثلا يكون لكل واحد منها أكثر من لفظ يدل عليه مثل أنا وياء المتكلم وأنت وكاف المخاطبة وتختلف علامات الضمير الواحد لما يقتضيه الإعراب. فالوحدة ليست هي اللفظة المعينة الدالة. وفي قول سيبويه: "والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة" الذي سبق ذكره دليل واضح على تمييزه بين الدليل واللفظ الدال عليه. فإن الإضمار كوضع من أوضاع اللغة (الضمير أيا كان) هو عنده شيء وعلاماته شيء آخر. وذلك لتفريقه في هذه العبارة بين

[1] وهذا سيتضح أكثر بتفسير مفهوم الموضع فيما سيأتي.

الضمير وما يقوم مقامه من العلامات فالدليل (signe) هو كيان قد يكون له علامات مختلفة بحسب ما يقتضيه نظام اللغة.

ولهذا علاقة وإن كانت بعيدة بالقانون الذي بنيت عليه كل اللغات وقد سبق أن تطرقنا إليه في كتابنا السابق وهو **اشتراك المعاني في اللفظ الواحد** والعكس وهو الترادف. وأثبت ذلك سيبويه بقوله في مقدمته: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف المعنيين واللفظ الواحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"(7/1). فوحدة الدلالة اللفظية خاصة هو شئ غير مستمر أبدا وقد جعل سيبويه ذلك من خصائص الكلم والكلام.

وخالفه ابن السراج في ذلك مخالفة تامة. قال: "الذي يوجبه النظر على واضع كل لغة أن يخص كل معنى بلفظ لأن الأسماء إنما جُعلت لتدل على المعاني فحقها أن تختلف كاختلاف المعاني ومحال أن يصطلح أهل اللغة على ما يُلبس دون ما يوضح" (كتاب الاشتقاق،21). وفسر وجود الاشتراك والترادف باختلاف لغات القبائل قائلا: "...إن الحي أو القبيلة ربما انفرد الفرد منهم بلغة ليس سائر العرب عليها... ثم ربما اختلطت اللغات فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء فأصل اللغة قد وضع على بيان وإخلاص لكل معنى لفظا ينفرد به إلا أنه دخل اللبس من حيث لم يقصد" (نفسه)[1].

فأما الغلط الخطير الذي ارتكبه ابن السراج في ذلك فهو جعله المواضعة أي الكود والوضع الاصطلاحي هو الوحيد الذي يعتمد عليه المتخاطبان ليحصل البيان بينهما والاكتفاء به وبالتالي اعتقاده الساذج بأن هذا البيان يرجع التكفل بتحقيقه تاما مستوفيا لشروط الفهم والإفهام إلى واضع اللغة وهذا يتم بأن **يضع للفظ الواحد معنى واحدًا** وإلا اضطرب كلام الناس بوجود المشترك من اللفظ. مع أنه يعترف بأن المشترك موجود في اللغة. فالغلط الذي وقع فيه هو في اقتصاره عند تفسيره لهذه الظاهرة على اختلاف اللغات أي على الاستعمال وحده وفي تجاهله على الرغم من اتقاد ذكائه وغزارة علمه، أن سر اللغات يكمن في عدم اتصاف اللفظ الدال

---

[1] إن ابن السراج هو أول من طبق على النحو منطق أرسطو عن معرفة تامة لمذهبه والذي امتاز به أرسطو هو اعتماده على المبادئ العقلية البسيطة ومحاولته إنشاء فلسفة ومنطق كلاهما على أساس من البديهيات تشترك في معرفتها الخاصة والعامة، والذي انفرد به في ذلك هو الصياغة المنطقية.

بأحادية المعنى في أغلب الأحوال **فقد وضعت اللغة على الاشتراك الشامل وعلى الإبمام** كما سبق أن شرحناه في كتابنا الخطاب والتخاطب. وقد عارضه في ذلك تلميذه أبو علي الفارسي. فقد قال: "إن اتحاد الألفاظ ليس بموجب اتحاد المعنى" (الحجة، 99/1).

فالوضع الاصطلاحي للغة وإن كان ضروريا فهو غير كافٍ أبدا لتحقيق البيان. فقد بيّن العلماء العرب أن القرائن كشهادة الحال وعلم المخاطب وتقدم الذكر هي عنصر أساسي لا مناص منه في عملية التواصل وأضف إلى ذلك النظام النحوي للغة هو نفسه.

والحق أن لكل البُنى النحوية دورًا في تحديد المعنى ومنها ما ينتظم عليه كل النحو وهو المفهوم العلمي الذي يسمونه بالموضع فإن للموضع[1] في رفع اللبس دورًا فعالاً جدا ويلجأ إليه كل النحاة الأولين ومنهم الكوفيون كما أن للقرائن وكل المعلومات التي تكون مصدرها غير اللفظ دورًا حاسمًا كما رأينا في إدراك مقصود المتكلم. فقد يحتاج إلى الموضع إذا اتحد اللفظ منه دلالته على معنيين مثل لفظة "على" فيعرف السامع أنه فعل إذا جاء في موضع فعل بوجود مرفوع بعده مثل "علا زيد في الجبل". ويعرف أنه في موضع حرف جار بوجود اسم مجرور بعده. قال ابن الدهان في شرحه لكتاب اللمع لابن جني: "صورة الكاف [للمخاطبة] في المجرور كصورة الكاف في المنصوب مفردا ومثنى ومجموعا لا فرق بينهما **إلا الموضع**" (لوحة16ظ). ففي كتابك وكتابكم هي في موضع المضاف إليه وفي ضربتك ورأيتكم هي في موضع المفعول به. فالموضع ههنا كاف لرفع اللبس ويكفي أن يوجد دليل لفظي أو غير لفظي كما في هذا المثال ليتحقق البيان. ولهذا كان الكثير من الأدلة متحدة اللفظ استخفافًا. وقال سيبويه: "فمن ذلك: لِعبد الله مال ثم تقول: لك مال وله مال فتفتح اللام وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لا لتبست بلام الابتداء إذا قال: إن هذا لَعَليّ. ولَهذا أفضل منك فأرادوها أن يميزوا بينهما. فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر. ألا تراهم قالوا: يالَبَكْر حيـــن نادوا لأنهم قد علموا أن تلك اللام لا تدخل هاهنا" (389/1). فأصل هذه اللام الجارة هو الفتح مثل لام الابتداء تماما وما كسروها إلا للتمييز فعندما يكون الموضع كافيا لرفع اللبس لا يرون أي بأس حينئذ في اتحاد اللفظ.

[1] ولا يكون دائما الموضع في مدرج الكلام كما سنراه. وهو مفهوم أساسي اختص به النحاة العرب وعلى رأسهم سيبويه والخليل كما سيأتي.

ويلاحظ ههنا أن المقصود من الموضع لا يخص الإعراب أو كون الكلمة اسما أو فعلا بل يشمل كل المواضع النحوية.

وقال الرماني بهذا الصدد: "لم كان عامل الرفع في الفعل هو وقوعه موقع الاسم وهل ذلك لأنه يحتاج أن يفرق بين الموقع الذي يقع فيه الاسم وبين الموقع الذي لا يقع فيه الفعل فقد كان تأليف الكلام من أكبر الدلالات فيه. **فاختلاف المواقع من أكبر ما يحتاج إليه في تأليف الكلام حتى يصح به البيان عن المعنى**" (شرح، 96/3 و). فالمواقع أو المواضع واختلافها هو من أهم ما يستعين به المخاطب من الأدلة غير الراجعة إلى اختلاف الألفاظ. وهو سر من أسرار اللغات إذ لو وضع لكل معنى لفظ خاص به بكيفية نهائية كما قلناه سابقا لكان الخطاب جدّ مكلف إذ يحتاج لذلك إلى الملايين من الكلم. ولذلك كانت "الأسماء المبهمة" (deixis أو Indexical) في كل لغة من أشد الألفاظ اشتراكا إذ تدل في الوضع على أي مكان وأي زمان وأي شخص (مثل أين وحيث وهنا وأيان وأيّ ومَنْ والذي وغير ذلك) وهي من أهم الأسباب لما مُنحت به اللغات من القدرة على التعبير الاقتصادي الشامل.

ثم إن العنصر اللغوي قد يكثر حذفه أو أي تغيير في الاستعمال فيكون موضعه الخاص به هو بذاته دليلا لمعرفة المخاطب للحذف في هذا الموضع بهذه الكثرة. قال ابن جني: "الذي ضربتُ زيد تريد الهاء وتحذفها لأن في الموضع دليلا عليها" (285/1). وفسر ذلك سيبويه قال: "الذي رأيت فلان" حين لم يذكروا الهاء لأن رأيت تمام الاسم به يتم وليس بخبر ولا صفة فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد" (45/1). فالحذف هاهنا جائز لكثرته وهو ضعيف وقليل إذن في الخبر مثل: كلُّه لم اصْنع[1].

وانتبه النحاة إلى دور الموضع في بيان المعنى انتباها عميقا قال ابن جني: "وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف يقع فيها" (الخصائص، 419/2). وتكثر عنده عبارات تخص الموضع كـــ:"**اقتضاء الموضع**" (56/3) و"**موجب الموضع**" (419/12).

وحان لنا الآن أن نشتغل بهذا المفهوم العظيم الأهمية وسنخصص له بابا كاملا بعد هذا التذكير الوجيز بما توصل إليه العلماء في مستوى المفردة من نتائج علمية.

---

[1] من شعر للعجلي: قد أصبحت أمُّ الخيار تدّعي عليَّ ذنبا كلُّه لم أصنع (الكتاب، 44/1)

5) في مستوى الكلم: استعراض ما توصل إليه العلماء العرب

قد حددنا الكلمة منذ قليل انطلاقا من كلام سيبويه وهو كالتالي: ما يمكن أن ينفصل من الكلام فينفرد في النطق أو **ينفصل بالبدل** فلا ينفرد[1].

ومن المعروف أن الكلم التي لها بنية هي الأسماء والأفعال المتصرفة فقط.

وقد سبق أن تعرضنا منذ قليل إلى كيفية استخراج الأصول والصيغ الخاصة بالكلم كما تعرضنا بالتفصيل في "منطق العرب"إلى طريقة النحاة العرب التي اعتمدوا عليها لإثبات أوزان الكلم ولتمثيلها فلا حاجة إلى ذكر كل ذلك إلا أننا نستعرض للتذكير أهم ما امتازوا به بالنسبة للكلم من الأعمال فقد توصلوا إلى ما يلي:

1- إثبات الحروف الأصول للكلم -وهي الجذور- بحساب خاص مبني على قسمة التراكيب أولا ثم التمييز بالرجوع إلى السماع بين المُهْمَل والمستعمَل منها وذكر كل الكلم التي تنتمي إلى كل جذر.

2- تمثيل عناصر الجذر برموز هي: ف/ع/ل حتى يمكن التعامل بها وقد قارنا ذلك بما يسمّى عند الغربيين بالمورفيمات المتقطعة[2].

3- اللجوء إلى قسمة تركيبية أخرى تلجأ إلى مصفوفة وما يسمى اليوم بالجُداء الديكارتي لحصر كل الصيغ الممكنة وإثبات ما هو مستعمل منها وما هو مهمل. وأحصوا بذلك ما يوجد بالفعل في الثلاثي والرباعي والخماسي (والسداسي في الاسم) وما لا يوجد أيضا (ما وصفوه بـــ"ليس في كلام العرب").

4- كل ما ذكرنا من المفاهيم والعمليات تراعي فيه دائما البنية. ولمفهوم المُرتبة دور مهم في تحليل الكلم كما هو الشأن في تحليل الكلام. وقد اكتشف العلماء العرب أن البنية لا تطابق بالضرورة توالي الحروف والكلم في الكلام الملفوظ. وكل ذلك أساسه مفاهيم رياضية لأنها تخص التراكيب والبنى (وأهمها التكافؤ في البنية وهو القياس، كما مرّ بنا) وتخضع له كل بنية في مستوى الكلم أو الكلام.

---

[1] والحالة الوحيدة التي تصاغ الكلمة في صيغة كلمة أخرى هو إذا كانت علامة والدليل على ذلك هو رجوع الكلمة المصوغ فيها إلى أصلها عند الحذف، مثل الفعل مع ضمير الفاعل والمؤنث بحذف علامة تاء التأنيث وغير ذلك. أما حذف الحرف الزائدة المصوغ فإنه يؤدي إلى تلاشي الكلمة المصوغ فيها.

[2] وهو يسبب تعقيدا مهولا يمكن تفاديه باستعمال مثل الأوزان (حتى بالنسبة للغات الأوربية التي توجد فيها هذا التداخل بين الدوال).

الباب الثاني

مفهوم "الموضع"والمجالات الخاصة به

وهو مفهوم اختصّ به النحاة العرب القدامى

الفصل الأول

الموضع: ماهيته ومكانته من النحو الخليلي

I . الموضع وقسمته

لقد سبق أن تطرّقنا إلى مفهوم الموضع في عدة أماكن[1] كما تصوّره النحاة الأوّلون. وأكّدنا على أهميته القُصوى من حيث كان اللبنة الأساسية في الصرح الذي بناه النحاة العرب الأوّلون. وأشرنا إلى أهم صفة يتّصف بها وهو أنه ليس بالضرورة موقعا محسوسا للوحدات اللغوية في مدرج الكلام كما يتبادر ذلك إلى الذهن.

كما سبق أن تكلمنا في أول هذا الكتاب عن استعمال سيبويه لكلمة موضع كمصدر ميمي لفعل "وضع" ومعناه: تركيب الشيء وتنظيمه على هيئة معينة، وقدمنا بعض الأمثلة على ذلك منه كلام سيبويه: "وضعوا الكلام في غير موضعه" (الكتاب، 384/1) و"ليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى... يوضع هذا الموضع"(186).أي يوضع على هذه الهيئة.

ويأتي الموضع بغير هذا المعنى غالبا كاسم مكان فيقوم مقامه -بعد [illegible] مرادف له وهو الموقع. قال الرماني: "الذي يجوز في إنّ وأنّ إجراؤهما على اختلاف المواقع" (شرح،163/3ظ). وقال: "هو موقع يعمل فيه عامل الابتداء" (164وجه). ويستعمل عبارة خاصة لم نعثر عليها عند غيره وهي: "قسمة الموقع" أو المواقع. فماذا يريد بهذه العبارة؟ إنه يقول:

	مـــا	الموضع الذي	تقع فيه إن المكسورة
	... و	الموضع الذي	تقع فيه أن المفتوحـــة
أو	ما قسمة	موقع أنّ...	وإنّ ؟ (نفسه)

فيتضح باستبداله للموضع بالموقع في نفس السياق أن معناهما واحد في هذا النوع من السياق على الأقل. قال بعد ذلك: "والموضع الذي تقع فيه إنّ بالكسر هو الابتداء... على ثلاث

[1] انظر بصفة خاصة كتابنا "منطق العرب"، وكتاب "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ". (راجع البحث بعنوان: "أقائم الأخوان" عرض على مجمع اللغة العربية في سنة 1997). وأطلنا الكلام في مفهوم الموضع في رسالتنا للدكتورة (نوقشت في 1979).

أوجه..." (164و) وقال: "أما الموقع فعلى ثلاث أوجه: الموقع الذي يدخل فيه حرف الجر... والموقع..." (نفسه).

فمعنى الموضع والموقع ههنا حسب ما يقتضيه السياق هو موقع الوحدة في تسلسل الكلام أي مجيئها في سياقات خاصة من الوحدات أو في **محيط خاص يكون على ترتيب وهيئة معينة** وهذا الوصف الأخير هو عنده **عين الموضع**. فذكرُه لكل ما يمكن أن يحيط بالكلمة في الكلام وحصره هو في اصطلاحهم الموقع والموضع. فما يسميه **بقسمة المواقع** هو مجموع المواقع التي يقع فيها كل واحد من العناصر اللغوية. فهذا يقتضي من النحوي تتبعا كاملا لجميع هذه المواقع. وهو نوع من استغراق الجنس وهو أيضا "استغراق" بالمعنى الذي يمنحه لهذا المصطلح الفلاسفة واللغويون وهو باللغات الأجنبية Distribution أي استفراغ المواقع للفظ الواحد في الكلام وهو أيضا **قسمة** (كمصدر). وهو مفهوم علمي منهجي لجأ إليه بلومفيلد[1] (Bloomfield) اللغوي الأمريكي لاستخراج الوحدات الدالة الصغرى بطريقة موضوعية. وهو الاعتماد على اللفظ وَحْدَه لتحديد الوحدات الدالة اللفظية.

ولهذه الطريقة التي سبق إلى إثباتها واستعمالها النحاة العرب الأولون فائدة كبيرة فإننا إذا تتبّعنا المواقع التي تقع فيها الوحدة $س_1$ فإنه يمكن أن تقوم مقامها في كل هذه المواقع أو في بعضها $س_2$ و$س_3$، $س_ن$. وبذلك تكوّن $س_ن$ فئة من للوحدات تتحدّد بكيفية جدّ موضوعية وهي إمكانية وقوعها في موقع واحد. وهذا يؤدي في نفس الوقت إلى إثبات هوية الوحدة وتصنيفها. ويقسم النحاة العرب والاستغراقيون الأمريكيون بالاعتماد على هذا النوع من الاكتشاف التصنيفي للوحدات إلى أجناس وهذا يبرر تسمية هذه العملية **باستغراق الجنس**. قال سيبويه بهذا الصدد: "يُبين لك أنها لسن بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: "إن يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاما" (3/1). ويؤكد هذا المبرد بقوله: "واعلم أن الدليل على ما ذكرنا أسماء وقوعها مواضع الأسماء وتأديتها ما تؤديه" (72/3).

---

[1] كان يسمي بلومفيلد الـــ Fonction: Distribution. وفيه التباس بوظيفة الوظيفيين من اللغويين الأوربيين. فاستبدل Wells تلميذه الـــ Fonction بكلمة Distribution الفلسفية الأصل. وعبارة "قسمة المواقع" القديمة هي أنسب عبارة عربية للدلالة على هذا المنهج التحليلي.

فكل من الفعل والاسم ههنا ينتمي إلى فئة يحدِّدها موقعهما أي مجموع ما يمكن أن يحيط بكل واحد منهما وهي الفئة التي يسمّيها الاستغراقيون وسائر اللغويين الآن: "Distributionnal Class". وليست في الحقيقة إلا مجرَّد جنس[1] (أو قبيل في اصطلاح سيبويه وأتباعه). إذ يشترك الجنس أو الفئـــة والموقع في كونهما يحتويان على صنف من الأشياء فكلاهما تدخل فيه مجموعة من الأفراد وتنتمي بذلك إليه.

ومن خصائص هذه المواقع، عند العرب، أن اللفظ الواحد قد يتغير **مجراه** بانتقاله من موضع إلى موضع آخر فيصير بذلك فردًا من جنس آخر. قال في ذلك أبو علي الفارسي: "يجوز أيضا أن **تخرجه من جنس إلى آخر إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره**" (ذكر في الخصائص، 277/1).

وللموقع الذي يحدد به الجنس من الوحدات إحداثيات فأولها هو مدرج الكلام من جهة. وهو توالي الوحدات في الكلام وهوما يسميه اللغويون الآن **بالمحور التركيبي** (Axe syntagmatique) ومن جهة أخرى كل واحد من الأماكن التي تقع وحدة مقام وحدة أخرى من جنسها ويسمى **بمحور الشركة** (Axe associatif)[2] وهو عمودي بالنسبة للمحور الآخر. فهذا التحليل المشهور صاحبه دي سوسور وتلك هي مصطلحاته. وهو تحليل عَمِل به كل اللغويين منذ أقدم الأزمنة إلا أن سوسور قد وضحه ودقق في وصفه بوضعه للتسميتين السابقتين خاصة ونلاحظ ههنا أن **هناك أكثر من محور للشركة لأن للمدرج أكثر من موقع.**

فأما النحاة العرب فإنهم يسمونه مدرج القول أو"دَرْج الكلام" (المقتضب، 248/IV و253) وليس عندهم، من حيث حدوث الوحدات في التلفظ مجرد التوالي لهذه الوحدات (كما كان يراه اليونانيون) بل الذي لفت نظرهم هو **إدراجها** وهم يعنون وصلها عند تتابعها بحركة متصلة **لا انقطاع فيها** وبتداخل بعضها في بعض بحيث لا يكون لكل وحدة فيها بداية ولا نهاية واضحتين بسبب هذا الإدراج (والدرج أو الإدراج هو اللف والطي. اللسان. مادة درج). وميز

---

[1] وهناك مصطلحان قريبان من الموقع في النحو هما كلمتا الحَيِّز والمخرج. كل واحد منهما له منظور خاص. فالحيز هو ما يحدّ من الأماكن وأما المخرج في عبارة المبرد: مخارج الأسماء. ومخارج الأفعال" (المقتضب، 185/3و187) فهو مجرى الوحدة في الكلام (سلوكها وكيفية تصرفُها) فيقصد المبرد بهذه العبارة مجموع المجاري الخاصة بالاسم أو الفعل.

[2] وسمي بعده بـــ: Axe paradigmatique .

سيبويه بين الإدراج وبين النطق من غير إدراج بقوله: "وليست هذه الحروف (بالتلفظ بها واحدًا واحدا غير موصولة) مما يُدرج وليس أصلها الإدراج" (34/1).

ويسمي الموقع عند الأمريكيين Slot (وهو موقع استبدال وحدة بأخرى في درج الكلام)كما هو الشأن عند جميع الاستغراقيين (أصحاب مذهب الـ Distribution). وهذه النظرة قريبة من النظرة العربية إلا أنهما لا تتطابقان من جميع الجوانب كما سيأتي. ثم إن اللغوي الأمريكي كـ.بايك (K.Pike) قد طوّر نظرية أصحابه، كما سنراه فيمايلي، وهي المسماة بالتاكَميمية.

II. نظرية الموضع العربية هي أوسع وأعمق من نظرية التاكَميمية الأمريكية

1) موضع الوحدة لا يكون دائما موقعا في الكلام

على الرغم من كل هذا فإن للفظة "موضع" عند سيبويه مدلولا أخص وأدقّ بكثير من مدلول الموقع الأمريكي (Slot) لأنه لا ينطبق بالضرورة على موقع الوحدة في درج الكلام المادي المحسوس كما سيأتي. فقد ينطبق عليه في أحوال خاصة ويكون للوحدة حينئذ موقع واحد مثل وجوب وقوع الفاعل بعد فعله في العربية ووقوع حروف الجر وأداة التعريف دائما قبل الاسم الذي تدخلان عليه وغير ذلك. ولا يجوز لها أبدا أن تتقدم عليها أو تتأخر عنها وذلك كحروف الشرط والاستفهام والتوكيد وغيرها. وسنرى أن هذا الثبوت الدائم للموضع ليس مما يتحدد به نظام اللغة هو وحده لأنه ناتج عما يوجبه النظام في بعض مستويات اللغة مثل مستوى الكلم.

فعلى الرغم من وجود مواضع ثابتة في درج الكلام كما رأينا فإن هذا لا يمنع من أن يكون الموضع غير الموقع المحسوس. فقد يتقدم المفعول على الفعل عامله في:

زيدًا ضربت

فلا يتغير موضعه وسنوضح هذا فيما بعد. وقد يكون الموضع فارغًا في درج الكلام مع وجوده في الاعتبار مثل:

أتيت	بـِ	...	كتاب
أتيت	بـِ	الـ	كتاب

وفي مستوى الكلم:

حضر قاضٍ	...	نْ
رأيت قاضـــ	يَـ	نْ
حضر القاضـــ	يِ	...

"فقاضي" حروفه الأصلية هي (ق ض ي) ووزنه هو فاعل. فالياء تصاب بحذف في الرفع والجرّ في التنكير وكذلك علامتا الرفع والجر. وكل واحد منهما مستقلّ عما يدخل فيه لأنه رتبة في سياق أو هو **فضاء في داخل بنية**.قد تدخل فيه عناصر وتخرج وهو باقٍ في الاعتبار مع خلوه. لأنه موضع مكوّن للبنية.

فالتقديم والتأخير والحذف في الجملة لا تأثير لهما في الموضع وكذلك الحذف البنوي في المفردة. أما بنية الكلام فتتجاوزهما لأنها تتناولهما معًا. فأحدهما كأصل في الوضع وهو ههنا التأخير للمفعول به والآخر كتنوّع للاستعمال بما يحصل فيه **من الاتساع وهو تقديمه** والبنية يُصيبها الاتساع بالضرورة في تحصيل الكلام وهذا من أهم ما تتصف به البنية النحوية في نظر النحاة الأولين[1].

2) التاكَميم الأمريكي

هذا ويشبه الموضع إلى حدّ ما مفهوم التاكَميم (Tagmem) في نظرية كينيت پايك (K.Pike)وهو عنده الموقع أو المواقع التي تقع فيها الوحدات في درج الكلام[2] . وفي نفس الوقت الفئة أو الجنس من الوحدات التي تدخل فيه[3]. وهذا الارتباط ناتج عن **قسمة المواقع** بتتبع ،كما قلنا، وحصر كامل لكل ما يمكن أن يُحيط بالوحدة. ولم يكتف پايك بذلك بل أراد أن يتجاوزه بإضافته لهذا المفهوم مفهوم الوظيفة لا كما تصوّرها الوظيفيون بل بكيفية امتاز بها عنهم.

لم يرتكب پايك في الواقع نفس الغلط الذي سيقع فيه الوظيفيون بعده وهو الاقتصار المتعمّد على النظر في الكلام كخطاب فقط وتجاهل البنى النحوية كبنى تتميز بها اللغة المعينة عن اللغات

---

(1) أما المواضع الثابتة وجوبا فهي خاصة بمستوى الكلم ولمنع اللبس ورفع الغموض في التراكيب مثل موضع الفاعل (وجوب تأخيره عن فعله) مثلا.

(2) انظر تأليفه: Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior

(3) It is the correlation of a slot and the class of items which occur in that slot.

الأخرى. وذلك لأنه بقي يهتم بالموقع وقسمة المواقع إلا أنه أضاف إلى ذلك وظيفة الوحدة في الموقع.

ومع ذلك لاحظنا أنه لا يبالي بالفرق القائم بين ما يسمونه بالوظيفة النحوية والوظيفة الدلالية. فصحيح أن للفاعل أو المفعول به أو الحال وهي عندهم وظائف نحوية دلالة على معانٍ إلا أنها وضعية فهي بالضرورة معانٍ غير مختصة بشيء معيّن بل هي مبهمة (كما رأينا في كتابنا الخطاب والتخاطب).

فالوظيفة النحوية لا يمكن أن تكون إلا وضعية وهي الحكم النحوي الإعرابي للكلمة المتمكنة ويُستنتج هذا الحكم من موضعها. فالفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر والحال وغيرها هي صفات تخص الجانب اللفظي النحوي وهي ناتجة عن العلاقات القائمة بين الكلم كألفاظ دالة ومن ثم عن مواضعها: **إلا أن لكل حكم نحوي معنى يدل عليه في الوضع** أي في "أصل الكلام" كما يقول سيبويه. وهو شديد الإبهام له لأنه مدلول وضعي أي واسع في أصل وضعه لا في الاستعمال. فالفاعل لا يدل بالضرورة على فاعل الحدث بل هو صاحب الحدث الأول سواء كان هو المُحْدِث له أو المنْفعِل به أو غير ذلك والإبهام هو هنا في اتحاد موضع المفعول به المرفوع (نائب الفاعل) وموضع الفاعل الأصلي (غير مبنى للمجهول). وهذا الفرق يجهله أكثر اللغويين الغربيين إلى عهد قريب جدا[1].

ثم يصير المدلول الوضعي في الاستعمال أي في الخطاب أحد هذه المعاني الخاصة ويصير بذلك مختصا غير مبهم (إلا إذا قصده المتكلم) وبذلك يكون خطابيا غير وضعي أي تابعا لاستعمال المتكلم ولأغراضه فهذه الوظيفة الدلالية الجديدة هي وظيفة اللفظ عامة والبنية خاصة في الخطاب لا في الوضع فقد تحولت الوظيفة الدلالية الوضعية في الاستعمال إلى وظيفة دلالية خطابية وذلك لاندماجها في مجموعة من الدلائل اللفظية **وغير اللفظية وخضوعها لغرض** المتكلم. فليست ناتجة بالتالي عن قسمة المواقع إذ لا علاقة لها بها. فالموقع يرفع اللبس ولكنه لا يدل هو على المعاني الخطابية بل الذي يدل عليها هو ما يدخل على الكلام من القرائن وهو شيء زائد عليه إذ الموقع هو كيان لفظي نحوي والقرائن قد تكون غير لفظية وهي غير نحوية أصلا بل استدلالية لأنها معان. فكيف يمكن أن يرتبط بهذه الوظيفة وهما من ميدانين مختلفين: الوضعي النحوي والخطابي الاستعمالي.

---

[1] أي بين الوضعي المبهم وجوبا والخطابي الذي يمكن أن يكون مختصا.

هذا فيما يخص مذهب بايك، أما مفهوم الموضع فعلى الرغم من كل هذا كان يمكن لبايك ولأصحاب مذهب استغراق المواقع أن يعزلوا موقع الوحدة عن مدرج الكلام وبالتالي أن يجرّدوه من محسوسيته وذلك بالنظر لا إلى الجنس من الوحدات المنتمية إلى الموقع المحسوس بل إلى **الموضع كموضع تركيبي** بكل معنى الكلمة كما تصوره النحاة العرب (وسيأتي شرحه). وهذا لم يفعله البَنَوِيُون ولم يفكروا فيه. ويمكن الآن أن نتساءل كيف صار الموقع موضعا مجردًا عند النحاة العرب.

III. الموضع وماهية البنية عند الخليل وأتباعه

إن النحاة العرب يُراعون كما رأينا مجموع ما يُحيط بالوحدة لتحديده الموضع كجنس أولاً (اسم أو فعل أو حرف جر أو عطف الخ) كما يفعل الغربيون الآن إلا أنهم لا يكتفون بذلك لأنهم ينظرون أيضا وبكيفية أدق إلى ما يحيط بها **في داخل بنية الكلم أو الكلام لا في مجرد الكلام الملفوظ المحسوس فقط فالموقع في الكلام يصير بذلك موضعا بمعناه الاصطلاحي النحوي. أي موضعا في داخل بنية معينة.**

ومثال ذلك موقفهم من تأثير المحيط في الحروف كتفخيم التاء من *اضترب (=اضطرب) لمجاورتها الضاد وكجهر التاء من *ازتهر (=ازدهر) لوجود زاي قبلها. فهذا الموقع الذي يحصل فيه تأثير المحيط الصوتي وحده في الوحدة هو مجرد موقع يؤثر في محتواه ما يحيط به: يكون **قبل الوحدة أو بعدها** ليس غير. **فلا يسمونه غالبا موضعا.** أما إمالة الألف في "باع" عند بعضهم فيفسرونه لا بتأثير المحيط الصوتي بل بوقوع الألف في موقع الياء في "بيع". وهذا يسمونه "موضعًا" لأنه **موقع في داخل بنية.** وهي ههنا وزن فَعَل فالياء في [ب ي ع] هي الحرف الأصلي الثاني في هذه الكلمة والحرف الثاني الأصلي هو **عين الكلمة** (في فَعَل) **وعين الكلمة هو موضع وهو موقع** اعتباري **في البنية التي هي (ف /ع / ل)**. وقد يشغل هذا الموضع الاعتباري في بنية الكلمة حرف أو ما يتحول من هذا الحرف. فالتأثير في إمالة الألف سببه وجودها في موضع الياء فلا وجود لأي مؤثر صوتي آخر محسوس في "باع" مما يحيط بالألف. والموضع ههنا ثابتٌ وجوبا إذ البنية ههنا هي بنية الكلمة وكل موضع فيها ثابت لا يجوز أن يقدّم أو يؤخر ما يدخل فيه. فهذا لا يؤثر في اعتبارية الموضع لأن الموقع في البنية ليس مجرّد مكان (يدخل فيه جنس كامل من الوحدات) بل هو أيضا **موقع مرتب** إذ لكل من الفاء والعين واللام والزوائد والحركات والسكون موضع مرتب في

الاعتبار وفي الدرج معًا ههنا[1]. وقد يكون خاليًا ولا يظهر عندئذ في المسموع وقد يقدم ويؤخر في الجملة كما رأينا فهذه الصفات تجعله موضعا في البنية لا في تسلسل الكلام ومطابقته له تكون دائما في الكلمة هو في توالي الحروف لا في محتوى الموقع الذي قد يكون خاليا.

هذا يخص الكلمة أما الكلام كجملة فبنيته ليست مقيدة بالترتيب الحاصل في الدرج إلا في بعض الأحوال كما مرّ بنا وحتى في هذه الحالة فلا يؤثر ثبوت الموضع الحاصل في الكلام المنطوق في كون موضع الفاعل مثلا اعتباريا. وأعني بذلك أن هذا الوصف لا يخرج الفاعل كحكم نحوي من صفته هذه على الرغم من امتناع تقديمه على فعله

(وفي ذلك يماثل الترتيب في داخل الكلمة) لأن المعتبر فيه هو **وجوده في بنية**. أما المفعول به والمفعول لأجله والحال وغيرهما فالتقديم فيها لا أثر له في الموضع لأنه تحوّل تنوّعي (خطابي ههنا) لا يمس العلاقات البنوية بين عناصر الكلام فالعلاقة بين الحال وبين الفعل مع فاعله تبقى هي هي نحويا وإعرابيا على الرغم من تنقلها إلى مكان محسوس متقدّم. لذلك يقولون: موضع الفاء أو السين أو اللام أو الحرف الزائد ويقولون: موضع الابتداء أو الفعل أو المفعول سواء كان يجوز أن يكون مقدما أم مؤخرًا ولا يقولون: موضع المفعول "المقدم".

نستنتج مما سبق أن الموضع هو **الفضاء الاعتباري الذي لا يظهر في درج الكلام إلا إذا دخلت فيه** وشغلته **وحدة لغوية** مهما كان محتوى الكلام المنطوق. وبشغلها لهذا الفضاء تكشف هذه الوحدة الملفوظة عن **وجود الموضع في بنية** من الكلام. وقد لا تدخل فيه ولا تظهر فيه أحيانا أخرى وهذا يضطر اللغوي إلى **تقديرها**[2] لإظهار الموضع. وهذا يجعل الموضع اعتباريًا ونعني بذلك أنه عنصر تتكون منه البنية وذلك كموضع اللام في "فاعٍ" وهو موضع من البنية خالٍ ويمكن أن يمثل بـــ فاعل وهو الأصل لتقدير مرتبة الحرف الناقص ووزنه المحسوس هو فاعٍ. وسوف يتضح هذا اتضاحا كاملا عندما نتطرق إلى البنى النحوية بعد قليل.

قال الرماني: "ما المبتدأ؟ وهل هو الاسم الذي هو الأول في المرتبة قبل كل عامل لفظي ولَمَ قيل هو الأول في المرتبة وهل ذلك ليفرق بين ما هو **أوّل في الذكر** وبين ما هو أول **في المرتبة**

---

[1] في الاعتبار خاصة لأنه قابل أن تمثله رموز هي الفاء والعين واللام. أما في الكلام فتمثل البنية رموز أيضا من نـــوع آخر كما سيأتي.

[2] بمقارنة بين عبارة تأتي فيها الـــ التعريف وأخرى لا تأتي فيها، فإتيانها في موضع معين هو دليل على وجود موضع لها خاص. يخلو منها أحيانا أخرى.

وإنْ كان مؤخّرًا في الذكر" (شرح،v136/2). وقال السيرافي: ""لأن حدّ اللفظ أن يكون مقدما" وليس يريد (سيبويه) بقوله: "حدّ اللفظ" أن يكون تقديم الفاعل (على المفعول)هو اللفظ الذي لا يحسن غيره إنما يريد بحد اللفظ **ترتيبه** وتقديره" (شرح،119/2).

فقد سمى بالمرتبة الموضع كموضع في بنية ولاحظ أنه قد يفارق ما يأتي في الاستعمال وأما السيرافي فقد فسّر كلمة الحدّ ههنا بأنه يخص عند سيبويه الترتيب والتقدير بمعنى البنية التي يقتضيها الأصل في القياس.

وقد رأينا أن الفاء والعين واللام في تمثيل الكلم هي في الحقيقة مواضع وهي مجردة لان أي حرف من العربية يمكن أن يقع فيها -في القسمة أما في الاستعمال فبحسب السماع- وميزة هذا الموضع في داخل الكلمة هو أنه فضاء في البنية أي **موقع مرتب** (=له رتبة). ومجموع المواضع الثلاثة المرتبة تكوّن الكلمة الثلاثية الهيكلية. فالبنية في تصوّر الخليل وسيبويه هي مجموعة من المواضع بهذا المعنى مع ما يدخل فيها من أجناس الوحدات الصوتية.

أما مستوى الكلام فهناك المستوى المعروف الذي يدخل فيه المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وما يتفرع عنهما ولكل واحدة من هذه الوظائف النحوية موضع في البنية النحوية وتدخل في مستوى أعلى -لم يتفطن إلى دوره المتأخرون كما سنراه- وهو مستوى العامل. فسوف نرى أن العامل الداخل على الكلام هو موضع ومعموله الأول الذي لا يستغني عنه هو موضع آخر وقد يكون له معمول ثانٍ ومخصصات كما سيأتي وكل واحد منهما يكوّن موضعًا. وبنية الكلام هو مجموع من هذه المواضع لأنها مرتّبة ترتيبا معّينا مع ما يدخل فيها من أجناس الكلم ومجموعاتها. ولا يظهر الموضع كما قلنا إلا إذا شغلتها وحدة وسنرى أن بعض الوحدات تكون زوائد بدخولها وخروجها في الكلام فإذا غابت فمواضعها باقية لأنها مواضع في بنية تخلو وتشغل (مثل ما يدخل على الكلام أو الفعل وقد مثلنا لهذا في أول هذا الباب).

فهذا الترتيب الاعتباري صفته الأساسية هي أنه قابل للتحوّل العارض (في الاستعمال) بالتقديم والتأخير والحذف (الكلام) أو الحذف وحده (الكلمة) بشروط معينة أو عدم احتياج المتكلم لها ليس غير. فهذا تفريع عن أصل وهذا الأصل يقتضيه الحدّ أو القياس. والجدير بالذكر ههنا هو أن الموضع في تصوُّر سيبويه والخليل كمكوّن للبِنْية هو الذي يجعل من هذه البنية لا تتغير مع تغيّر موقع الموضع في مدرج الكلام فإذا قُدِّم المفعول به مثلا على الفعل أو فاعله فالبنية باقية ببقاء المفعول به في موضعه ولو نُقل إلى موقع آخر في الكلام. وهذا مهمّ جدا أن لا تتغير

البنية بتغيُّر مواضعها ويُشترط في ذلك شروط كما سنراه فيما بعد. فالبنية الاعتبارية اللغوية هي **بذلك أقرب شيء إلى البنية الطپولوجية التي تصوّرها الرياضيون** في زماننا هذا[1].

الخلاصــــة:

إن الموضع كمصطلح نحوي هو في ظاهره مكان الوحدة في درج الكلام الذي يقع فيه استبدال عنصر بعنصر. وهو من هذا الجانب ما يسميه اللغوي الأمريكي پايك بــ السلوت (Slot). ومجموع ما يقع فيه من العناصر يكوّن جنسا معيَّنا من الوحدات. واستغل النحاة العرب هذا لاختبار أجزاء الكلام واكتشاف جنسها اللغوي كما فعل سيبويه والمبرد وغيرهما. فيجتمع النحاة العرب مع الغربيين في أن للكلام بُعدين: توالي عناصر الكلام (وتدرجها عند العرب وهو أقرب إلى الواقع) ثم مواقع هذه العناصر في هذا التسلسل حيث يقع بعضها موقع بعض إلا أن العلماء العرب لم يقتصروا على ذلك.

فقد اعتمد الأمريكيون على قسمة المواقع وهي الـ Distribution لتحديد الوحدات كأجناس واقتصروا على ذلك. ولذلك أضاف أحدهم وهو كـ.پايك (K.Pike) إلى القسمة الموقعية (أو استغراق المواقع) مفهوم الوظيفة الدلالية كالفاعل المُحدِث لفعله والمفعول المتأثر بالفعل وغيرهما فلم يميز بين الدلالة الوضعية والدلالة الخطابية. وهي مجرد إضافة إذ لا تتحدّد الوظيفة بالقسمة الموقعية ولا العكس. وهذا خلافًا لما فعله النحاة العرب.فإن الغربيين لم يحاولوا أن يخرجوا عن الموقع المحسوس في داخل مدرج الكلام واكتفوا بما يمكن أن يقدم به من دور وهو اكتشافه لأجناس الوحدات. أما مفهوم الموضع فهو أوسع وأدق مدلولا من مجرد الموقع المحسوس **لأن موضع الوحدة هو موضع مرتب في داخل بنية الكلمة أو الكلام** فهو كيان اعتباري لانتمائه إلى ميدان البنى[1]. وهو ميدان رياضي، كما مرّ بنا. فالبنية هي في جوهرها المجرد الأول **مجموعة من المواضع الاعتبارية ناتجة عن التركيب**[2] تتحدد بعلاقاتها الفضائية (من حيث الرتبة) مع غيرها.

---

[1] هو قسم هام من أقسام الرياضيات الحديثة (وحديث العهد جدًا).

[1] يراجع عن مفهوم الموضع عند النحاة القدامى بحثنا: "أقائم الأخوان" الذي قدمناه في مؤتمر مجمع مصر في 1996 (ونشر في كتاب: "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، 2007، 2، 9-22").

[2] راجع كتابنا "منطق العرب". فالتركيب هنا تركيب بين الفئة من الوحدات (لا الوحدات ذاتها) وترتيب خاص تنتج منه بنية (Synthesis of the class and the order). ومجال استعمال مصطلح الموضع واسع جدا. ففي ميدان الدلالة يكون معناه المجال الخطابي كالأمر والنهي وغيرها. وفي الأصوات هو موضع خروج حرف في الجهاز الصوتي وغير ذلك ويجمع كل ما فيه ترتيب ويكون له بذلك جانب بنوي مسوري.

الباب الثالث

الاسم وحدُّه الصوري الإجرائي

اللفظة الاسمية

الفصل الأول

قسمة التركيب اللغوي في المستوى المركزي للغة وهو منطلق التحليل عند الخليل وسيبويه

تحليل البنويين الحاليين للكلام والتحليل العربي القديم

لا يوجد فيما تركه النحاة الأولون طريقة تحليلية واحدة يمكن أن تطابق مطابقة تامة الطرائق والأنماط التي أتت بها المذاهب اللغوية المنتمية إلى البنوية. والسبب في ذلك معقول جدا. فإن تحليل البنويين يعتمد كله أو أكثره على التقطيع لمدَرج الكلام ولا يتجاوزه. ولا تجريد يجرونه مع هذا التحليل لمادة الكلام إلا عند استخراجهم بالعملية المسمّاة عندهم بالاستبدال Commutation لأجناس الأصوات وأجناس الوحدات الدالة ليس إلا. مع اعتقادهم الثابت أن جميع الوحدات هي مجرّد قطع مسموعة كما قلنا يُتحصل عليها بهذا التحليل التقطيعي لا غير. ولا يتصورون أن يكون هناك وحدات غير ناتجة عن التقطيع. وأدّاهم ذلك إلى جعل كل مستوى في اللغة يندرج في المستوى الذي فوقه اندراجا بسيطا مركبًا كله مما تحته. فأداهم ذلك إلى الاقتصار على وحدة دالة تقطيعية واحدة سمّوها مورفيمًا ثم إنهم ينطلقون في تحليلهم من الجملة المفيدة ولا يحاولون أن يستنبطوها من المسموع بالوسائل الموضوعية -إلا القليل منهم[1]- ولهذا كان منطلقهم مجرد افتراض أن الجملة هي الموضوع والمحمول (Prédicat/sujet)كما سبق أن قاله أرسطو .

أما النحاة العرب فلم ينكروا وجود مثل الحرف والكلمة كما مرّ بنا وكل واحد منهما قطعة من الكلام كمكونات مسموعة للكلام تُدرك مباشرة في درج الكلام كوحدات. إلا أنهم ينفرون من اعتبارهما قطعا محضة بل يفضلون اعتبارها كأبعاض لما فوقها. قال الزجاجي: "أما الحروف التي هي **أبعاض الكلم** فالبعض منسوب إلى ما هو أكبر منه..." (الإيضاح، 54). فالحرف عند ابن جني هو طرف **وناحية** في الكلمة (سر الصناعة، 14/1)

---

[1] مثل هاريس (يقول إن الجملة هي ما يمكن أن يكون بين سُكوتيْن).

وقد سبق أن ذكرناه[1]. ثم إنهم يلجأون أيضا إلى إقامة الوحدة في موقع وحدة من جنسها وهي عملية أساسية عندهم. ومثال ذلك اعتبارهم الظروف غير المتصرفة مثل "عند" و"أين" و"هنا" أسماءً مع أنها تدل على معانٍ نحوية مثل حروف المعاني "فهو لأنها تأتي دائما في موضع الأسماء. وبعضها مُعْرَب جزئيا مثل "عند" و"فوق" وغيرهما.

ولم يكن غرض النحاة أن يكتشفوا أصغر قطع الكلام الدالة على معنى أي ذراته الدالة مهما كلفهم ذلك كما يفعل الغربيون. فاهتمامهم الحقيقي هو البحث عن ثبوت الوحدات في اللفظ وانطلاقا من اللفظ هو وحده كما سيأتي. ثم البحث عن كيفية ائتلاف الوحدات في المستوى الواحد ثم إلى ماذا تصير هذه الوحدات في المستوى الأعلى والمستوى الأسفل دون أن يجعلوا كل **مستوى ناتجًا عن اشتماله لما تحته واندراجه فيما فوقه** بعملية اندراجية بسيطة. مع أن الكلم في العربية ليست هي وحدها المكوّن للجملة ولا هي متكونة من تسلسل الحروف فقط. وسنرى أنهم لجأوا ههنا إلى طريقة تحليلية تركيبية وهو القياس وقد سبق أن وصفناه في كتابنا الثاني من هذه السلسلة. وقد توصلوا إلى التمييز، كما بيناه، **بين المنفصل التام**[2]**من الكلم وهو المفرد** عند النحاة القدامى وغير التام من جهة والحرف الدال غير المنفصل تماما من جهة أخرى وهو المصوغ في صيغة كلمة مثل التاء في "افتعل" ولأن الصيغة كلها (بما فيها هذا الحرف) هي الوحدة الدالة ولهذا لا يعتبرونه كلمة. فقبول الجزء من الكلام **للانفصال** أو عدم قبوله لذلك مع هذا التمييز الدقيق هو المبدأ الأولي في تحليلهم وهو غير كافٍ كما سيأتي. هذا وقد قال سيبويه: "الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكُّنا... ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل"(6/1). فماذا يريد سيبويه بهذا التمكّن وما هي علاقته بالانفصال؟ هذا ما سنجيب عنه في الفصل المقبل إن شاء الله.

---

[1] وقد استعمل المتأخرون من الأصوليين كلمة "جزء" في عباراتهم: "الأجزاء الأولوية والأجزاء الثانوية" (الحروف والكلم) قارن بالمفهوم الساذج الذي سماه مارتيني بالتقطيع المزدوج (Double articulation) وهو تقطيع الكلام إلى وحدات دالة صغرى تتقطع بدورها إلى وحدات صوتية وقد جعله أساسا لكل اللغات (انظر هذه التسمية في شرح جمع الجوامع للعطار، 345/1).

[2] انظر الباب السابق.

الفصل الثاني

المقاييس الصورية لاكتشاف الوحدات
القياس ومفهوما الأصل والفرع كأسُس لكل تحديد إجرائي

I. ضرورة الانطلاق في التحليل من منطلق موضوعي تمام الموضوعية: وهو عند النحاة الأقدمين الانفصال والابتداء

تطرقنا منذ قليل إلى الطريقة التي كانت تمكّن النحاة الأولين من التعرف على الكلمة وحاولنا أن نبين أن المقياس في ذلك هو قابلية الجزء من الكلام أن ينفصل تماما أو بالتعاقب أو الحذف. أما في هذا الفصل فالذي نقصده هو البيان عما كان النحاة ينطلقون منه في تحليلهم وههنا أيضا كانوا يلجأون إلى مقياس الانفصال في حدود القوانين التي تخص عملية الوقف خاصة.

ففيما يخص الحرف الصوتي فإنه لا يمكن أن يُنطق به وحده بل موصولا بحروف أخرى مثله. فقد سبق أن ذكرنا كلام سيبويه عن استحالة وجود الاسم المظهر على حرف واحد لأن المظهر قد ينفرد في النطق. فهذا الامتناع عن الانفراد في النطق سببه فيزيولوجي محض لأنه يخص إخراج الحرف (عمل الجهاز الصوتي). أما حصول الانفصال نفسه فلسبب آخر وهو يرجع إلى نظام اللغة وحده. أما الانقطاع عما يأتي بعد الكلمة فهو الوقف وله أحوال خاصة في العربية.

وإثباتهم لما ينفصل إنما تمّ بالبحث عن **أقل ما يمكن أن يفيد من الكلام** أي البحث في كل مجموع من الحروف دال على معنى ومفيد لفائدة **ولا ينفصل ما في داخله**[1] مثل "كتابْ" كإجابة لمن سأل:ما هذا؟ و"كتاب" في هذه الإجابة هو قبل كل شئ **كلام مفيد** ولاحظوا أن "كتابْ" في مثل هذا يوجد بين سكوتين **أي بين وَقفتين**. كما أن ما يحتوي عليه غير قابل للانفصال[2]وهو دليل على أنه أدنى وحدة دالة ومجيئه في إجابة أخرى: "هذا كتاب" يؤكد ذلك

---

[1] بدليل استمرار ظهوره في الكلام بدون انفصال ما في داخله. قال سيبويه عن الضمير المتصل أنه: "لا يتكلم به مفردًا" (96/1) وأن المظهر "ليس كعلامة المضمر المتصل لأنه ينفصل ويبتدأ" (نفسه). يدل هذا على اهتمامهم بأقل ما يمكن أن يكون كلاما. فكل ما ينفرد يمكن أن يكون كلاما وهو بالضرورة عنصر دال واحد.

[2] وهو ما وجدوه في سماعهم.

ويدل أيضا على أن في الإجابة اختصارًا بحذف المبتدأ لأنه موجود في السؤال. وهو كلام مفيد على الرغم من وجوده على أقل ما يدل على معنى.

كما يمكن أن يسأل: "من خرج أمس" فتكون الإجابة: زيد أو هو أو أنا. وتنوع الأسئلة تمكن الباحث من الحصول على أنواع كثيرة مما يكون كلاما ويتكوّن من قطعة واحدة. وبالنظر في إمكانية دخول كل واحد منها في موضع استطاعوا أن يعرفوا أن "كتابٌ" هو من قبيل ما سموه اسما مظهرًا وأما "هو" فمن قبيل الاسم المضمر المنفصل في اصطلاحهم وكلاهما اسم مفرد كما مرّ بنا.

فالاسم المفرد وهو هذا الذي جاء في الجواب مظهرًا أو مضمرًا يكتشفه النحاة العرب ويثبتونه كأدنى عنصر من عناصر اللغة بهذه الطريقة الموضوعية التي لا تنطلق إلا من اللفظ ولا تخرج منه ولا يلجأ أصحابها إلى الافتراض في هذا المنطلق. وذلك بفضل اهتدائهم بدليل **لفظي وخطابي في نفس الوقت** وهو **انفصال الوحدة**. ويتحصل ذلك بطريقة لفظية محضة وهي **الوقف**. فيبحثون قبل كل شيء وبالاعتماد على الاختبار بالوقف المسموع عن **أقل ما يكون عليه الكلام المفيد** كما رأينا. وهو ما جاء بين وقفتين ولا وقف يمكن أن يحصل بين أجزائه في نفس الوقت. والوقفتان تمثلان الجانب الصوتي أما الانفصال والابتداء فهما الجانب الوضعي إلا أنهما يتحصلان بشيء واحد وهو اللفظ. وهذا هو **النقطة التي يلتقي فيها اللفظ بالمعنى والإفادة** وهي **الوقفتان اللتان تحدّدان بداية الوحدة ونهايتها** وتعذر الوقف في داخلها يتبين في مجيء القطعة المنفصلة على نفس المحتوى والهيئة في كل مسموع كما قلنا. فهذه **نقطة اللقاء** لميدانين مختلفين تماما: الوضع والخطاب. وقد اكتشف ذلك النحاة العرب واعتمدوا عليه في تحليلاتهم. ولاحظوا أن هذا الأقل من الكلام هو **كلمة مفردة** (وتنفرد ككلام) وهي في جميع الأحوال ما سموه **بالاسم المظهر** أو **الضمير المنفصل**. فهذه الطريقة الصورية الموضوعية التي لا تنطلق من الافتراض ويُكتفى بها لمواصلة البحث بل يتجاوز بها كل افتراض باللجوء إلى الاختبار. ويكون ذلك ههنا بالبحث **عن الموضوعية الحاصلة في واقع الخطاب لفظا ومعنًى وإفادةً وهي وجود الأدلة على أقل ما يكون عليه الكلام المفيد** -ويحصل ذلك كما قلنا- **بين وقفتين كدليل على انفصالها**.

فنعرف بهذا أن الكاف والهاء بحركتها في مثل "بك وبه" هما من الضمائر المتصلة بقيامهما مقام الاسم المفرد وجوبا مع الكاف واختيارًا مع المظهر. كما نعرف أن ما جاء قبلها هو من حروف الجرّ لأنها تدخل على الاسم المظهر والمضمر المتصل وتجرهما.

و هما هنا من الكلام الحاصل بين الوقفتين مع إمكان انفصال ما في داخلها فالباء بحركتها يمكن أن تنفصل بالبدل وكذلك ما يتلوها وهذا دليل على أنهما كلمتان.

II. الزيادة على الاسم في مقابل الزيادة المصوغة في الاسم

وبهذا يتضح أن الاسم المظهر قد يجيء موصولا بكلم كما في الأمثلة التي ذكرناها زائدة عليه **تخصه كاسم** وحينئذ يفقد إفراده في الكلام لأنه غير منطوق به منفصلا عن غيره بل موصولا بشيء آخر. وهذا أهم وصف له عند سيبويه. ثم تبينوا بالتتبع الواسع للمسموع أنه يكثر ما يتصل به كدخول حرف الجرّ عليه والألف واللام وكزيادة علامات الإعراب عليه بعده وكالصفة التي يوصف بها وتأتي أيضا بعده.

وبعد أن استقر كل ذلك عندهم لاحظوا أن الاسم المظهر (المتصرف) هو وحده دون الضمير المنفصل يحتمل كل هذه الزيادات وهي محدودة ومحصورة. فتم [illegible] انفصالا كما لاحظوا أيضا أن **الفعل وحرف المعنى لا ينفردان** أبدا أي لا يظهر أحدهما في الكلام منفردا عن غيره.

وتم لهم الإثبات لكل زيادة بمحك **الانفصال** لأنها كلم كما مرّ. وسموا كل واحدة من هذه الكلم **زيادة** على الاسم لأنها تدخل عليه أو تتمه وليست من صيغته **ولا تأتي إلا موصولة به**. وقد أثبتوا أن ارتباط الزيادة بالمزيد هو **مجرّد وصل** لأنها لا تثبت على حال. وقد ذكر ابن جني عن حذف الحروف أن المحذوف" هو على ضربين: أحدهما زائد على الكلمة مما يجئ لمعنى والآخر حرف من نفس الكلمة" (الخصائص، 381/2). فالذي يهمنا ههنا هو الضرب الأول من الحروف. فالزائدة على الكلمة **ليست مصوغة** صياغة بناء مع الاسم المزيد فيه. فكل زيادة من هذا النوع "تدخل وتخرج" كما قال الخليل وسيبويه (وقد سبق أن ذكرنا ذلك) وليست من نفس الاسم أي ليست مثل الزيادة الثابتة في صيغة الكلمة مثل تاء افتعل أو السين والتاء في استفعل وغيرهما. وقد أكد سيبويه على أن هذه الزوائد موصولة غير مبنية. قال: "كما يضم المضاف والمضاف إليه لأنهما **كانا بائنين** وُصل أحدهما بالآخر" (340/1). إلا أن هذه الزيادة الموصولة، ككل زيادة، **لها موضع ثابت بالنسبة للاسم المزيد فيه** كما سيأتي وأكّد على ذلك

المبرد بقوله: "لا يقدم بعض الاسم على أوله" (المقتضب، 157/4) و:"لأن الاسم لا يُفصل بين بعضه وبعض" (361) ويعني المبرد بالاسم لا الكلمة بل الاسم وما يدخل عليه ويلتحق به من كلم تخصه. وهذا الاسم المزيد فيه قد يخلو من كل زيادة وليس كذلك الفعل لأنه لا يخلو من فاعل وقد يكون ضميرا متصلا.

وهذا هو سرّ قوله: "الاسم هو الأول" إذ هو أصل بالنسبة لكل الوحدات الدالة وذلك **لأنها لا تنفرد مثله في الكلام**. والجدير بالملاحظة هو أن كل ما يقع في موقع الاسم فهو اسم حتى الأسماء التي لا تنفرد (لكنها تنفصل بالبدل) بل تأتي متصلة بغيرها مثل الضمائر المتصلة والظروف وغيرها. وأولية الاسم هو عندهم في استحالة مجيء الفعل أو حرف المعنى بدونه.

أما قائمة ما يكون زائدًا على الاسم هو وحده فهي حروف الجر والألف واللام في أول الكلمة ويعبر عن ذلك النحاة الأولون بأنهما تدخلان على الاسم. وفي آخره علامات الإعراب ثم التنوين أو المضاف إلى الاسم ثم الصفة. وكل هذه الزوائد هي خاصة بالاسم. ولا تكون زائدة أبدا على الفعل (الكتاب، 223/1). وسوف نرى أن الفعل يجري أيضا هذا المجرى وله زوائده الخاصة به.

III أوصاف الاسم الصورية

1) الألفاظ الخاصة بالمفهوم الصوري للاسم: "هو من اسمه" أو "في موضع ما هو من اسمه" أو "ليس من اسمه"

قال سيبويه عن الزوائد التي تدخل على الاسم:

"اعلم أن الشيئ يوصف بالشيئ الذي هوهو **وهو من اسمه** وذلك مثل:

هذا (زيدٌ | الطويل) |

ويكون هوهو **وليس من اسمه** كقولك:

هذا (زيدٌ) | (ذاهبًا) |

ويوصف بالشيئ الذي ليس به **ولا من اسمه** كقولك:

هذا (درهمٌ) | (وزنًا) | (276/1)

ففي المثال الأول يقول عن صفة الطويل، **وهي صفة** لزيد، بأنها **"من اسمه"**، أما "ذاهبا" و"وزنا" فليس أحد منهما "من الاسم" السابق وهما زيد ودرهم. لأن الأول هو **حال** والثاني هو **تمييز**.

وقد نُصِبا لهذا السبب أي **لبيان أنهما "ليسا من الاسم"**، ويؤكد ذلك قوله: "وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان **صفة له أنها تمام الاسم** ألا ترى أن قولك: مررت بزيد الأحمر كقولك: "مررت بزيد"... فصار الأحمر كأنه من صلته"(45/1). وقال أيضا: "فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما **كالاسم الواحد**" (210/1). و"لأنها والوصف بمنزلة **اسم واحد**"(306/1).

وقال: "لأنه في موضع ما هو **من الاسم** وما يجري عليه [=هذا رجلٌ ضربته وهو موضع الصفة] وليس بمنقطع منه خبرًا مبنيا عليه ولا مبتدأ" (45/1). فـــ"ضربته" **هو صفة لرجل** وقال: "وإن لم يكن تمامًا له ولا منه في البناء" لأنه فعل وقع في موضع صفة. وقال قبل هذا: "الذي رأيت فلان"... "رأيت" **تمام الاسم** به يتم. لأنه صلة للذي. وقال أيضا: فصار النعت مجرورا لأنها كالاسم الواحد" (210/1). فالصفة هي مثل صلة الموصول في كونها تمام الاسم أي "من الاسم"[1].

وقال عن الألف واللام والمضاف إليه والجار والمجرور عامة: "لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور لأن **المجرور داخل في الجار فصار كلمة واحدة**" (295/1) و:"من قبل أن المضاف إليه **بمنزلة اسم واحد منفرد** والمضاف إليه هو **تمام الاسم** ومنتهاه **ومن الاسم**"(323/1) و:"لأن **المجرور داخل في الجار** غير منفصل فصار كأنه من الاسم لأنه يعاقب التنوين"(128/1) و"إنما **المضاف داخل في الاسم** وبدل من التنوين فكأنه الألف واللام"(68/2). وفيما يخص الإضافة للتخفيف قال: "وينجر المفعول [في ضارب زيدٍ] لكفّ التنوين عن الاسم فصار عمله فيه الجر **ودخل في الاسم** معاقبا للتنوين فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل" (84/1). وعن الألف واللام قال الخليل: "ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناءً يُبنى عليه الاسم ولا يفارقه ولكنهما جميعًا بمنزلة منْ **تدخلان للتعريف وتخرجان**" (64/2). وقال: "لأن المضاف **من حدّ التسمية**"(66/2).

---

[1] والفرق بين الصلة وبين الزوائد الداخلة على الاسم هو وجوب الصلة في جميع الأحوال لأن الموصول لا يكون له معنى إلا بصلته.

وقال المبرد: "وذلك أن التنوين زائد في الاسم وكذلك **الإضافة والألف واللام** فلا يحتمل الاسم زيادتين[1]" (المقتضب، 143/4). وقال قبل ذلك: "إذا أضفت... صار الثاني **من تمام الأول** وصار جميعًا **اسما واحدًا**"(نفسه).

وقال ابن السراج عن الألف واللام: "هذه اللام قد صارت **من نفس الاسم** وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف **بمنزلة اسم واحد**" (أصول، 27/1)[2].

وقال ابن جني: "لامتناع تقدم الصفة على موصوفها إذ كانت الحالّة محل آخر أجزاء الكلمة من أولها" (المحتسب، 109/2).

وقال الثمانيني في شرح اللمع لابن جني: "إن التنوين زائد في الاسم وكذلك الإضافة والألف واللام"(143).

ما نستخلصه من كلامهم هو أن الاسم عندهم يُطلق على الاسم المفرد وعلى **الاسم مع زوائده الموصولة لا المبنية فيه الخاصة به** -كاملة وغير كاملة- **وكلاهما اسم** لأنهما **متكافآن تماما**. ويكوّن المجموع في اللفظة "اسما واحدا" والمزيد فيه هو "بمنزلة الاسم المفرد". وكل زيادة فهي داخلة في الاسم لأنها **بعض الاسم**. وهي، كما مرّ بنا، حرف الجر والألف واللام يُزادان في صدر الاسم وفي آخر الاسم علامات الإعراب والتنوين أو المضاف إليه ثم الصفة تأتي بعده والمضاف إليه والصفة يُسمّونها تمام الاسم" (ويخالفان الحال والمفاعيل الأخرى لأن هذه الوحدات **تمام الكلام لا تمام الاسم**).

ويُسمون كل هذه الزوائد "**ما هو من الاسم**". وأما ما يصفونه بأنه "**ليس من الاسم**" فهو كل اسم يكون غير داخل في هذه المجموعة من الزوائد ويكون منفصلا عنها وعن الاسم غير موصول بها لأنه "**ليس من الاسم**". وتكون علامة الفصل ههنا غالبا **النصب**. وقال سيبويه في ذلك بأنهم: "**أرادوا أن يفرّقوا بين ما يكون مفردا وبين ما يكون شيئا من شيء**" (241/1). فهذا دليل صريح على شعورهم الواضح بوجود وحدة متكونة من الاسم وزوائده.

ومع هذا فإن الاسم المفرد وما هو بمنزلته يكوّن كل واحد منهما **وحدة دالة حقيقية** لأنها بمنزلة وحدة وهذه الوحدة ليست من قبيل الكلم المنظور إليها ككلم في ذاتها إذ للفظ الكلمة

---

[1] زيادتان من هذه الزوائد لا من غيرها بدليل ما قاله قبل ذلك مباشرة: "ولا تدخل في الأولى [المضاف] ألفًا ولامًا وتحذف من التنوين".

[2] ذكرنا بعض ما جاء ههنا في كتابنا "منطق العرب".

بداية ونهاية في وضع اللغة وفي الخطاب لأنها قطعة من الكلام. أما الاسم فهو كذلك ككلمة. أما كوحدة قابلة للزيادة بضوابط خاصة فليست من مستوى الكلمة في ذاتها إذا اختبرنا زوائدها ومع ذلك فإن **المفرد من الاسم هو، كما قلنا، مكافئ للمزيد فيه فكلاهما اسم واحد** وهما دور واحد ومجرى واحد في الكلام.**ثم إن الاسم ككلمة لا يأتي في درج الكلام إلا بزوائد** وعلى الأقل بعلامة الإعراب والتنوين وحتى في حالة الوقف فالتقدير هو ما يوجد فيه من ذلك في الوصل إذ الوصل هو الأصل . وقد تكون الزيادة غير حاصلة في موضع معين. فهذا الموضع يعتبر حينئذ خاليًا (مُساويًا لصفر) بمعنى أنه قابل للزيادة والاسم ككلمة قد يكوّن **نواة لمجموعة** من الكلم بعضها هي زوائد عليه. حتى ولو خلت كل المواضع من الزيادة (وفي حال الوقف العارضة كما رأينا) فهو مجموعة من الكلم بهذا الاعتبار الرياضي و المرجع هنا هو الموضع.

وقد اعتبروا المجموعة من النواة والزوائد كوحدة بتصريحهم أن الزائد **داخل في الاسم وهو من الاسم وأنه لا يفصل بينهما ولا يقدّم ولا يؤخر حتى يُعرف أنه جزء من الاسم مكمّل له لا ككلمة بل كوحدة من نوع آخر.**

فالاسم ككلمة له مكوناته (الأصل+الصيغة ≠ زوائد مصوغة) وبالنظر إلى هذا فهو كلمة. **وكوحدة من النوع الذي اكتشفه وأثبته النحاة الأولون فله مكونات أخرى** وهي الاسم مع الزوائد الخارجة عنه غير المصوغة فيه الخاصة به وقد تأتي كلها أو بعضها في الكلام بحسب غرض المتكلم.ولهذه الوحدة أحوال خاصة لا هي افرادية ولا هي تركيبية كما سنراه.

وللفعل أيضا زوائده تتصل به مثل الاسم وتكوّن معه وحدة من القبيل الذي أشرنا إليه وسوف نتطرق إلى ذلك فيما بعد.

مفهوم الزيادة: يسمي النحاة كل ما يدخل على الاسم المفرد مع إمكان زواله زيادة على الأصل الذي هو الاسم ككلمة. وقد يكون لبعض الزوائد دور أهم من غيرها في تنظيم الوحدات وتركيبها ووصلها وذلك مثل العناصر التي تؤثر في غيرها لفظا ومعنى مثل حرف الجرّ ودوره هو أن يوصل الاسم بفعل أو اسم قبله ولهذا يسميه سيبويه بحرف الإضافة. وعلى الرغم من هذا فهي تعتبر زوائد على الاسم أو الفعل لعدم ثبوتها معهما.

وقد اجتهدنا في إيجاد تسمية لهذه الوحدة -الجليلة القدر رغبة في التمييز بينها وبين الكلمة- فسمّيناها "لفظة" (وحدة لفظية) بالعربية وLexia أو Lexie باللغتين الانكليزية والفرنسية. وقد اتبعنا في ذلك ما قال ابن يعيش والرضي فيما يقارب هذا المفهوم. قال الأول: "...نحو الرجل

والغلام ونحوهما مما هو معرف بالألف واللام فإنه يدل على معنيين التعريف والمعرّف ومن جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان إذ كان مركبا" (شرح المفصل، 19/1). فابن يعيش يجعل المركّب من حرف معنى والاسم لفظة من حيث النطق فقط وهو في ذلك يتبع مذهب من يقول بأن الكلمة "ما دلّ على معنى مفرد"[1] إلا أن قوله "في النطق" هو صواب لأن هذه الوحدة هي وحدة لغوية تعرف باللفظ وخاصة بالانفصال فهي تَلفُّظية بهذا الاعتبار. وقال في ذلك الرضي: "لأن مثل قولك: قالا وقالوا مثل أَرْطَى وبُرقُع لفظة واحدة وكذا **كل ما يتلفظ به مرة واحدة** مع أن كل واحد منهما كلمتان بخلاف الثانيين" (شرح الكافية، 5/1).

يلاحظ من كل هذا أن مثل هذه الوحدة التي سمّيناها "لفظة" وهي الاسم على شكل كلمة مفردة أو مع زوائدها_كلها أو بعضها_ لا يمكن أن تُحدّد "بأقل ما ينطق به مما هو دال" لأن هذا ينطبق على مثل كلمة "الذي" لأن "الذي" لا يأتي في الكلام منعزلا عن صلته فهو لا ينفرد أبدا وكذلك هو الأمر بالنسبة لهاء الغيبة "ـــــه" فلا يقع في الكلام منفردا مع أننا نستطيع فيزيولوجيا أن ننطق به هو وحده. وكذلك هي الظروف الملازمة للإضافة.

ثم يجب أن نلاحظ أن النحوي لا يحدد هذه الوحدات بمجرّد افتراض يفترضه كما يفعل اللغويون الغربيون في زماننا بالنسبة إلى الجملة المفيدة. فيفترض بعضهم أنها مؤلفة من "مركب اسمي" و"مركب فعلي". نعم قد يُشبه الأول اللفظة الاسمية إلى حدّ بعيد إلا أن المركب الفعلي لا يطابق إطلاقًا ما تحتوي عليه اللفظة (الفعلية) العربية. لأنهم يدخلون في المركب الفعلي المفعول به وهو إذا كان اسمًا مظهرًا فهو بذاته في نظر النحوي العربي لفظة اسمية على حدة.ونؤكّد أن **النحاة العرب الأولين لا ينطلقون أبدا من افتراض في تحديد الوحدات بل من تحليل اللفظ إلى ما هو من اللفظ نفسه** وهو قبوله للانفصال بالوقف وما يسمى عندهم بالتمكن ليس غير كما سنراه فيما يلي.

---

[1] قال أيضا: "واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه"(نفسه). وهذا مأخوذ من تحديد أرسطو للاسم والفعل. ولا يريد ابن يعيش من تسميته الكلمتين لفظة إلا النطق بهما كأنهما كلمة واحدة بدليل اكتفائه بالكلمتين ولا يتجاوزهما إلى الزوائد الأخرى لأنه لا فكرة له عن الوحدة التي تصورها الخليل وسيبويه كما حللناها ههنا.

IV. التمكن كمقياس مكمّل للانفصال في تعريف اللفظة

هذا ولابد من صفة أخرى ليتم تحديد اللفظة وذلك **هو التمكن** أو **التصرف** وهما متقاربان في المعنى قال سيبويه:

كما أن السحـــر بالألف	واللام	متصـــرّف	في المواضع التي ذكرت
وبغير الألف	واللام	غيـــر متمكّن فيها	(115/1).

هذا التناظر نعرف أن المتمكن هو مكافئ للمُتصرِّف (وهذا لا يمنع أن يختصّ كل واحد منها بصفات).

وقال: "الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا" (6/1) و"الاسم هو الأول الأمكن" (395/2).

وقال أيضا: "اِعلم أن علامات الإضمار لا يُحقَّرن من قبل أنها لا تقوى قوة المظهرة ولا تَمَكَّنُ تمكُّنها" (II، 135).

و:"ليست [أين ومتى وأمثالهما] أسماء تمكَّن فتدخل فيها الألف واللام ويوصَفْنَ وإنما هَا مواضع لا يجاوزنها فصرن بمنزلة علامات الإضمار"(نفسه).

وقال: "وغيرٌ أيضا ليس باسم متمكن. ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تُجمع ولا تدخلها الألف واللام" (135/2).

وجاء أيضا: "باب الظروف المبهمة غير المتمكنة. وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرف تصرُّفَ غيرها ولا تكون نكرة [ومنها أين ومتى وكيف وإذ الخ]"(44/2). وقال: "فأُعرِب "حسبُك" لأنها أشد تمكنا [من قط وغيرها]. ألا ترى أنها تدخل عليها حروف الجرّ... و"قط" لا تمكن هذا التمكن"(35/2).

وقال: "ولكنها مصادر [مثل سبحان ومعاذ الله] وُضعت موضعًا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرُّف ما ذكرنا من المصادر. وتصرفها أنها تقع في موضع الجرّ والرفع وتدخلها الألف واللام" (162/1). وقال ابن يعيش من المتأخرين: "المراد بالتمكن في الأسماء تعاقب التعريف والتنكير بالعلامة عليه"(شرح، 80/3).

فحسب ما جاء في هذه الملاحظات فإن الاسم المتمكن أو المتصرف هو الاسم الذي يمكن أن يتصرف هو في ذاته ككلمة فيُجمع ويصغّر ويمكن أن تزاد عليه بعض الزوائد كعلامات وأن يشكل معها وحدة. ويدل على ذلك في كلام سيبويه وشيوخه كلمتا "دخل وخرج". فهذه الزوائد، كما مرّ بنا، هي التي تختص **بالدخول** على الاسم والفعل في موضع معين وهو أوله غالبا

لا تتعدّاه أبدا. كما يمكن أن **تخرج** كعنصر زائد دون أن يقع أي خلل باللفظة إلا تغير اللفظ والمعنى بالحذف. وكذلك هي الزوائد التي هي "تمام الاسم" أو"من الاسم" فكل الزوائد تأتي كعلامات للدلالة على معنى زائد على معنى الاسم مثل التعريف والوصف وغير ذلك فوظيفتها الدلالية العامة هي **التخصيص**. وعلمنا أيضا أن الكثير من الأسماء ليس لها تمكّن تام لأنها لا تقبل بعض الزوائد أو لا تقبل أي زيادة. وذلك على درجات بين كلمة وأخرى.

وقد يلزم من التصرف لبعض الزوائد **أن تعاقب غيرها** من الزوائد فيكون هناك تنافٍ بينهما. وذلك كالتنوين والإضافة أو بينهما وبين أداة التعريف. فالثاني هو تعاقب أفقي على مدرج الكلام والأول تعاقب عمودي يقوم فيه أحدهما مقام الآخر في نفس المَوضع (الإضافة بدل التنوين). وفي الأفقي يحصل التعاقب في موضعين مختلفين كما سنصوره فيما يلي برسم لحد الاسم. وتتعاقب علامات الإعراب عموديا. وكذلك حروف الجرّ وشئ مهم في ذلك هو عدم إصابة اللفظة بأي خلل بسبب هذا الدخول والخروج.

ولا بد من التأكيد ههنا على أهم شيء ذكرناه يخص اللفظة وهو أن الزوائد فيها قد تكون مساوية لصفر وتكون اللفظة على صورة اسم مفرد أي كلمة واحدة ويكون حكمها وورودها في الكلام مماثلا تماما للفظة التي تزيد الزوائد فيها على الصفر.

فالنظر العلمي إلى هذه الظاهرة يقتضي أولا أن **الاسم المفرد (في تعبير سيبويه) هو في ذاته** أي من حيث هو مادة وصيغة لها بداية ونهاية ينتمي إلى مستوى الكلم حتى ولو كان مندمجا في اللفظة إذ اللفظة تتألف من كلم. وثانيا أن اللفظة تنتمي هي في ذاتها إلى **مستوى أعلى يقع بين الكلم والتراكيب المفيدة** حتى **ولو كانت تحتوي على كلمة واحدة أي على اسم مفرد ولا** يمكن أن تكون إلا نواة لما يحيط بها تحقيقا أو تقديرا أي في حالة خلو الاسم من الزوائد[1]. **وهذه نظرة رياضية** ترتبط بنظرية المجموعات الحديثة وهو منظـــور الخليل وسيبويه في ذلك من أجلّ الرواد في هذا الميدان.

---

[1] أن تكون مثل: "زيدٌ قائم" فهذه العبارة تتكون من لفظتين وكل واحدة منهما من كلم: النواة وعلامة الإعـــراب والتنوين. وإن لكلمة رجل وحدها في إجابة من سأل من خرج؟ فرجل كجواب هي كلمة ولفظة وكلام مفيد في نفس الوقت من وجهات نظر مختلفة فلا تناقض في ذلك فرجل كلمة من حيث إنها وحدة دالة ومنفصلة ولفظة مـــن حيـــث كونها نواة قابلة للزيادة وكلام مفيد من حيث إنها أفادت بقيامها مقام الجملة التامة وهي "خرج رجل". وقد تكون مثل الكلام على حرف واحد+ هاء السكت مثل: "قِه" (أمر من وقى).

وعلى هذا يمكن أن يُحدد التمكّن وبالتالي اللفظة ودور مكوناها، أنه أولا **قدرة الكلمة المتمكنة على أن تصاغ على صيغ مختلفة للدلالة على المعاني وأن تحتمل ثانيا بلا بناء بل بمجرد وصل الزوائد من الكلم قبلها وبعدها في مواضع معينة لا تتعداها على خلاف بين قبيل وآخر وبالتعاقب بين زائدة وأخرى دون أن يكون ذلك سببًا لفقد وحدها وتعذر انقسامها إلى وحدات أخرى.**

والتصرف هو هذا التمكن من جانب التحوّل وهو زيادة الزوائد من الكلم على النواة (الأصل) وزوالها وقابلية الاسم لذلك. إلا أن هذا التصرف هو أعم بكثير **لأنه يشمل نظام اللغة كلها!** فكل تحوّل بأي شكل كان (زيادة أو صياغة على بنية) من أصل إلى صور مختلفة منه وهي فروعه هو تصرف أو تصريف (Transformation). وكل تصرف بما أنه تحول **يجوز فيه الرجوع إلى الأصل** الذي انطلق منه. "**كردّ الشيء إلى أصله**" في اصطلاحهم هو بهذا المعنى الشامل من اكتشاف الخليل وأصحابه. وسنعود إلى هذا المفهوم في الفصول والأبواب الآتية إن شاء الله لأهميته الكبيرة.

أما درجات التمكّن والتصرف فأشدها تمكنا هو للاسم الذي يمكن أن يحتمل كل الزوائد مطلقا وهو **اسم الجنس المتصرف** (الاسم العام عند سيبويه) وهو **الأصل** لأنه:

- يمكن أن ينفرد بكيفية مطلقة في الكلام،
- كما يمكن أن تزاد عليه جميع الزوائد الخاصة بالاسم يمينا وشمالا فهو بذلك متصرف تصرفا تاما. ولهذا قال الرماني: "الأجناس هي أصول الأسماء" (شرح،228/3) ويعني بذلك أن اسم الجنس هو الأصل في الأسماء.

ويليه العَلَم ("العلم الخاص" عند سيبويه) المتصرف مثل زيد وعمرو. فإنه يمتنع من دخول "ال" عليه لأنه معرفة فيغطي العَلَم موضعه وموضع ال: ويأتي بعده الاسم غير المنصرف النكرة أي الذي لا تدخله علامة الكسر في الإعراب (يجر بالفتحة) ولا التنوين. ومثله العَلَم غير المنصرف. ثم يأتي المبني الذي لا يتغير آخره بالحركات الإعرابية.

وبذلك يمكن أن يحدّد اسم الجنس بكيفية صورية محضة بأنه: كل كلمة تحتمل على يمينها وشمالها كل الزوائد الممكنة الخاصة بالاسم دون أن يُفقدها ذلك صفة الوحدة بوجود ما ينفرد فيها.

ونلاحظ بهذا الصدد أن القدماء من النحاة هم الذين حصروا باستفاضة كل أنواع الزوائد التي تدخل على الاسم ولم يقتصروا كما فعل ابن يعيش وغيره من المتأخرين على علامات التعريف والتنكير.

وابتداءً من تحديد "اللفظة" يصير من الممكن أن يُحدّد بكيفية صورية أيضا كل الوحدات الأخرى التي تحتوي عليها اللفظة **بل كل الوحدات التي تنتمي إلى المستويات الأخرى.** أما ما تشتمل عليه فله موضع خاص به لا يفارقه فهذا كافٍ لمعرفة ماهية العنصر وحكمه النحوي الذي اكتسبه بوجوده في هذا الموضع.

ونلاحظ أخيرًا أن التصرف يحصل بعملية الزيادة على الأصل وانطلاقا منه في مستوى اللفظة إلا أنه يحسن أن نرتبه على شكل متدرج من الزيادة الواحدة والزيادتين يمينا إلى الزيادة المتعددة شمالا كدخول الإعراب والتنوين وشيء زائد عليهما لتفادي الوقف. أو زيادة الإعراب والمضاف إليه مع خروج الـــ في كلا الحالتين والصفة بعد ذلك.

فمجموع هذا التصرف يكوّن ما يسميه النحاة الأولون **بحدّ الاسم** ("حد التسمية" عند سيبويه). وقد مضى تحديدنا لمعنى الحدّ عند النحاة فهو تحديد على اللفظ. وهو صوري محض لأن الحد عند قدماء النحاة هو التحديد للعمليات التي يتم بها توليد الوحدات المتفرعة من الأصل ويحصل بالتدريج أو بالزيادة الكاملة في حين واحد أو أحيان متتابعة حسب غرض المتكلم في كل حالة خطابية. فالحدّ هو نمط (Model) أي مثال باصطلاح الخليل وسيبويه تصاغ عليه الوحدات وحدّ الاسم هو مثال تصاغ عليه اللفظة الاسمية. **وينبغي أن لا نخلط بين اللفظة الاسمية والحد المولد لها** ولكل أنواعها بالزيادة. فاللفظة هو ما يولّده الحد وليست هي الحد وهذا الأخير (وهو المثال أيضا) نمط الصياغة كما قلنا.

ثم إن عبارتهم "هو من اسمه" وما يترتب عليها هو شيء قد فهمه وأدركه النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه إلى غاية نهاية القرن الرابع. ثم اضمحلت شيئا فشيئا النظرة الأصلية التي تعتدّ بوجود وحدات من مستوى لا هو خاص بالكلم ككلم ولا هو مستوى يخص التراكيب المفيدة بل هو مستوى "**الاسم المفرد وما بمنزلته**"على تعبير سيبويه. وقد عالج النحاة كلهم بعده أي ابتداءً من القرن الثالث **الاسم ككلمة** في قسم مستقل من النحو سموه **التصريف** أي في ذاتها كتحليلها إلى جذر وصيغة وكتصريفها هي بالذات. وهو صواب لأنه مستوى قائم بذاته ثم عالجوا الاسم (والفعل) مع زوائده بغير النظرة الخليلية التي تجعل من مجموع الاسم وزوائده اسما واحدا. فهذه

الوحدة التي ليست كلمة في حد ذاتها بل مجموعة من الاسم (أو الفعل) مع ما يخصه من عناصر التخصيص كل في موضعه فقد صار النحاة بعد القرن الرابع لا يدركون مميزاتها الأساسية وهي:

_ قابلية هذه الوحدة أي اللفظة **للامتداد** بزيادة الزوائد قبل النواة وبعدها وعلى مثال سابق وليست بذلك وحدة من قبيل الجزء من الكلام: ليست في الوضع قطعة منه ولا تكون قطعة إلا عند تحصيل الكلام غير أن **لها في داخلها مواضع محدودة وثابتة** لهذه الزوائد. **ووجود مواضع مرتبة معينة ومحدودة هو الذي يجعلها وحدة لها كيانها الخاص بها.**

_ الزيادة فيها يتم **بالوصل لا بالبناء** فتصرفها هو في زيادة الزوائد وزوالها دون أن يبنى بعضها على البعض الآخر.

_ النواة فيها منظورًا إليها ككلمة مركزية مثل كتاب في "كتاب زيد المفيد" لها مكونات خاصة بها وتصرف خاص أيضا غير التصرف الخاص بالمجموعة كلفظة (وهي مادتها الأصلية وصيغتها).

_ التكافؤ التام بين الاسم كنواة مع زوائده والاسم المفرد في داخل الكلام كما قال سيبويه: "قولك مررت بزيد الأحمر كقولك: مررت بزيد... فهو يجري منعوتا مجرى مررت بزيد" (46/1).

نؤكّد أن اللفظة هي وحدة من وحدات **الكلام** متكونة من كلم لها بداية ونهاية في الكلام المحصّل أي في المنطوق منه أو المكتوب ككل ما يحدث من الأصوات وما يُكتب منها. أما ككيان ينتمي إلى الوضع التركيبي فهي وحدة من النوع الامتدادي أي القابل للامتداد بالزيادة **الموصولة** خلافًا للكلمة (حروفها مصوغة ومبنية بعضها مع بعضها) وللحرف الصوتي[1] وكذلك هي الجملة كما سنراه. وسنرى أن اللفظة والجملة هما الوحدتان الوحيدتان اللتان تقبلان الامتداد بالزيادة.

أما السبب في عدم التفطن إلى هذه المميزات عند بعض النحاة بعد القرن الرابع فهو قبل كل شيء اقتصارهم على النظر في الكلام المحصّل هو في ذاته والابتعاد من النظر في كيفية إنشائه وصياغته وهذا النظر لا يتم دون اللجوء إلى **القياس** (أي البحث عن النظائر في البنية). وذلك لتسلط التصور اليوناني الذي أساسه التحليل بتقطيع المادة (وهي الصوت ههنا) إلى أصغر

---

[1] الحرف لا جزء له بل صفات مميزة وسوف نرى أن الجملة المفيدة مماثلة لذلك اللفظة. فهي أيضا قابلة للامتداد في مستواها وبضوابط تخصّها.

أجزائها والاكتفاء بالنظر في تنظيم هذه الوحدات الذرية تنظيما اندراجيا. فلم يستطيعوا أن يلاحظوا وجود مثل هذه الوحدة أي البنية التي ليست **في وضع اللغة قطعة** ولا تصير كذلك إلا في الكلام المنطوق المكتمل[1]. فاهتموا بما هو **اسم ككلمة مفردة** فقط أي كقطعة من الكلام مخصوصة وبإجراء اللفظة ككلم منفردة. فهو اهتمام بأجزاء الكلام المُحصَّل هي في ذاتها لا في صياغة المجموع ولا في تصرفها ومجاريها وعلاقاتها مع نظائرها فهو النظر إلى الشيء في ذاته جزءاً جزءا بدلا من النظر إلى مجموعة النظائر التي هي بمنزلة واحدة على الرغم من اختلافها.

وقد يكون مما زاد بالنسبة لهذا التصور الخليلي غموضا عدم تخصيص الخليل وسيبويه اللفظة الاسمية بتسمية خاصة.إلا أن سيبويه استعمل "الاسم" استعمالا خاصا في أحيان كثيرة بحيث لا نستطيع أن نفهم من تعبيره أنه ليس مجرد كلمة. وذلك عند مقابلته بين المفرد والاسم مع زوائده وكذلك عند قوله بأن المضاف إليه "هو من الاسم" وأن الحال أو التمييز ليسا من الاسم ثم جَعْله **الاسم المفرد والمزيد فيه بمنزلة واحدة**. فالاسم بهذا الاعتبار هو مجموعة من الكلم والمجموعة من اللفظات المتفرعة من أصل واحد كلها نظائر فيها على الرغم من اختلافها بالزيادة. وكل هذا له علاقة وثيقة من جهة أخرى بمفهوم الموضع كما حددناه وكما سيأتي. وهذا المفهوم الرياضي كان ينقص اليونانيين وكل من اتبعهم بما فيهم بعض المحدثين.

V. اللفظة الاسمية وحدّ الاسم (انظر ص 93)

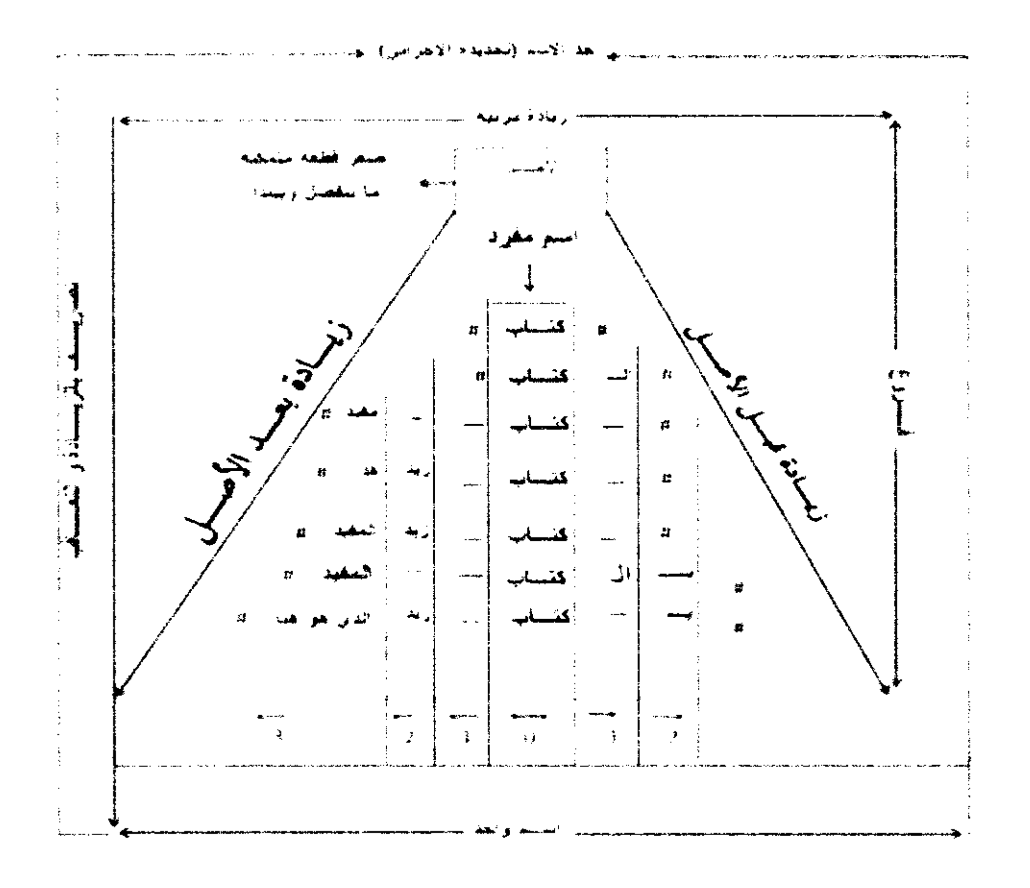
أما الحدّ أو المثال المتعلّق باللفظة من جهة أخرى، فهو **مجموعة لتصاريف الاسم أي اللفظة الاسمية (في خارج صيغته وداخل حدّه) المرتبة على شكل تفريع الفروع من الأصل الواحد بالزيادة يمينا وشمالا** وبالتدريج إلى كل الفروع الممكنة مع إمكان رد كل فرع إلى أصله القريب أو البعيد في المجموعة. وهي في الحقيقة **قياس** (أي الحد) لأن كل هذه الفروع هي **وحدات متكافئة رياضيا** (=مجموعة من نظائر) فيما بينها ومكافئة كلها لأصلها من حيث إنها مجموعة ولها بالتالي بنية واحدة. ويتبيّن من هذا أن حدّ الاسم غير الاسم وغير اللفظة، كما قلنا، بل هو المولِّد له ككل حد. فالقياس هو هذا الحد نفسه وهو المثال الذي تقاس عليه صياغة الاسم بما يدخل عليه ويتممه.

---

[1] خلافا للغويين الغربيين: فلا تكون الوحدات عندهم إلا قطعًا من الكلام المنطوق مع اعترافهم بأن اللغة نظام وبنية.

فمقصودنا من الحدّ ههنا هو حدّ النحاة الأولين كما سبق تحديده. ونذكر القراء الكرام ما قلناه في كتاب منطق العرب أن لسيبويه حدًّا لاسم العام وحدًّا آخر للعلَم الخاص. قال: "كان اسما خاصا غالبا أو اسمًا عاما لكل واحد من أمته" (263/1) وعن المحلي — بأداة التعريف: "أردتُ بالألف واللام "الشيء بعينه دون سائر أمته" (نفسه). فهذا الشيء هو المسمى بالاسم ليعرف عن غيره. سماه المبرد مع الأصوليين "ذاتا" وهو الشيء المقابل للحدث وهو مدلول الفعل (Process#Object).والذات أو الشيء مدلول الاسم (في التقابل: ذات لا حَدَث). وهو من أهم الفوارق في النحو.

فهذا كيان صوري (بنية مجموعة تصاريف بالمعنى الرياضي) فالزيادة عموديا تؤدي أفقيا إلى توليد عبارة جديدة فهو بهذا الاعتبار تفريع. وها هو ذا رسمه:[1]



[1] هو إجرائي لأنه يمثل العمليات التي يتحول بها الأصل إلى الفرع الذي بعده ومن هذا إلى ما بعده وهي عملية زيادة على اليمين أو اليسار. فالنظرة هي حراكية في جوهرها.

تعليق على الرسم:

$\overleftrightarrow{0}$ = هو الموضع المركزي الذي يقع فيه الاسم كنواة للمجموع فهو فيه نواة للفظة.

– **زيادة على اليمين:** $\overrightarrow{1}$= هو موضع أداة التعريف ويلي مباشرة النواة.

$\overrightarrow{2}$= هو موضع حرف الجرّ ويمكن أن يتصل بالنواة إذا فرغ موضع أداة التعريف.

-زيادة على الشمال: $\overleftarrow{1}$= هو موضع علامات الإعراب.

ويتصل شمالا مباشرة بالنواة. وإن كان موضعه يحدده حد الاسم فإن حدوثه يتم بأحد أنواعه (رفع/نصب) بعامل خارج عن حد الاسم.

$\overleftarrow{2}$= هو موضع المضاف إليه وتعمل فيه الإضافة الجر كما هو موضع التنوين أيضا. وفي هذا الموضع يفقد الاسم المضاف إليه صفة الإفراد فلا يكون إلا عنصرًا من اللفظة متصلا بما قبله (ولذلك إذا كان ضميرا لا يكون إلا متصلا لا غير). ويقول النحاة بأن المضاف إليه جزء من المضاف لهذا السبب وأنهما بمنزلة اسم واحد. أما التنوين فهو بدل من المضاف إليه وكلاهما يعاقب الألف واللام.

$\overleftarrow{3}$= هو موضع للصفة (أي النعت) وتتصل بالنواة بعد الإعراب والتنوين إذا فرغ الموضع السابق.

يلاحظ أن كل هذه المواضع ما عدا موضع النواة يمكن أن يفرغ فتتصل أو تقترب النواة في الكلام المنطوق بما يكون في المواضع البعيدة عنها.

أما من حيث الدلالة فإن جميع هذه الزوائد هي عناصر **تأتي للتخصيص**[1] كالتعريف بالألف واللام وهو الدلالة على ما سبقت معرفته والتخصيص بالإضافة وبالوصف كالرجل الطويل. وأما الإعراب فهو تخصيص خاص يقوم على التمييز بين حالة إعرابية لها دلالة كرفع الفاعل وأخرى لها دلالة أخرى كنصب المفعول. أما التنوين فقد قال عنه المبرد: "اعلم أن التنوين في الأصل للأسماء كلها علامة **فاصلة** بينها وبين غيرها" (المقتضب، 309/3). وقال ابن جني: "حذف التنوين للإضافة ... لأنهما ضدان. ألا ترى أن التنوين **مؤذن بتمام ما دخل عليه** والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقوة حاجته إلى ما بعده... [فـــــ] تنافت فلم يمكن اجتماع علامتيهما"(الخصائص، 65/3). وكذلك هو التعاقب بين هذين العنصرين والألف واللام.

فبهذا يتضح، كما مرّ، أن الموضع هو، في تصوّر الخليل وسيبويه، كل فضاء في بنية يمكن أن يخلو من كل عنصر مع بقائه كموضع في الاعتبار إذ يمكن أن تظهر فيه في الكلام العناصر الخاصة به وذلك مثل "بكتاب" و"بالكتاب"(وقد ذكرنا ذلك). وماهية هذا الفراغ تدل على أنه

1- إلاّ زيادة التنوين فإنه يعاقب الـــ او المضاف إليه.

ليس في جوهر كيانه الرياضي موقعا محسوسا في مدرج الكلام كما مر بنا أيضا. ثم ترتيب المواضع ترتيبا معينا يدل على أن **الأبنية النحوية هي: مجموع المواضع "الموضوعة وضعًا معينًا"** مع ما تشتمل عليه غالبا من أجناس الوحدات فيكون الموضع النحوي مكوّنا بذلك للبنية مع غيره من المواضع بترتيب أو تنظيم معين. وهذا كله لا يمكن العمل به إلا بحمل الشيء على نظيره.

ثم إن الزيادة يمينا أو شمالا لا تقتضي دائما تعاقب العناصر في نفس الموضع كالحركات الإعرابية وكوجود كل عنصر وعدم وجوده بل قد يقع التعاقب في موضعين مختلفين مثل ال في موضعها من جهة والتنوين والمضاف إليه ولهما من جهة أخرى موضع واحد يعاقبان فيه عموديا(= في نفس الموضع): التعاقب أفقي بين ال والتنوين والمضاف إليه من جهة أخرى[1].

كما يلاحظ أيضا أن العمليات التفريعية -ومنها هذه الزيادة- تترتب على شكل توسعي لأنه تفريع من عنصر واحد وهو الأصل إلى عدد لا يحصى من الوحدات المتولدة منها بإجراء العمليات المذكورة. فالتوليد في حد الاسم يتم بهذه **الحركة الاتّساعية (أو الانبساطية).**

VI. حد الاسم كبنية رياضية هو زمرة

أما من الجانب الرياضي الذي لابد من الاعتداد به في تحليل كل بنية مهما كانت فإن ما يتصف فيه هذا النمط (Model أو مثال عند نحاتنا) هو أنه يكوّن:

مجموعة عمليات تحويلية تنطلق من الأصل (الاسم المفرد) إلى ما لا نهاية[2] من الفروع وهي زيادة عناصر من قُبُل معيّنة في مواضع كذلك معينة. وكل زيادة ينشأ منها عنصر جديد وهو ما سبق مع الزيادة ويكون مكافئًا لكل العناصر الأخرى التي تتم بزيادات أخرى يمينا وشمالا ومعنى ذلك أنها تجري في الكلام مجرى واحدًا.

وبما أن الزيادة هي من جنس التحويل فكل واحدة منها يمكن أن تزول بردّ العنصر إلى أصله وإزالة الزيادة وهذا عكس التحويل السابق وهو عبارة عن قبول **الحدّ للتناظر** (Symmetry) بين العمليات التحويلية. وقد لا تكون في هذه المجموعة زيادة وهو تحويل مساوٍ لصفر.

وللزيادة صفة ما يسمى التجميع (Associative Operation) ومثال ذلك: ((بـــ)+ (الْـــ+ كتابِ))= ((بـــ+الـــ)+ (كتابِ)). فكل هذه الأوصاف من: مجموعة تحويلات وهي ههنا زيادات وتكافؤ كل ما ينشأ بالزيادة مع ما تفرع عنه (وكل لفظة مكافئة لغيرها أصولا

---

[1] العدد المحدود نظريا لكنه غير محصور إذا دخله التكرار كما سنراه.

[2] انظر فيما يلي.

وفروعا) مع وجود محايد (عدم التحويل) والتناظر (ردّ العنصر إلى ما كان عليه) والتجميع المشار إليه **تجعل من هذه المجموعة ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالزمرة** (Group). ونلح ههنا على أن الزمرة تتكون هنا من عمليات الزيادة أو عدمها وهي كلها **تحويلات بالمعنى الرياضي**. فهي مجموعة رياضية بهذا الاعتبار.

وسبق أن قلنا بأن الزيادة كعملية يمكن أن تتكرر إلى ما لا نهاية وهذا ما يجيزه الوضع التركيبي والقياس خاصة وهو أيضا ميزة رياضية لهذا النمط. ويسمى هذا الإطالة أو التكرار بالـــRécursivité (بالانكليزية Recursiveness) وسنخصص له فصلا في هذا الكتاب. أما بالنسبة لحدّ الاسم (نمط توليد اللفظة) ففيه موضعان يمكن أن يتكرر محتواها في كل واحد منهما إلى ما لا نهاية ما يدخل فيه وهما موضع المضاف إليه وموضع الصفة. ويحصل ذلك بإضافات متكررة. وذكر صفات متعددة (مثل "*مفتاح باب منزل صديق... وكتاب كبير أحمر مجلد...[1]").

وكل موضع في حد الاسم (وحدّ الفعل كما سنراه) قابل لأن يتكرر محتواه ببعض الشروط كالتوكيد والبدل وعطف البيان.

والذي يمنع التكرار المجحف هو بالطبع عدم قدرة المتكلم على إطالة نفس الجملة إلى أكثر مما يطيقه فيزيولوجيا إذ لا يقدر على التلفظ بالكلام ولا على تذكر أوائله إذا طال أكثر من اللازم. وهذا دليل على استقلال كل واحد من الوضع والاستعمال عن الآخر.

VII. تركيب المحورين الأفقي والعمودي في التحليل العربي

وتتضح بما تقـــدم حقيقة أخرى وهي أن ما يسمى الآن بالمحـــور الاستبـــدالي (Axe Paradigmatic) وهو المحور العمودي بالنسبة لمدرج الكلام الذي يقع فيه استبدال عنصر بآخر (فهو متعدد المواقع في مدرج الكلام) لا ينحصر في مجرّد الاستبدال المبني على اختيار المتكلم بحسب ما له من غرض. فهذا الاختيار ميدانه هو الخطاب. ويستعمل اللغويون البنويون الاستبدال كمحك لتصحيح التقطيع الرامي إلى الكشف عن العناصر اللغوية[1] وإثبات صنفها فالاستبدال ههنا لا انتظام فيه. ولم يفكر أحد من اللغويين في نوع آخر من الاستبدال يكون أنسب بوضع اللغة التركيبي.فهذا الاستبدال هو عند النحاة العرب التصرف أو التحويل من الأصل إلى فروعه أي من

---

[1] هذا ما يجيزه الوضع وإن كان الاستعمال ينفر منه إذا تجاوز حدّا من الطول معينا. انظر فيمايلي.

[1] وهو اختبار القطعة من الكلام التي لا يعرف هل هي وحدة أم لا بقابليتها لاستبدالها بعنصر آخر قد ثبت سابقا أنـــه وحدة لغوية (ويسمى عند مارتيني Commutation).

وحدة بسيطة إلى ما يتفرع عنها من الوحدات على الرغم من معرفتهم لمفهوم التفريع من الكلم كالتصريف والاشتقاق. إلا أنهم لم يلتفتوا إلى التفريع الذي يخص ما فوق المفردة وهذا يقتضي التفطن:

أولا: إلى وجود وحدات بين مستوى الوحدة المعجمية ومستوى الوحدة التركيبية التي هي الجملة وهي **اللفظة** وأنها تتميز عن الكلمة بكونها وحدة من مستوى أعلى منها كما مر بنا.

وثانيا: أن الزيادة ليست فقط **امتدادًا يقع في درج الكلام** بل هو أيضا وفي نفس الوقت **انتقال عمودي** من وحدة غير مزيد فيها شيء معين -وهي الأصل للموالي- إلى وحدة أخرى متفرعة عن الأولى بزيادة أو أكثر من زيادة ثم انتقال آخر وهكذا. وذلك لان المحورين مشتركان في التفريع والرجوع إلى الأصل. وهذا لا تعرفه اللسانيات الحديثة بعد في علمنا لاكتفائها على الـCommutation.

فالزيادة تحصل في المحور الأفقي فيكون فيه امتداد في درج الكلام وهذا يقتضي بالضرورة الانتقال عموديا من الأقصر إلى الأطول امتدادًا الأقصر إلى الأطول امتدادًا. وهذا تفريع من الأصل إلى فروعه عند النحاة العرب. ولا يحصل بمجرد استبدال وحدة بأخرى **بل بتحويل وحدة إلى أخرى** بعمليات خاصة وهي في اللفظة الزيادة يمين الوحدة وشمالها.

وبعبارة أخرى فإن عملية التحويل في هذا الحدّ تحصل عموديا في محور التصاريف (نحو الأسفل) في الوقت الذي تحصل أُفقيا زيادة في المحور الذي تتوالى فيه أجزاء الكلام لأن كل تغيير يصيب الوحدة الأصلية كالزيادة فهو بحركة أفقية عمودية **في الوقت** نفسه وهذا يبينه جيدا الرسم الذي يمثل حدّ اللفظة فيما تقدم. فهذا هو في الحقيقة **تركيب للمحورين**. والتقصير في ذلك هو النظر في كل محور على حدة. ولهذا لا يمكن أن يكون هناك بنية حقيقية تجمع المحورين وبالتالي لا يكون التصريفي من المحورين إلا استبداليا محضا وغير مرتب بالتالي. فالبنويون خاصة يكتفون عند نظرهم إلى العلاقات التي تربط الوحدات في هذا المحور بالرجوع، في المحور الأفقي، إلى موقع واحد أي إلى عمود واحد معزولا عن غيره بسبب تقطيعهم المتسلسل للكلام. وهذا يؤدي إلى تحليل "ذرّي"، كما مرّ بنا، لا يراعي فيه المجموع من العناصر التي تتكون منها البنية. وكان الأنسب إلى واقع اللغة والأمثل أن ينظر إلى هذه العلاقات الخاصة بكل محور مجموعةً "ومندمجة" في بنية حيث يصير المحور التصريفي العمودي مركبا مع المحور التركيبي الأفقي(أي لمن ينظر إليهما معًا عند وقوع الزيادة عليه).

فعلى المحلل أن ينظر إلى **جميع الأعمدة** المتوالية بتوالي المواضع في وقت واحد لا إلى كل واحد على حدة وذلك:

1) بحسب ترتيب كل موقع في المحور الأفقي وهو درج الكلام

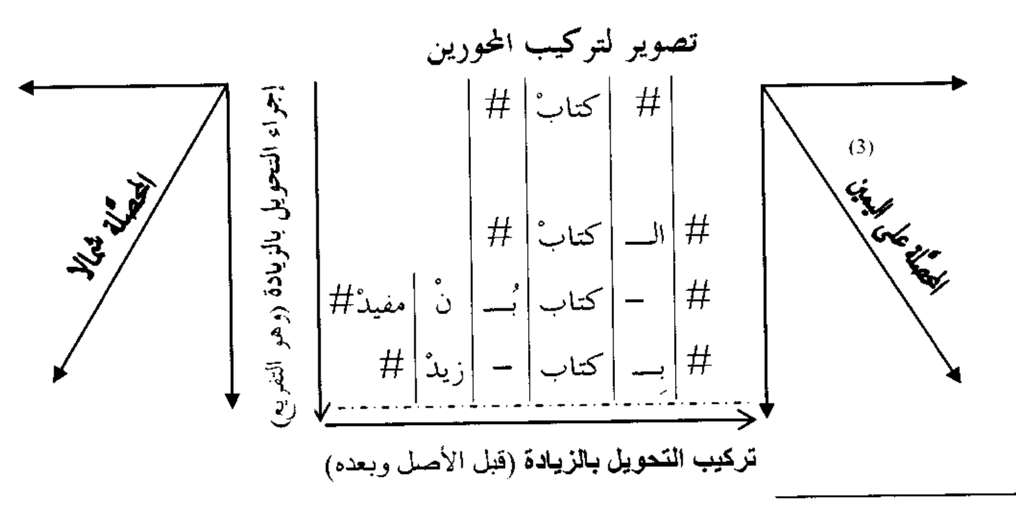
2) وبحسب ما تلزمه **حركة الانتقال المتدرّج** (في التحويل) من الأصل وهو الوحدة المنطلـــق منها إلى فروعه **وهي كلها متكافئة.** إذ كل ما يتولّد بالحدّ فهو عنصر من المجموعة وهو بهذه الصفة مكافئ لغيره من عناصرها.

وبما أن المحور العمودي هو الذي تتكون فيه **فئة** العناصر التي هي من جنس واحد(Class) وبما أن المحور الأفقي هو الذي تتوالى فيه الوحدات **مرتبة** فإذا جرى التحويل من وحدة إلى أخرى وقع ذلك في المحورَيْن معًا بالضرورة **بتركيب عملية الزيادة بعملية ترتيبها أو تحصيلها بالمعنى الرياضي والمحصّلة ههنا نتيجة لاجتماع حركتين** مختلفتين في الاتجاه (انظر الرسم فيما يأتي). وهذا له أهمية قصوى لأنه يفرض على الباحث أن لا يستهين بالجانب التركيبي الرياضي للبنى النحوية.

فمثال اللفظة هو زمرة[1] لأن كل عنصر فيه يتولد من السابق بعملية تحويلية هي ههنا زيادة[2] وهو مكافئ لكل العناصر الأخرى من المجموعة المتولدة من السابق بنفس العملية لأنه فرد من أفراد المجموعة التي هي زمرة ولكل تحويل تحويل مناظر له. وقد لا تقع أي عملية هذا بالإضافة إلى التجميع المشار إليه.

وليس في ذلك أي افتراض وأي تصور نظري محض لان **خاصية التصرف** (وهو تحول الوحدات في الاصطلاح العربي) التي هي ميزة للوحدات اللغوية تقتضي أن الإجراء لعمليات مرتبة من الأصل المنطلق منه إلى فروعه ويحصل ذلك في المحورين معًا بالضرورة.

تصوير لتركيب المحورين



تركيب التحويل بالزيادة (قبل الأصل وبعده)

---

(1) مثل الأعداد الصحيحة الطبيعية العادية.

(2) والصياغة اللغوية كلها زُمَر وذلك مثل دوائر صياغة الجذور ذات الاتجاهين وكذلك هي دوائر الشعر.

(3) المحصّلة أي المركبة من الزيادة الأفقية والعمودية والعكس هو "رد الشيء إلى أصله" أي العملية المناظرة. ومقابلـــها بالفرنسية هو:la résultante.

الفصل الثالث

مفهوما الوصل والبناء ومفهوم شدة الاتصال

إن لدرجة شدة اتصال الوحدات فيما بينها أهمية كبيرة وخاصة عندما تنشأ من هذا الاتصال وحدة من مستوى أعلى من مستواها. ولها حالتان، على قول الرماني، تكونان سببًا لها وهما بتعبيره: **التعاقب مع [التنوين ومثلا]"البناء مع.."**

أما التعاقب فهو أن يقوم الشيء مقام شيء آخر مع انتفاء اجتماعهما وقد مرّ بنا. ويكون حينئذ العنصر بمترلته وبدلا منه لأنه يأتي في موضعه. أما "البناء مع..." فهو تركيب بين عنصرين أو أكثر بحيث يصير المجموع وحدة قائمة بذاتها لا تنفصل إحداهما عن الأخرى وذلك مثل ما يقع في داخل الكلمة بين حروفها أو بين كلمتين في التركيب المزجي. فالحروف مع حركاتها أو سكونها مبنية بعضها مع بعض في الكلمة وهو **أشد الاتصال إطلاقا**. ثم **الزوائد** في داخل الكلمة المصوغة فيها. فالصيغة في الكلمة هي دائما ناتجة عن بناء. وتعتبر كونها مبنية بتلاشي الكلمة إذا حذف الزائد المبني فيها لأنه عنصر من عناصر البناء. ولهذا لا يسمى هذا العنصر الدال الزائد كلمة. وبعد هاتين المرتبتين يأتي **المركب** المزجي. فالبناء ههنا هو بين كلمتين حتى صارتا ككلمة واحدة. قال سيبويه عن "تأبط شراً (كاسم علم) أن الثاني مبني على الأول" (65/2).

أما ما فوق ذلك فهو مرتبة أخرى مختلفة تماما عما تحتها وهي **مرتبة** ما سميناه **باللفظة** وهي الاسم (أو الفعل) بما يدخل عليه أو يلحق به من الكلم الزوائد الخاصة به. فاتصال الاسم بها هو أضعف بكثير من الأول إذ بدخولها وخروجها (قبولها للانفصال عن الاسم) يجعل الاتصال ههنا أضعف لأنه **مجرّد وصل** وليس بناء. ويعتبر هذا بحذف الزائد وبقاء الاسم على ما كان عليه أي دون أن يُخل ذلك به. وبيّن سيبويه أن المضاف غير مبني مع المضاف إليه بقوله: "المضاف لا يُجعل مع غيره بمترلة خمسة عشر وإنما يذهب عنه التنوين"(351/1) ليقوم مقامه المضاف أليه. ويعتبر ذلك بأنه **يعاقب التنوين** كما قال سيبويه والخليل. وهذا ينطبق أيضا على أداة التعريف إلا أنها تعاقب المضاف إليه والتنوين معًا وفي موضع آخر كما مر بنا. فهي **موصولة** لأنها قابلة للحذف للتنكير ويؤكد الخليل ذلك بقوله: "ومما يدل على أن الْ مفصولة من "الرجل" (أنها

تنفصل) **ولم يُبن عليها** وأن الألف واللام فيها بمنزلة السين وسوف قول الشاعر... بذَلْ... (الوقف على أداة التعريف عند التردد أو عدم التذكر) ولا يُفعل مثل ذلك -علمناه- بشئ مما كان من الحروف الموصولة"(64/1). وأما الصفة فاتصالها بالموصوف لا يماثل في الشدة اتصال المضاف بالمضاف إليه على الرغم من أنها مما يتم به الاسم وكونها جزءًا منه. فيتّضح من هذا أن اللفظة هي وحدة **من نوع خاص يخالف تماما الوحدات الناتجة عن البناء** لأنها تتمدّد وتتقلص بقبول الزوائد فيها وبالاستغناء عنها وهي كلها كلم للانفصال الذي تتصف به كما مرّ بنا. فيضعف الاتصال في داخلها بين جميع العناصر مثل ما يوجد بين المضاف والمضاف إليه وبين الصفة والموصوف أو أداة التعريف والاسم المعرّف.

وتوجد مرتبة أخرى لا هي بناء محض ولا هي مجرد وصل تخص آخر الاسم ككلمة. فعناصرها كلها زوائد على الاسم ككلمة لا كلفظة بل كلواحق للاسم. فهي مختلفة عنهما ونعني بذلك: **مرتبة تاء التأنيث وعلامة التثنية والجمع السالم وياء النسبة**. قال سيبويه: "هذا يدل على أن الهاء تُضَمُّ إلى الأسماء كما يضم الاسم الآخر بالأول [في المركب المزجي]. ألا ترى أنها لا تُلحق بنات الثلاثة بالأربعة[1]... كما أن هذه الأسماء الآخرة لم تضم إلى الصدر لتُلحق الصدر ببنات الأربعة وذلك لأنها **ليست زائدات في الصدور** ولا هي منها **لكنها موصولة بها**. وأجريت مجرى عنتريس ونحوه ولا يغير لها بناء كما لا يغير لياء الإضافة[2] وألف التأنيث أو لغيرها من الزيادات... كما أن الأسماء الآخرة لم تُغيّر بناء الأولى عن حالتها قبل أن تُضمّ إليها. لم تغير خمسة في خمسة عشر عن حالها. فالهاء وهذه الأسماء **مضمومة** إلى الصدور كما يضم المضاف إلى المضاف إليه لأنهما كانا بائنين **وُصل أحدهما** بالآخر. فالآخر بمنزلة المضاف إليه في أنه ليس من الأول ولا فيه. **وهما من الإعراب كاسم واحد** لم يكن آخره بائنا عن أوله "(342/1).

فعلامة التأنيث موصولة بالاسم لأنه لا يغير إلحاقها به بنيته. وكذلك انفصالها عنه ولكن سيبويه شبّه هذا الوصل الذي يسميه **ضمًّا** ببناء الاسم المركب وتركيب خمسة عشر كما شبه تاء التأنيث بالمضاف إليه مع أن بينهما **علاقة وصل**. فهو في الواقع يجعل هذه التاء -وياء النسبة- لا تدخل في بناء الأسماء لمجيئها لواحق وبدون أن تغير بناء ما سبقها. فليستْ من

---

[1] أي لا يصير الثلاثي رباعيا بزيادة هاء التأنيث.

[2] أما غير المتصرفة فكلها مدونة بالسماع.

حروفها المكونة لها. فهي مثل المضاف إليه لأنها تدخل وتخرج لكن صارت مع ما دخلت عليه ككلمة واحدة فتقوم بدور آخر الكلمة ويقع فيها لذلك الإعراب فتشبه بذلك المركب مثل خمسة عشر من هذا الجانب.

نستنتج من ذلك أن هناك **بناء محض** يُعلم وجوده بتلاشي الكلمة بانفصال أحد حروفها. **وهناك وصل محض** عند بقاء الكلمة بعد انفصال زائد من زوائدها على حالها كما هو حاصل في داخل اللفظة. وبينهما **بناءٌ وَسَطٌ** أو وَصْل وَسَطٌ =ضمّ ترجع فيه الكلمة بانفصال الزائد إلى أصلها مثل: قائمة ← قائم وبصرى ← بصرة (وكذلك فعلْتُ ← فَعَلَ كما سيأتي).

الخلاصة: تحديد مستويات اللغة بدرجة شدة الاتصال وصنفه

يمكن بعد هذا أن نرتب مستويات العربية الدالة هكذا:

1) المستوى الأول الأدنى يخص **قسمة تركيب الحروف على جذور وهي الحروف الأصول المرتبة ثم هذه الجذور على أبنية** فيصير هذان العنصران: الجذر والصيغة كلمة بهذا التركيب. وهذا يخص الأسماء والأفعال ليس إلا. وماهية العلاقة التي تربط بين الحروف الأصول والزوائد في الصيغ هي **البناء** فقط كما حددناه أي التركيب مع تعذر الانفصال. وهو أشد الاتصال لاستحالة انفصال مكونات الكلمة المصوغة فيها. ولا تعاقب هذه المكونات الأساسية للكلمة أي عنصر آخر **حتى الصفر** وهو حذفها وإلا تلاشت الكلمة (إلا في حالات خاصة كما في الإعلال).

2) المستوى الثاني هو مستوى **المركب من كلمتين** أو أكثر، بالتركيب المزجي، فتصير بذلك كلمة واحدة. وهو بناء أيضا إلا أنه يقع بين الكلم لا بين الحروف الأصلية وغيرها وهو قليل بالنسبة لغيره[1].

3) المستوى الثالث وهو مستوى **اللفظة** كما حددناه وهو الاسم مع زوائده (أو الفعل مع زوائده كما سيأتي) **الخارجة عنه إذن ككلمة** وهي خاصة به. ولها حدّ ومثال كما مر بنا مثل مُثُل الكلم لأنها بنية من البنى اللغوية بالمعنى الواسع. إلا أن ما يربط بين الكلم في داخل اللفظة هو مجرد **وصل** لقبولها، في داخل اللفظة فيما يخص الاسم وحده الانفصال بدخولها عليه وخروجها من اللفظة. وتختلف عن الكلمة في هذه الصفة وفي أنها يتغير عدد عناصرها بدخولها

---

[1] أما التركيب بالطريقة المسماة بالنحت فهو قليل في العربية (خلافا للغات الأوروبية).

وخروجها. فتكون اللفظة بخروج الزوائد كلها على كلمة واحدة وهو **الاسم المفرد** وهو مع ذلك لفظة لم تزل عنه صفة اللفظة. فهو كلمة داخل اللفظة ولفظة في داخل الكلام.

واللفظة هي من المكونات الأساسية للكلام لا الكلمة وحدها كما مضى وما سيأتي. ولذلك يصير **الاسم المفرد في داخل الكلام لفظة. فهو لفظة بوجوده فيه. وليس كلمة بهذا الاعتبار كما صار يعتقده أكثر النحاة بعد القرن الرابع وهو كلمة في داخل لفظة. وهذا مستوى آخر. وذلك لوجود حراكية بالدخول والخروج للزوائد وتعاقب بعضها بعضًا في كل الأحوال**.وبهذه الصيغة يكوّن وحدة من جنس آخر غير الكلمة وذلك مثل الجملة بالنسبة للفظة أي الاسم مع زوائده (ولو تقديرًا). فإذا قال سيبويه: "الاسم هو ههنا مبتدأ" فهو يعني الاسم مع زوائده الخاصة به تحقيقا أو تقديرًا ولا يسّميه إذا كان مع زوائده باسم خاص وإذا أراد أن يميّز بين الحالتين قال: الاسم المفرد أي الكلمة الاسمية في ذاتها. وسنرى أن اللفظة الفعلية تسلك هذا المسلك إلا أنه لا تكون في الكلام إلا لفظة وجملة في وقت واحد (باعتبارَيْن) لأن الفعل لا يفارقه فاعله مظهرًا أو مُضمرًا.

أما ما يخص لواحق الاسم غير الزوائد المفصولة وعلاقاتها بالاسم فلا هي بناء ولا وصل محض وهو ما يسميه سيبويه **بالضم**. وقد يشبه البناء أو الوصل من بعض الوجوه وهذا يخص بعض الوحدات اللاحقة بالاسم كتاء التأنيث وياء النسبة. فهما مثل المضاف إليه في كونه موصولا غير مبني لأنه يدخل ويخرج وهو أيضا مثل المركب في أن التاء تصير آخر الكلمة ويصير كلاهما ككلمة واحدة فيقع عليها الإعراب فكأنها مبنية مع ما قبلها وحذفها يلزم منه رجوع الكلمة الأولى إلى ما كانت عليه في البنية قبل أن تلحق به التاء والياء (بصرى ← بصرة).

وأما المستويات التي هي فوق اللفظة وهو بناء الكلام وما فوقه فهي تجري مجرى اللفظة كما سنراه من حيث الامتداد في الأبواب الآتية إن شاء الله. وسنتطرق إلى ذلك بعد كلامنا عن هذا المستوى الخاص باللفظة.

الباب الرابع

اللفظة الفعلية: الفعل وحدوده الثلاثة

الفصل الأول

الفوارق بين حد الاسم وحد الفعل (الشامل)

إن الفعل وإن كان متوقفًا وجوده على وجود الاسم في الكلام ونظام اللغة إلا أن الدور الذي يقوم به لا يقل أهمية عن الاسم.فهو قسيمه في نظام اللغة كدليل وكركن من أركان نظام اللغة. ويتصرف مثله إذ يحتمل الزيادة. ويُبنى أبنيةً هو في ذاته كالاسم بل بأوسع مجال منه كما سنراه. وتتعاقب زوائده كما يحصل تعاقب لزوائد الاسم.ولا يظهر الفعل في الكلام إلا على شكل لفظة مثل الاسم أيضا أما مع الغائب فبترك العلامة (وهو علامة).

وتوجد فروق أخرى أساسية تفرّق بينهما في مستوى اللفظة. و لم يَزَل سيبويه يؤكّد أن الفعل لا يكون فارغا أي من الفاعل و"لا يخلو منه" مضمرًا أو مظهرًا" (الكتاب، 40/1-41). **وهذه ميزة خاصة به** فإن لزوم فاعله له، في كل كلام يدخل فيه، **يجعله كأنه جزء منه**. وهذا قد أكد عليه النحاة كثيرا. قال ابن جني: "فلولا أن الفاعل قد مُزج بالفعل وصيغ معه حتى صار جزءا من جملته... أجروا التاء التي هي ضمير الفاعل في ضربتُك... وإن لم تكن من نفس حروف الفعل -مجرى نون التوكيد التي بُني عليها" (الخصائص، 101/1). وله، في ذلك، حجج قوية وكذلك كان لشيخه احتجاج جدّ مقنع. قال: "إنهم كرهوا أن يقولوا: *ضَرَبَتُ لتوالي أربعة متحركات فلولا أنهم قد نزّلوا التاء من "ضربت" مترلة راء "جعفر" منه لما امتنعوا أن يقولوا: *ضَرَبَتُ ولكنه لما لم توجد كلمة اجتمعت فيها أربعة متحركات نُزّلت التاء من "فعلت" مترلة جزء من الفعل أسكنوا اللام... ألا ترى أنهم لا يكرهون هذا التوالي إذا اتصل الفعل بضمير المفعول وذلك نحو ضرَبَك. وذلك أنه ليس لضمير المفعول من الاتصال بالفعل ما لضمير الفاعل لأن الفعل لابد له من فاعل البتة وقد يستغني عن المفعول في كثير من أحكامه" (روى في سرّ الصناعة، 220/1-221).

هذا ويقول سيبويه: "اعلم أنه لا يقع "أنا" في موضع التاء التي في "فعلتُ" لا يجوز أن تقول: *فعل أنا...[و] لا يقع "أنت" في موضع التاء التي في فعلتَ..."(377/1). وعلق على ذلك السيرافي فقال: "من أجل أن المتصل أقل حروفًا من المنفصل فكان النطق بالمتصل أخف" (شرح، 31/9). وتفسير ذلك هو أن درجة الاتصال بين الفعل وبين الفاعل تشبه شدة الاتصال الحاصلة بين المضاف والمضاف إليه. فالمضاف إليه ينفصل بمعاقبته التنوين أو أي اسم آخر وهما بمنزلة كلمة واحدة. وكذلك هو ضمير الفاعل فإنه يعاقب كل الضمائر المتصلة التي تكون فاعلا إلا أنه لا يعاقب الصفر إلا في لفظ الغائب (وعلامته: "ترك العلامة"). وهذا يخالف المضاف إليه. فالفعل يكون مبنيا مع الضمير لتغيّر صيغته معه (لكثرة تردد الفاعل في الكلام). والرغبة في الاستخفاف أدتهم إلى إسكان الحرف الأخير و لم يُفعل ذلك في "ضرَبَكَ وضرَبَه" كما يصرح بذلك النحاة لأن الضمائر المنصوبة أقل ترددًا من المرفوعة لامتناع فراغ الفعل من فاعله.

فاتصال الفعل بالضمير الفاعل الذي يمتنع فيه الانفصال التام (كحذف العلامة) هو **بناء** لا مجرد وصل(بناء الفعل على الضمير والعكس ليس بناء) وإن كان عارضا (للتخفيف) كما يصرح بذلك سيبويه. قال: "فأُسكن هذا هنا [أي الفعل الماضي] وبُني على هذه العلامة [الضمير المتصل]"(6/1). فبما أن الاتصال بين الكلم **في داخل اللفظة لا يكون بناء أبدًا** فلابد أن نعتبر **الفعل مع الضمير المتصل الفاعل كوحدة تحتل الموضع المركزي من اللفظة الخاصة بالفعل:** فنواة اللفظة الفعلية على هذا ليست كلمة بسيطة مثل نواة اللفظة الاسمية بل **هي وحدة مركبة من كلمتين** الفعل والضمير الفاعل وتتصرف بتصرف الضمائر المتصلة المبنية معها.

أما ما يكون زائدًا على هذه النواة المزدوجة وخارجا عنها فهي كلم خاصة بالفعل تأتي قبلها حروف **تدخل على الفعل هو وحده وتختص به.** وتقع بعده في اللفظة كل الضمائر المتصلة المنصوبة ليس غير. ولا يمكن أن يكون الزائد ههنا أي في داخل اللفظة الفعلية اسمًا مظهرًا أو ضميرًا منفصلاً لأنهما إذا أفرد كل واحد منهما كان لفظة قائمة بذاتها خارج اللفظة الفعلية. مثل: "ضربت زيدًا " أو"ضربتك أنت"[1].

[1] لابدّ من الانتباه إلى أنّ سيبويه لا يقول: "بُني الضمير على الفعل" بل: "بني الفعل على هذه العلامة" أو بني مع الضمير لأن الفاعل لا يفارق فعله فهو كجزء منه فلا يمكن أن يبني الفعل عليه كما يُبنى الخبر على المبتدأ (كما سيأتي).

الفصل الثاني

حدود الفعل الثلاثة

I . حد الفعل الماضي أو مثاله

إن للفعل في مستوى اللفظة ثلاثة حدود: وهي الماضي والمضارع والأمر المعروفة ونذكر أن الحدّ هو المولّد للفظة الفعلية بصيغة الماضي بمختلف تصاريفها:

حد الفعل الماضي (أو مثاله)

استنباط المواضع

تصاريف في داخل اللفظة (بالوصل)

تصاريف في (داخل النواة)

(س): رمز لضمير المتكلم وضمير المخاطب (تُ/تَ/تِ/تُما الخ)

ضمير متصل منصوب

1 0 1 2

إن الموضع المركزي $\overleftrightarrow{0}$ هو موضع النواة يدخل فيه كما مر بنا، عنصران: الفعل والضمير المتصل المرفوع ويكون الأول مبنيًا على الثاني ويكون الضمير علامة داخلة في بناء الفعل هو بذاته وليست موصولة به فقط لان كل ما هو داخل النواة هو إما بناء وإما ضم. وأما الزوائد فهي زوائد على النواة المكونة من الفعل والضمير المتصل المرفوع. **والأصل** في حدّ الفعل الماضي ونعني بذلك منطلق التصاريف هو ما ليس فيه "علامة ظاهرة"للضمير المتصل وهو صيغة الغائب: | فَعَلَ ∅ | .

أما الموضع $\overleftarrow{1}$ فيدخل فيه حرف "قد" ويدل أولا على توكيد الحدث أو تقريب زمانه من "حال الحديث" (أي الحاضر بالنسبة للمتكلم). وتعاقب هذه الزيادة الصفر (يمكن حذفها).

أما الموضع المحاذي له على اليمين: $\overleftarrow{2}$ فتدخل فيه "أنْ" و"ما" المصدريتان. فهما من الأدوات التي تُحوّل الفعل بدخولها عليه (مع ضميره) إلى مجموعة يكون لها معنى المصدر (مضاف إلى ضمير: "بعد أنْ قمت"= بعدما قمت= بعد قيامي). ويليه الموضع $\overleftarrow{3}$ فهو موضع لزائد مثل السابق وهو الضمير المتصل المنصوب (يدخل ويخرج فلا يثبت). وهو ضمير المفعول. وبما أنه علامة داخلة في اللفظة فلا يكون إلا على شكل ضمير متصل منصوب وله صيغة خاصة. وهو موصول لأن خروجه لا يُحدث أي خلل للنواة مثل السابق.

II .حدّ الفعل المضارع أو مثاله:

حد الفعل المضارع

تستنبط المواضع

تصاريف في داخل اللفظة (بالوصل)

حد=رمز لحروف أنسيت

تصاريف في داخل النواة (بالبناء)

① المضارع المرفوع

② المضارع المنصوب أو المجزوم

③ المضارع المتصل بنون التوكيد

ضمير متصل منصوب

نفسه

نفسه

إن حدّ الفعل المضارع هو أوسع تصرفا من الماضي ومن الأمر.

فالموضع المركزي $\overset{\leftrightarrow}{0}$ يحتوي أيضا على الثنائية: فعل مبني على ضمير متصل فاعل إلا أن الأصـــل (=ما ليس له علامة ظاهرة) ليس هو الغائب بل ما ليس من الأفعال الخمسة: المتكلم والمتكلم مع غيره والمخاطب والغائب والغائبة.

وفي صيغة الفعل المضارع زوائد في أوله يتميز بها عن الماضي والأمر وهي الهمزة والنون والياء والتاء وتدل على صاحب الفعل(أَنَيْتُ). قال سيبويـــه: "والأفعال المضارعة... في أوائلها

الزوائد الأربع..."(3/1)[1]. وهي من تصرف الكلمة في داخلها فهي **مصوغة فيها** فليست بكلمة ولا علاقة لها بتصرف اللفظة الفعلية وهي الفعل+ الضمير الفاعل. فهما مستويان مختلفان وكذلك هو مستوى تصرّف نواة اللفظة في ذاتها لأن محتواها كلمة واحدة وما بمترلتها كالنواة في الفعل.

وأما الموضع $\overleftarrow{1}$ الذي يلي $\overleftrightarrow{0}$ على اليسار فهو موضع علامة الإعراب للفعل (رفع ونصب وجزم). ويفترق حد المضارع عن الحدّين الآخرين بهذا الإعراب (وبالحروف السوابق التي هي حروف أنيت وهي مصوغة فيه فهي زوائد من صيغته). ويليه الموضع 2 وهو موضع نون التوكيد (الساكنة أو التقيلة). واتصالها بالفعل والضمير هو أيضا بناء إلا أنه على مستوى اللفظة لا النواة. ولهذا يمكن أن تُحذف بخلاف الضمير الفاعل.

وهناك موضع ثالث $\overleftarrow{3}$ مماثل تماما لما في حد الفعل الماضي: تدخل فيه الضمائر المنصوبة التي تمثل المفعول وهي زوائد مثل نظائرها تدخل وتخرج مثل الزوائد الأخرى في اللفظة.

ثم ما يدخل على الفعل (على اليمين):

ففيه الموضع $\overrightarrow{1}$ الموالي للنواة على اليمين فهو مماثل أيضا للموضع $\overrightarrow{1}$ في حدّ الماضي إلا أنه لا يدخل فيه حرف واحد بل مجموعة واسعة من الحروف من مميزاتها أنها **لا تؤثر في الفعل** لفظا فلا تغير فيه الإعراب الأصلي الذي هو الرفع. وهي "قد" الدالة على التوقع هنا (وهي غير قد الخاصة بالماضي)[2] تدخل وحْدَها أو مع النفي في "قد لا". والسين و"سوف" للمستقبل و"لا" للنفي عموما. وتعاقب بعضها بعضا وتعاقب الصفر (حذفها). وتدخل على المضارع مجموعة أخرى واسعة أيضا **تؤثر فيه لفظا ومعنى. فتنصبه** أو **تجزمه** وهي"لم": تجزمه وتنفيه وتقلب معناه إلى الزمان الماضي وكذلك هي "لمّا" مع زيادة تقريب النفي إلى الحاضر ثم "لن" للنفي في المستقبل واللام التي تجعل المضارع يدل على الأمر الموجّه لغير المخاطب ثم الأمر بالنفي "بلا" الناهية.

والموضع $\overleftarrow{2}$ تدخل فيه حروف تحوّل الفعل بدخولها عليه إلى مصدر مثل "ما" في حد الماضي. وما عدا "ما" فهي مؤثرة في الفعل لفظًا ومعنًى. وأهمها "أنْ" واللام المكسورة و"كي" و"حتى"

---

(1) "أنيت" بعد سيبويه. وهو من اصطلاحهم.

(2) وأخطأ ابن هشام بجعل "قد" في الماضي والمضارع حرفا واحدا (انظر مغني اللبيب، 186/2). فـــ "قد" في الماضي هي التي لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء آخر بخلاف قد التي تدخل على المضارع ولكل واحدة منها معنى خاص بها.

وتأتي هذه الحروف أيضا متبوعة بـ"لا" النافية وتدخل على الفعل المضارع أيضا: الفاء والواو وأو. وكلها تنصب الفعل إذا كان يدل على غاية. وأما ما يشبه ذلك (كي وحتى) فينصبان بإضمار "أنْ" عند البصريين وكذلك اللام المجردة.

ولابد أن نلاحظ أن الموضع 1← هو موضع الدلالة **على ثبوت حدث** أو نفيه في إطار الدلالة الأساسية **لصيغة** المضارع وهي: **حدوث متواصل وغير منقطع مع إبهام في دلالة الزمان.** فالأصل في المضارع هو **الدلالة على الحال أو المستقبل** وتدخل الزوائد في هذا الموضع للتخصيص ورفع اللبس بالنسبة لهذه الميادين الدلالية. فإذا خلا هذا الموضع فهو رجوع إلى الأصل فيتعيّن الحال أو المستقبل بحسب القرائن.

فهذه الزوائد -والقرائن- **هي التي تعيّن الزمان** بما في ذلك **خلو الموضع لا** صيغة الفعل وحدها. فإن هذه الصيغة لا تدل على زمان معيّن إلا مع هذه الأدوات والقرائن. فإذا خلت منها وخلا موضعها تماما منها ومن القرائن فإنها تدل على دلالته التي تخص الصيغة وهي **حدوث حدث غير منقطع** في الحال أو المستقبل، والدليل على ذلك هو دلالته على الماضي مع "لم" فخلو هذا الموضع يدل على الحال أو المستقبل وهو الأصل إذ لا علامة ملفوظة له[1]، ومدلول عدم انقطاع الحدث هو للصيغة وحدها بدليل دلالة "كان"وحدها على زمان الماضي في مثل: "كان يكتب". **فالزمان** ههنا هو **مدلول للأدوات الداخلة عليه بما في ذلك خلو موضعها.** كما أن صيغة الماضي تدل وحدها على **ما انقطع من الحدث.** وإذا لم يدخل على الفعل أي حرف فيرجع الفعل إلى الأصل فخلوّ الموضع هو الدال على الزمان في الفعل الماضي[2]: على الماضي **وعلى الانقطاع وهو شيء آخر لأنه مدلول الصيغة وحدها.** ومن بقايا التطوّر التاريخي القديم للغة العربية دلالة المضارع على الماضي بدخول "لم" و"لمّا" عليها ودلالته على الأمر والنهي باللام ولا وكل ذلك يكون مع الجزم.

---

[1] إذا تجرّد من كل ما يدخل عليه ومن كل قرينة

[2] وقد سبق أن بينا في كتابنا "الخطاب والتخاطب" أن صيغة الفعل لا تدل على الزمان هي بذاتها فلا تتم الدلالة على زمان معين إلا بما يدخل عليها من الأدوات بما في ذلك خلو المواضع الخاصة بدخول الحروف على الفعل وقد يستعين الزمان بالقرائن وحدها. ولا شك أن النحاة توهموا أن المنقطع هو الزمان الماضي وغير المنقطع الحال أو المستقبل وليس كذلك بدليل "كان يكتب" و"يكون قد خرج" فذاك غير منقطع فيما مضى وهذا منقطع في المستقبل (الانقطاع وعدمه صفتان للحدث لا للزمن).

أما علامات الإعراب في المضارع فللتخصيص أيضا. **فالرفع يجعل الحدث أو نفيه واقعًا** ("واجب" في اصطلاح سيبويه). أما **النصب فهو لحدث غير واقع** في حال الحديث ولكنه لا يمتنع وقوعه في المستقبل لأنه **يكون غاية**، وأما **الجزم فهو للحدث الممتنع**. ولا تكون هذه المعاني المختلفة مع فعل الماضي والأمر فلا يحتاجان لذلك إلى إعراب.

ويمكن أن نلاحظ أيضا أن التعاقب في الفعل لا يتم فقط في داخل اللفظة بين المواضع الخاصة بكل حدّ بل يقع التعاقب بين موضع في حد وموضع آخر في حد آخر وذلك مثل: | ∅ +فَعَلَ ∨ لم يفْعلْ | و |قد فَعَلَ ∨ لنًا يفعلْ| . وهذا دليل على أن للفعل حدًّا عامًّا يشتمل على المواضع للحدود الثلاثة وسنستدل على ذلك بأدلة أخرى فيما يلي ثم سوف نرسم الحدّ العام للفعل إن شاء الله.

III. حد فعل الأمر أو مثاله

أما حدّ فعل الأمر فهذا رسمه:

3) حد فعل الأمر

تصاريف في داخل اللفظة

الأصـل

	—	—	∅	(ا) فعل	① أمر بدون توكيد
	—	—	ـي	(ا) فعلـ	
	—	—	ـا	(ا) فعلـ	
	—	—	ـو	(ا) فعلـ	
± ضمير متصل منصوب	—	—	ـن	(ا) فعلـ	
	ـنّ		— ∅	(ا) فعلـ	② أمر بتوكيد ← عامل خارج عن الحد (مثل لام الابتداء أو القسم)(وغيرهما)
	ـنّ	—	—	(ا) فعلـ	
	ـنّ	—	—	(ا) فعلـ	
	ـنّ	—	ـا	(ا) فعلـ	
	ـنّ	—	ـي	(ا) فعلـ	
3	2	1	0+1		

- الهمزة في الأول هي همزة الوصل ولا تدخل في بنية الفعل والأصل هاهنا هو صيغة المخاطب.

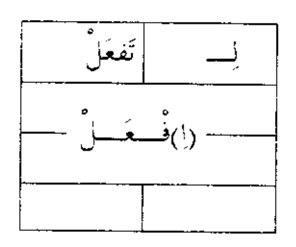
- إن فعل الأمر خاص بالمخاطب فقط كما يظهر ذلك في الجدول. أما أمر الغائب والمتكلم مع غيره فيكون بلام الأمر والمضارع المجزوم.

- الموضع المركزي $\overleftrightarrow{\emptyset}$ يدخل فيه $\overrightarrow{\mathrm{I}}$ إذ لا عامل لفعل الأمر في داخل اللفظة زيادة على $\overleftarrow{\mathrm{I}}$ الذي هو موضع الضمير المتصل الفاعل كما هو الحال في حدّي الماضي والمضارع.

- يكون الحد لفعل الأمر بنون التوكيد وبدونها ويبنى الأمر على الفتح باتصاله بهذه النون.

إذا تأملنا الحد لفعل الأمر لاحظنا أن النواة لم تكتف بالكلمتين (وهو الفعل مع ضمير الرفع). وهما بمنزلة كلمة واحدة كما هو الحال في حدّي الماضي والمضارع بل هي تحتوي أيضا على الموضع $\overleftarrow{\mathrm{I}}$ الذي تدخل فيه الحروف المؤثرة في المعنى دون اللفظ في الحدين الآخرين. وهي طريقة طريفة جدا: وهو أن تُعاقبَ نواة فعل الأمر لا النواة في حد المضارع وحدها بل تعاقب: هذه النواة + الموضع $\overleftarrow{\mathrm{I}}$ وذلك لأن "اِفْعَلْ" هو مكافئ لـــ:"لِتَفْعَلْ" في المعنى.

وتحليل ذلك يُرسم هكذا:



وهذا كان الأمر عند بعضهم غير مُعرَب. قال الزمخشري في المفصل: "الذي هو على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته إلا أن تنزع الزائدة فتقول في تضعُ ضَعْ وفي تُضارب ضارِبْ " (شرح ابن يعيش، 58/7). وقال شارحه: "الأصل في الأمر أنه تدخل عليه اللام وتلزمه لإفادة معنى الأمر... إلا أنهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لما ذكرناه من الغنية عنه بدلالة الحال وتخفيفا لكثرة الاستعمال. ولما حذفوا لم يأتوا بلام الأمر لأنها عاملة **والفعل بزوال حرف المضارعة عنه خرج أن يكون معْربًا** فلم يدخل عليه العامل وما عدا المخاطب... تلزمها [الأفعال] اللام" (شرح، 59/7).

IV. الوقوع في نفس الموضع كتفسير لمجاري الحدود الفعلية الثلاثة

قد فسّر سيبويه إعراب المضارع بوقوعه في موضع الاسم (اسم الفاعل خاصة) وامتناع ذلك بالنسبة للأمر. قال: (قد تقدم كلامه) "وإنما ضارعت [الأفعال في المضارع] أسماء الفاعلين أنك تقول "إن عبد الله ليفعل" فيوافق قولك "لفاعل" حتى كأنك قلت: "إن زيدًا لفاعل"فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فَعَلَ اللامُ" (3/1).

وقال عن الفعل الماضي: "تقول: "هذا رجل ضَرَبنا" فتصف به النكرة وتكون في موضع "ضارب" إذا قلت: هذا رجل ضارب **وقعت موقع الأسماء** في الوصف كما **تقع** المضارعة في الوصف فلم يُسكنوا من الأسماء ما يُضارع المتمكن"(4). وقال عن فعل الأمر: "والوقف قولهم: اضربْ في الأمر لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا **تقع موقع** المضارعة" (نفسه).

وعن ارتفاع المضارع قال: "ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ويجرها... ولكنها ترتفع **بكينونتها في موضع** الاسم" (410/1).

وقد استدل سيبويه على الفرق اللفظي الصوري بين الثلاثة بإمكانية وقوع الأفعال المضارعة موقع الأسماء الفاعلين وهو سبب إعرابها وذكر سبب ارتفاعها بوقوعها في مواضع معينة من الاسم (409/1-410).كما ذكر اقتصار وقوع الماضي في بعض المواضع دون بعض ثم الامتناع التام للأمر من هذا. وقد اعتمد على هذا التفسير أكثر النحاة إلى أن ذهب أبو علي إلى أن "البناء على السكون في الفعل يخص جميع أمثلة الأمر للمخاطب **إذا لم يلحق أوله حروف المضارعة** نحو اقرأْ واكتُبْ..." (شرح المقتصد للجرجاني، 132/1).

وهذا قاله أيضا السيرافي وهو معاصر لأبي علي[1] إلا أنهما لم يسكتا عما قاله سيبويه. فالرفع سببه عندهما هو وقوع المضارع موقع أسماء الفاعلين (أو المفعولين)لا غير. قال السيرافي: "إن **المضارعة** أوجبت للفعل استحقاق الإعراب الذي فيه الرفع والنصب والجزم ثم كان للرفع شيء يختص بإيجابه وللنصب شيء يختص بإيجابه" (شرح، 171/9).

---

[1] قال السيرافي: "امتنع أن يكون مجزوما من قبل أن الصورة الموضوعة للأمر من الفعل إذ لم يكن في أولها الزوائد الأربع ولا تكون إلا على طريقة واحدة (وهذا يخص المبني) وشريطة المعرب أن يتعقب على آخره أكثر من حركة والمبني لا يتغير" (شرح، 90/1).

أراد بذلك أن يُفرق بين المضارع المجزوم بلام الأمر مثل "لِيَخرجْ" وبين صيغة الأمر المبنية إلا أن هذا التغيير لصيغة المضارع وصيرورتها على صيغة الأمر بحذف حروف المضارعة صار عند المتأخرين من النحاة هو سبب البناء واستهانوا بالسبب الأقرب **وهو الامتناع من الوقوع موقع الأسماء** (انظر ابن يعيش، شرح، 61/7 وما بعدها).

وترْك اللجوء إلى مقياس وقوع القبيل في موضع قبيل آخر صار هو السلوك العام الذي اتصف به النحاة بعد القرن الخامس لعدم إدراكهم التام لمعنى الموضع العلمي ودوره في تفسير البنى النحوية كما تصوره العباقرة من النحاة في القديم. ولذلك تركوا أيضا اللجوء إليه في تفسير رفع المضارع واكتفوا بالقول بتجرّد الفعل من النواصب والجوازم (وأول من قال بذلك الفراء). وأشار ابن يعيش إلى أن بعض البصريين يذهبون هذا المذهب (شرح، 12/7). وتبنى هذا المذهب ابن الحاجب في ظاهر كلامه (شرح الكافية للرضي، 231/2) وابن مالك بصراحة (التسهيل/ 228).

V .الحروف المؤثرة على الفعل من خارج حده

هذا وتوجد حروف لها تأثير على الفعل **وهي خارجة عنه** تماما وقد أشرنا إلى ذلك في عدة أماكن. إذْ ليست من حدّ الفعل (لا تدخل في اللفظة الفعلية) ففي عبارة: "هل خرجتَ؟" أو "ما خرجتَ". "هل" و"ما" ليستا من الحد لأن الفصل بين كل واحدة منهما وبين الفعل ممكن جدا فيُقال: "هل، اليوم، خرجت" و"ما، اليومَ، خرجت".

ويُستدل على أن "سوف" و"لم" وأمثالهما حروف داخلة في اللفظة الفعلية كونها لا تظهر إلا في مستوى اللفظة وفي موضع معيّن فيها ثابت ثم بامتناع الفصل بينها وبين الفعل. وقسْ على ذلك كل الحروف التي تجري هذا المجرى. فإذا أمكن الفصل فيكون ذلك دليلا على عدم انتماء العنصر إلى حدّ الاسم أو حد الفعل. ولا يكون داخلا في اللفظة وذلك كحروف الاستفهام والشرط وغيرها التي تختص بالدخول على الجمل وإن كانت هي في ذاتها حروفا من قبيل حروف المعاني إلا أنها ليست مختصة بالاسم ولا الفعل فلا علاقة لها بالحدّ المولد لهما.وسنتطرق إلى ذلك بالتفصيل في الباب الثامن إن شاء الله.

ويجدر بنا أن نتساءل لماذا كان لبعض الحروف القوة على التأثير في اللفظ والمعنى بزيادتها وبعضها لم تحظ بذلك. وهو سؤال شغل النحاة في القديم. فقد لاحظوا أن بعض الحروف

تشترك في الدخول على الاسم والفعل على حدّ سواء. وبعضها الآخر تختص بأحد القبيلين. فأما الأولى فلا تؤثر فيها إلا في المعنى. وأما الثانية فمنها ما له تأثير في اللفظ ومنها ما لا تأثير لها. قال سيبويه: "اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها (أي الأفعال) فتنصبها ولا تعمل في الأسماء كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال..."[1]. وفسر هذا الاختصاص جيدا الرماني قال: "لا يجوز أن تعمل فيها [الأفعال] عوامل الأسماء لأن معنى عوامل الاسم في الاسم خاصة: إنما العامل بمعناه وسبيل الاختصاص بالاسم كسبيل اختصاص الألف واللام التي للتعريف بالاسم لأن التعريف لا يكون إلا في الاسم. وكذلك سبيل السين وسوف في الاختصاص بالفعل لأن هذه الزيادة تكون للاستقبال ..." (91/3)[2].

أما عن سبب التأثير نفسه فقد قال ابن السراج: "إن قال قائل: "ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا على الاسم... قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم... وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف إليه بمنزلة اسمًا واحدًا... وكذلك الجواب في السين وسوف... إنما هي أجزاء الفعل" (الأصول، 27/1).

ما قاله ابن السراج وما نقلوه عنه لا ينطبق على "لم" و"لن" و"لمّا" لأنها مختصة بالفعل وهي مماثلة للسين وسوف إذ هي أجزاء الفعل ومع ذلك تعمل فيه.

ونقل السيوطي عن النيلي: "الحق أن يقال الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصا له كلام التعريف و"قد" والسين و"سوف" لأن المخصص للشئ كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف. وهذا أولى من قولهم: "ولم يترل مترلة الجزء منه" لأن "أنْ" المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمترلة الجزء منه لأنها موصولة" (نفسه، 227).

وهذا صحيح إلاّ أنه لا ينطبق كذلك على "لم" و"لن". فهما يدلان على النفي في الماضي وفي المستقبل. فهذا تخصيص ومع ذلك فإنهما يعملان وكذلك "لمّا الجازمة".

---

[1] ووضح ذلك الثمانيني شارح للمع ابن جني قال: "الحروف على ضربين مشترك وحروف مختصة أما المشترك فحروف الاستفهام وحروف العطف...[و] لم يجزأن تؤثر إعرابا"(15ظ).

[2] وفرق الرماني بين هذه الدلالة على الاستقبال ودلالة الظرف بقوله: "يصلح أن يدل على الاستقبال في الاسم بدلالة **منفصلة** لا تخرج الاسم عن حقيقته لقولك: زيد ضارب غدًا ولا يصح مثل هذا الذي ذكرنا عن السين وسوف في الاسم لأنها زيادة **متصلة** يصير كجزء من الكلمة"(91).

والذي جاء بالقول الفصل هو الرماني كعادته. قال: "أما جواز عملها (إنْ) فلأنها نقلت الفعل نقلين إلى الاستقبال ومعنى المصدر... ولا تعمل "سوف" في الفعل لأنها نقلته نقلا واحدًا إلى معنى الاستقبال. فلما غيّرته بوجه واحد كفى في ذلك دخولها على الفعل فلما غيرته الحروف الأخرى بوجهين لم يكف في ذلك دخولها على الفعل دون علامة زائدة تكون لهذا المعنى الزائد". و"كي" تعمل... إذْ كانت تنقل الفعل إلى الاستقبال والغرض... وتعمل "لن" لأنها نقلت الفعل إلى الاستقبال والنفي... وتعمل "إذن" لأنها نقلت الفعل إلى الاستقبال والجواب..."(شرح، 92/3 وجه).

فهذا الكلام يؤيد نظرية الخليل وسيبويه في تصرّف الوحدات المبني على **التصرّف المرتّب** للوحدات من أصل إلى فروع أي **بالزيادة المتدرّجة تحصل في المحور التركيبي والمحور الاستبدالي (أي محور التصاريف) معًا**. ويحصل ذلك في جميع مستويات اللغة. ومنها اللفظة التي نحن بصدد الكلام عنها. فالأصل هو دائما اللازيادة. وهو ههنا عدم الزيادة على دلالة الحرف الأصلية. فإذا كان الحرف يدلّ على معنى واحد مثل الألف واللام والسين وسوف فلا تأثير له في الإعراب لأن وجود الحرف كافٍ على دلالة معناه. أما إذا دلّ على معنيين في نفس الكلام احتاج حينئذ إلى علامة زائدة تدل على المعنى الزائد ويكون ذلك في الإعراب. فالتأثير يتحقق بزيادة اللفظ (النصب أو الجزم) على الأصل الذي هو الرفع[1] دلالة على الزيادة على المعنى الأصلي.

وفي الختام لهذا الباب نقدم الرسم الممثل للحدّ العام للفعل:

[1] الرفع هو الأصل لأنه لا يسبّبه حرف زائد ولهذا يعتبر النصب والجزم (أو الجرّ في الاسم) فرعين لزيادة لفظ عامل.

حدّ الفعل الشامل

عوامل خارجة عن حدّ الفعل كليًا أو جزئيًا	المعاني الأصلية 0	المعاني الفرعية 1+0	تصاريف النواة	تحوّل الإعراب أو حصول بناء
∅	إثبات+ماض	∅	فَعَلَ	ـــــ
∅	ـــــ	نفي+ماض:لَمْ	يفعل	ــْــ
∅	ـــــ	تأكيد أو تقريب: قَد	فَعَلَ	ـــــ
∅	ـــــ	نفي+ترك: لَمَّا	يفعل	ــْــ
أ/هل	ـــــ	استفهام	فَعَلَ	ـــــ
لَـــ	ـــــ	تأكيد+قسم	فَعَلَ	ـــــ
ما	ـــــ	نفي+تأكيد	فَعَلَ	ـــــ
لو/ إن/ إذا...	ـــــ	شرط+جزاء	فَعَلَ/فعل	ـــــ
∅	إثبات +حال أو مستقبل	ـــــ	يفعل	ــُــ
∅	نفي بلا+زمان مبهم	ـــــ	يفعل	ــُــ
∅	ســـ/سوف	مستقبل	يفعل	ــُــ
ما	نفي في الحال	ـــــ	يفعل	ــُــ
∅	ـــــ	توقُّع: قد	يفعل	ــُــ
∅	ـــــ	توقُّع+ النفي: قد لا	يفعل	ــُــ
∅	إثبات	ـــــ	يفعل	ــُــ
أ/هل	ـــــ ســـ	استفهام	يفعل	ــُــ
إنْ/إنما	ـــــ	شرط/جزاء	يفعل	ــْــ
∅	ـــــ	نفي+مستقبل: لَنْ	يفعل	ــَــ
∅	ـــــ	أن/أن لا: مصدرية	يفعل	ــَــ
∅	ـــــ	غرض: كَي/ لِ/ لكي	يفعل	ــَــ
∅	ـــــ	غرض/غاية:حتى	يفعل	ــَــ
∅	ـــــ	جزاء: إذن	يفعل	ــَــ
∅	أمر المخاطب	ـــــ	افْعل	ــْــ
∅	أمر الغائب	ـــــ	لِيفعل	ــْــ
∅	أمر بنفي: نهي	ـــــ	لا تفعل	ــْــ

الخلاصة فيما يخص اللفظة عامة:

إن الاسم يتصرف مثل الفعل لا في بنائه الذاتي فقط بل بتعامله مع الكلم الزائدة عليه الخاصة به وهي مخصّصات له. ولا يدخل على الاسم إلا عدد محصور من الوحدات المعينة قبله وبعده. لا في أي موضع بل في موضع معين. ومجموع الاسم مع الزوائد وقد سميناه لفظة اسمية يكوّن بنية وهي مجموعة مرتبة من المواضع: اثنان قبله وثلاثة بعده. فما يأتي قبل موضع حرف الجر وما يتلو موضع الصفة فهو خارج عن اللفظة. وكذلك هو الأمر بالنسبة للفعل فالفعل بزوائده يكوّن أيضا مجموعة مرتبة من المواضع: اثنان في بدايته وتدخل في أوله في الفعل المضارع على اليسار: الأول حروف تغير معاني الفعل وبعده موضع واحد في الماضي للضمير المتصل المنصوب. وثلاثة مواضع للإعراب أو حركة البناء مع المضارع وموضع لنون التوكيد وموضع ثالث للضمير مثل الماضي. وفي الأمر عدم وجود موضع قبله ووجود ثلاثة مواضع بعده.

وينبغي هاهنا أن نفرق بين الكلمة والحرف (الصوتي) من جهة وبين هذه اللفظة و الكلمة من جهة أخرى في الوضع أي في انتظام اللغة وفي الكلام. فللكلمة والحرف كذلك شكل واحد وضعا واستعمالا إذ كل منهما هو **جزء من الكلام مما يدل على معنى في الأول ومما لا يدل في** الثاني أي فيما يخص الحروف أو الوحدات الصوتية. أما اللفظة (ومثلها الجملة المفيدة) فهي في الوضع وحدة تتكون من كلمة متصرفة -اسما أو فعلا- أي قابلة كنواة لزيادة الكلم عليها تدخل عليها وتخرج. فهي في نظام اللغة وحدة **قابلة للامتداد** (والتقلص بحذف الزائد). وهي في الكلام -كحدث- جزء منه مثل الكلمة له بداية ونهاية في الخطاب (لا في الوضع). ولم يتفطن الكثير من اللغويين قديما وحديثا أن للجملة المفيدة نظيرًا في مستوى آخر يكون بين الكلمة وبين الجملة. وأكبر دليل على أن اللفظة وحدة حقيقية هو أولا: وجود عدد محصور من المواضع يظهر فيها الاسم أو الفعل كنواة وزوائدها[1] ثم ترتيب هذه الأشياء ترتيبا ثابتا ثم اختصاص الزوائد وهي عدد محدود من الكلم باللفظة الاسمية أو الفعلية. فلا تظهر الصفة -ونعني بها النعت- إلا في موضعها في داخل اللفظة الاسمية. وكذلك الاسم المضاف إليه والألف واللام وغيرها فلا تتقدم ولا تتأخر ولا يفصل بينها بشيء ولا يظهر شيء منها إلا في داخل اللفظة اللهم إلا الأسماء التي تظهر في موضع المضاف إليه. وأوضح وأدلّ من ذلك هو انفراد اللفظة بانتقالها **بأجمعها** من موقع في الجملة إلى موضع آخر فيما يخص اللفظة الاسمية.**ولا يكون انتقالها**

---

[1] والتفريع عند العرب هو أدق بكثير من مجرد التقطيع الاستبدالي المتدرج.

إلا بزوائدها وكذلك هي اللفظة الفعلية لا تحوّل لها إلا مع زوائدها لأنها كشيء واحد فهي وحدة قائمة بذاتها.

وعلى هذا فنظام اللغة (والكلام عند حصوله) لا يتكوّن من أسماء وأفعال مجردة بل من مجموعات من الكلم إذ الاسم المفرد هو أيضا مجموعة لأنه يمكن أن تعتبر فيه النواة القابلة للزيادة في مواضع معينة يكون هو معها **حتى ولو كانت تحتوي المجموعة على الاسم وحده لأن مواضع الوحدات لا تزول بفراغها** حكما واعتبارا إذ كل موضع هو فضاء في داخل بنية له دور في ثبوتها. والزوائد في اللفظة الفعلية هي مكافئة لزوائد اللفظة الاسمية بهذا الاعتبار.

والفرق الأساسي بين هذه الوحدة المسماة عندنا لفظة والكلمة كوحدة هو في قبول اللفظة للزيادة بمجرد الوصل. أما الزيادة في داخل الكلمة فتكون بالبناء مثل الميم المفتوحة أو المكسورة في مَكتب ومِفتاح أو بضم في الآخر كتاء التأنيث وهو غير الوصل الصريح كما مرّ بنا. أما في اللفظة فالعلاقة التي بين الكلم هي دائما الوصل في اللفظة بحيث يمكن حذف الزائد بدون أن يلحق أي خلل بالوحدة ويبقى الموضع المحذوف منه في تقدير البنية للفظة.

وقد يظن الظان أن اللفظة الاسمية واللفظة الفعلية هما مُمَاثلانِ لما سماه تشومسكي بالمركب الاسمي (Noun Phrase) والمركب الفعلي (Verb Phrase). وقد سبق أن أنكرنا ذلك فالفوارق الأساسية هي كالتالي:

- المركبان الاسمي والفعلي هما تسميتان جاء بهما تشومسكي للدلالة على الجزئين اللذين يصل إليهما التحليل للجملة عند بلومفيلد وأصحابه في هذا الذي سموه "بالتحليل إلى مكونات قريبة" (Immediate Constituants). وهو يحصل في بداية التقطيع المتدرج للجملة أي أول ما يأتي به وليس حدّ الاسم وحدّ الفعل عند العرب ناتجين عن مثل هذا التقطيع المتدرج المنطلق من الجملة ككل.

وعلى الرغم من ذلك فبسبب اللجوء إلى المجموعات من الكلم في التحليلين كان الشبه كبيرا بينهما وأيضا بين المركب الاسمي واللفظة الاسمية إلا أن افتراض **ثنائية التركيب** لكل جملة يؤدي إلى أن المركب الفعلي يصير يتضمن المفعول به وجميع الفضلات مع أن **المفعول به هو نفسه لفظة اسمية** إذا لم يكن ضميرا متصلا. ثم إن اللفظة الفعلية إذا احتوت على المفعول فلا يكون إلا على شكل ضمير متصل كما قلنا مثل: "رأيتك" و"رأيته" أما إذا كان اسما مفردا أو ضميرا منفصلا فهو لفظة اسمية بذاتها خارجة عن الأولى.

فكل ما يمكن أن يستقل وينفرد في الكلام بالانفصال والابتداء فهو في الواقع لفظة وقد تكون في اللفظة كلمة مفردة أي بدون زوائد إذا استثنينا علامة الإعراب و التنوين اللذين لا يفارقان الاسم المتصرف إلا في الوقف. ولذلك فكل حرف جرّ مع ضمير متصل مجرور فهو لفظة اسمية وكل ظرف معربا كان أو مبنيا أو مع الألف واللام فهو لفظة اسمية كما أن كل فعل وفاعله كضمير متصل فهو لفظة فعلية. وهذا التحليل بعيد عن التحليل إلى مركب اسمي ومركب فعلي ولا يوجد ما يطابقه تماما في النظريات القديمة أو الحديثة.

الباب الخامس

بناء الكلام
وقسمة التركيب في المستوى ما فوق اللفظة

توطئة بتذكير ما سبق ذكره

قد ذكرنا في كتابنا السابق أن ما يسميه النحاة، بعد سيبويه، "بالجملة المفيدة" يسمّيه سيبويه "بالكلام المستغنى". وهو المستوى الأعلى في البنى بالنسبة للفظة والكلم وما تحتها إلا أنه لا يتحصل بمجرد التركيب لما تحته من الوحدات التي سمينا الواحدة منها لفظة كما كان الحال بالنسبة إلى المستويات التي تحتها. فاللفظة الاسمية هي التي لا تكون إلا مع الاسم على وضع مخصوص مع الكلم الزائدة عليها ذات الجنس المخصوص فلا يدخل في حد الاسم من مكوّنات إلا الكلم وكذلك هو حد الفعل. أما الكلم المتصرفة وغيرها فهي في ذاتها مستوى آخر تحت اللفظة لهذا السبب فالكلم كمكونات للفظة مكونات من نوع آخر وأهمها الوحدات الصوتية. أما المتصرفة منها فمما يتولّد من تركيب وحدتين من المستوى الأسفل. فهي متحصلة من صوغ جذرعلى صيغة مخصوصة والجذور تتكون من حروف أصلية مرتبة فعندما تكون مصوغة في صيغ مختلفة فيها زوائد فهي كلم وغير المتصرفة منها هي مبنية على هيئة واحدة لا تتغيّر، ويُتوقف فيها على السماع وهي محصورة[1]. ومجموع كل هذا يكوّن أوضاع اللغة بمعناه الضيق (وهو المعجم). والحرف كوحدة صوتية يقع في أدنى المستويات وليس مؤلفا من عناصر أصغر منه.

فالمستوى الأوسط الذي سبقت دراسته في الأبواب السالفة فمحتواه هو الذي سماه سيبويه وشيوخه "**بالاسم الواحد وما بمترلته**" -**أي اللفظة الاسمية في اصطلاحنا**- من جهة والفعل وما يكون معه كلفظة أيضا من جهة أخرى. وهذا المستوى هو الذي يتحدّد فيه هذا النوع من الوحدات فصيغة اللفظة وتصرّفها لا تنتمي لا إلى ما يخص الكلم في ذاتها ولا الكلام كتركيب. ويلاحظ أن كل الكلم تتحددّ بالموضع الذي تحله في داخل اللفظة إلا عدد قليل من الحروف لا تظهر في اللفظة بل تختص بمواضع في مستوى التراكيب المفيدة وهي الجمل المفيدة كما سيأتي.

فوجود الاسم وحده في الكلام بدون زوائد يوهم أنه عنصر من عناصر الكلام. والمانع من ذلك هو أن للزوائد مواضع خاصة بالنسبة للاسم الذي تدخل عليه تظهر في الكلام بظهور ما يشغل هذه المواضع. فالاسم كلفظة لا ينحصر في الكلمة المتكونة من جذر وصيغة وعلامات خاصة بها. أما الفعل فلا يظهر أبدا في الكلام ككلمة بل تصحبه كلم لا تفارقه غالبا مثل ضمير الفاعل أو زوائد خاصة به مثل ضمير المفعول والنواصب والجوازم (وللغائب حالة خاصة كما سيأتي).

([1]) وتدخل في اللفظة ككل بحسب جنسها لافرق بينها وبين المتصرفة في ذلك.

هذا وقد لاحظنا أيضا وجود كلم لا يمكن أن تندمج في لفظة كعنصر مكوّن لها كما تندمج فيها الضمائر المتصلة وحروف الجرّ وغيرها من مكونات اللفظة. وأكثرها هي، كما قلنا، **حروف معان خاصة تدخل على الجمل فقط** ولا تدخل على النواة في اللفظة مثل "إنّ" وأخواتها وجميع أدوات الشرط وغيرها. فهذا يؤكّد ما افترضناه من أن المستوى الذي فوق اللفظة وهو خاص بصياغة الكلام كتركيب (أي الجملة المفيدة التامة) وليس ناتجا عن مجرد تركيب لكل الوحدات التي هي من نوع اللفظة أي لما تحت الجملة خلافا للمستويات الأخرى (التي هي دونها). فاللفظة متكونة من كلم والكلم والمتصرفة منها متكونة من جذر وصيغة والكلم غير المتصرفة من عامة الحروف والجذور والصيغ من وحدات صوتية أو رموز تمثلها. أما الكلام فلا يُكتفى فيه باللفظة كمكوّن كما سنراه.

نقترح في نهاية هذا المدخل الى تحليل الجملة أن يسمّى مستوى الكلام المفيد من حيث البنية **بالمستوى التركيبي** أو مستوى الكلام أو الجملة المفيدة في مقابل **مستوى اللفظة والمستوى الإفرادي**[1] الخاص بالكلم على ما جرت العادة عند النحاة بعد القرن الرابع في مقابلتهم التركيب بالإفراد ثم بإضافة مستوى اللفظة إلى ذلك لعدم وجود اصطلاح خاص بهذا المفهوم عند النحاة الأولين إلا في المقابلة بين الكلام والكلم "وما بمنزلة الكلم". كما نقترح أن نسمي **بالوحدة التركيبية** الكلام من حيث هو بنية من هذا المستوى التركيبي في مقابل الوحدة الإفرادية واللفظة ونسمي الكلام المفيد **الوحدة الخطابية** من الجانب التبليغي لأنه لا تكون الجملة مفيدة إلا خطابية.

فمستوى اللفظة غير مستوى الكلم كما أكّدنا على ذلك غير مرة لأن للكلمة تصرفًا في ذاتها (كالتأنيث والتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك) **وهو مستوى قائم بنفسه.** كما أن للفظة تصرّفًا آخر للوازمها التي تدخل عليها أو تتمها وتشكّل معها وحدة في مستوى أعلى من مستوى الكلم. وليس للكلم وجود في واقع الكلام إلا في مستويين: الأول هو في ظهورها في داخل اللفظة كنواة أو كزيادة. والثاني هو الكلام المفيد فتظهر فيه وحدات على شكل أسماء وحروف في صدر الكلام (حروف أو أسماء الاستفهام والشرط) أو كحروف عطف بين كلام وآخر. كما أشرنا الى ذلك وسيتضح ذلك في هذا الباب وما يليه إن شاء الله.

([1]) في اللسانيات الغربية: الـ Syntax في مقابل الـ Morphologia ولا علم لهم بمستوى اللفظة كما عرفها العرب.

الفصل الأول

المكوّن الأساسي لمستوى بناء الكلام وهو نظام العامل

I . موضع الابتداء ومفهوما العامل والمعمول

لكي نتمكن من الوصول إلى الوحدات الخاصة بالمستوى التركيبي (أي بناء الكلام) [1] يمكن أن نتجاوز اللفظة بالزيادة عليها لا في داخلها فإن هذه الزيادة الداخلية لا يغيّر من وضعها شيئا لأنها قابلة للزيادة في داخلها دون أن تصير بذلك وحدة من نوع آخر. فلابد أن نزيد شيئا من خارجها وهي لفظة أخرى ولتكن لفظة "منطلق" على لفظة "زيد" و"ضربت" على "زيد" فالسماع يُجيز مثل هذه التراكيب:

[1] # [زيدٌ] [منطلقٌ] (يافتى) # [2]

[2] # [منطلقٌ] [زيدٌ] (فاعلمْ)#

[3] # [ضربتُ] [عمرًا] (فاعلمْ) #

[4] # [رأيت] [اليوم] [زيدًا] (يافتى) #

ويمكن أن نصرِّف محتوى هذه التراكيب كأنْ نلجأ إلى لفظة متكوّنة من جارّ ومجرور يكون المجرور على شكل ضمير في مثل "بك" وتكون معها لفظة "مررتُ". فتصير كلاما في "مررتُ بك" أو "بك مررتُ". وكان يعرف النحوي أن المجموع من اللفظتين (هذه وما تقدمها)كلام تام من كلام العرب. وليس مجرد جمع بين لفظتين وذلك بالرجوع إلى المسموع. والدليل على أن هذا الجمع ليس هو بنفسه لفظة فهو في إمكانية:

1- تقديم إحدى اللفظتين على الأخرى (كما في[2]).

2- والفصل بينهما بإدخال لفظة مثل "اليوم" أو "غدا" أو "بسرعة" وغير ذلك مما ليس من الكلام الأول (كما في [4]).

---

[1] وسنختصر هذه التسمية بـــ"المستوى التركيبي" كما مرّ بنا.

[2] إن هاتين العبارتين كان النحاة العرب يُلحقونهما بكل كلام يمثلون به لتفادي الوقف وإظهار الإعراب. فسوف نسير على منهجهم إلا أننا سنشير إلى ذلك بهذا الـــرمز: (..). أما هذه العلامة # فتدخل للدلالة على السكوت.

وهذا سنتساءل عن الرابط الذي يربط بين هاتين الوحدتين الأساسيتين (وهما لفظتان ههنا) في الكلام التام فلا يمكن أن يكون بناء كبناء حروف الكلمة لأنه يجوز فيه الحذف لإحداهما مع بقاء معنى الوحدة وإمكانية الإفادة ولا يتم هذا الحذف إلا مع وجود قرائن تنوب عن المحذوف في الدلالة. ويكون ذلك مثل "زيد" في جواب: "من حضر؟" أي: "حضر زيد". فهذا حذف للتخفيف ولا تتلاشى الوحدة وهو جائز بوجود القرائن الكافية لفهم الخطاب (ولأنه يكثر الحذف في مثل هذا).ويصرح المبرد أن "اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا وإذا قرنتها بما يصلح حدوث معنى استغنى الكلام" (نفسه، 126/4). والحق أنه لا يدخل هذا، على مثل ما ذكرنا من مثل "زيد" في جواب "من حضر" إلا بعيدا عن كل قرينة وهو محال وكذلك "زيدًا" في حالة خطاب تكون فيها قرينة تدل على توجيه الضرب إلى زيد[1] وما قاله المبرد هو الاصل إلا أن الحذف يكثر في الكلام العفوي حتى يصير مثل الأصل.

فإن **كان هذا البناء هو الرابط** بين بعض أجزاء الجملة فهو لا يماثل البناء القوي الذي يربط بين حروف الكلمة ولا البناء القريب من الوصل الذي يوجد بين الاسم والعلامة التي تكون لاحقة به أو بالفعل كتاء التأنيث والضمير المتصل المرفوع لأنه يمنع في هذه الحالة **الفصل والتقديم**. فهو نوع آخر مختلف عنه ولذلك يُسمي سيبويه العلاقة القائمة بينهما **حَمْلاً**. قال: "ضربت زيدا وضربو الحدّ لأنك تريد أن تُعمله وتحمل عليه الاسم"(41/1). وقال: "فإذا بنيت الفعل عليه قلت: زيد ضربته. وإنما تريد بقولك: "مبني عليه الفعل" إنه في موضع منطلق". إذا قلت: "عبد الله منطلق" (نفسه).

فالبناء في الكلام يلزم منه مبني ومبني عليه على الأقل ويكون المبني عليه هو السابق في الرتبة والمبني هو الموالي والتابع له.قال سيبويه: "لا يكون هذا إلا مستأنفا **غير محمول** على ما حمل عليه". فالبناء في هذا المستوى هو **تركيب**[2] **بين وحدتين بحصول تبعية الثاني للأول لأنه المحمول على الأول المستأنف**".

---

(1) والتقدير للمحذوف ههنا ليس تعسفا أبدا إذ ليس مجرد تأويل بلا دليل بل هو **تقدير الشي بنظائره وبذلك يكتشف البنية والمحذوف فيها، ثم إن كل** كلام محذوف منه شيء في لفظه يكون كلاما مفيدا إما باندماجه فيما ذكر قبل أو **بما يشاهد من الحال** وغير ذلك من القرائن التي لا تغيب أبدا من الخطاب.

(2) لم يستعمل القدامى لفظة التركيب إطلاقا كما مر بنا ولم يستعملوا إلا لفظة البناء لهذا المعنى ولم تظهر إلا ابتداءً من القرن الثالث (أو قبيل ذلك بقليل). هذا ولا بد من التمييز بين قولهم: "حمل الاسم على الفعل" و"حمل الشيء على النظير" ففي الأول الحمل هو بناء شيء على آخر وجعله تابعا له غير مستأنف في إنشاء الكلام وفي الثاني هو جعل الشيء إزاء نظيره في الموضع. وكلاهما يدل على الربط.

هذا وكيف يمكن أن نعرف المبني من المبني عليه؟ فالجواب عن هذا يقتضي أن يتجاوز هذا العدد من المكونات وهو أقل الكلام للوصول إلى ما يوجد في المسموع من العرب من عبارات مماثلة. فهذا يكون بعناصر تدخل على العبارات السابقة وذلك مثل:

[5] # إنّ زيدًا منطلقٌ ..#

[6] # كان زيدٌ منطلقًا ..#

[7] # كان منطلقًا زيدٌ ..#

ويُتأكد أنها دواخل على التراكيب بإمكانية حذفها دون أن يحدث تأثير في الكلام الأصلي. فـ[5] و[6] و[7] ههنا أصلها [1] و[2].

ثم نلاحظ أن الدواخل على البناء الأصلي هي من قبيل الكلم: وهي "إنّ" وما يماثلها و"كان" وما يماثلها. فبعضها هي من الكلم التي لا تدخل أبدًا أو غالبًا في اللفظة بل تظهر في هذا المستوى من بناء الكلام فقط منها "إنّ". وبعضها الآخر تتصرف لأنها أفعال تدخل على الكلام مثل "كان" و"ليس" و"بات" وغيرها. وليست مماثلة للأفعال التي لها فاعل ومفعول إلا في وحدة الموضع كما سنراه[1].

ومجموع ما يدخل على الأبنية الأصلية يغيّرها لفظًا ومعنًى. أما في اللفظ [illegible] الإعراب خاصة فعلامات الإعراب وإن كانت جزءًا من اللفظة كزوائد على الاسم والفعل المعرب فإن وجودها وتعاقبها مسبَّب من خارج اللفظة أي في مستوى الكلام بالعناصر الداخلة على الأصل وهي هذه التي سبق ذكرها. ودورها هذا كبير الأهمية ويحملنا هذا على الافتراض بأنها من أهم العناصر في صياغة الكلام.

ليتضح هذا أكثر فلابد من أن نحمل في داخل كل واحد من هذه التراكيب النظير على النظير حتى نعرف المواضع الأساسية التي تتكوّن منها بنية الكلام كما فعل سيبويه نفسه.

فلكل هذه العناصر موضع واحد لأنها تأتي كلها في صدر الكلام كما يتبين ذلك بحمل النظير على النظير في كل من [1] إلى [7]. والجدير بالملاحظة هو إمكانية التطابق بين الفعل العادي وهذه العناصر من حيث الموضع.

---

(1) هي ههنا بمنزلة حروف المعاني ولها وجه آخر غير هذا في الاستعمال وهو مماثل لدور الأفعال الحقيقية مثل: كان الوجودية.

[1]	∅	زيد	ـُ	نْ	منطلق	ـُ	نْ	#..
[5]	إنّ	زيد	ـَ	نْ	منطلق	ـُ	نْ	#..
[6]	كان	زيد	ـُ	نْ	منطلقـ	ـَ	نْ	#..
[3]	ضرب	زيد	ـُ	نْ	عمر	ـَ	نْ	#..
[4]	ضربْـ	ـتُ			عمر	ـَ	نْ	#..
[5]	ضربْـ	ـتُ			—	—	—	#..

إن الموضع الذي تدخل فيه إنّ وكان هو في [1] خالٍ من أي شيء فهذا الخلو لا يمكن أن يظهر إلا بهذا الحمل أي بحمل "زيد منطلق" على ما فيه زيادة في هذا الموضع. وهو الموضع الذي يُسميه النحويون منذ الخليل وسيبويه **بالابتداء** كما مرّ بنا. ومعناه الاستئناف وهو عدم التبعية كما سبق أن قلنا وهو القطع للوحدة عما تقدم وعلامته هو الصفر أي خلو الموضع الذي قبل الوحدة. وسموا العنصر الذي يأتي بعد هذا الموضع الخالي **بالمبتدأ** لأنه تابع لما في هذا الموضع وهو الصفر والمبتدأ هو عند من جاء بعد سيبويه "العاري عن العوامل اللفظية". وقد سبق أن تكلمنا عن خلوّ الموضع من العلامة فههنا هو خلوه عن العناصر المؤثرة في الكلام المقابل لوجود اللفظ.

ويسمي النحاة هذا التأثير في اللفظ والمعنى من قِبل هذه الأدوات **عملا** واللفظ المؤثر **عاملا** والذي يتأثر به **المعمول**. وعدم وجود عامل ملفوظ وهو الابتداء، يجري مجرى المؤثر الملفوظ **لأنهما يقعان في موضع واحد**. وهذا مهم جدا والخلو هنا هو مفهوم رياضي (كما كانت العلامة غير الظاهرة كذلك). فكما أن الصفر هو عدد تأتي رتبته الوضعية قبل الواحد فكذلك هو الموضع الصفر ههنا لأنه أصل لكل ما يدخل في هذا الموضع. قال سيبويه: "اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ ألا ترى ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ" (7/1).

وقال أيضا: "وذلك قولك: "زيدٌ كم مرة رأيته" وعبد الله هل رأيته"... وكذلك سائر حروف الاستفهام **فالعامل فيه الابتداء** كما أنك لو قلت: أرأيت زيدًا هل لقيته كان:**"أرأيت" هو العامل** وكذلك: "قد علمت زيدًا كم لقيته **كان "علمت" هو العامل** فكذلك هذا فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره" (61/4).

وقال: "هلا يقول زيد ذاك" "فيقول" في موضع ابتداء وهلا لا تعمل في اسم ولا فعل فكأنك قلت: "يقول زيدٌ ذاك..." ثم قال سيبويه: إيتي بعدما تفرغ وتفرغ صلة وهي مبتدأ وهي

بمنزلتها في الذي إذا قلت: "بعد الذي تفرغ فتفرغ في موضع مبتدأ لأن الذي لا تعمل في شئ والأسماء بعدها مبتدأة"(410/1). فهذا يدل على أن موضع الابتداء الأصلي يدخل فيه **الفعل** العادي وكل النواسخ وغير ذلك من العوامل.

إن سيبويه يقوم في جميع هذه الأمثلة بأهم شئ وهو إظهار تكافؤ البنى **بحمل الشئ على نظيره**. وهو الحمل الذي يمتاز به القياس العربي عن غيره وبه تتبين البنية الجامعة لعدة أضرب من الكلام كما قلناه في عدة مناسبات. ففي كلامه الأول يتبين أن "أرأيت" يقابله كعامل في "زيد كم مرة رأيته" خلو الموضع. فلابد أن يكون هذا الخلو نظيرا لكل لفظ جاء في موضعه. وهذا لا يمكن أن ينكره أحد. كما أن موضع "تفرغ" في "بعدما تفرغ" هو موضع الفعل المبتدأ وهو دليل على تكافؤ الابتداء الخاص بالاسم والفعل كعامل فكلاهما عامل.

ومن هذا نستخلص أن مفهوم العامل وما يعمل فيه لا تنحصر فائدته في كونه سببًا للإعراب فقط بل أيضا وفوق كل شئ في كونه السبب لنشوء بنية الكلام وذلك بتخصيصٍ لكل عنصر من عناصره موضعًا معينًا **ومجموع هذه المواضع هكذا مرتبة** هي بنية الكلام يقع في أعلى مرتبة من التجريد لشموليتها.

وهذا العامل يخص مستوى الكلام (ولا علاقة له باللفظة) فهو **عامل تركيبي محض.** ولا شيء يمنعنا أن نقول بوجود في مستويات أخرى لعوامل غير تركيبية. وقد رأينا ذلك في داخل اللفظة (بتأثير حرف الجر). وسنرى أن اللفظة هي بنفسها تعمل النصب في معمول لاحق بها. أما فيما يخص العامل التركيبي فكل ما يقع في موضعه من العوامل وهو موضع واحد فله الرتبة الأولى[1] وتدخل فيه عناصر معيّنة بما في ذلك خلوه. فيكون له تأثير **لفظا ومعنى وتنظيمًا** على العناصر الأخرى وهو بهذا الموضع. وأهم هذا التأثير هو التنظيم لا محالة فالعامل هو أساس **البنية التركيبية.** لأنه هو محور كل بنية تركيبية وأوسع العوامل النحوية تاثيرًا. فهو **الذي تترتب عليه كل العناصر التي تتألف منها** فلا بنية تركيبية بدون عامل ومعمول واحد على الأقل. ويجب أن نفهم جيدا أن **العامل التركيبي لا ينحصر دوره في إحداث الإعراب فيكون بذلك مجرد سبب لوجود الإعراب**. وهذا ما كان يعتقده النحاة المتأخرون وأكثر المحدثين ولم يتصوروا أنه الأساس الذي بنيت عليه أبنية الكلام كلها.

---

[1] أي يكون هو الأول في الأصل.

فالعامل التركيبي في تصور النحاة القدامى المبدعين هو العنصر المتحكم في كل ما يدخل في بنية الكلام وهو فيها بمنزلة المحور والعماد الهيكلي لأي كلام فكل العناصر هي تابعة له في كل كلام. فمن أهم ما أثبته النحاة **بحمل النظير على النظير** هو أن هذا الذي يسمّونه بالابتداء وما يدخل في موضعه وكل ما يعاقبه من العوامل هو نظير الفعل تمامًا في الموضع. إلا أن الفعل وإن كان هو المخبر به (أي الخبر) مثل خبر المبتدأ **فليس أبدا مساويًا للخبر من حيث بنية الكلام إذ موضعه هو موضع العامل لا موضع المبني على المبتدأ** وموضع العامل هو موضع الابتداء وجميع العوامل التركيبية. وهذا فرق أساسي بين الجانب الوضعي والجانب الخطابي الإفادي[1].

وأهم شئ ينبغي أن يُلتفت إليه في نظرية العامل العربية ونظرية الموضع العربية هو **قوة التوحيد لهذا المفهوم وقدرته على الجمع الواسع للوظائف النحوية** ومن ثم قوة التجريد التي يتصف بها.

ويتضح ذلك بالدور الذي يقوم به العامل **كمحور تنتظم عليه** وتدور حوله كل العناصر الأخرى: فالفعل نظيره من هذه الحيثية هو كل عنصر يأتي في موضعه،كما قلنا، وهو موضع الابتداء وكلاهما يتحكم فيما يؤثر فيه لفظا ومعنى لوقوعه في هذا الموضع. وهذا لا يخص المدلول ولا غرض المتكلم ولا الوضع الاصطلاحي نفسه بل يخص بنية اللفظ كآلية سابقة الوجود صالحة للاستثمار والاستعمال من أجل البيان وما إليه وليس هو البيان ولا الذي تُحدثه الحاجة إليه لأن له قوانينه السابقة على وجود البيان ووجود الوضع اللغوي كما مرّ بنا. وكل هذا يرجع الفضل فيه إلى اكتشاف الخليل وأصحابه لمفهوم النظير الرياضي.

هذا وقد اكتشف النحاة الأولون أيضا ظاهرة لها أهمية كبيرة بالنسبة لبنية الكلام العربي. فقد لاحظوا أن الذي يعمل فيه العامل أولا (فلا يكون إلا معه) **لا يمكن أن يتقدم على عامله على الإطلاق**. فقد عرفوا أن الفاعل لا يتقدم على فعله في هذا الوضع الذي يخص العربية. **وينبغي أن يعمم هذا إلى كل ما هو معمول أول لعامل** بالنسبة للجملة مثل الفاعل بالنسبة لفعله. لأنه لا يخص الفاعل ولا كل مرفوع كما كان يقول ابن جنى[2]. وهذه العوامل التي تأتي في موضع الفعل والابتداء هي كل النواسخ وإنّ وأخواتها. فلا يتقدم اسم كان وأخواتها عليها واسم إن

([1]) أي بين البناء وبين الإسناد وقد أطلنا الكلام عن هذا الفرق الجوهري في كتاب "الخطاب والتخاطب".

([2]) قال: "فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه" (الخصائص، 2 385). ولو قال: "ليس في الدنيا معمول يقع في موضع الفاعل والمبتدأ وما يقوم مقام المبتدأ يجوز تقديمه على عامله" لكان أدق وأوضح.

وأخواتها عليها ولا المبتدأ على الابتداء وإن لم يمكن أن يظهر ذلك ههنا مثل "زيد منطلق" لخلو موضع الابتداء لفظا. ولكن يمكن أن يعرف ذلك بنظير الابتداء وهو الفعل مثل "قام زيد" فالخبر يُقَدَّم على المبتدأ كما أن المفعول يُقدّم على الفعل في "عمرًا ضرب زيد". فإن قدمت لفظة "زيد" من "قام زيد" على "قام" فقد **صار الكلام على بنية أخرى** تماما لأنه صار عامله غير الفعل و كذلك هو الأمر بالنسبة لما ذكرناه من نظائر العامل الفعلي. والدليل على ذلك أننا يمكن أن نقول: "زيد قام أخوه". فيتبين بهذا أن لـــــ"قام" ههنا فاعلاً وليس هو "زيدًا" في اللفظ والمعنى بل"أخوه" وقد يكون هو في المعنى في "زيد قام" إذا كان الموضع خاليا وسنعود إلى هذا قريبا.

فإذا كان الفعل عاملا[1] ومن ثم مساويا للابتداء فلا مفر من أن يكون فاعله مساويا من حيث الموضع (=من حيث البنية) للمبتدأ من جهة ويكون المفعول به مساويا للمبني على المبتدأ من جهة أخرى. وهذا قد يبدو غريبا أن يكون المفعول به مساويا للخبر. فتفسيره هو أن الحديث عن البنية في ذاتها هو غير الحديث عنها عند استعمالها في الخطاب عامة ومن ثم عن معناها المقصود في ظرف خاص من ظروف التخاطب كما سبق أن قلناه في عدة مناسبات. فهذا سيؤدينا إلى التساؤل المهم عن الفرق القائم بين العلاقة التي تربط الخبر بالمبتدأ والفعل بفاعله.

هذا وينبغي أن نلاحظ أن العامل يعمل في عنصرين هما اقرب العناصر إليه وهما الفاعل بالنسبة للفعل وما يقابله كالمبتدأ (أو ما يقوم مقامه) وهو "أول ما يشغل به الفعل" "أو العامل عامة ومعمول ثانٍ هو المفعول به أو الخبر. وقد يكتفي الفعل بفاعله. هذا وقد أضفنا في جدول التناظر في أول هذا الباب: "ضربتُ" دون أي مفعول فهذا معناه أن هذه اللفظة هي وحدها مساوية للوحدات التركيبية التي جاءت في الجدول مع عدم وجود بناء فيها فهذه المساواة ليست في التركيب بل في كون اللفظة الفعلية "يستغني عنها السكوت" على حدّ تعبير سيبويه. ومعناه أنها صالحة هي وحدها أن تفيد فهي وحدها كلام. ولهذا سبب كما سيأتي. ويكون **العامل مع معموله الأول ± (زائد أو ناقص منه) المعمول الثاني نواة الكلام** لوجود زوائد تضاف في هذا المستوى أيضا.

---

[1] هو العامل الأساسي في جميع اللغات السامية واللغات الهندية الأوروبية.

II . العلاقة اللفظية بين الفعل والفاعل مغايرة للعلاقة بين المبتدأ والخبر

إن العلاقة اللفظية قد تكون علاقة بناء، كما رأيناه بين المبتدأ والخبر ولذلك يسمي سيبويه الخبر بالمبني على المبتدأ. أما بين الفعل وفاعله فالحق أننا لم نعثر أبدا على شيء في كتاب سيبويه يدل على أن الفاعل مبني على الفعل وأن ارتباط الثاني بالأول هو مجرد بناء مثل الارتباط بين المبتدأ والخبر.

1) ما أخطأ فيه بعض النحاة في القرن الرابع وتصويبه

وهذا قد أخطأ الغرض فيه النحاة في القرن الثالث (والرابع) ابتداء من ابن السراج. فقد قال بالعبارة الصريحة أن: "الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي **بنيته على الفعل** الذي بني للفاعل ويجعل الفعل حديثا عنه مقدما..." (الأصول، 72/1) واتّبعه في ذلك تلميذه السيرافي إذ قال هو أيضا: "ضرب زيدٌ عمرًا" فزيد وعمرو مبنيان على الفعل" (الشرح، 99/3). فقد خلط كل واحد منهما في هذه المسألة بين البناء وغيره من العلاقات.ومنها العمل الذي هو أعم. فلو قال:"معمولان لضرب" لكان اصوب. ولماذا لم يقولوا: بني الفعل على فاعله كما قال الجميع بأن الخبر هو المبني على المبتدأ؟ فالفعل هو الخبر عند أكثر النحاة والفاعل هو المحدث عنه.

يبدو، مع ذلك، أن ابن السراج استعمل كلمة "بنى" ههنا بمعناها العام أي بمعنى ركّب الشئ على أو مع الشئ. وقد رأينا أن هذا الفعل (ركّب) الأخير لم يظهر على ألسنة النحاة إلا بعد سيبويه. وكثر حتى تغلب على كل ما اشتق من كلمة بناء للدلالة على معنى التركيب. ومهما كان فهو خطأ لأن البناء الخاص بالكلام هو مفهوم أخص من التركيب ومن العمل أيضا كما رأينا.

أما ما نلاحظه عند سيبويه فهو تحفّظه الكبير من التخليط المشار إليه ويظهر ذلك بوضوح في امتناعه المطلق من تسمية الرابط بين الفعل وفاعله بناءً. أما بناء الفعل على ضمير الفاعل فهو شيء آخر تماما. قال: "ان هذا الاضمار (تُ في ضربت) **يُبنى عليه الفعل**... أُسكِنت فيه اللام فكرهوا أن يُشرك المظهر مضمرًا يُبنى **له الفعل** غير بنائه في الاظهار" (389/1-390). وقال أيضا: "لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيته له..."(20/1).فسيبويه يقول ههنا عن الضمير المتصل المرفوع وهو فاعل أن الفعل يُبنى عليه

وذلك حاصل بإسكان لامه. وقال الرمّاني في ذلك: "لأن المضمر المرفوع قد غيّر له لفظ الفعل حتى صار كبعض حروفه فلم يحسن العطف عليه على هذه الجهة" (الشرح 44/3).

2) فما هي العلاقة الحقيقية التي بين الفعل والفاعل ؟

فإذا كان الفاعل لا يرتبط بفعله كما يبنى الخبر على المبتدأ فما هي إذن علاقته به؟ يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون الاسم مبنيا على الفعل قدّم أو أخّر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم فإذا بنيت الاسم عليه قلت: "ضربتُ زيدًا" وهو الحد لأنك تريد أن تُعمله وتحمل عليه الاسم (أي زيدًا ههنا)كما كان الحدّ: "ضرب زيد عمرًا " حيث زيد **أول ما تشغل به الفعل**... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: "زيد ضربته" فلزمته الهاء... وإنما تريد بقولك "مبني عليه الفعل" أنه في موضع "منطلق إذا قلت: "عبد الله منطلق" (42/1).

وقال عن المفعول: "لكنك قلت: "**فعلت**" ثم بنيت عليه المفعول" (47/1). والأفعال الأخرى [حسبت وأخواتها] هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها" (385/1).

فهذا حدّ واضح: لا يبنى على شيء من عناصر الكلام الأساسية إلا الخبر والمفعول به! فالأول يكون اسما مبنيا على المبتدأ أو على ناسخ واسمه (حسبتُه قام) أو يكون فعلا (مع فاعله) يقوم مقام الخبر في "زيد ضربته". والثاني هو المفعول به يكون مبنيا على الفعل بعد أن يكون شغل الفعلَ فاعلُه (ضرب زيد عمرًا). فلا يقول سيبويه أن هذا الفاعل بني على فعله أو هذا الفاعل على فعله كما بني المفعول عليه وكما بني الخبر على المبتدأ.

وهناك حجة قوية غير ما ذكر: فإن الفعل لا يكون فارغا من الفاعل (كلام سيبويه، 40/1) فهو إذن غير مبني عليه كما يبنى الخبر على المبتدأ لأن البناء يقتضي أن يكون الجزآن المبني أحدهما على الآخر "بائنيْن" قبل البناء بظهور كل واحد على حدة **وهذا لا يتحقق فيما يخص الفعل** إذ لا يكون للفعل وجود في الكلام إطلاقا إلا مع فاعله مهما كان وإن كان يتصور كل واحد منهما على حياله.

أما المصطلحات التي استعملها سيبويه والقدامى من النحاة في هذه العلاقة وغيرها وهذا الباب من النحو عامة فهي كالتالي: من ذلك **الشغل** وهو انشغال العامل وهو الفعل وحده ههنا بأحد المعمولين. فقد قال سيبويه "**أول ما تشغل به الفعل**"(42/1) وهو طبعًا الفاعل

فبهذه العبارة تُشير إلى ما يسمى المعمول الأول، وهذا مهم جدا، لأن هذا المفهوم الدقيق لم يُدركه الكثير ممن جاء بعده. وهو ههنا بالضرورة الفاعل. وأما قوله" اِضْرِبْهُ مشغولة بالهاء" (72) فيخص المفعول به لأن الفاعل هو ههنا مقدر. وقوله: "حيث كان معملا في المضمر وشغلته به"(42). يعني أن الفعل إذا بني على اسم مبتدأ فلابد من أن يُشغل بمضمر يعود إلى الاسم المبنى عليه الفعل (مثل: زيدٌ ضربته). وقال: "لأنك لم تشغل الفعل بغيره" (14). يعني نائب الفاعل فإنه يشغل الفعل كما يشغله الفاعل تمامًا.

ويستعمل أيضا فعل **فَرَّغ** بالنسبة لنائب الفاعل ومعناه كما قال أنك لا تشغل الفعل كعامل في هذه الحالة بشيء آخر غير المفعول به الذي صار في موضع الفاعل فرفع وخصصت الفعل له كمعمول أول مثل الفاعل تماما (مع بقاء معناه).

إن علاقة الفعل بفاعله عند سيبويه، على هذا، هي **علاقة العامل بمعموله الأول** الذي **لا يخلو منه أبدا** فهي **علاقة لزوم واقتضاء** وهي نفس العلاقة التي توجد بين العوامل الأخرى ومعمولها الأول أيا كانت مثل إنّ وأخواتها مع معمولها الأول إذ لا يخلو أي عامل من المعمول الأول[1] **وهما دائما الزوج المرتّب الذي يُبنى عليه المعمول الثاني**. ويتكرر في الكتاب التأكيد على عدم وجود فعل بدون فاعل في الكلام وليس ذلك مما يلزم الفعل فقط بل هو مما تقتضيه البنية[2]. فكل بنية للكلام تكون، كما أثبته القدامى من النحاة، بعامل مع معموليه الأول والثاني مع الزوائد أو عدمها. **ولا يكون العامل بدون معمول واحد على الأقل** (إذ لا يظهر في الكلام فعل بدون فاعل و"إنّ" أو"كان" الناسخة بدون اسمها). ثم إن الفعل قد لا يكون له معمول ثان:

1) فقد يكون أولا يكون له مفعول به.

2) وقد يُبنى للمفعول فيأتي المفعول في موضع الفاعل ويزول بذلك موضع المعمول الثاني وجوبا.

ويمكن أن نرسم ذلك كالتالي:

---

[1] فهذا عين اللزوم ولا يعني اللزوم هنا اللزوم الطبيعي بين الحدث وصاحبه لانه يخص اللفظ لا الخطاب.

[2] أي لمجرد تركيب يؤدي إلى وحدة. فلا نقصد من البنية ههنا ما يقصده النحاة الأولون من البناء.

بنية الوحدة التركيبية (الجملة)

المبني على العامل	الزوج المرتب: العامل ومعموله الأول	
المعمول الثاني (م2)	المعمول الأول	العامل (ع)
المبني عليه (= الخبر)	المبتدأ	الابتداء (∅)
خبرها	اسمها	كان
خبرها	اسمها	إنّ
...	...	...
المفعول به	الفاعل	الفعل المتعدّي
–	الفاعل	الفعل اللازم
–	نائب الفاعل	الفعل المبني للمفعول

نواة الكلام

يكوّن العامل والمعمول الأول من جهة أخرى **زوجا مرتبا**[1]، كما قلنا، **وهو مفهوم رياضي ينطبق عليهما أيضا إذ لا يخلو الأول عن الثاني ولأن المعمول الأول ومنه الفاعل لا يتقدم على عامله أبدا**. أما العلاقة بين هذا الزوج المرتب وبين المعمول الثاني فهي البناء أي التركيبي منه (الخاص بالجمل) كما مر بنا. ويمكن أن يتقدم المبني (الخبر أوالمفعول) على المعمول الأول وحتى على عامله مثل: "قائم زيد" و"قائما كان زيد" و"عمرًا ضرب زيدٌ" و"عمرًا ضربتُ"[2]. ولا يتقدم على هذين العنصرين في بعض الحالات كالتراكيب التي فيها "إن" وأخواتها. ويمكن أن نمثل بالرموز العامل وما يعمل فيه والعلاقات التي تربطها هكذا:

$$(ع، م1) \pm م2$$

([1]) وسنرى أن الفعل ليس في الواقع حديث عن الفاعل وحده كما بينا ذلك في كتابنا السابق الخطاب والتخاطب.

([2]) بناء خاص بمكونات الجملة

حيث تكون ع هي العامل و **م1** المعمول الأول وهما مرتبان وبين قوسين لكونهما زوجًا مرتبًا وقد لا يكون لـــ ع معمول ثان وهو **م2** ويشار إلى ذلك بـــ: ±. فهذه الصيغة تنطبق رموزها والعلاقات الرابطة بينها على كل الجمل العربية على الإطلاق.

هذا ويظهر العامل في مستوى الجملة وفي مستوى اللفظة أيضا كما رأينا. وهما (الجملة واللفظة) وإن كانا يتحدان في وجود الفاعل في الاسم أو الفعل لفظا ومعنى فقد يختلفان في كون العـــامل في الجملة متنوعًا تنوعا واسعا وعمله الرفع والنصب والجزم (للفعل). أما في اللفظة فينحصر العامل الأساسي فيها في حرف الجرّ. وسنرى فيما بعد وجوه الشبه بينهما.

3) تنوع الاستعمال في البنية الأساسية

إن لهذا الترتيب الأصلي تنوعات فهاهي الترتيبات التي تجوز ولا يجوز غيرها ولبعضها شروط.

{ (ع، م1) ± م2 } أو { ع م2 م1 } أو { م2 ع م1 }

والحد عند النحاة هو عدم التقديم (للمعمول الثاني). قال في ذلك السيرافي: "وليس يريد [سيبويه] بقوله "حدّ اللفظ" أن يكون تقديم الفاعل [على المفعول] هو اللفظ الذي لا يحسن غيره وإنما يريد بحد اللفظ ترتيبه وتقديره" (273/2). وقال الرماني: "ما المبتدأ وهل هو الاسم الذي هو الأول في المرتبة... وهل ذلك **ليفرق بين ما هو أول في الذكر وبين ما هو أول في المرتبة وإن كان مؤخرا في الذكر**" (136/2ظ)[1]. فالمرتبة هي الموضع في البنية الأصلية (لا أي موقع). ويستعمل السيرافي لذلك **الترتيب والتقدير** لأنهما يدلان في اصطلاح النحاة على تقدير شيء بالنسبة لنظائره. أما في الذكر أي في المنطوق من الكلام وفي الاستعمال الفعلي للغة فقد **يتوسع فيه** فيقدم الشيء ويؤخر إذا أُجْمِع على جوازه في الاستعمال. فهذا ما يسمونه السعة بمعنى التنوع الجائز وقد تناولنا ذلك في "الخطاب والتخاطب".

III . التحليل التقطيعي والتسوية بين المستويات في مقابل التجريد (الرياضي) العربي

وإن نحن اقتصرنا على التحليل التقطيعي الغربي فسوف نجعل الزوائد التي في مستوى الكلم ومستوى مكوناتها كلها مورفيمات أي أدنى ما يدل على معنى من أجزاء الكلام لا غير (ويميز الغربيون بين المورفيم النحوي والمعجمي كما مرّ بنا). أما بالنسبة إلى العربية فالتقطيع يؤدي إلى أن

([1]) قد سبق أن ذكرنا هذا الكلام وهو أساسي.

يجعل الحروف الأصول من جهة ومجموع الحركات والزوائد من جهة أخرى كلها مورفيمات أيضا لكنها متقطعة ومجموعهما هو الوزن كما يجعل الكلم المتصرفة المتمكنة كلها مورفيمات مثل الوحدات الزائدة المصوغة في داخل الكلمة. ثم هل يكفي أن نزيد على ذلك التمييز بين المورفيم الوظيفي والمستقل ولا نحاول أن نعرف كيف يتم اندماجهما في صيغة معينة بالنسبة لكل مستوى؟ والواقع أن **لكل مستوى تقديرًا خاصًا به.**

فمثل "ذهب زيد" و"ضرب زيد عمرًا" لا يكفي أن نحلل هذه الأشياء إلى وحدات من نوع اللفظة إذا بقينا في مستوى اللفظة. "فزيد" هي لفظة وكذلك "ذهب" في هذه العبارة فهي لفظة أخرى ناقصة لأنه ليس فيها ضمير متصل. والعلاقة بينهما لا تُكتشف في هذا المستوى. فإن نحن انتقلنا إلى ما فوقه وهو مستوى الكلام عرفنا أن "ذهب" عامل وهو لفظة غير ثنائية النواة يعمل في "زيد" كفاعل وهو منفصل عنه لأنه اسم مظهر ويكوّن مجموعهما زوجًا مرتبا. وإن أقمنا "ضرب" (فعل متعدٍ) مقام "ذهب" صار الزوج المرتب قادرًا على أن تُبنى عليه لفظة مثل عمرو. ويكون هنا مفعولا به. أما "ضربت" فهي لفظة مثل "زيدًا" إلا أنها فعلية **وكل فعل يعتبر عاملا في جميع الأحوال** على حد سواء. ولابد له فيه من معمول أول وهو داخل ههنا في اللفظة الفعلية كضمير متصل وكذلك المعمول الثاني في "ضربته". ويكتفي بذلك لتكون البنية وحدة تركيبية.

فبهذا يتضح أن التحليل المصيب هو الذي يراعي مستويات اللغة إذ لا يمكن أن تظهر الوحدات إلا بالاعتداد بدور التداخل للمستويات بسبب انتماء كل واحدة منها إلى أحدها دون الآخر من جانب وإلى المستوى الأعلى من جانب آخر. وأما التحليل التقطيعي[1] فإنه يسوي بين الوحدات بجعلها كلها مورفيمات أو مجموعات بسيطة منها أي ذرات دالة متساوية في كل المستويات على الرغم من تمييزهم فيها بين المتقطع وغيره وبين المعجمي والنحوي وبين الوظيفي وغيره وغير ذلك. ويفعلون هذا بدون مراعاة المستويات كما سبق أن وصفناها. ونمثل فيما يلي، لتحليل اللفظة مع مراعاة ما ذكرناه:

---

[1] المتسلسل (الأوروبي) أو المتدرج (الأمريكي).

ع	م1 أو م2		م1 أو م2		
	ض	لفظة	ض	لفظة	
ضربَ	—	زيدٌ	—	عمرًا..	#
ضربتُ	ــتُ	—	—	عمرًا..	#
ضربتْ	ــت	—	كَــ	—	#
ضرب	—	عمرًا	—	زيدٌ..	#
إنّ	—	زيدًا	منطلقٌ..		#
إنّــ	ــكَــ	—	منطلقٌ..		#
كان	—	زيدٌ	منطلقًا..		#
كُنْــ	ــتُ	—	منطلقًا..		#
كُنْــ	ــتــ	—	ــهُ	—..	#

الرمز ⌒ يدل على ثبوت موضع الضمير المتصل (المرفوع والمنصوب) والرمز ⌒ يدل على إمكانية انفصال اللفظة. أما ض فهو الضمير المتصل.

يترتب على كل هذه الملاحظات المهمة جدا مايلي:

فإذا كان **للفظة مستوى من اللغة خاص بها يقع بين الكلام والكلمة** اسما كان أم فعلا فهذا لا يمنع اللفظة الفعلية أن يعتبر فيها فعلها، كما قلنا، عاملا في داخل اللفظة وهي الفعل وما يدخل فيها من ضمائر متصلة يقوم كل ضمير مقام اسم مظهر فيحكم له بحكم المظهر وهو معمول أول وثان. ولهذا تكون اللفظة الفعلية دائما بمنزلة الجملة في تقدير اللفظ ولاستغنائها ككلام مفيد وبهذا الاعتبار فهي جملة على شكل لفظة بما تتصف به: من وجود نواة وزوائد خاصة بها مثل السين ولم ولن والضمائر المتصلة وهي كلام مفيد بوجود فعل فيها ولا فعل إلا بفاعله.

ولا بأس أن نعود ههنا إلى ما قلنا عن اللفظة ليتضح الأمر أكثر: إن للكلمة (الاسم والفعل والحرف) في حدّ ذاتها مستوى تحت اللفظة[1]، كما قلنا، لأنها **مكون لها**. وكذلك كنواة للفظة فهي أعلى من الكلمة نفسها[2].

إلا أن عددًا محصورا من الكلم من غير المتصرفة لا تظهر إلا في مستوى الجملة كما رأينا. وهي الدواخل على الجملة التي تكون عاملة وغير عاملة مثل "إنّ" وأخواتها و"هل" و"إنْ" وغيرها. وهناك كلم تظهر في المستويين مثل "كان" وأخواتها وغيرها وسيأتي الكلام عنها في باب الصدارة إن شاء الله.

ونؤكد مرة ثانية أن دور العامل لا ينحصر في إحداث الإعراب بل له دور أوسع من ذلك بكثير. فبما أن هذا الدور هو **الانتظام لعدد من الوظائف النحوية**. فبالعامل وبما يعمل فيه يهتدي السامع إلى نوعية البنية فيما يسمعه وإلى حصول اتساع فيها أو عدم حصوله. ثم يستدل بمعرفته لجنس العمل ومدلوله (وبالتالي لدوره) على المعنى الوضعي للكلام إذ عدد ما يكون عاملا من الأدوات والأفعال الناسخة هو محصور. فالعامل ههنا هو مَعْلَم من معالم البنية . وأهم شيء يقوم به هو أن يسهل على السامع التعرّف على الباب الذي ينتمي إليه الضرب من الكلام (بالبنية أما غرض المتكلم فبالقرائن)ويجمع الأضرب الكثيرة. فالعامل هو المساعد الأول على تعرّف المخاطب لهيئة الكلام المتواضع عليها لفظا ومعنى ثم غرضا بما يجده ويستدل به في الخطاب من قرائن.

إن المتأخرين من النحاة (إلى يومنا هذا) وكذلك اللغويون الغربيون في عصرنا لا يعرفون إلا مستوى الفعل والفاعل والمفعول به (والمبتدأ والخبر في العربية). فهو عندهم أعلى مستوى في اللغة من حيث البنية النحوية.

ولا نعلم أحدًا منهم (إلا من أدرك من النحاة جيدا كلام الخليل وسيبويه[1] توصل إلى تجريد هذه الوحدات النحوية من محتواها فيجعلها مفاهيم جامعة لما تحتها كما يلزمه علينا التحليل غير التقطيعي المتسلسل[2].

---

(1) فالاسم ككلمة يثنى ويجمع ويؤنث فهذا يخصه ككلمة كما قلنا.

(2) فكيف يكون الشيء أعلى من نفسه؟ فهذا يفسره كون الكلمة قابلة للزيادة من خارجها فباعتبار ذلك تكوّن مع الزوائد وحدة هي اللفظة حتى ولو خلت من الزوائد في الكلام لأن المعتبر هو المجموعة. وتكون الكلمة مع ذلك باعتبار آخر وهو كونها جزءًا من اللفظة لها تصرف الكلم (تثنى وتجمع وتصغر الخ).

ونستخلص مما سبق ما يلي: قد عرفنا **أن هناك مستوى حقيقيًا من اللغة** هو الذي يظهر **فيه العامل التركيبي خاصة. وما يعمل فيه هو أعم من الفاعل والمبتدأ** وما إليهما إذ يستوعب العامل عددا كبيرا من الكلـــم كالفعـــل المتعدّي واللازم والمبني للمجهول وإن وأخواتها وكذلك حسبت ونظائره وأعلمت عمرًا وأشباهها. فكل هذه العناصر تدخل في موضع واحد من بنية الكلام هو العامل وحده. كما يستوعب المعمول الأول الفاعل والمبتدأ (وكل ما يقوم مقام المبتدأ) ويجعل من هذا الأخير كعامل مفهوما علميًا وهو خلو الموضع الخاص بالعامل. كما يستوعب المعمول الثاني الخبر والمفعول به وليس بينهما أي علاقة من حيث المعنى وذلك لأن هذين العنصرين عندما يتناولهما النحوي العربي في إطار تكافؤ البنيتين فلا يخلط بين هذا الجانب البنوي المحض وجانب الخطاب والمعنى المقصود.

IV . البنية النحوية والخطاب

سبق أن قلنا بأن البنية التركيبية ليست مساوية للإسناد وإن كان لكل واحد منهما طرفان لا يستغني أحدهما عن الآخر في الخطاب أي في استعمال اللغة. ففي هذا الميدان يهتم الباحث بالوظائف الدلالية والخطابية المتعددة لشتى الوحدات والتراكيب وهو ميدان مهم جدا لكنه ميدان آخر تماما ولا يقل الميدان التركيبي عنه أهمية. فيجب ألا يهمش جانب البنية كما يجب أن لا نخلط بين القوانين التي تخص الخطاب وبين الحدود التي تضبط الأبنية. فالإسناد ليس علاقة تركيبية بل خطابية.

ولا نعني بذلك أبدا الامتناع من البحث المستفيض في كيفية الربط بين الأبنية ومختلف الوظائف الخطابية لكن الخطأ عندنا هو بصفة خاصة أن نجعل الأبنية النحوية تتحدد قسمتها التركيبية كلها بما تقوم به من وظائف في الخطاب مع أنها مستقلة كقسمة تركيبية عما يمكن أن تقوم به من وظائف في الخطاب فلا يوظف اللفظ إلا بعد حصول التواضع الاجتماعي على الاستفادة بالبنى المعنية للدلالة على معنى من المعاني ولا دخل للخطاب في هذه القسمة المقصودة

([1]) على الرغم من معرفة المتأخرين لمفهوم العامل.

([2]) وقد تفطن بعض النحاة في الغرب في القرون الوسطى إلى أهمية العامل فترجموا لفظة العمل بالفعل الاتيني REGERE وأقدمهم هو بطرس هلياس (نحوي فرنسي عاش في القرن الثالث عشر الميلادي).

وعلى تنوع البنية الواحدة لأغراض مختلفة[1] ولا يمكن أن تكون المعاني في اللغة إلا مبهمة قبل اللجوء إليها.

ومن أمثلة ذلك (خاصة في عدم التوازي بين البنية ومعناها المقصود في الخطاب) هو جعل زيد هو الفاعل في العربية في كل من"قام زيد" و"زيد قام". فقد تبين للنحاة منذ القديم أنهما بنيتان مختلفتان على الرغم من احتمال زيد في "زيد قام" أن يكون هو صاحب القيام في المعنى كما هو في "قام زيد". قال المبرد في هذا الصدد: "فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع عبد الله بفعله في عبد الله قام فقد أحال من جهات: منها أن قام فعل ولا يرفع الفعل فاعلين إلا من جهة الاشتراك نحو"قام عبد الله وزيد" فكيف يرفع "عبد الله" وضميره وأنت إذا **أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره** بان ذلك. وذلك قولك: **عبد الله قام أخوه** فإنما ضميره في موضع أخيه".

"ومن ذلك أنك تقول: "رأيت عبد الله قام "فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله. ومن ذلك أنك تقول: "عبد الله هل قام" فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله" (المقتضب، 128/4).

ويمكن أن نرسم قياس هذه التراكيب هكذا:

موضع العامل	موضع المعمول الأول في الأصل	موضع المعمول الثاني والمخصص	
(الابتداء)	عبد الله	قام	∅
∅	عبد الله	قام	أخوه
رأيت	عبد الله	قام	∅
1	2	3	4

فإمكانية ملء الموضع 4 بلفظة فيها ضمير يعود إلى ما في موضع 2 يجعل من هذه البنية بنية أخرى مغايرة لـــ "قام زيد".

---

[1] فكم من عضو في جسم الإنسان استغل منذ زمان لتأدية غرض آخر غير الغرض الأول الذي عُرف لـــه كالأســـنان واللسان من الجهاز الهضمي لتقطيع الصوت الحنجري في الكلام وغير ذلك مما ينتفع به الكائن الحي ولم يكن خُلق لهذا الغرض.

فقد أدرك المبرد جيدا ما قاله أساتذته في هذا الباب (على الرغم من إساءته لفهم بعض ما قالوه). وكل ما قدمه من حجج -وهي لا تترك أي شك للسائل- فيؤيد ويصحح اللجوء إلى مفهوم الموضع وتحديد البنية بأنها مجموعة مرتبة من المواضع وقد يخلو موضع أو أكثر مما يدخل فيه. فهذا وضع وليس استعمالا.

فبهذا المثال وبتحليله يتضح جيدا أن بنية اللفظ مستقلة عن المعنى الخطابي (وهو غير المعنى الوضعي). فإن موضع الفاعل (النحوي) لفعل "قام" في "عبد الله قام" يأتي بالضرورة بعد الفعل سواء كان عبد الله هو صاحب القيام أم شخصًا آخر.

فبناء الخبر على المبتدأ هو تركيب عنصر طارئ وهو المعمول الثاني بعنصر سابق (لا في الزمان) وهو الزوج المرتب (المكون ههنا من الابتداء والمبتدأ). وليس المعمول الأول عنصرًا طارئًا لأن موضعه لا يكون فارغا أبدا في البنية. أما الموازاة بين المبتدأ والخبر من جهة والفعل والفاعل من جهة أخرى بجعل وجوب وجود الفاعل مماثلا لوجوب وجود الخبر فهو غلط في تحليل البنية (ارتكبه المبرد) لأن هذا ينطبق على الإسناد فهو غير بنوي بل خطابي. فهو شرط ليكون الكلام مستغنيا (أي لتحصل به جملة مفيدة) وأقوى دليل على ذلك هو أن الفاعل **لا يكون بمنزلة المبتدأ وما يقوم مقامه في البنية** على الإطلاق لأنه لا يقدَّم أبدا على فعله[1].

لقد سبق أن ذكرنا أن ابن السرّاج هو أول من سمّى علاقة الفاعل بفعله بناءً. وهذا فيه نظر وكان من الممكن أن ينتبه إليه هو ومن قال بقوله بالرجوع إلى عدة أدلة نذكر منها في هذه الخلاصة ما يلي:

1- عندما يتكلم سيبويه عن البناء فإنه يكون خاصًا، في هذا المستوى، عنده، ببناء الخبر على المبتدأ أو بالمفعول به على الفعل. وأما بناء الفعل على الاسم فمعناه عنده جعل الفعل (كجملة) خبرا مثل "زيد ضربته".

2- يجعل سيبويه عمل الفعل في فاعله أو نائبه (الرفع) **كعمل الابتداء في المبتدأ** وما يقوم مقام الابتداء من النواسخ في قوله مثلا: "**عبد الله ارتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل**"(262/1). وقوله: "إذا ارتفعت بفعل أو بابتداء"(308/1). وكذلك: "هلاَّ يقول زيد ذاك" فيقول في

---

[1] وذكر القائلون بقول المبرد هذا التقديم كأنه شيء شاذ واستصغروا أهميته وأكدوا على التكافؤ بين الفاعل والخبر لأن كل واحد من المسند إليه والمسند يستغني به الكلام (لا كلام إلا بهما). مع أن الإخبار هو مقياس خطابي.

موضع ابتداء" (450/1). وهذا يُستنتج منه أنه لا بناء بين الفعل وفاعله **كما أنه لا يكون بناء بين الابتداء والمبتدأ** وبين ما يأتي في هذين الموضعين مثل "كان" واسمها و"إن" واسمها وهما العامل والمعمول الأول.

3- يصف سيبويه خبر المبتدأ بأنه مبني على المبتدأ وكذلك المفعول به بالنسبة للفعل. فهما عنده بمنزلة واحدة ومعنى ذلك أنهما يقعان في موضع واحد. قال: "الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزله الابتداء [الناسخة]. أما ضربت وقتلت ونحوها فإن الأسماء بعدها [كمفعول به] بمنزلة المبني على المبتدأ" (393/3).

وقال أيضا: "لأن الذي يُرفع وينصب وما يستغني عليه السكوت بمنزلة واحدة ألا ترى أن "كان" تعمل عمل "ضرب" ولو قلت: "كان عبد الله" لم يكن كلاما ولو قلت: "ضرب عبد الله" كان كلاما" (262/1). يريد سيبويه أن الرافع والناصب لا دخل لهما في أن يكون ما يدخلان عليه جملة مفيدة (=الكلام المستغني عنده) لأن العناصر المكونة للبنية ومنها "كان" كفعل ناسخ مع معموله الأول لا يجعل هذه البنية كلامًا مفيدًا. ولا يكون هناك كلام إلا بحدّ من حدود الخطاب فالفعل مع معموله الأول لا يكون كلاما إلا مع الأفعال غير الناسخة: كضرب وخرج والأفعال غير الناسخة تكتفي بالفاعل لتكوين وحدة تركيبية. أما فيما يخص البنية ومعناها الخطابي فقد قال: "ليس هذا عمرًا" و"كان هذا بشرًا" عملتا عملَيْن رفعتا ونصبتا كما قلت: ضرب هذا زيدًا... ثم قلت: أليس هذا زيدًا منطلقًا وصار بمنزلة المفعول الذي تعدّى إلى مفعول قبله كقولك: ضرب عبد الله زيدا قائما **فهو مثله في التقدير وليس مثله في المعنى**" (287/1). أي لهما قياس واحد مع اختلاف المعنى. فهذا دليل آخر على أن البنية في حدّ ذاتها من حيث القسمة التركيبية مستقلة حتى عن الدلالة الوضعية فما بالكم بغرض المتكلم.

لقد قلنا فيما سبق إن لكل كلام مفيد دال على معنى بنية معينة وهذا لا ينعكس فليس للبنية المعيّنة معنى معيّن بل معنى غير مختص بشيء وهو الوضعي.ولا تفيد بالأحرى غرضا واحدا بذاتها. ولا يوصل إلى الغرض المعين منها إلا بوسائل خطابية تشمل القرائن والاستدلال بها وهي تختلف في جوهرها عما هو بنية نحوية.

V . شدة الاتصال بين الفعل وفاعله (حصولها وأنها ليست خاصة بهما)

ولابد من الإشارة إلى أن ابن جني وشيخه أبا علي الفارسي قد امتازا عن النحاة الآخرين ممن جاؤوا بعد سيبويه بالالتفات إلى ميزة يختص بهما الفعل والفاعل وهي شدة اتصالهما خلافا للمبتدأ والخبر. وأطالوا الكلام في ذلك ولاسيما ابن جني في أكثر كتبه. وقاربا بذلك الحقيقة التي لمسها سيبويه والخليل دون أن يصلا إليها بكيفية صريحة. قال ابن جني: "قد صح ووضح أن الفعل والفاعل تنزلا باثني عشر دليلا منزلة الجزء الواحد[1]. فالعمل إذًا إنما هو للفعل وحده واتصل به الفاعل فصار جزءًا منه كما صارت النون في نحو "لتضربَنَّ زيدًا" كالجزء منه حتى خُلط بها وبُني معها" (الخصائص، 104/1). وقال أيضا: "مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد وليس كذلك المبتدأ والخبر" (الخصائص، 361/2)، فتمييزه هذا هو من أصح ما قاله إلا أنه لم يفسر هذا الفرق وهو كون الفاعل نظيرًا للمبتدأ كلاهما معمول أول أو ما يقوم مقامه من حيث أنه المعمول الذي لا بد منه للعامل. أما الفعل فليس نظيرًا للخبر في البنية. والدليل على ذلك هو شدة اتصال ما يدخل في موضع الابتداء بما يعمل فيه. وذلك مثل"إن" و"كأن" و"ليت". فإنها بمنزلة الفعل تماما إذ يجوز أن يكون اسمها ضميرًا متصلا مثل ما يكون الفاعل ضميرًا متصلا فتقول: "إنَّني وإنك" كما تقول "قمتُ" و"قُمتَ" وأشباه ذلك وهذا لا يجوز بين المبتدأ وما يقوم مقامه وبين الخبر (في مثل: "كيف أنت" فلا يجوز: *كيفتَ).

هذا ولابد من التنبيه أيضا، زيادة على ما مضى، على أن المفعول به هو أيضا أشد اتصالا بالفعل الذي عمل فيه من اتصال أي مفعول آخر أوالخبر بما يعمل فيه مما يدخل في موضع الابتداء. والدليل على ذلك هو مجيئه ضميرًا متصلاً منصوبًا في "ضربتُك" ولا يكون خبر المبتدأ أو خبر إنّ وأخواتها ضميرا متصلا. أما في "كان" فقد قالوا: "كنته" لأنه فعل متصرف على الرغم من أنه فعل ناسخ.

وقد فسر الرضي مجيء المفعول به بصورة الضمير المتصل هكذا (وانفرد بذلك) قال: "فلما صار هذا المركب [الفعل والفاعل والمفعول] كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار الضمير المفعول في ضربتك كأنه اتصل بالعامل..." (شرح الكافية، 73/1). أما تقدم المفعول به على

---

[1] ذكر هذه الأدلة في كتابه المنصف 332/2-334. كما ذكر بعضها في كتابه سر الصناعة 222/1 وما بعدها.

عامله فيفسره هكذا: "لأن المفعول وإن كان من حيث كونه ضميرًا متصلا كالجزء لكن من حيث كونه مفعولا فضلة"(نفسه). هذا تفسير من الجانب الخطابي أما من الجانب الوضعي فيُقدم المفعول والخبر على عاملهما لأنهما من موضع المعمول الثاني أي بعد موضع المعمول الضروري.

وفسر ما أجازه الأخفش من مثل "ضرب غلامَهُ زيدٌ" **بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به** كاقتضائه للفاعل" (72).

ونختم كلامنا هذا بالتأكيد على أن **شدة الاتصال في التراكيب تنطبق على كل معمول أول بعامله (الذي لابد له منه) غير العناصر المعمولة الأخرى ولا على علاقة المعمول بالمعمول بالأحرى. ولا ينحصر ذلك في الفعل وفاعله** كما يبدو من كلام ابن جني وشيخه. ونزيد على ذلك الاتصال بين الفعل والمفعول به فهي أشدّ من الاتصال بين الخبر وعامله (اللفظي لأنه محسوس).

فالتسوية الخاطئة بين الفعل والفاعل من جهة وبين المبتدأ والخبر من جهة أخرى هي في قولهم بأن الفعل والخبر هما المخبر به والفاعل والمبتدأ هما المخبر عنه بقطع النظر عما يقتضيه الجانب الوضعي وهو غير صحيح كما سنراه.

وقد أكّد سيبويه مع ذلك على أن كلاً منهما هو مسند ومسند إليه إلا أن ما قاله هذا لا يطرد في كتابه كما بيناه في "الخطاب والتخاطب". ثم إن الإسناد لا يطابق بالضرورة البناء أو لزوم المعمول الأول لعامله. فمجيء المفعول في الجملة الفعلية في موضع المعمول الثاني مظهرًا أو مضمرا هو **ما يقتضيه القياس (التقدير بمعنى المقايسة هنا) وهو التكافؤ في البنية وليس هذا مما يقتضيه الإسناد. فالمفعول اختياري لأنه فضلة فلا يكون مسندا** إلا إذا جاء في موضع الفاعل فيُرفَع مع بقاء معناه (المبني للمجهول عند المتأخرين). فبيّن بهذا أن ما يلزم من القياس -وهو يخص، في النحوِ، البنية وحدها، لا يلزم في الإفادة والدلالة.

فإن كان الأمر كذلك -ألاّ يتطابق الجانب النحوي اللفظي بالجانب الخطابي- فهل يوجد، على الرغم من ذلك، مستوى من اللغة يمكن أن يلتقي الوضعي النحوي بالخطابي دون التطابق على الأقل؟ ويمكن من الآن أن نجيب بـــ نعم. يحصل ذلك في مستويين: أولا: عند **تأدية الكلام** أو **التلفظ به** ثم في أعلى مستوى من ذلك وهو **مستوى الصدارة** كما سيأتي في أواخر الأبواب من هذا الكتاب.

أما تأدية الكلام فقد سبق أن أشرنا في الباب الثالث إلى لجوء النحاة إلى الانفصال والوقف لتحديد أقل ما يفيد من الكلام. فيلتقي في ذلك **التلفظ** -وهو جانب صوري- بحدود الوحدة الخطابية (أي بدايتها ونهايتها) وهي الجملة المفيدة وهذا أيضا صوري. وكونهما صوريا أيضا هو الذي مكن من تلاقي المتعارضَيْن. وهذا يتحقق في تلاقي **الاستغناء** كوصف للكلام التام وحسن **السكوت** الذي يدل على نهاية الكلام المفيد. فالسكوت ينتجه الوقف وهو دليل على نهاية الكلام الملفوظ وفي نفس الوقت على ما تقدم من الجمع بين وحدتين ليحدُث كلام تام أو مستغنٍ بعبارة سيبويه. قال سيبويه: "كل واحد منهما [فيهما عبد الله] لا يُستغنى به عن صاحبه فلما جُمعا **استغنى عليهما السكوت**" (278/1). **فالجملة المفيدة** يحدّدها ويفصلها عن غيرها من الجمل **إمكانية الوقف** فيحصل الاستغناء بالسكوت.أي بجعل قطع الكلام علامة لوجود جملة تامة.

الفصل الثاني

أبنية الكلام الأساسية

رأينا فيما سبق أن موضع الابتداء هو موضع العامل الأول وهو خلوه وأن الفعل عامل مماثل تماما لكل ما يأتي في هذا الموضع. وسبق أن ذكرنا كلام سيبويه بهذا الصدد: "إنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجارّ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ... فالمبتدأ أول..."(6/1). وقال شارحه السيرافي: "الرافع سوى الابتداء يعني كان وأخواتها وظن وأخواتها... الاسم المبتدأ المعرّى عن العوامل اللفظية تدخل عليه إنَّ وكان وحروف الجر فيصير غير معرّى"(الشرح، 77/1ظ). (أما حرف الجرّ فلا يدخل إلا على الاسم (في اللفظة) وقد يكون هذا الاسم مبتدأ فالجار يتحكم في الاسم كاسم في داخل اللفظة).

وقال سيبويه عن "ظن" وأخواتها: "وذلك لأن حسبت **بمترلة** كان يدخلان على المبتدأ والمبني عليه فيكونان في الاحتياج على حال. ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ. فالمنصوبان بعد حسبتُ **بمترلة** المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان. وكذلك الحروف التي بمترلة حسبت[1] وكان لأنهما تجعلان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقينًا أو شكًا. وليس بالفعل الذي أحدثته منك إلى غيرك كـــ"ضربتُ" و"أعطيتُ""[2] (384/1-385).

إن عبارة سيبويه "حسبتُ" للدلالة على هذا الصنف من الأفعال هي أدق من تسمية من جاء بعده بـــ"ظن وأخواتها" وذلك لأن "ظن" ليست مثل "كان" إذ "كان" تدخل على المبتدأ والخبر مجرّدة ككلمة واحدة ويصير المبتدأ اسمها مباشرة. أما "حسبتُ" فهما كلمتان:

---

[1] وذكر منها: ظننت وخلتُ وأرى وزعمت ورأيت إذا لم تُرد رؤية العين ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة" (18/1 و 388).

[2] وهذا الفرق هو الذي جعل اللفظة الفعلية التي فيها فعل غير ناسخ صالحة لأن تكون جملة مفيدة (= كلاما مستغنيا) كما سبق أن بيناه.

حسب + الضمير المتصل المرفوع **والمجموع هو العامل** لا حسب -ولا ظن- وحدها. قال السيرافي: "حسبتُ" **مع الفاعل** منزلته منزلة كان بغير فاعل و"حسبتُ" فعل مع فاعل المحسبة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما... فانتصبا على أنهما مفعولا حسبت..." (6/7).

ويواصل سيبويه قائلا:"فلما صارت "حسبتُ" وأخواتها بتلك المنزلة جُعلت بمنزلة إنّ وأخواتها... لأن إنّ... لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها... لأنها لَسْنَ أفعالا وإنما جئن لمعنى وكذلك هذه الأفعال جئن لعلم أوشك ولم يُرد فعلا سلف منه إلى إنسان يبتدئه"(385-386).

فهذه الأفعال التي تجيء لمعنى كالشك واليقين -والنفي والدلالة على الماضي وغير ذلك- ستُوصف بأنها ناسخة فيما بعد وهي بمنزلة الحروف التي جاءت لمعنى غير الاسم والفعل مثل إن وأخواتها. وهي التي كنا ذكرنا عنها بأنها خاصة بمستوى الجملة ولا تأتي زوائد في اللفظة مثل حروف الجر وغيرها. فالأفعال الناسخة أشار إليها سيبويه عند تحديده في أول الكتاب لحرف المعنى. قال: "حرف جاء لمعنى وليس باسم (مثل أسماء الشرط والاستفهام) ولا فعل". وهذا الفعل هو الفعل الناسخ لأنه يجيء أيضا لمعنى مع أنه فعل له فاعل أو ما يقوم مقامه ويتصرف غالبا.

وذكر سيبويه صنفا من الأفعال الناسخة يكون للفعل منها ثلاثة مفاعيل مثل "أعلم زيد عمرًا منطلقا". كما ذكر أيضا صنفا آخر من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين من غير الناسخة مثل "أعطى زيد عمرًا مالا".

قال عنها: "إنْ شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهما وكسوت بشرا الثياب الجياد" (16/1). وعرفنا كذلك عن "حسبت" أنه لا يمكن أن يقتصر فيه على المفعول الأول لأن كل النواسخ إنما تدخل على المبتدأ والخبر وتختلف في تركيب العامل كما رأينا.

يمكن أن نستخلص من كل ما تقدم في هذا الفصل والباب السابق أن ما يدخل من العوامل على الكلام هو:

1- **الابتداء** وهو الأصل لكل ما يتفرع منه بالزيادة ويصفه سيبويه بأنه **عامل** مع أنه غير ملفوظ. وذلك لأنه خلو للموضع ولا بأس بإعادة ما قد قلناه لأهميته الكبرى. فالخلو في موضع من مواضع البنية له دور في **وجود البنية كسائر الوحدات لأنه ليس فراغا** على الإطلاق **بل هو فراغ نسبي أي فراغ موضع في بنية**. والخلو يقتضيه القياس إذ هو في مقابل مجيء اللفظ وعلى هذا خلو الموضع هو العامل بالذات **لأنه نظير غيره من الملفوظ في موضعه** وهو مفهوم رياضي محض ولهذا يُرمز إليه بالصفر: ∅[1].

2- ما كان **كلمة واحدة:** وهو الفعل غير الناسخ بالنسبة للفاعل والمفعول كـــــ:"ضرب زيد عمرًا" وقد يكون له مفعولان مثل: "أعطى زيدٌ عمرًا مالاً".

- و**كان** وأخواتها بالنسبة للمبتدأ والخبر. وهي أفعال ناسخة مثل "كان زيد قائما".

- و**إنَّ** وأخواتها وهي حروف تدخل على المبتدأ والخبر مثل الأفعال الناسخة.

3- ما كان **لفظة** من **فعل وفاعل** مضمر مثل"ضربتُ" أو فعل ناسخ واسمه مضمر مثل: "كنت قائما".

4- ما كان **لفظة من فعل وفاعل ومفعول** مضمَرَيْن مثل "أعلمتك" والمجموع هو العامل أو ما يقوم مقام ذلك من المظهر: "أعلم زيد عمرًا". أو لفظة + مفعول مظهر مثل:" أعلمت عمرًا". فالمجموع أيضا هو العامل.

وقد بيّن ابن السراج أن كل هذا يكوّن بنية واحدة قال: "قياس ظننت وإنَّ وكان والابتداء واحد" (الأصول، 78/2). فهذا القياس حصره في الابتداء وفروعه وقد رسمناه مع إدماج فيه للفعل غير الناسخ كعامل كما جاء في قائمة العوامل السابقة.

ويمثل هذا القياس الموسّع الجدول التالي وهو عبارة عن حدّ تتولّد منه جميع الوحدات التركيبية التي هي من الجانب الخطابي الجمل المفيدة. فهو قياس لبنية كل كلام مستغنٍ في العربية.

---

[1] وهذا هو المعمول به في جميع العلوم التي تتعرض للبنى وأساسها الرياضيات وترك العلامة هو بمنزلة علامة الصفر في العدد العشري فإنها تأتي في رتبة معينة في العدد ولذلك لها دلالة وهي بمنزلة المجموعة الفارغة.

أنواع العوامل التركيبية

تصرف بناء الكلام

الأصل	العامل		م	م	م	
الأصل1	العامل= الابتداء أو **كلمة واحدة**[1]		م1	م2		
	∅		زيدٌ	منطلقٌ..	#	
	كان[2]	—	زيد	منطلقا..	#	
	كنـــ	تُ	ـــــ	منطلقا..	#	
	إن	—	زيدًا	قائم..	#	
	إنـــ	كَـــ	ـــــ	قائم..	#	
	ضرب	—	زيدٌ	عمرًا	#	
	ضربـــ	تُ	ـــــ	عمرًا	#	
	مرَرْ	تُ	ـــــ	بعمرو..	#	
	عامل واحد مركب			المبتدأ في الأصل	الخبر في لأصل	
الأصل2	ع=فعل يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة		م1	م2	م3	
	أعطى	—	زيدٌ	عمرًا	مالا	#
	أعطيـــ	تُ	زيدًا	ـــــ	مالا	#
الأصل3	ع(= أكثر من كلمة[3])	—	م1	م2 (المفعول1)	م3(المفعول2)	
	حسبـــ	تُ	ـــــ	زيدًا	منطلقا..	#
	حسب	—	عبد الله	زيدًا	منطلقا..	#
الأصل4	ع=(ع←م1)م2[4]	م1	م2	م3	م4	
	أعلمـــ	تُ	عبد الله	زيدًا	منطلقا..	#
	أعلم بكرٌ	—	عبد الله	زيدًا	منطلقا..	#

(1) فعل ناسخ مثل كان أو فعل غير ناسخ مثل ضرب

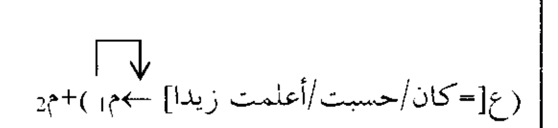
(2) وإن وأخواتها وهي حروف تنصب الاسم وترفع الخبر

(3) كلفظة (حسبتُ) أو كزوج مرتب فيه اسم مظهر.

(4) كتركيب: من لفظة فعلية ولفظة اسمية أو زوج مرتب مع لفظة.

رأينا فيما سبق أن سيبويه يجعل العامل من "حسب" هو "حسبت" أي الفعل مع فاعله لأنهما يدخلان على المُبتدأ والخبر معًا بخلاف كان وأخواتها لأن فاعل كان هو في الواقع المُبتدأ فهي وحدها تدخل على المُبتدأ والخبر. فلا مانع إذن أن نعتبر في "أعلمت زيدًا عمرًا منطلقا" المجموعة من "أعلمت زيدًا" هي العامل إذ إن المجموعة كلها هي التي تدخل على المُبتدأ والخبر. وقد قال سيبويه: "عن المفعول الأول وهو "زيدًا" في المثال السابق أنه "هاهنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى" (19/1). يعني أن هذا المفعول صار مثل الفاعل في "حسبت" في كونه جزءًا مما يدخل على المُبتدأ والخبر أي شيئا من الفاعل.

فإن اعتبرنا، مثل ما فعل سيبويه، أن كل ما عملت فيه "حسبت" و"أعلمت" هي مفاعيل لأن النواسخ هي أفعال فنضطر حينئذ أن نجعل المبتدأ والخبر معمولا ثانيا وثالثا في "حسبت" وثالثا ورابعا في "أعلمت". ويمكن أن يرسم ذلك هكذا:



(ع[=ناسخ] ←م$_1$)+ م$_2$ + م$_3$ +م$_4$

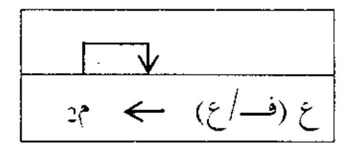
م$_1$= اسم كان أو المفعول الأول في "حسبت" و"أعلمت زيدًا"

م$_2$= المفعول الثاني في حسبت والثالث في "أعلمت زيدًا" وهما المُبتدأ والخبر.

م$_2$= المفعول الأول: حسبت زيدًا قائما

م$_3$ و م$_4$ = المفعول الثاني والثالث: أعلمت زيدًا عمرًا منطلقا. وهما المبتدأ والخبر في الأصل.

هذا ما يخص البنية التي تدخل فيها الأفعال الناسخة. أما البنية التي تكون فيها غير الناسخ من الأفعال فهذا رسمها:



(ف= فعل غير ناسخ/ص=من الصفات التي تقوم مقام الفعل (اسم الفاعل وغيره)

هذا وقد سبق أن ذكرنا أن مثل "قام زيد" و"زيد قام" هما عند النحاة مختلفان في البنية وقد يكون لهما معنى واحد (إلا النكتة التي يفيدها التقديم فهذا جانب الخطاب). وقد تعرّض لهذا سيبويه في باب سبق أن ذكرناه. قال: "ما يكون الاسم مبنيا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر وما يكون

الفعل مبنيًا على الاسم" (41/1). فهو يعالج في هذا الباب تصرّف البنية في مستوى الجملة بالتقديم والتأخير وبقلب البنية وما ينتج من الاختلاف في صيغة الكلام. ففي الأول يحصل مجرّد تنوع وأما في الثاني أي في بناء الفعل على الاسم فتحصل بذلك بنية جديدة بإحلال الفعل مع فاعله في موضع الخبر. قال: "وإن قدمت الاسم (زيدًا ضربت) فهو عربي كما كان ذلك (أي بدون تقديم) عربيا جيدا. وذلك قولك: ضربتُ زيدا فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: "زيدٌ ضربته" فلزمته الهاء" (نفسه). قال المبرد في ذلك: لو قلت: *زيدٌ قام عمرو لم يجز... لأنك ذكرت اسما ولم تخبر عنه بشئ وإنما خبّرت عن غيره" (المقتضب، 128/4). وقد أكد سيبويه أن المبتدأ لابد له من أن يكون "المبني عليه شيئا هوهو أو يكون في مكان أو زمان" (278/1). وهذا الذكر يكون على شكل ضمير للغائب يعود إلى المبتدأ. وهذا ينطبق على كل جملة فعلية أو اسمية تكون في موضع الخبر. وقال السيرافي في شرح هذا: "ضربتُه" إنما بُني على "زيد" لأنه قد عمل في ضميره ولولا ذلك لم يحسن إلا أن تنصب زيدا" (الشرح، 101/3).

وظهور الضمير ههنا وعوده إلى المبتدأ أو وجوب ذكره خاصة لدليل على الاختلاف الأساسي في البنية. وقال سيبويه عن الضمير: "إنما حسن أن تبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في الضمير"(نفسه). والقول بوجوب ذكر المبتدأ بالضمير لأنه المعني بالكلام هو تفسير من حيث البنية والمعني والخطاب معًا.

هذا وقد استعمل فصحاء العرب التركيب الذي فيه تقديم المفعول (زيدًا ضربت) وفي ذهنهم هذا الذي فيه الضمير (زيدٌ ضربته). فقالوا: "زيدًا ضربته". فشاع هذا وإن كان شاذًّا عن القياس[1] ويمثل هذا قرأ من قرأ: "وأما ثمودَ فهديناهم" (فصّلت/17). فحاول النحاة أن يفسروه بدون الرجوع إلى الجانب التاريخي (أي كما ذكرناه). والواقع هو أن التركيبين المذكورين قد تداخلا في الاستعمال العفوي (الفصيح القديم) ثم صار التركيب الثالث المتولد من هذا التداخل شائعًا في استعمال فصحاء العرب منذ القديم وقرئ به. وفسره سيبويه بتفسير سنكروني غير تاريخي بإضمار "ضربت" قبل المفعول: (*ضربت) "زيدًا ضربته" واستدل السيرافي على صحته بقوله: "إنك قد تقول: "أزيدًا مررت به". فتنصبه ولو لم يكن فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لأن مررت لا يتعدى إلا بحرف جر" فليس "مررت به" هو المضمر. وقد يكون هذا الإضمار تكلفا إلا أننا رأيناهم يفسرون الكثير من الشواذ عن المطرد من القياس

---

[1] هذا الضمير بهذه الوظيفة النحوية الخطابية هو الذي يُسمّيه الغربيون بالـ: Anaphora

بالرجوع إلى الجانب الخطابي الاستعمالي مثل الاستخفاف لكثرة الاستعمال والتوهّم وطرد الباب وتداخل اللغات وغير ذلك مما هو موضوعي لأنه مبني على المشاهدة والإحصاء.

ويأتي في موضع الفعل ما هو بمعناه وهو اسم الفاعل واسم المفعول. فلأول مرة في دراستنا هذه نلتقي باسم قادر على العمل مثل الفعل تماما. وذلك مثل: "أقائم الأَخوانِ" وما قائم الأخوان. نلاحظ أن الصفة (= اسم الفاعل) تعمل عمل فعلها إلا أنها تحتاج إلى أن تكون معتمدة على شئ قبلها وهذه صيغتها إذا كانت في موضع ابتداء أي غير تابعة لما قبلها[1]:

حرف معتمد عليه	ع	م1	م2
أ أو ما	قائم قائم	الأخوان.. # الرجال.. #	
أ أو ما	ضارب مضروب	زيد عمرو.. #	عمرا ..#
∅(أ أو ما)	يقوم يضرب يُضرَب	الأخوان.. # زيد زيد.. #	عمرا..#

جملة معتمد عليها	ع ص	م1	م2
مررت برجل	قائم	أخوه.. #	
رأيت رجلا	مضروبا	أبوه.. #	
جئت مع رجل	راكبا	أخوه	فرسا.. #

وسنخصص فصلا لعمل الأسماء في الباب السادس.

فلا بد ههنا بمناسبة ذكرنا لعمل الاسم، أن نتعرض لغلط ارتكبه الأخفش تلميذ سيبويه فاتبعه مع الأسف كل النحاة إلى يومنا هذا (!).

([1]) أنظر صفحة 178 ما كتبناه عن هذا.

قد ارتكب أبو الحسن الأخفش تلميذ سيبويه خطأ خطيرًا جدا بالنسبة لما ذكر سيبويه من مواضع الأسماء التي تقع فيها الأفعال المضارعة مرتفعة بهذا الوقوع في هذه المواضع "وجوبًا". فقد قال سيبويه في أولها: "اعلم أنها كانت في موضع **اسم مبتدأ** أو في موضع بُني على مبتدأ..." (409/1). فظنّ أن مقصود سيبويه من ذكره "موضع اسم مبتدأ هو موضع المبتدأ الذي له خبر في مثل: "القائل زيد" وقال سيبويه: فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقول زيدٌ ذاك" (نفس المرجع). فالفعل المضارع يقول إنه "جاء في موضع "الاسم المبتدأ" قائل" كما أنه جاء في موضع المبني على المبتدأ في مثال سيبويه زيدٌ يقول ذاك أي "زيد قائل ذاك" وغير ذلك من المواضع التي ذكرها[1].

ففهم الأخفش من "موضع الاسم المبتدأ" أنه موضع الاسم الذي بُني عليه خبر مع أن الخبر غير موجود في إعمال اسم الفاعل في مثل "أقائل زيدٌ ذاك"[2]. وقد صرّح سيبويه في نفس الباب: "ومن ذلك: هَلاّ يقول زيد ذاك فـــ"يقول"في موضع ابتداء" (نفسه). فهو يريد من الاسم المبتدأ ههنا "اسم الفاعل" الذي يأتي مستأنفا غير محمول على ما قبله فهو اسم يعمل عمل فعله كجميع الصفات فله فاعل على الأقل وليس إذا عَمِل عَمَلَ فعلِهِ كغيره من الأسماء العاملة. ويظهر هذا الغلط بكيفية ملموسة في قول الأخفش هو نفسه: "أذاهبٌ أخواك" فأرفعُ "أذاهب" بالابتداء وأخواك بفعلهما وأستغني بهما عن خبر الابتداء الذي جيء به ليتم الكلام...وتقول: "إنّ فيها قائما أخواك"...(أصول ابن السرج 286/1).

وتبعه في ذلك ابن السراج وكل الأحيان من النحاة بعده إلا الرضى الاستراباذي. جاء في شرحه للكافية: "تقدير خبر لم يتأتَّ إذ هو في المعنى كالفعل[3] والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما... ولهذا أيضا لا يُصغر ولا يوصف ولا يعرّف ولا يثنى ولا يُجمع (86/1). وقال أيضا: "ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها...إنهما (إنّ وظن) يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما (87).

([1]) وسميّ مضارعا لأنه مضارع اسم الفاعل في إتيان كل واحد منهما في موضع الآخر. أنظر الكتاب. وقد يكون المضارع مبنيا للمجهول فيكون الاسم المضارع له هو اسم المفعول.

([2]) لا بدّ من زيادة همزة الاستفهام أو ما النافية حتى يستقيم الكلام

([3]) يعني اسم الفاعل وعمله.

فالواقع أن "أذاهب" له معنى الفعل بعمله وله فاعل ولا يسدّ هذا الفاعل مسدّ الخبر لأن الكلام يتم به وليس اسم الفاعل مبتدأ (ما له خبر) ههنا لأنه يعمل ههنا عمل فعله وله فاعل ووجود المعمول يجعل اسم الفاعل في تقدير فعل فلو جعلناه مبتدأ زال التقدير. أما إعرابه وتنوينه فإن أصله اسم إلا أنه قام مقام فعله الذي له نفس الاشتقاق والدليل على ما اكتسبه بذلك العمل امتناع جمعه وتثنيته وامتناع تقديم فاعله عليه كما قال (الرضى الاستراباذي)[1].

فموضع الاسم المبتدأ[2] هو موضع الابتداء كما نبينه فيما يلي بمقياس الموضع

	موضع الابتداء	المبتدأ/ الفاعل (أو ما يقوم مقامهما)	الخبر/المفعول به
الاسم المبتدأ ←	أقائل	أخواك	ذاك
	يقول	زيدٌ	ذاك
	Ø	القائل	زيدٌ
	كان	القائل	زيدًا
الاسم المبتدأ ←	أمجروحٌ	أخواك	ـــــ

فموضع الابتداء هو موضع العامل وتدخل فيه كل العوامل بما في ذلك عدم وجوده كلفظ (=ترك العلامة). والفعل واسم الفاعل واسم المفعول (الصفات والمصدر). فقائل كاسم مبتدأ في "أقائل أخواك" أي كاسم لا يتبع لما قبله وموضعُه هو هذا الموضع لا موضع الذي يليه وهو موضع المعمول الأول. ويدخل فيه الفاعل والمبتدأ (الذي له خبر) والموضع الثالث هو موضع المعمول الثاني أي خبر المبتدأ والمفعول به.

فلماذا سَمَّى سيبويه الاسم الذي يدخل في موضع الابتداء "بالاسم المبتدأ" وهو الذي أَوْهَم الأخفش؟ فالواقع أن سيبويه يصف كل عنصر يأتي في موضع الابتداء بصفة **المبتدأ**. مثل الفعل المبتدأ في قوله: "استقبحوا أن يجري [اسم الفاعل] مجرى الفعل **المبتدأ**" (278/1) أي في إعماله مثل "يضرب زيد". قال: فإذا أرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله يقوم زيد وقام زيد قُبُح" (نفسه).

([1]) وهو الوحيد (من المتأخرين) الذي تفطّن إلى هذا الغلط.

([2]) وهو في رسمنا: أقائل في المثال الأول. أما قائل كمبتدأ له خبر ففي المثال الثالث وفي الرابع اسم كان يدخل الناسخ عليه.

يستنتج من هذا أن الفعل المبتدأ هو كما مثله الفعل غير المحمول على ما قبله مثل: "زيد قام" و "رجل قام". أما الحروف فقد قال عن "إنّ": "ولا تكون إنّ إلا مبتدأة" (461/1) ومثلها لام الابتداء وما النافية وكل أسماء الاستفهام والشرط وحروفهما. فكل هذا الذي ذكرناه عن تسمية أو وصف العناصر بأنها مبتدأة دليل على أن المقصود من النحاة القدامى **هو كونها تأتي في موضع الابتداء** أي الموضع الذي ليس ما يدخل فيه تابعا لما قبله وفيما يخصّ الاسم المبتدأ فهو في هذا السياق الاسم العامل (الصفة ههنا) ولا يكون العامل من الأسماء إلا في موضع الابتداء وهو **الذي مرتبته قبل موضع المبتدأ** (وهو غير الاسم المبتدأ). أو في موضع الفعل عامة (مثل: مررت برجُلٍ قائمٍ أبوه.

1) التقديم والتأخير

وقد حصرنا ما قالوه عما يجوز تقديمه بالنسبة للعامل ومعموليه أما ما يجوز من الأبنية غير المجرّدة فكثير. وهذا الكثير ليس مما يدخل في جانب البنية في ذاتها بل هو من قبيل تنوع البنية الواحدة في تقديم عناصرها (ولكل نوع نكتة) وهو يدخل فيما سماه عبد القاهر الجرجاني بالنظم وتناول ذلك كل من النحاة وعلماء البلاغة[1].

وقد رأينا أن المعمول الثاني يمكن أن يتقدم على المعمول الأول وحتى على العامل ع (المفعول به على الفاعل والفعل نفسه). وقال سيبويه في ذلك: "والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء" (100/3). فتقديم أحدهما على الآخر يحصل إذا كان أشد أهمية هو جانب خطابي.

وعرفنا أنه **لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقدَّم م1 على ع في جميع هذه الأبنية مع بقاء البنية على ما كانت عليه** أو بخروجها عن كلام العرب (مثل امتناع تقديم اسم إن عليها) فإن الفاعل إذا قدّم على فعله يصير هذا الفاعل مبتدأ كما هو معروف وقد ذكرنا استدلال المبرد على ذلك. وأما "كان" فاسمها إذا تقدم عليها صار أيضا مبتدأ لأنها فعل. وقس على ذلك كل ما هو على صيغة (ع← م1) أيا كان العامل. ومن ثم الأهمية العظيمة التي يكتسيها مفهوم العامل والسر في ذلك هو أن العامل يحتاج احتياجا مطلقا إلى أن يكون له معمول وهو المعمول الأول **فلو تقدم عليه اختل الأمر** بتعذر التعرُّف عليه كمعمول لا يخلو منه عامله[2].

---

(1) انظر كتابنا السابق: "الخطاب والتخاطب".

(2) وهناك زوائد تركيبية (تدخل على النواة في الجملة) سيأتي الكلام عنها فيما بعد، وسنرى أنها قابلة للتقديم مثل المفعول به باستثناء بعضها.

هذا ويمكن أن يحصل هذا التقديم للمفعول والخبر (م2) في جميع الأبنية المتفرّعة من الابتداء في العربية إذا كان العامل متصرفا (ويجمد الترتيب مع العامل الجامد).

وأما فيما يخص امتناع تقديم المعمول الأول على عامله فقد رأينا أن بنية الكلام الفعلية يمكن أن يقع التقديم والتأخير فيها على ثلاثة أصناف ولا يجوز غيرها مما تحتمله قسمة التركيب:

(ضرب زيد عمرًا) = (ع،م1 م2) و(ضرب عمرًا زيد) = (ع،م2 م1) و(عمرًا ضرب زيد) = (م2ع م1).

فإن قدمنا "زيد" على "ضرب" صارت بنية أخرى وقد مرّ بنا هذا.

وأما ما يخص إن وأخواتها فإن لها حكما خاصا: لا يمكن أن يتقدّم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارًا ومجرورًا. يقال: "إن فوق المكتب كتابا" و"إن في الدار رجلا". والدليل على أن المؤخر هو اسمها هو نصبه. ويعلل المبرد استحالة تقدم خبرها على اسمها باستحالة تصرفها هي في ذاتها قال المبرد: "هذا قول مغنٍ في جميع العربية: كل ما كان منصرفا عمِل في المقدم والمؤخر. وإن لم يكن منصرفا لم يُفارق موضعه لأنه "مُدخل عليه غيره" (المقتضب،190/4).

أما تصرف البنية التركيبية الأساسية عامة فهو خاصية اختصت بها دون اللفظة وبالأحرى الكلمة. فالتصرف في داخل هذه الوحدة يكاد يكون كاملا في التقديم والتأخير. ويمتنع هذا في عدد محدود من الحالات. فما عدا الامتناع المطلق من تقديم الفاعل على فعله .فهناك بعض الحالات تدخل في أبواب خاصة سنعالجها عند تطرقنا لها (ويحصل امتناع التقديم إذا كان العامل لا يتصرف مثل إنّ وغيرها كما قلنا). وهذا التقديم الذي يجيزه النحو لا يغير بنية الوحدة التركيبية ومن ثم لا تغيير للمواضع التي تتكون منها.

أما بقاء الموضع كما كان مع تغيير الحكم الإعرابي لما يحتوي عليه من اللفظ ومعناه أحيانا فهو شئ يحصل في العربية مثل تحول المفعول به إلى نائب الفاعل وكذلك المفعول المطلق والظرف وسنتكلم عنهما فيما بعد. أما "بناء الفعل على الاسم" حسب تعبير سيبويه فهو تحول الجملة الفعلية إلى اسمية مع بقاء المعنى هوهو (انظر الرسوم التي تمثل هذه التحولات). أما تبادل المبتدأ والخبر لموضعيهما فهو مجرّد تقديم وتأخير مع ما يقتضيه الموضع من التعريف.

قلب المحتوى فقط

بناء الاسم على الفعل		ضربْـــ	ـــتُ	زيدًا
بناء الفعل على الاسم	∅ زيدٌ	ضربْـــ	ـــتُـــ	ـــهُ

قيام المبتدأ موضع الخبر والعكس

∅	الرجلُ	قائمٌ
∅	القائمُ	الرجلُ
كان	الرجلُ	القائمَ
كان	القائمُ	الرجلَ

نقل المفعول به ←إلى موضع الفاعل

ضَرَبَ	زيدٌ	عمرًا...
ضُرِبَ	عمرٌو...	–

هذا وقد رأينا أن الوحدة في البنى التركيبية (الجمل لا الكلم) إذا قُدّم مثل "زيدًا ضربت" و"راكبا جئت" فلا تتغيّر البنية في حالات كثيرة كتقديم المفعول به والحال وسائر المفاعيل وهي زوائد وكذلك خبر المبتدأ وخبر كان وهي غير زوائد وهذا مثل "قائم زيد" و"قائما كان زيد". وذلك جائز لأن الموضع في هذه التراكيب متنقل غير ثابت. أما الثابت فمثل موضع الفاعل بالنسبة لفعله فهما زوج مرتّب. فإذا قدم الفاعل صارت البنية مبتدأ وخبرا. وثبوت البنية دليل على ثبوت المعنى الوضعي. أما ما يحصل من التقديم للمفعول مثلا فيخص غرض المتكلم فهو خطابي. أما تغيير البنية الذي يقع بنقل الوحدة من موضع إلى موضع آخر فهذا يمس الوضع ويخص تصرُّفه. ووجود مواضع متنقلة في الخطاب مع عدم تغيّر البنية (في مستوى الجمل المفيدة فقط) هو من خصائص البنى الطبولوجية.

ويتميز التحليل العربي من غيره ويفوقه بهذا النهج الذي اتّبعوه. فإن البنية النحوية هي بنية ثابتة من جانب وغير ثابتة من جانب آخر. فهي قابلة للتغيير العارض مع بقائها على ما هي عليه "في التقدير". فزيدًا ضربت" و"ضربت زيدًا" لهما قياس واحد. وسنرى أن تنقل العناصر التركيبية نوعان: تنقُّل الوحدة بموضعها مثل تقديم الخبر والمفعول به كما تقدم وخروج الوحدة من موضعها الأصلي إلى موضع آخر فيتغير حكمها بتغير موضعها كما سنراه.

2) التعريف والتنكير في إنشاء الجملة وفيه توهم للنحاة بعد سيبويه

يمكن أن نتساءل هنا لماذا لا يجب على الفاعل أن يكون معرفة مثل المبتدأ واسم كان وأخواتها. أجاب عن هذا سيبويه. قال: "الذي تشغل به كان المعرفة لأنه حدّ الكلام **لأنهما لشئ واحد وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء** إذا قلت: عبد الله منطلق... لا يستقيم أن تخبر المخاطب

عن المنكور"(22/1). وقال: "وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في "ضرب" إلا أن اسم الفاعل (المبتدأ ههنا) والمفعول (الخبر) فيه لشئ واحد" (21/1).

فكوْن المبتدأ والخبر شيئًا واحدًا يقتضي أن يكون الثاني صفة للأول فالاخبار يكون بذكر هذه الصفة منسوبة إليه فلا يصح، على هذا، أن يكون خبرًا عن مجهول بذكر صفاته أو أحواله. وليس كذلك الفاعل بالنسبة لفعله.

ففي "ضرب زيد عمرًا" الإخبار الأساسي فيه هو عن **وقوع حدث** فيما مضى مع ذكر صاحب الفعل أي بذكر الفعل وفاعله ليتمّ الإخبار **فبالفعل أخبرنا** عن حدوث حدث فلا مُخْبَرَ عنه إلا هذا الحدوث لأنه موضوع الاهتمام. أما الفاعل فهو ملازم لفظا ومعنى لفعله فالإخبار عنه كفاعل يندرج في إخبار الفعل عن هذا الحدوث إلا أنه ليس موضوعًا للاهتمام. وأما في "كان زيد منطلقا" وهو بمنزلة الابتداء فالإخبار فيه هو عن **شخص** (أو ذات) أي عن **صفته أو حاله**. فلا يصح أن يكون هذا الشخص المخبر عنه هو في ذاته في هذه الحالة مجهولا مثل: "رجل أبيض" فلا يُستنكر أن يكون رجل في الدنيا بهذه الصفة. فالإبهام ههنا هو شامل. فلا يستفيد المخاطب في ذلك شيئا. أما مع الفعل المبتدأ[1] فالخبر **يخص الحدث** وقد يكون صاحب الحدث غير معروف **فيستفيد مع ذلك المخاطب** لأن الحديث هو فعل مبتدأ فيكون **المخبر عنه وقوع حدث** [illegible] **فتحصل** الفائدة حتى ولو كان صاحب الحدث مجهولاً مثل: "ضرب رجل زيدا" إذ المفاد هو ما يحصل أو ما حصل وليس عن **ذات**. أما إذا قلنا: "زيد ضربته" فالمخبر به وإنْ كان فعلاً فإنه في موضع خبر وليس فعلا مبتدأ (غير موضع ابتداء) والفائدة حاصلة بالخبر(عن المبتدأ) أي كخبر عن ذات بفعلٍ فَعلَه أو وقع به فهو إخبار عن ذات مهما كان الخبر. والقول بأن الاسم كمبتدأ وكفاعل هو **المحدَّث عنه على حدّ سواء فإنه يوهم أن جميع الكلام هو إخبار عن حال شخص** أو ذات (أو ذوات عموما) دون الإخبار عن وقوع الأحداث في أثناء حدوثها. فاستعمال الفعل لا يوجب أن يكون فاعله هو المخبر عنه كما هو الحال في المبتدأ الذي لا يكون إلا مع اسم يُبنى عليه فيصير المبتدأ هو المخبر عنه بذلك. بل دلالة الفعل على وقوع حدث في زمان[2] تصير في الخطاب إخبارًا بمجرد ذكره وذكر فاعله ضروري لإيجاد جملة مفيدة ولا جملة إلا بمسند ومسند إليه وذكر الفاعل واجب إذ لا فعل في الكلام بدون فاعل. وأكبر دليل على ما قلناه هو أن يحسن مثل: "قام رجل" وأن لا

---

[1] أي الفعل الآتي في موضع مستأنف (غير تابع لما قبله مثل "زيد رأيته". و"مررت برجل يقول هذا" وغير ذلك.

[2] فهو مخالف بذلك تماما دلالة الاسم على ذات.

يحسن: *"رجل قام"! فالإجابة عن هذا الإشكال هو أن "رجل" في "قام رجل" ليس هو المخبر عنه[1] بل المخبر عنه هو وقوع حدث ولا يضرّ الإخبار بالفعل أن يكون صاحب القيام منكورا. أي فالمعنى هو: "حصل قيام (لرجل من الرجال) وأما في "رجل قام" فالخبر هو عن "رجل" وإن كان فعلا فلا يمكن أن تحصل بذلك فائدة.

ولا يخبر عن ذات إلا إذا كانت معروفة عند المخاطب بالتعريف أو أي تخصيص ولا يكون هذا إلا بمبتدأ وخبر. كما لا يصح أن نقول بأن الفعل هو المخبر به أي الخبر عن الفاعل وحده لأن الفاعل ذات والفعل مع فاعله هو حديث عن حدث أثناء حدوثه منسوبا إلى ذات معروفة أو غير معروفة.

فدليل أخر قوي على ذلك هو ما قاله الكثير من النحاة بأن مثل: "في الدار رجل" يكون بمنزلة الفعل أي بمعنى استقرّ أو كان (الجار والمجرور أو بالظرف في "عنده رجل").ويبررون ذلك بأن الجار والمجرور والظرف لابد لهما من تعليق بفعل. والرافع ههنا هو في الحقيقة معنى الفعل الموجود فيهما. فهذا يبين من جهة أخرى أن المخبر عنه ههنا هو الحدث الذي هو في الكلام معنى الفعل وخاصة معنى الاستقرار **أو الكون أو الوجود أو الحدوث والوقوع**. ولذلك لا يحسن أن نقول: *رجل في الدار" إذ لا فائدة فيه لأن الإخبار هو عن ذات لا يعرفه المخاطب. أما إذا قُدّم فيكون بمنزلة الفعل إذا قلت: "قام رجل" إذ المخبر عنه هنا هو حدوث القيام كما أن المخبر عنه في: "في الدار رجل" هو وجود رجل واستقراره في الدار. فالإخبار هنا ليس عن "رجل" بل جاء ذكره لإحداث جملة مفيدة وهو الإسناد (وهو خطابي) ولضرورة ذكر الفاعل ولو كان مجهولا في الخطاب[2]. والقياس بين الكلام الذي خبره ظرف أو جار أو مجرور وبين الفعل والفاعل واضح بتكافئهما في الصحة:

قام رجل ⇔ في الدار رجل	: الإخبار عن حدوث حادث من شخص مجهول فهو مفيد
* رجل قام ⇔ رجل في الدار	: الإخبار عن ذات منكورة وهو لا يفيد شيئا

وكون الفعل هو الخبر في الجملة الفعلية عن حدث ما منكور صاحبه أو غير منكور في حين حدوثه هو دلالة وضعية خاصة بالجملة الفعلية. فإذا جاء الفعل في جملة اسمية كخبر مثل: "زيدٌ ضربته" من حيث النحو والإفادة فهو حديث **عن ذات** لا بالنسبة إلى ما تحصّله الجملة

[1] أي الذي لا يكون تابعا لما قبله مثل: "رجل رأيته" "زيد ضربته" و المخبر عنه ههنا يكون هو ذاتا لأن الفعل وفاعله صار "خبرا"، فالخبر يقع بالوصف عنه.

[2] فالخبر عن **حدوث استقرار** رجل لا عن ذات الرجل وحدها.

الفعلية في ذاتها بل بالنسبة لوقوع الجملة الفعلية في موضع اسم هو خبر لمبتدأ سابق. ثم إن الفعل وفي كلا الحالتين يكتفي بفاعله ليكون وحدة تركيبية مفيدة ويتحقق ذلك نحويا كعامل لا بدله من معمول أول بخلاف العامل في الجملة الاسمية فإنه يحتاج إلى معمولين اثنين ليكوّن وحدة تركيبية مفيدة[1].ثم إن الفعل المبتدأ (غير المحمول على ما قبله) بما أنه في موضع ابتداء وبما أنه دليل على وقوع حدث فهذا الوقوع هو المخبر عنه لا صاحبه كذات لأن هذه البنية للكلام المفيد تقتضيه. ولهذا جاز أن يكون الفاعل نكرة إذ المهتم به هو ما طرأ من حدث في حين حدوثه.

ودليل ثالث على ما قدمناه هو كيفية استعمال سيبويه للمصطلحات التي تخص هذا الميدان. فأما المحدّث عنه وهو المخبر عنه عند النحاة كلهم كذات (وهو ما يدل عليه الاسم) فيخص سيبويه وآخرون في الغالب المحدّث عنه للغائب المقابل للمتكلم والمخاطب[2]. وقد يكون، عند سيبويه المحدّث عنه هو الفعل **كحدث لا كذات**. قال: "فإنْ حدّثت عن فعل في حين حدوثه" (82/1). وقال: "فإنما تُحدّث أيضا عن اتّصال فعلٍ في حين وقوعه" (نفسه) فهذا الكلام هو دليل قاطع على أن سيبويه يصحّ عنده أن يكون المحدَّث عنه لاسم أي الشيء المسمى بالاسم أو الحَدَث في حين وقوعه وهو مدلوله.

أما عند غير سيبويه فلا يطلق غالبا –في علمنا– المحدث عنه إلا على **ذات** لا غير. فهذا يدل أيضا على أن النص الموجود في كتاب سيبويه الذي ذكرناه في كتابنا "الخطاب والتخاطب" وهو "**الأسماء هي المحدث عنها** والأمثلة دليلة عليها" مُقحم في الكتاب (114/1). فهذا يستحيل أن يكون من كلامه لأنه يصرح هو نفسه في كتابه "إذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه[3] كما مرّ بنا.ويريد بذلك الحدث في مقابل الذات أو "الشيء بعينه"(82). (ولو لم يذكر "**في حين وقوعه**" لا لتبس بالمصدر كاسم) وهو لا يريد الحدث كشيء (المصدر) بل وقوع الحدث في زمان حصوله. ولا يدل على ذلك إلا الفعل. كما جاء المحدث عنه في الكتاب، من جهة أخرى، ذاتا وذوات لها أسماء. لكن الأسماء ليست هي وحدها عند سيبويه المحدّث عنها كما جاء ذلك في النص المشار إليه[4].

---

[1] وجعل الفعل مماثلا تماما لخبر المبتدأ لأنه مسند مثله أدّى إلى التسوية الدلالية الإفادية بينهما وهو كونهما مخبرًا به عن المخبر عنه.فالمخبرعنه لا ينحصر بالضرورة في المسند إليه وهو دائما اسم لأن دلالة الفعل على حدوث حدث تصير في الكلام (بالإسناد)، كما مرّ بنا، إخبارا عن هذا الحدث. (الدليل على ذلك في الاكتفاء بالفعل والفاعل للإفادة بخلاف الجملة الاسمية إذ في بنيتها ثلاثة مواضع لا بد منها كلها.

[2] أنظر الكتاب 1/ 377 و385.

[3] أي الفعل قسيم الاسم فهو يريد الحدث الواقع في زمان معين يدل عليه الفعل وقرائنه.

[4] هذا و لم يأت مصطلح المخبرَ به في كتاب سيبويه إلا في هذا النص مرة واحدة. أما الفعل كلفظ فلا يُخبر عنه فلا يقال *ضربٌ طويلٌ.



الباب السادس

مكونات بنية الكلام مع الزوائد
في مستوى التراكيب

الفصل الأول

الزوائد على نواة الجملة وعلى اللفظة الاسمية

توجد وحدات في هذا المستوى ليست من المكونات الأساسية لبنية الكلام فهي من حيث اللفظ زوائد داخلة على المكونات الأساسية التي هي **نواة الكلام** وهي العامل ومعموله الأول ± (زائداً أو ناقصا) المعمول الثاني. فكما كانت الكلم (هي وحدها) من القُبُل المعيّنة التي تدخل كزوائد على نواة الاسم في اللفظة –والفعل من جهة أخرى– فكذلك تدخل زوائد من الكلم على نواة الكلام. وتظهر هذه الزوائد خارج المواضع الخاصة بالنواة إلا ثلاثة منها سنذكرها فيما يلي. وكما يكون محتوى العامل و كل واحد من المعمولين الأساسيين كلمة واحدة[1] أو لفظة أو حتى تركيبا فكذلك هي الزوائد التركيبية ونرمز إليها بــ"خ" (مخصِّص). وذلك مثل:

أكرم	زيد	عمرًا	إكرامًا	–
جاء	زيد	—	راكضًا	–
رأيــ	تُ	عمرًا	ينطلق	من هنا
∅	هذا	زيدٌ	راكبًا فرسًا	اليوم
ع	م1	م2	خ	

ودورها في الدلالة هو **التخصيص** لكل ما كان مبهما بعمومه أو بصفة أخرى فهي من هذا الجانب **مماثلة للزوائد الداخلة على الاسم في اللفظة** كأداة التعريف وحرف الجر والإعراب والمضاف إليه والصفة وفي اللفظة الفعلية كقد والسين و لم ولن وغيرها. إلا أنها ليس لها في الغالب أي الزوائد التركيبية تقيد بالموضع مثل الحروف التي تلازم موضعا واحدا بل هي كثيرة التصرف لأنها أسماء وأفعال متصرفة ومنها ما يمكن أن تتقدم وتتأخر بدون قيد مثل الظرف وهذا هو الفرق الأساسي الذي يميّزها عن زوائد اللفظة.

(1) ما عدا بعض الزوائد.

لبعضها ميزة أخرى وهي القدرة على **الانتقال من موضع إلى آخر** مع بقاء معناها الأصلي واتخاذها حكما إعرابيا آخر وذلك كالمفعول المطلق والظرف. وأما القدرة أيضا على التقدُّم والتأخُّر فهي غير الانتقال من موضع إلى آخر لأن المفعول به يتقدم على الفاعل وعلى الفعل بموضعه لأن البنية لم تتغير. فنؤكد ههنا أيضا أنّ الموضع يتحول في مدرج الكلام مع ما يحتوي عليه وإذا انتقل المحتوى من موضع إلى آخـــر غيره فليس هذا بتقديم أو تأخير بل تحويل البنية إلى أخرى مثل "قام زيد" V "زيد قام" السابق الذكر ومثل "ضُرِب زيد". فموضع زيـــد مختلف أما: "زيدًا رأيت" فهو مجرد تقديم والموضع واحد والبنية واحدة.

أما العناصر الزائدة على نواة الكلام فهي تقع في مواضع في خارج نواة الكلام (أي ع، م1م2) **مع أنها تحت سيطرة العامل** -مثل النواة- فدخولها على الكلام بعد تمامه يقتضي ارتباطًا في البنية ويكون ذلك في اللفظ بعمل العامل فيها كما عمل في عناصر النواة. **فالزوائد ههنا كلها معمولة بوجود العامل.** وتكون كلها **منصوبة كزوائد** في الكلام المفيد للتمييز بينها وبين المعمولَيْن الأساسيين بعد إتيانهما -قبل وبعد- مرفوعا أو منصوبا لأن النصب هو علامة الانفصال مثل النون والتنوين فيما يخص الفصل بين ما هو داخل في اللفظة مثل المضاف إليه وما يكون في خارجها. فيقابل النصب الجرّ هنا كما أن التنوين إذا ظهر فهو دليل على انفصال الاسم عما بعده وزوال صفته كمضاف.

وتحتاج هذه الزوائد للتميّز عما في داخل نواة الكلام إلى علامات أخرى. فأكثرها تكون للتمييز نكرةً (مع النصب) إلا إذا كان معها حرف معنى يكون هو بنفسه علامة لها مثل الواو (واو المعيّة) في المفعول معه وحرف الاستثناء في المستثنى. وسننظر في هذا الجانب بالتفصيل في الفصل الآتي.

ويُلاحظ أن جميع هذه العبارات الخارجة عن النواة التركيبية **تدخل وتخرج لأنها زوائد** مثل كل الزوائد التي تأتي في داخل اللفظة. فالأمثلة التي ذكرناها هي زوائد تركيبية يُسميها النحاة مفعولا مطلقا وحالا وظرفا. والذي يربط الحال بالنواة هو عمل الفعل النصب فيها مع تنكيرها كما قلنا. هذا وكيف يمكن أن نميز هذه الزوائد عن العناصر التي

تنتمي إلى النواة في مدرج الكلام إذا كانت منصوبة ونكرة في النواة. ثم كل ما يدخل في الوحدة النووية (ع أو م$_1$أو م$_2$) قد يأتي كمخصص للنواة في كلام آخر كما أن المفعول به الذي يأتي في م$_2$ هو من حيث المدلول مخصص فكيف يميز بينه وبين الحال؟

قال سيبويه عن هذا: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينصب وهو حال وقع فيه الفعل **وليس بمفعول** كالثوب في كسوت الثوب و "كسوت زيدا الثوب" لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ولكنه مفعول كالأول. ألا ترى أنه يكون معرفة ويكون معناه ثانيًا كمعناه أولاً... كمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت: كُسِيَ الثوب" (20/1). وقال أيضا: "فالاسم الأول المفعول في ضربت **قد حال بينه وبين الفعل** في "ذهب" أن يكون المفعول به فاعلا كما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها الجار في قولك: "لي مثله رجلاً... وويحه فارسًا" (نفسه). قال السيرافي ههنا: "إذا قلت: "ضربتُ زيدًا قائما" فزيد الذي هو المفعول الأول قد اكتفى به "ضربت" في التعدي إليه فامتنع "قائم" من وصول الضرب إليه كما يصل إلى المفعولات فانتصب لأنه حال... [و] قد صار الفاعل (في "ذهب زيد راكبًا") **حائلاً** بين الفعل وبين الحال أن يكون فاعلاً" (نفسه) لأنه اكتفى به كفاعل".

وعلى هذا يتم التمييز بوجود لفظ كمفعول أول أو ثان يمنع الزوائد كالحال من الالتباس بعنصر من عناصر النواة.

هذا و يمكن للمبتدأ أن يصير خبرًا، كما رأينا والعكس، بقلب المحتوى وبشروط معينة في داخل النواة وفي موضع من مواضعها مثل المفعول به الذي يصير مبتدأ ببناء الفعل على الاسم (زيدٌ ضربته هذا تعبير سيبويه كما رأينا). ويصير المفعول في موضع الفاعل (نائب الفاعل) مع بقاء معنى المفعول. وكل هذا في داخل النواة فكذلك يمكن أن ينتقل **المفعول المطلق** من الخارج (وهو عنصر مخصص) إلى داخل النواة في موضع الفاعل مع بقاء معناه وذلك مثل المفعول به تمامًا. وكذلك الظرف يُنقل، وهو مخصص، من خارج النواة إلى داخلها في مواضع خاصة به مع بقاء معنى الظرفية في موضع الفاعل (الخبر وهو كثير وموضع وهو نفسه موضع نائبه أيضا).

ويلاحظ أن كل هذه التحويلات **تمسّ الموضع فهي** من **قبيل التحويل بدون زيادة في** البنية والمعنى أحيانا كثيرة (في اصطلاحنا بالإنكليزية: Non incremential Transformation). أما ما هو زيادة في اللفظ والمعنى معًا فهو تحويل يخص تصرّف أبنية الكلمة وصيغ اللفظة والكلام المفيد.

المفعول المطلق←موضع الفاعل

ضَرَبَ	زيدٌ	ضربًا شديدًا
ضُرِب	ضربٌ شديدٌ	–

الظرف← موضع الفاعل

سار عليه	زيدٌ	يومَيْن
سِيرَ عليه	يومانِ	–

فالمقصود ههنا هو السكوت عن الفاعل وبيان كيفية وقوع الحدث بإقامة المفعول المطلق في موضعه وبالتالي تبنّيه لحكم الفاعل اللفظي دون معناه وكذلك هو الظرف يُقام مقام الفاعل فيكون له حكمه.

فهذا يبيّن أن الموضع (كما حددناه سابقا)[1] هو عنصر خطير الأهمية في تسهيل التعرّف على دور الوحدات في الكلام وأحكامها. فللحال موضع يقع خارج مواضع النواة ونعرفه بوجود المفعول أو الفاعل في الكلام حسب تعدّي الفعل أو عدم تعديه كما سبق أن حدده سيبويه.

[1] أي كفضاء مجرّد في بنية الوحدة اللغوية لا في مدرج الكلام.

الفصل الثاني

أنواع الوحدات التركيبية الزائدة على نواة الكلام واللفظة الاسمية

إن جميع الزوائد على نواة الكلام (فيما يخص البنية لا الخطاب) حسبما أثبتها النحاة العرب هي كالتالي: المفعول المطلق والظرف والحال والتمييز والمفعول لأجله والمفعول معه والمستثنى. ويعمل الفعل أو ما في معناه في جميعها وفي صيغ خاصة قد تقوم مقام الفعل كما سيأتي.

فمن حيث معناها الوضعي فهي تأتي لتخصيص ما جاء مبهمًا في النواة [(ع، م1) ± م2] من جوانب مختلفة مثل تحديد كيفية حدوث الحدث أو نوعه أو عدده أو حال صاحبه ومكانه وزمانه وسببه.

فهذه زيادة **لتخصيص مبهم جاءت به النواة التركيبية وحدها**. وهو دور أغلب الزوائد وهناك زيادة أخرى هامة **تأتي لتخصيص ما جاءت به اللفظة كاملة لا النواة فيها فقط**. وهي التمييز الخاص بها لا بالكلام[1] مثل "درهما" في: "عشرون درهما" وسنبدأ به. ويوجد تمييز آخر للكلام لا للفظة كما سيأتي. كما توجد زوائد على اللفظة الاسمية لها حكم الزيادة لجواز حذفها إلا أنها معمولة لما يقوم مقام الفعل من الأسماء (المصدر والصفة: اسما الفاعل والمفعول وغيرهما) كما سنرى.

قد ذكرنا منذ قليل كلام سيبويه عن الحال. قال: "كما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار في قولك: "لي مثلهُ رجلا". وكذلك: "وَيْحَهُ فارسًا" وكما منعت النون في "عشرين" أن يكون ما بعدها جرًّا. فعمِل الفعلُ هنا فيما يكون حالا (في "جئت راكبا") كعمل: "لي مثلهُ رجلا" فيما بعده. ألا ترى أنه **لا يكون إلا نكرة** كما أن هذا لا يكون إلا نكرة" (20/1-21).

علّق على ذلك السيرافي قال: "إذا قلت: لي مثل هذا الجيش رجلا... فقد أضفت مِثْلا إلى الجيش ونصبت رجلا على التمييز... فانتصب لأنه تمييز كما انتصب الحال **بعد استيفاء الفعل لفاعله ومفعوله** لأنه حال ولم يصر فاعلا ولا مفعولاً" (الشرح، 349/2). ثم قال: "إن عمل الفعل في حال من الأحوال يمكن أن يكون له فإذا قلت "راكبا" فقد ميّزت هذه الحالة... وإذا

---

[1] فهي خارجة عن اللفظة (لا تخصص نواة اللفظة) ولا تبلغ أن تكون مخصصة للكلام.

قلت: "جاءني عشرون" يصلح أن يكونوا من أنواع كثيرة فإذا قلت رجلاً بيَّنت واحدًا من الأنواع الممكنة غير أن **النوع المميّز** غير **الشيء المميّز**" (350-351).

وقال سيبويه أيضا: "إنك إذا قلت: لي مثله فقد أبهمت كما أنك إذا قلت : لي عشرون فقد أبهمت الأنواع فإذا قلت: درهما فقد اختصصت نوعا... فكذلك "مثله"[1]... فإذا قال: عبدًا فقد بين من أي نوع المثل" (298/1).

ويضيف سيبويه أن سبب انتصاب التمييز (الخاص بالاسم) هو **لأنه "ليس من الاسم الذي قبله"** (نفسه). والدليل على ذلك هو وجود النون (عشرون) أوالتنوين فهو زائد عليه وخارج عن اللفظة السابقة كانتصاب الحال لأنها زائدة على نواة الكلام إذ كلاهما خارجان عن الوحدة التي قبلهما: **اللفظة** في هذا التمييز **ونواة الكلام** في الحال أي **بعد تمام الاسم (اللفظة الاسمية) وبعد تمام الكلام كما يقول النحاة**. وبما أن هذا التمييز يأتي في مستوى اللفظة زيادة عليها فهو يخصص محتواها مثل: درهم في "عشرين درهما" و"رجل" في "لي مثله رجلا".

أما النوع الآخر من التمييز فهو خاص بالزيادة على نواة الكلام ودوره مماثل لدور كل العناصر الزائدة الأخرى في مستوى الكلام. وذلك مثل: "طاب زيدٌ نفسًا" و"امتلأتُ ماءً". **فالعامل ههنا هو فعل لا اسم مجرور أو ما فيه النون.**

قال سيبويه: "وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول ولم يقْوَ قوة غيره مما تعدى إلى مفعول وذلك نحو "امتلأت ماء" و"تفقّأت شحما". ولا تقول: امتلأْتهُ... ولا يعمل في غيره من المعارف ولا يُقدّم المفعول به فتقول: *ماءً امتلأت لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول إنما هو بمنزلة الانفعال" (105/1).

وقال السيرافي: "[هو] أحق بالعمل والنفوذ [من عشرين] غير أنهم أضعفوا هذا الفعل ... حتى منعوه التعدي إلى غير المنكور فلّما حلّ هذا المحل صار بمنزلة العشرين" (146/4).

هذا ولم يسم سيبويه هذا "تمييزًا" بل استعمل مرادفًا له هو"التبيين"(انظر كتابه، 230/1 و232).

إن هذا التمييز اللاحق بالكلام يعمل فيه الفعل كسائر المفاعيل ولذلك سماه مفعولا لأنه معمول منصوب بالفعل إلا أنه لا يمكن أن يأتي في موضع المفعول به (في م2) لأنه لا يتعدى إليه

---

[1] فالمجرور هو الهاء في "مثله".

هذا الفعل مثل تعدي غيره إلى مفعول به. فالفعل يتعدى إلى جميع المفاعيل بالعمل فيها حتى الفعل غير المتعدي منه يتعدى إلى المفعول المطلق مثل قام في "قام قيامًا" وإن سمى سيبويه التمييز مفعولا لهذا السبب فإنه بيّن أنه مغاير تمامًا –من حيث الموضع– للمفعول به. وزد على ذلك أنه لا يعمل إلا في نكرة ولا يتقدم على الفعل.

وقال السيرافي قبل هذا: "كما أن العشرين تكون من أشياء كثيرة فلما كان إبانة "العشرين" **بتنكير الجنس** على طريق التمييز وجب أن تكون إبانة التفقّوء بنكرة على طريق التمييز ولا يجوز إدخال الألف واللام ولا التقديم ولا الإضمار في ذلك عند سيبويه ولا يجوز أن تقول: *شحما تفقأت" ولا: *عرقًا تصببتُ" ولا: *تصببتُ العرقَ" ولا "*عرقٌ تصببتُه" كما لم يجز في "العشرين"(140).

فبما أن هذا التمييز هو عنصر مخصص للكلام فموضعه يكون من خارج نواة الكلام فلا يدخل إذن في موضع من مواضعها. ثم إن فعله لا قدرة له على أن يجعله من هذا الموضع لأنه لا يتعدى إلا إليه. فلا يتقدم عليه. وقد خالفه المازني في هذه النقطة[1] وتبعه على ذلك تلميذه المبرد بحجة أن ما قبله فعل متصرف وليس اسمًا جامدًا يعمل في التمييز مثل العشرين. والحق أن هذا النوع من الفعل اللازم يدل دائما على المطاوعة والانفعال وليس له قوة الفعل اللازم الذي لا يدل على المطاوعة مثل: قام وجاء وأمثالهما فالانفعال أو المطاوعة جعلته يكتفي من المفاعيل بنكرة دالة **على الجنس** لا على الشيء المعيّن. والدليل على ذلك هو مجيؤه بمعنى "مِنْ" التي تناسب تماما: "من" في "عشرين من الدراهم". وتدلّ على **التمييز للجنس** فقط.

فهذا البيان للجنس هو على صورة اسم نكرة لا يتجاوزه إلى مفعول معرفة. فلا يقال أبدًا: "امتلأته" في مثل: "امتلأتُ ماءً" كما لا يقال: "انقطعته". وهو دليل على عدم التكافؤ بينه وبين "قام" وأمثاله من الأفعال اللازمة التي ليس فيها معنى الانفعال. ثم احتياج مثل امتلأت إلى بيان الجنس هو مما حصل بالانفعال ومن ثم استحالة تقدم التمييز عليه وامتناعه من مجيئه معرفة (بالألف واللام أو مضمرًا).

فهذا الذي أراده سيبويه بقوله: "ولا تقول: "امتلأته". (كما تقول قيام قمته).

---

(1) أي في جواز التقديم للتمييز على عامله.

1- قياس العامل الاسمي في التمييز

ع	م1	م2			ع
∅	هذه	←— 0 —→			تمييز
		عشرون			كتابًا...#
		0	1	2	
كانـــ	ـــوا	أكثر	-	هم	مالاً...#
		لفظة عاملة			معمولها

من خارج اللفظة

2- قياس العامل الفعلي في التمييز مع غيره من العوامل الفعلية

مفعول مطلق مقدَّم	مفعول به مقدَّم	ع	م1	م2	خ (تمييز)	خ (مفعول مطلق)	
-	-	امتلأْ	ـــت	-	ماءً	-	فعل عامل غير متعدٍ دال على الانفعال
-	-	تصببْ	ـــت	-	عرقًا	-	
-	-	قُمْـــ	تُ	-	-	قيامًا حسنًا	فعل لازم أومتعدٍ غير دال على الانفعال
قياما حسنا	-	قُمْـــ	تُ	—	-	-	
-	-	ضربْـــ	تُ	زيدًا	-	-	
-	زيدًا	ضربْـــ	ـــتُ	—	-	-	

من خارج النواة | نواة الكلام | من خارج لنواة

أما الزوائد الأخرى غير الحال والتمييز فقد سبق أن ذكرنا المفعول المطلق والظرف بأنهما قادران أن يأتي كل واحد منهما في موضع الفاعل مثل المفعول به. ويبقى معناهما الأصلي كما كان. فالمفعول المطلق يأتي للتأكيد لمعنى الزائد لإزالة شئ من الإبهام في مثل "ضَرَبَ زيد ضربًا"،

كما هو معروف، أو النوع منه في "ضَرب ضربًا ضعيفًا" أو العدد مثل "ضَرب عشرين ضربةً". وأما الظرف فيأتي كظرف للمكان أو الزمان منصوبًا يقدم ويؤخر بدون أي قيد. ويأتي، كما قلنا، في موضع الفاعل فيصير نائب الفاعل وفي موضع الخبر مع بقاء معناه الأصلي.

ومن الزوائد على الكلام نذكر المفعول معه الذي يدل على المصاحبة وعلامة الواو الدالة على ذلك مثل "ذهبت والنهرَ". والمفعول لأجله في مثل: "خرج زيد خوفا من الرجل" وأخيرًا المستثنى الذي يكون مخصصا أي في خارج النواة ويكون دائما منصوبا لهذا السبب مثل: "جاء القوم إلا زيدًا". كما يأتي في مواضع من النواة فيُرفع ويُنصب ويجرّ بحسب الموضع وذلك مثل: "ما جاء القوم إلا زيد" و"وما رأيت إلا زيدا" و"ما مررت إلا بزيد". وللاستثناء حروف كثيرة معروفة منها ما يكون معربا مثل "غير" ومنها ما يمكن أن يكون فعلا مثل عدا وخلا. ولا ينقل شيء من هذه الزوائد الأخيرة إلى غير موضعه ولا يقدم على عامله.



الفصل الثالث

الزوائد على اللفظة: العاملة عمل فعلها (ومعمولها كمخصص لها)

I . مستوى المعمول الزائد التركيبي النحوي والعامل فيه

إن للفعل أشباهًا من الأسماء يكون فيها معنى الفعل وتعمل لذلك عمله وهي المصدر والصفات[1] كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة واسم التفضيل. والمعمول لهذه العناصر حُكم خاص كما سيأتي وبما أنها أسماء في الكلام من قبيل اللفظة (تعرف وتنكر وتوصف الخ). هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن كل اسم منوّن أو متلو بنون أو مضاف إليه فيمكن أن يعمل النصب في اسم زائد من نوع واحد هو التمييز الخاص باللفظة السابقة الذكر. تعمل هذه الأسماء فيه الأولى منها الرفع والنصب مثل الفعل والثانية النصب فقط. **وهي أيضا زوائد على اللفظة بأجمعها لا على نواتها**[2]. وهي في نفس الوقت وحدات **تعمل فيها اللفظة الاسمية** كما يعمل الفعل والاب[illegible] عناصر الكلام المفيد. وكل واحد من هذه العناصر لفظة اسمية يكون لها موضع في الكلام المفيد. وهو الباب الذي يتطرق إليه النحاة بعنوان: "**ما يعمل عمل فعله**" من الأسماء. وتكون هذه الزوائد: فاعلاً أو مفعولا **مع أنها زوائد**. والدليل على أنها زوائد هو، كما قلنا، **إمكانية زوالها دون أن يطرأ أي خلل للمزيد عليه** مثل أي زيادة. ولا يكون المعمول ههنا مماثلا تماما لمعمول الفعل لأنه زيادة للتخصيص مثل أي زيادة أخرى. وسنرمز إلى اللفظة العاملة بـــ: خع وإلى المعمول الأول للفظة والمعمول الثاني بـــــ: خع1 وخع2. وإلى المخصص الزائد عليهما: خص. ويدل خ هنا على أن كل هذه العناصر الزائدة هي مخصصات[3].

---

(1) للفظ الصفة صفتان: صفة للاسم في داخل اللفظة ويسمى نعتًا ويطلق أيضا على الأسماء المشتقة من جذر واحد وهي التي ذكرت ههنا. وهي تعمل عمل الفعل كما وصفناه.

(2) ومخصص هذه الزوائد هو من الدرجة الثانية.

(3) فالمضاف إليه يمكن أن يصير فاعلا في تركيب آخر (انظر ما في ص 164).

ولابد من التأكيد على أن الزوائد على اللفظة الاسمية هي خارجة عنها بخلاف الداخلية وعلامة ذلك هو النصب كالتمييز في مثل: "عشرون درهما". وقد ألح سيبويه على ضرورة التمييز بين "ما هو من اسمه" مثل: عشرة كتبٍ "وما ليس من اسمه" مثل: عشرون كتابًا. فتلك لفظة من مضاف ومضاف إليه وهذه لفظة مع مخصص زائد عليها تعمل فيه النصب والمخصص هو لفظة أخرى.

1) المصدر: عمله وزوائده التي يعمل فيها

فالمصدر ههنا يمكن أن يكون له هذان المعمولان بصيغتين مختلفتين:

	ع/ خع		م1	م$_2$ / خم$_2$	
عمل الفعل	ضَربَ		زيدٌ	عمرًا..	#..
عمل اللفظة الاسمية	ضَرْبُ	زيدٍ	-	عمرًا..	لم يعجبني.. #
(مصدر) لفظة+ مخصص	ضَرْبُ	ـــه	-	عمرًا.	
	لفظة كعامل (مضافة هنا إلى الفاعل)			لفظة كمعمول	

ليس "زيد" فاعلا ههنا بل هو في موضع جرّ لأنه أدخل في اللفظة التي هي المصدر وأقيم فيها مقام المضاف إليه. فصار جزءًا من اللفظة الاسمية (وإن كان من حيث المعنى هو المُحدِث للضرب).

ويمكن أن ينفصل الفاعل الزائد فينون المصدر ويعمل في فاعل ومفعول زائدين على اللفظة:

ع، م1	م2			
	خع	خم$_1$/ خم$_2$	خم$_2$/ خم$_1$	خص
عَجبتُ من	ضربٍ	زيدٌ	عمرًا	أمس
	ضربٍ	زيدًا	عمرٌو	
	= أن يضربَ	زيدٌ	عمرا	
	المصدر العامل	فاعل/مفعول	مفعول/فاعل	

والمصدر هو وحده يمتنع أن يُقدم عليه معموله لأنه مكافئ لـــ"أنْ يفعل". فلا يجوز أن يُقدم كل ما يكون في صلة شيء (كالموصول وغيره). فلا يقال: *زيدًا ضربًا.

2) اسم الفاعل واسم المفعول

أما اسم الفاعل واسم المفعول فلا يكون مع الأول فاعل مخصص (خم$_1$) ولا مع الثاني مفعول مخصص (خم$_2$). وكلاهما يمكن أن ينتقل إلى داخل اللفظة كمضاف إليه:

1=اسم الفاعل

		خم$_1$	خم$_2$	
∅	هو	ضاربٌ	زيدا	المفعول به: مخصص للفظة "ضارب"
	هو	ضاربُ زيدٍ	-	المضاف إليه (داخل اللفظة= مخصص لنواة اللفظة)
	م$_1$	م$_2$ = لفظة		

وقد تناولنا سابقا اسم الفاعل عاملا لكن في موضع الابتداء ومثّلنا ذلك بــــ:"أقائم الأَخوانِ". فاسم الفاعل ههنا وقع في موضع الفعل المبتدأ أي في موضع غير تابع ولا محمول على ما قبله. وهو يعمل عمل الفعل في هذا الموضع مثل عمله في موضع الخبر أو الصفة أو الحال وغير ذلك من المواضع المحمول محتواها على غيرها.

2= اسم المفعول

ع، م$_1$	م$_2$	خم$_1$	
رأيت	رجلا مجروحًا	وجهُه	نائب فاعل: مخصص
رأيت	رجلا مجروح الوجه	-	مضاف إليه (داخل اللفظة)

3) الصفة المشبهة

وكذلك هو الأمر بالنسبة للصفة المشبَّهة ويمكن هاهنا أن تصير الصفة مضافة إلى المخصص. فإذا كان المخصص اللفظة فهو إما مرفوع كفاعل أو منصوب كتمييز وإذا كان مضافا إليه فهو زيادة في داخل اللفظة وجزء منها إذن.

3= الصفة المشبهة

ع	م$_1$	م$_2$	خم	
∅	زيد	حسنٌ	وجهُه	فاعل للصفة مخصص خارج اللفظة
∅	زيد	حسنٌ	وجهًا	تمييز
∅	زيد	حسن الوجهِ	-	مضاف إليه (مخصص داخل اللفظة)

وفي جميع هذه الأحوال يكون للاسم العامل (المصدر واسم الفاعل ونظائره) موضع في مستوى الكلام أو في داخل لفظة. ففي الفقرة 1 هو مبتدأ أو مجرور (بمنزلة مفعول) وفي2 خبر أو صفة (داخل لفظة: رجلا مجروحا وجهه) **ولا يكون في داخل اللفظة إلا كلمة**[1].

II . معمول اللفظة الاسمية الشبيهة بالفعل: أوصافه ومجاريه

فكما رأينا، يعمل المصدر والصفات (اسم الفاعل ونظائره) في خم$_1$ وخم$_2$ وخص[2] مثل ما يعمل الفعل في م$_1$ وم$_2$ وخ لا فرق بينهما في العمل إلا أن المعمول هاهنا **ليس من عناصر الكلام الزائدة**[3] (ليس حالا ولا ظرفا وغير ذلك) بل هو **زيادة مخصّصة** ومبيّنة **للفظة اسمية** بأجمعها لا لنواتها مثل أداة التعريف. فهي إذنْ واقعة خارج اللفظة كزيادة على مجموعها إذ يمكن حذفها، ويقول النحاة بأنه منفصل عن عامله. ولذلك قال سيبويه بالنسبة لاسم الفاعل كفاعل: "لأنه اسم فاعل يجري مجرى الفعل ويعمل في المعرفة كلها والنكرة مقدمًا ومؤخرًا ومظهرًا ومضمرًا" (55/1).

فيمكن أن نقول: "هذا ضاربٌ زيدًا" و"هذا زيدًا ضاربٌ" و"الدار أنْتَ نازلٌ فيها" و"أزيدٌ أنت محبوس عليه" (شرح السيرافي، 207/3).

وهاهنا يظهر جيدا ما قلناه عن دور التنوين: فهو في جميع هذه الأمثلة يجعل اسم الفاعل وغيره **منفصلا عما بعده** ليمكن إعماله فيه. وإلا صار اسم الفاعل مضافًا إليه (صار من عناصر اللفظة). وكذلك هو دور النون في الجمع في مثل: "الضاربون زيدًا خرجوا" و"مررت برجال راكبين فرسًا" "رجل ضاربٌ زيدا" (وكلاهما يعاقب المضاف إليه). قال سيبويه: "لا تفصل بين الجار والمجرور لأنه **داخل في الاسم (أي في اللفظة**

---

[1] لأن المجموع: رجلا مجروحا وجهه هو لفظة فكل اسم يأتي كصفة (كنعت) فهو عنصر من عناصر اللفظة ("هو من اسمه") مثل المضاف إليه وغيره (أما المضاف إليه فهو نواة) ويجب التمييز الصارم بين الصفة كاسم الفاعل أو المفعول وهذه الصفة كنعت للاسم فهي داخلة في اللفظة.

[2] هذه رموز لمعمول الصفة نقترحها: خم1 للمعمول الأول للفظة (المصدر العامل أو إحدى الصفات) خم2= المعمول الثاني و خص = المخصص.ف خم1 هو بمنزلة الفاعل خم2 بمنزلة المفعول العاديين إلا أنهما معمولان للفظة.

[3] العمدة كما هو معروف هو ما لا يستغنى عنه في صوغ الجملة كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وما يتفرع عنهما والفضلة هي الزيادة على العمدة.

الاسمية) فإذا نوّنت انفصل كانفصاله في الفعل" (89/1) وقال أيضا: "فإذا كان منونا (اسم الفاعل) فهو بمنزلة الفعل الناصب تكون الأسماء فيه منفصلة" (90). وقال المبرد عن هذا: "اعلم أن التنوين في الأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها" (المقتضب،309/3). وقال ابن جني: "...أن التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه" (الخصائص،64/3). وقد سبق أن ذكرناهما.

ثم إن اسم الفاعل واسم المفعول إذا أُعملا فهما بمعنى المضارع (يَضرِب أو يُضرب). قال في ذلك سيبويه: "تقول هذا ضاربٌ عبد الله غدا (أو الساعة) فهذا يجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونًا... ويستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغير من المعنى شيئ ويجر المفعول (بالإضافة)"(83/1-4). وأضاف "فلما أراد سوى ذلك من المعنى جرى مجرى الأسماء... وذلك قولك: هذا ضاربُ عبد الله"(87) (أي بإضافته).

أما إذا دخل التعريف على اسم الفاعل فيتغير معناه. قال سيبويه: "قولك: هذا الضارب زيدًا". فصار في معنى: "هذا الذي ضرب زيدًا" وعمل عمله لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصار بمنزلة التنوين وكذلك"هذا الضاربُ الرجلَ"(93/1).

وقال السيرافي: "لا تقول: "*زيد ضاربٌ عمرًا أمس" ولا "*وحشي قاتلُ حمزةَ يوم أُحد" لأنه في معنى ضرب وقتل... بل تضيفه فتقول: "زيدٌ ضاربُ عمرٍو أمس" (204/3).

ويمكن أن يُفصل بين هذا العامل وأحد معمولاته مثل: "يا سارقا الليلةَ، أهلَ الدار". كما يمكن أن يعمل زيادة على الفاعل والمفعول في جميع الزوائد التي تأتي مع الفعل كالحال والظرف وسائر المفاعيل مثل: "هذا مكرم زيدًا في بيته غدا وهو راجع من السفر".

وقد يضاف أيضا بدلا من أن يعمل فيه ويصير بذلك داخل اللفظة مثل النكرة وقد يكون معناه معنى المضارع للاستخفاف ولوجود قرينة (عقلية في الغالب) مثل ما في الآية الكريمة: "كُل نفسٍ ذائقةُ الموتِ" (آل عمران،185) و"إنا مُرسِلُو الناقة" (القمر،27). قال الرماني بهذا الصدد: "وحكم اسم الفاعل إذا كان للحال أو المستقبل أن يجوز فيه الإضافة وهي إضافة لفظية لأن المعنى على الانفصال وحذف التنوين" (الشرح، 45).

وقال أيضا: "وحكم المعطوف على المجرور أن يجوز فيه وجهان: الجرّ بالحمل على اللفظ والنصب بالحمل على التأويل "هذا ضارب زيدٍ وعمرٍو أو وعمرًا"... لتوضيح أنه على معنى الفعل" (417).

وقد تكون الإضافة حقيقية في مثل: "أزيدًا أنت ضاربُه". قال عن هذا سيبويه: "جعلته بمنزلة أزيدٌ أنت أخوه"(55/1).

وفيما يخص الصفة المشبهة (باسم الفاعل) فتجوز فيها وجوه كثيرة ونكتفي بذكر أهمها وأجودُها هو أن تكون مضافة مثل الحسن الوجهِ". ويجوز إعمالها مثل اسم الفاعل في نحو: "مررت برجل حسنٍ وجهُه" و"مررت بامرأة حسنٍ وجهها" و"مررت برجلين حسنٍ أَوْجُهُهما". تقوم الصفة مقام الفعل تماما: فلا تتبع ما قبلها إلا في الإعراب وتقدم إذَا أعمَلت مع أنها نعت له ولا يتقدم فاعلها عليها. ويجوز أن نقول: "مررت برجل حسنِ الوجْهِ" فإدخال المعمول كمضاف إليه في داخل اللفظة جيد. وقد يأتي بعدها منصوب هو تمييز مثل: "برجل حسنٍ وجهًا". وتجوز وجوه أخرى مثل: "الطيبون الأخبارَ": لا يكون إلا منصوبا لوجود النون.

ويعمل اسم التفضيل في التمييز ولا يتجاوز ذلك. قال سيبويه: "لا يعمل إلا في نكرة... ولا يقوى قوة الصفة المشبهة فألزم فيه وفيما يعمل فيه وجهًا واحدًا. ويعمل في الجمع كقولك: "هو خير منك أعمالا". وإن أضفته فقلت "أول رجل" اجتمع فيه النكرة وأن يُتلفظ بالواحد" (104/1). وقال: "وأثبتوا أيضا الألف واللام وبناء الجميع ولم ينون"(105/1).

ويفترق التفضيل عن الصفة المشبهة في أنه لا يكون تابعا لما قبله إذا عمل. تقول: "مررت برجل خيرٌ منك أبوه" خلافا للصفة إذا قلت: "مررت برجل حسنِ الوجه أبوه" وبالأحرى اسم الفاعل في مررت برجل قائمٍ أبوه فـــ"قائمٍ أبوه"[1] هو عنصر من لفظة لأنه صفة مع أنه يعمل فيما بعده كالفعل.

أما فيما يخص تقديم معمول اسم الفاعل فيجوز ذلك وهو كثير مثل: "زيدًا أنا ضارب". وقد قال المبرد بهذا الصدد: "ليس قول من يقول من النحويين إن زيدًا من **صلة الضارب** [في "ضاربٌ زيدًا"] لأن ضارب في معنى يضرب فيقدم زيد المنصوب فيه ويتأخر فتقول: هذا زيدًا ضارب وزيدا عبدُ الله شاتم" (المقتضب، 155/4) فلو كان المعمول صلة لما تقدم على صلته. وقال أيضا: "كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله"(108 و156). ويستثنى من هذا ما تدخل فيه "كان" وأخواتها فلا يقال: "كان زيدا عمرٌو ضاربًا". قال سيبويه: لو قلت: *كانت زيدًا الحمَّى تأخذ لم يجز"(36/1). وكذلك ما النافية.

([1]) ومعمول "قائم" هو "أبوه" وهو فاعل ولا يقدم عليه لأنه فاعله.

خلاصة في الفروق الأساسية بين عمل الفعل وعمل المصدر والصفات

إن أصل العمل للفعل، كما يقول النحاة، لأنه غير مقيد بأي شرط في عمله والفعل هو عامل في بنية الكلام في موضع الابتداء[1] في الأصل إلا أنه قد يأتي في مواضع أخرى كموضع الخبر في "زيد ضربته" أو كوصف في داخل اللفظة في مثل: "رجل يضرب زيدًا" (فالمجموع كله لفظة واحدة ههنا: اسم+صفة).

وأهم فرق تفترق به الأسماء العاملة عن الفعل هو كون المعمول كمعمول كاسم الفاعل مثلا **هو عنصر من العناصر الزائدة**، كما قلنا، لأنه يأتي كمخصص **ويمكن أن يستغنى عنه.** فزيدًا في "هذا ضارب زيدًا يمكن أن يحذف ويبقى الكلام كلامًا و"أخوه زيدًا" في "خالد ضارب أخوه زيدًا" بما أنه معمول الاسم فاعل فوجوده غير ضروري ليكون الكلام كلاما.

ونقدم في ختام هذا الباب القياس الكامل الذي يجمع بين كل الأسماء العاملة وهو الرسم التالي وهي التي تعمل في التمييز خاصة:

1- التمييز وعامله

⟵ لفظة اسمية عاملة ⟶		التمييز كمعمول اللفظة الاسمية	
نواة اللفظة	مخصص لنواة داخلها اللفظة مجرور/ تنوين	مخصص للفظة كلها وهو خارجها[2] تمييز	
مثلـــ	ـــهُ	عبدًا..	#
أكثر	هُمْ	مالاً..	#
موضع	كفٍّ	سحابًا..	#
خاتمُ	- نْ -	فضةً..	#
خاتمُ	فضةٍ..		#
كم		غلامًا..؟	#
كم	غلامٍ..		#
عشرو	نَ	درهمًا..	#

(1) ولهذا يسمي سيبويه الفعل الذي يأتي وهو غير تابع لغيره "الفعل المبتدأ" قال: "استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ" (278/1). "وأما ما كان في موضع مبتدأ فقولك: يقول زيد ذاك" (419/1). ويعني أنه في موضع الابتداء لا هو وصف ولا خبر ولا صلة ولا حال.

(2) وخارج نواة الكلام (في داخل اللفظة) في الثاني. ففرقوا بين المعنيين بالتخصيص خارج اللفظة وداخلها.

2- عمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر

	لفظة اسمية عاملة		معمول اللفظة الاسمية	
	نواة اللفظة	مخصص داخل اللفظة	مخصص خارج اللفظة	تمييز
اسم الفاعل	ضاربٌ	نْ	زيدًا..	#
	ضاربو	نَ	زيدًا..	#
	الضاربُ	—	زيدًا..	#
	الضاربو	- نَ —	زيدًا..	#
	الضاربو	زيدٍ	أو زيدًا..	#
اسم المفعول	مكتوبٌ	- نْ —	حرفٌ واحد..	#
الصفة	حسنٌ	نْ —	وجهُهُ..	
	حسنٌ	نْ —	وجهًا..	#
	الحسن	الوجْهِ..	#	
	الطيبونَ	—	الأخبارَ..	#
	الطيّبو	الأخبارِ..	#	
المصدر	ضرب	نْ —	زيدٌ / عمرًا..	#
			عمرًا / زيدٌ..	#
	ضرب	زيدٍ	عمرًا..	#

الفصل الرابع

بنية الكلام (الجملة) وبنية اللفظة: ما تتفقان وما تختلفان فيه

(وهو أهم ما يستنتج من كلام الخليل وسيبويه)

إن لكلا الوحدتين الجملة واللفظة، وإن كانتا من مستويين مختلفين، **عاملا ومعمولا** ويتكون منهما أصل الكلام وأصل اللفظة. ولكلاهما **زوائد** على الأصل تدخل وتخرج. تكون في الصدور أو تأتي كتمام للأصل فيكون كل أصل **كنواة** للمجموع. وما يأتي كزوائد هو بمنزلة العناصر المحيطة بنواة الذرّة أو بمنزلة السواتل الدائرة على الكواكب.إلا أن الزوائد اللغوية تدخل وتخرج بحسب غرض المتكلم. وهناك مستويان للعامل والمعمول:

1) أما **العامل في داخل الكلام** فهو متصدر في الترتيب الأصلي وهو أنواع مثل **الفعل والابتداء** وما يقوم مقامه. ويمكن أن يكون موضعه خاليا وهو حالة الابتداء. **ويعمل في معمولين** في الجملة الاسمية لزومًا وهما **المبتدأ والخبر** في الأصل وفي الجملة الفعلية وهما **الفاعل والمفعول به** ويكون هذا الأخير اختياريا[1] ويعمل العامل أيضا في الزوائد مثل الحال والمفاعيل.

ولا يقدّم المعمول الأوّل على عامله إطلاقا ويمكن في أكثر الأحوال تقديم المعمول الثاني على المعمول الأول وعلى عامله (إلا إذا كان العامل غير متصرّف مثل "إنّ"). فالعلاقة بين العامل ومعموله الأول هي **اللزوم** وبين العامل والمعمول الثاني **البناء**، كما مرّ بنا.

2) **وأما العامل في داخل اللفظة الاسمية** فهو عامل واحد متصدر مثل العامل في التراكيب ولا يتغيّر وهو **حرف الجرّ** وله معمول واحد هو **الاسم المجرور** وهو نواة اللفظة ويمكن من جهة أخرى أن تعمل هذه النواة في داخل لفظة اسمية الجرّ للدلالة على إضافتها إليها.

وتفترق اللفظة عن الجملة أيضا في استحالة تقديم أي عنصر في داخل اللفظة على غيره أو الفصل بين عناصرها. ثم يتفقان في إمكانية خلوّ موضع العامل إلا ان حرف الجر هو في الواقع

---

[1] فالمفعول به في البنية النحوية داخل في النواة (للكلام)لأنه المعمول الثاني. وكونه اختياريا هو أمر خطابي فالمفعول به يأتي في موضع المعمول الثاني كما يأتي الخبر في هذا الموضع والمفعول به فضلة لإمكانية الاستغناء عنه ولا استغناء إلا في الخطاب فالموضع م2 في الجملة الفعلية وهو موضع محتواد قابل للزوال لوجود أفعال غير متعدية. أما كون المفعول فضلة والخبر عمدة فشيء يخص الخطاب.

حرف توصل به لفظة فعلية بلفظة اسمية غالبًا فهو دور واحد يقوم به. واختصت بذلك اللفظة دون الجملة.

وأما في داخل اللفظة الفعلية فالعامل الداخل على الفعل فمنه ما يعمل معنىً لا لفظا ففيه أنواع مثل العوامل الخاصة بالجملة الفعلية نحو: ما ولا والسين وسوف وغيرها. وفي كلتا اللفظتين الاسمية والفعلية يأتي العامل المحوري في الصدر كما في الجملة. ومنه ما يؤثّر لفظا ومعنى نحو: لم ولّما ولن ولا الناهية وغيرها وقد سبق أن وَصَفْنا كل هذا في الباب الثالث.

ونذكر أن العامل اللفظي (الخاص باللفظة) يمكن أن يعتبر أيضا من الزوائد بالنسبة إلى الأصل الذي تنطلق منه التصاريف: في الاسم والفعل بدون عامل ملفوظ ومع ذلك فيعتبر كعنصر من عناصر النواة لأن خلو موضعه منه هو أيضا عامل. ويقال مثل هذا عن العامل التركيبي.

3) وأما **الزوائد** في كل واحدة من البنيتين فتتّفق في:

- أنها تدخل على النواة الكلامية أو اللفظية وتخرج.
- أن لها وظيفة واحدة وهي التخصيص والعلاقة بينهما علاقة وصل لا بناء. وإذا خرجت فيبقى موضعها لأن الموضع هو عنصر مكوّن للبنية في كل البنى. فهي **عناصر تزيل الإبهام في ميدان معيّن** كالحال والمفعول لأجله في الكلام وكالصفة والمضاف إليه وضمير النصب في اللفظة كل بحسب مستواه.
- أنها معدودة ومحصورة في اللفظة وفي الكلام. فلا تتجاوز أربعة عناصر في اللفظة وسبعة عناصر في الكلام. وأكثر الزوائد في **الكلام** تتقدم وتتأخر عن عناصر النواة ويتميز الظرف بحرية التقديم والتأخير. وتفترق اللفظة عن الكلام في أن لزوائدها موضعًا ثابتا فلا تأتي الصفة إلا بعد الموصوف والمضاف إليه بعد المضاف. وتأتي الألف واللام قبل النواة مباشرةً وبعد حرف الجر.

4) وللفظة **الفعلية** خاصيات تتميز بها عن اللفظة الاسمية:

فمن أهمها: أنها **لا تكون من حيث البنية إلا لفظة** لأنها يمكن أن تكون عنصرًا من الكلام في مثل: "ضربت زيدا"= لفظة فعلية+ مفعول به = (ع،م1)± م2. أما في الخطاب فهي وحدها تستغني ككلام لأنها مساوية في المعنى والإفادة للجملة الفعلية لقيام الضمير المتصل المرفوع مقام الاسم المضمر في:

اختلاف في البنية مع اتفاق في الإفادة	قد	قمْــ	تُ	=**لفظة** فعلية واحدة كاملة.
	قد	قام	زيد	=**لفظة فعلية** وفي موضع الضمير **لفظة اسمية** (زيد) فهما لفظتان. فبذلك يصير محتوى 1 منفصلا بانفصال المظهر ولا يتم ذلك إلا في الغائب.

ومن ذلك: أن الموضع 2 من اللفظة الفعلية وهو موضع الضمير المنصوب قد يقع فيه اسم أيضا مظهر فلا يكون إلا خارج اللفظة الفعلية فيزول الموضع 2 الخاص بالضمير المفعول لأنه منفصل بوجود المظهر (ضرب زيد عمرًا). وتكون اللفظة الفعلية حينئذ ("ضرب" وحدها) ناقصة.

وعلى هذا فإن الموضعين 1 و 2 كعنصرين مكونين لبنية اللفظة الفعلية لا يدخل فيهما إلا ضمير متصل فإذا قام المظهر مقام أحد الضميرين أو كلاهما صار المجموع بالضرورة أكثر من لفظة (3 لفظات) والدليل على ذلك هو إمكانية انفصال اللفظة الاسمية الفاعل أو المفعول (الفاعل بدون تقديم) أو كلاهما عن اللفظة الفعلية. والدليل على أن المفعول به هو عنصر هام من بنية الكلام واللفظية أي إتيانه في موضع 2 من اللفظة الفعلية مضمرًا ومظهرًا (الكاف في "ضربتك") فلا يدخل في هذا الموضع إلا المفعول به.

هذا ويوجد، كما رأينا، مخصصات للفظة الاسمية وهي خارجة عنها غير التمييز الخاص بها. وهي كلها زوائد لاسم الفاعل واسم المفعول وغيرها التي تعمل عمل فعلها. ففي: "حسنٌ وجهُه" "وجهه" هو الفاعل للصفة كما أن "زيدًا" هو مفعول به في "ضارب زيدًا" إلا أن **المعمول هنا هو من الزوائد المخصصة للاسم** وليس مماثلا لفاعل الفعل ومفعوله لجواز حذفهما[1] إذْ هما زيادة كما سبق.

هذا وتتفق اللفظة والكلام لاحتوائهما على زوائد تدخل على النواة وتخرج، في أنهما **وحدتان امتداديتان**(إلى مالا نهاية) خلافا للكلمة وللحرف الصوتي. فالكلمة لا امتداد فيها لأن زوائدها هي مصوغة فيها مبنية مع عناصر الكلمة. فالزيادة فيها محدودة وهذا الذي يستنتج من كلام العلماء العرب القدامى ولا سبيل إلى العثور على ما يماثله (أي مفهوم الامتداد) تماما كوصف أساسي للجانب البِنَوي للغة في أي مذهب لغوي قديم أو حديث.

---

[1] اما المفعول به في داخل النواة(-م2)فيحذف في الخطاب فقط(بحسب الغرض).

رسم لتوافق بنية الكلام (الوحدة التركيبية) وبنية اللفظة (في جوهرهما)

نواة | الوحدة

بناء

الزوائد (خ)	المبني على (ع،$م_2$)	زوج مرتّب	
	±المعمول الثاني($م_2$)	العامل (ع)←المعمول الأول ($م_1$)	
سبعة زوائد منها الحال والتمييز الخاص بالفعل وسائر المفاعيل يمكن أن تتقدم أكثرها على جميع عناصر النواة (موضع الزيادة يقع بعدها)	– الخبر ± المفعول به –الخبر	– المبتدأ – الفاعل –اسم كان وأخواتها	–الابتداء (∅) – الفعل – النواسخ
	يتقدم على ع و$م_2$ بشروط	لا يتقدم إطلاقا على عامله	
كل واحد من العامل والمعمولين والزوائد قد يكون: **كلمة** واحدة أو **لفظة** أو **تركيبا** (جملة)			

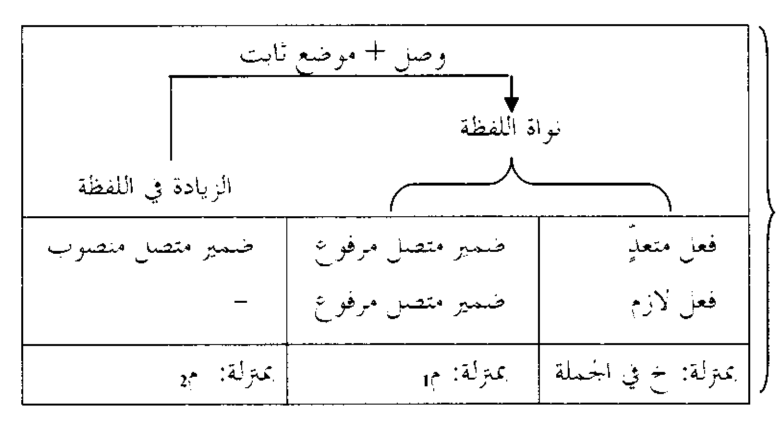
وحدة تركيبية (=جملة)

لفظة اسمية

وَصْل + موضع ثابت

نواة اللفظة

العامل(في صدر اللفظة)	**معمول واحد**	**الزوائد في اللفظة**
- ∅: خلو الموضع - حرف جرّ	- اسم مرفوع أو منصوب بحسب العامل التركيبي السابق (خارج اللفظة) - يكون اسم عامل جرّ إذا أضيف - واسم مجرور بدخول حرف الجر	**خمس زوائد:** - في الصدر: ال - في الآخر: الاعراب، التنوين، المضاف إليه، الصفة
دوره أن يوصل لفظة بلفظة تالية بمعنى من المعاني (ظرفية أو غاية وغيرهما) تركيب سابق باللفظة	لا يتقدم على عامله إطلاقا	موضع ثابت ← لا تقديم ولا تأخير ولا فصل



لفظة فعلية محضة وهي بمنزلة الجملة الفعلية

وصل + موضع ثابت

نواة اللفظة

		الزيادة في اللفظة
فعل متعدٍّ	ضمير متصل مرفوع	ضمير متصل منصوب
فعل لازم	ضمير متصل مرفوع	-
بمنزلة: خ في الجملة	بمنزلة: م1	بمنزلة: م2

قد تتداخل الجملة مع اللفظة الفعلية واللفظة الاسمية وذلك كالتالي:

- قد يكون المعمول الأول ضميرًا متصلا والمعمول الثاني لفظة اسمية نحو: "ضربت زيدا" **فهذه وحدة تركيبية لها لفظتان** الأولى منهما لفظة فعلية والثانية لفظة اسمية قامت مقام الضمير المتصل وهي منفصلة.
- وقد يكون المعمول الثاني ضميرًا متصلا والمعمول الأول لفظة اسمية نحو: "ضربك زيد". فهذه أيضا وحدة تركيبية لها لفظتان قُدّم فيها المعمول الثاني لأنه ضمير متصل. ومهما كان فالضمير المتصل المرفوع له دائما حكم المعمول الأول والضمير المتصل المنصوب حكم المعمول الثاني.
- وقد يكون المعمول الأول أي الفاعل اسما مظهرا وهو (ضرب زيدٌ) قابل للانفصال بالتأخير ههنا (ولا يُقدم) فهذه وحدة تركيبية تتكون من لفظتين: الأولى فعل (مع ما يدخل عليه) والثانية اسم مُظهر موضع فعله منفصل غير ثابت لأنه اسم مظهر غير مضمر متصل. كما يمكن أن يكون المعمول الثاني ههنا لفظة مثل: ضرب زيد عمرًا.

الباب السابع

ظواهر الإطالة وقوانينها



الفصل الأول

ظاهرة وقوع التراكيب في موضع الاسم

نعني بظواهر الإطالة إطالة الكلام إما **بإيقاع الجمل في موضع الاسم** وإما **بالتكرير والتثنية** حسب تعبير النحاة الأولين **لمحتوى موضع الاسم أو الفعل.** أما تسميتنا للجميع بلفظة الإطالة فلاعتمادنا على ما وصفه النحاة القدامى من هذا وخاصة تسمية التثنية عند سيبويه بالإطالة أو التطويل. قال: "ذهبت أنت وزيد"... لما وصفته[1] حسن الكلام حيث طوّلته وأكّدته"(390/1). وقال: "**أطلت النعت** فقلت: مررت برجل عاقل كريم مسلم فأجره على أوله"(210/1). وهذا قسم كبير من النحو وهي ظواهر لغوية عامة الوجود بالنسبة للغات الشائعة. وقد سماه تشومسكي بتسمية استعارها من الرياضيات ومعناها التكرير إلى ما لا نهاية وهي الـRecursiveness. وتنطبق، في النحو العربي، على الجمل التي لها موضع من الإعراب لأنها تقوم مقام اللفظة الاسمية الواحدة من جهة وعلى تثنية ما يوجد في الموضع الواحد بالتوكيد أو البدل أو تثنية الموضع نفسه كالعطف من جهة أخرى. أما النوع الأول [illegible]**دراج** وأما الثاني فهو **إطالة بالتثنية أو التكرير.** وينقسم النوع الأول إلى إيقاع بدون وساطة لأن الجملة تقع مباشرة في بعض مواضع الاسم وإلى إيقاع بوساطة باللجوء إلى حروف ترتبط بها الجملة المدْرَجة بالجملة المدْرِجة. ويلاحظ أن التكرير غير محدود من الناحية النظرية (كالتوكيد مثلا كما سنراه).

I . إيقاع التركيب في موضع الاسم بدون وساطة

لقد أفاض سيبويه في كلامه عن دخول الفعل المضارع في موضع الاسم وهو يريد أن يُبيّن سبب ارتفاع هذا الفعل إلا أنه توصل في نفس الوقت إلى أن يحيط بدقة بجميع مواضع الاسم التي يمكن أن يقع فيها الفعل المضارع (والفعل الماضي بشروط في حالات معينة).

---

[1] يستعمل سيبويه ههنا الوصف بمعنى التوكيد كعادة معاصريه من النحاة وسيبيّن في مكان آخر من هذا الكتاب الفرق بينهما وبين البدل. انظر ما يلي.

رأينا فيما سبق أن الكلام قد بني كله على أن الاسم هو الذي يعمل فيه العامل التركيبي بما في ذلك الاسم نفسه. فنظام "العمل" النحوي أساسه أن يكون الاسم هو المعمول الوحيد في الأصل وأن العامل في الأصل هو الفعل وحده إذ لا فعل بدون عمل. ويعمل الاسم أيضا إذا كان في معنى الفعل غالبا. وتعمل بعض الحروف وأكثرها لا يعمل. فالاسم مهما كان نوعه معمول في جميع أحواله: المنفصل منه والمتصل، المتصرف وغير المتصرف، مظهرًا كان أم مضمرًا. فمواضع الاسم هي المواضع التي يتحكم فيها العامل. فعلى الرغم من ذلك فإن هناك وحدات من الكلام تأتي في مواضع الأسماء وليست بأسماء بل تراكيب أي جمل. ويكون حكمها هو حكم الأسماء المنفردة المعمولة.

وليس ذلك خروجًا عن الأصل بل هو نوع من تفريع الفروع من الأصل وتحويله إلى صور أخرى لأن الأصل ههنا هو الحالة الأولى التي يكون عليها العنصر اللغوي قبل أن يتحول إلى شئ آخر مع بقاء ارتباطه كفرع بأصله.

وهذا الإيقاع أو الإدخال أو الإدراج للجمل في موضع الاسم يكون بتتريلها مترلة الاسم المفرد في الحكم الإعرابي داخل بنية الكلام (مثل حكم المفعول وخبر المبتدأ أو الحال والنعت أو المضاف إليه). وهو ظاهرة جدّ مهمة لأنها تشكّل قسمًا كبيرًا من النحو. وتمكن المتكلم من بيان موقفه من الأحداث والأحكام والأوصاف التي يعبر عنها المتكلم بالجمل. ويسميها اللغويون الغربيون بالإنكليزية Embedding أو Enchâssement بالفرنسية[1].

قال سيبويه: "اعلم أنها [الأفعال المضارعة] إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم يُبنى على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور فإنها مرتفعة... فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك: "يقول زيد ذاك". وأما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولك: "مررت برجل يقول ذاك" و"يوم آتيك" و"هذا زيد يقول ذاك" و"هذا رجل يقول ذاك" و"حسبته ينطلق" (409/1).

ويعلق الرماني على ذلك هكذا: "الموقع الذي هو للاسم ويصلح للفعل ستة أوجه: موقع المبتدأ وموقع الخبر والمبتدأ وموقع المفعول الذي يصلح لما فيه فائدة وموقع الصفة وموقع الحال وموقع المضاف إليه..."(96/3ظ) وقال أيضا:"لم كان موقع المبتدأ أو خبر المبتدأ... أحق بالاسم مع جواز وقوع الفعل فيه ولم لا يجوز أن يقع الفعل في كل موقع يصلح أن يقع فيه الاسم وهل

---

[1] أو Emboîtement.

ذلك لأن من المواقع **ما يستحيل أن يقع فيه الفعل كموقع الفاعل** لأنه فيه معتمد البيان عن الفعل وصلح أن يقع في موقع المفعول إذا كان للفائدة و لم يصلح أن يقع موقع المعمول إذا كان للبيان فقط... موقع الاسم الذي يصلح أن يقع فيه الفعل هو الموقع الذي يعمل فيه عامل الاسم مع أنه يصلح أن يقع فيه ما هو للفائدة"(97).

إن الذي ذكره سيبويه هو ستة مواضع عدّها ومثّل لها وحاول الرماني أن يعلل وقوع الفعل في هذه المواضع الاسمية وامتناع وقوعها في غيرها. **فالواقع أن الفعل لا يقع في موضع يعمل فيه عامل الاسم كموضعي الفاعل والمعمول الثاني** الذي هو المفعول به ولا في موضع معمول الابتداء الذي هو المبتدأ (وقد لاحظنا قبل أن سيبويه يصف بالمبتدأ ههنا الفعل أو الاسم الذي ليس محمولا على ما سبقه (معمولا لغيره) وهي حالة **الابتداء** (وقد صرّح بذلك[1]). وجميع المخصصات لنواة الكلام (كالتمييز والمفاعيل الأخرى) كما لا يقع في موضع المضاف ولا المجرور بالحرف. وها هي ذي أسباب الوقوع في المواضع:

فأما وقوعه 1) **في موضع الابتداء** فلأنه موضع تدخل فيه كل العوامل كعامل للمبتدأ أو كل ما يقوم مقامه وهي نظائر الفعل في العمل على الاسم

ووقوعه 2) **في موضع المبني على المبتدأ** وهذا ممكن لأن العامل هنا ليس فعلا بل الابتداء أو فعل ناسخ أو حرف معنى.

ويقع 3) في موضع المفعول الثاني لمثل حسبتُ وأخواتها لأنه بمترلة الخبر.

كما يقع 4) في موقع الحال وهو المخصص الخارج عن النواة التركيبية الوحيد الذي يقع الفعل في موضعه. وكان ذلك ممكنًا لأن للحال علاقة بالخبر وبالصفة في مثل هذا التحويل: "جاء زيد راكبًا (الحال) ← ∅ زيد راكبٌ (الخبر)← زيد الراكب" (الصفة).

ووقوعه 5) و6) في موضع الصفة والمضاف إليه وهو وقوع في داخل اللفظة الاسمية وهذا ممكن لأنهما مخصصان للاسم والاسم نواة للفظة

وأما ما يدخل كزوائد على نواة الكلام فاقتحام الجملة في مواضعها يحصل كالتالي:

---

[1] في قوله: "في موضع اسم مبتدأ" وفي مكان آخر بعده: "هلاّ يقول زيدٌ ذاك. فيقول في موضع ابتداء وهلا لا تعمل في اسم ولا فعل"(*1/409*-410).

		ع	م1	م2	خ	
الموضع الأصلي ←	1	**يقول**	زيدٌ	ذاك		الابتداء[1]
	2	∅	زيد	**يقول ذاك**		المبني على المبتدأ
	3	جاء	رجل	——	**يقول ذاك**	الحال
	4	حسبتُـــ	ـــه	**يقول ذاك**		المفعول الثاني لحسبت

	لفظه			
الصفة: رأيتُ	رجل	ـَـ	ن	**يقول ذاك**
المضاف إليه: سأكرمُك	يوم	ـَـ	ألقاك	
	0	1	2	3

ولابد من التذكير بأن الفعل لا يأتي أبدا بدون فاعل فهو في جميع هذه المواقع الستة يمثل جملة. فالجملة هي التي تأتي، في الحقيقة، في هذه المواضع وليس الفعل وحده[2]. والدليل على ذلك هو جواز الإتيان بجملة اسمية في كل واحد من هذه المواضع بدون حرج وذلك مثل: "زيد أبوه قائم" و"جاء رجل أبوه من الكبار".

ثم إن للفعل كعامل وما يقوم مقامه موضعا أصليا هو موضع الابتداء (في مثل: قام زيد). والابتداء هو دائما موضع استئناف فلا يمكن أن تدخل الجملة في هذا الموضع لهذا السبب بل يقع الفعل فيه في أغلب الأحوال ككلمة ولفاعله موضع آخر يليه وهنا ينحلّ الزوج المرتب الذي مرّ ذكره فلكل واحد منهما موضع. ويقع أيضا في هذا الموضع اسم يعمل عمل الفعل وهو الصفة مثل: "أقائمٌ الأخوان".

أما المواضع الخمسة الباقية فيكون الفعل فيها مع فاعله (وحتى مع مفعوله) في موضع واحد لأن هناك إدراج جملة في موضع اسم ولهذا لا ينبغي أن نعتبر الجملة الفعلية والاسمية في هذه المواضع التي تقبل الإدراج إلا جملة مُدْرَجة. وليست كل المواضع، كما رأينا، تقبل إدراج الجمل فيها كالمفعول به مثلا وغيره.

ويمكن أن نفسّر لماذا لا تقبل المواضع الأخرى وقوع الفعل فيها حسب ما صرّح به الرماني. فأما الفاعل والمفعول فلأنهما معمولان للفعل ولا يمكن أن يعمل الفعل في فعل آخر. وأما المبتدأ

---

[1] وقد سبّب قوله: "في موضع اسم مبتدأ" اضطرابا كبيرًا فهمه أكثر النحاة على أنه موضع المبتدأ الذي له خبر وهو معمول الابتداء كما تطرقنا إلى ذلك فيما سبق.

[2] وذكر سيبويه هذه المواضع لتعليل رفع المضارع.

وما يقوم مقامه فلا يمكن أن يعمل في الفعل. وفيما يخص المضاف والمجرور بالحرف فإنهما يكوّنان نواة اللفظة الاسمية فيستحيل أن يقوم الفعل مقام النواة الاسمية مع بقائها لفظة اسمية (بمخصصاتها الخاصة بها) ولا أن يقع، على العكس، الاسم في موقع النواة الفعلية مع بقائها لفظة فعلية.

ويلجأ الرماني في تفسيره -زيادة على ما ذكرناه عنه- إلى ميدان الخطاب. فقد لاحظ أن الفعل يقع في المواضع التي هي "معتمد الفائدة" بحسب تعبيره ويعني بذلك العناصر التي تفيد خبرا. وغيرها هي "معتمد البيان". وهذا صحيح فمواضع وقوع الفعل هي كلها "معتمد الفائدة" فيحل الفعل فيما هو منه ومن وظيفته.

هذا ولابد من الملاحظة أيضا أن دخول الجملة في مواضع الاسم المذكورة يحتاج إلى علامة ليتمكّن المخاطب من ربط الفعل(المقحم في موضع الاسم) بما سبق من الجملة لأنه دخل موضعًا ليس له بالأصالة. وذلك يتحقق بزيادة ضمير يعود إلى الاسم السابق ليتسق الكلام فلا يُقال: *زيد قام عمرو" بل "زيد قام عمرو إليه". قال المبرد بهذا الصدد: "لو قلت "زيد قام عمرو" لم يجز لأنك ذكرت اسما ولم تخبر عنه بشيئ" (المقتضب، 128/4). وقد سبق أن تعرضنا إلى ذلك في موضوع "بناء الفعل على الاسم" حسب تعبير سيبويه في مثل "زيد ضربته". **فالفعل ههنا هو في موضع اسم** في الأصل وهو خبر المبتدأ.

إن ما مرّ ذكره لا يخص، كما قلنا، وقوع الفعل (أي الوحدة التركيبية الفعلية) في مواضع معينة من الاسم. إذ إن الجملة الاسمية أو الوحدة التركيبية الاسمية (ابتداء+ مبتدأ+ خبر وتفرعاتها) هي بنفس هذه المترلة. فهي تقع في هذه المواضع التي تقع فيها الوحدة التركيبية الفعلية لأنها مساوية للجملة الفعلية كتركيب. قال المبرد: "ومثل هذا من الجمل قولك: "مررت برجل أبوه منطلق" (المقتضب، 125/4) فهذا موضع الصفة وشرط وقوع الجملة في هذا الموضع هو أن تكون الصفة نكرة لتنكير الموصوف[1].

وهذا يعرفه سيبويه جيدا إلا أن اهتمامه بالتقابل بين ما يُسميه "بناء الفعل على الاسم" والعكس والتفاته بصفة خاصة إلى وقوع الفعل موقع الاسم قد يوهم أنه استهان بما تشترك فيه الجملة الاسمية مع الجملة الفعلية في الوقوع موقع الاسم إذ كثيرا ما يُمثل لوقوع الجملة الاسمية موقع الاسم.

---

[1] وإن كانت معرفة فلابد من اللجوء إلى الموصول (بالرجل الذي أبوه منطلق. انظر مايلي).

وفيما يلي أمثلة **لوقوع الجملة الاسمية في موضع الاسم** (أي اللفظة الاسمية) في مواضع وقوع الجملة الفعلية بالذات إلا الأول.

1- ع: لا تقع الجملة أيا كانت في موضع العامل أما مثل "أن تصوموا" فهو اسم بمعنى صيامكم كما سيأتي.

2- م2: هو موضع الخبر: "زيدٌ [أبوه قائم]"

3- م3 (المفعول الثاني لحسبتُ): "حسبتُ زيدًا [أبوه منطلق]"

4- مخ (الحال): "جاء زيد [ويداه فارغتان]".

5- موضع $\overleftarrow{2}$ (المضاف إليه) في داخل اللفظة: "[يومَ زيدٌ أمير]"

6- موضع $\overleftarrow{3}$ (الصفة) في داخل اللفظة: مررتُ برجلٍ[أبوه كريم]

أما الحال فلا يقع في موضعها المبتدأ والخبر كما تقع فيها الجملة الفعلية إلا مع واو المصاحبة كما مثلنا في 4.

II . الإيقاع بوساطة وهما أوَّلا: "أنْ" و"ما" ثم "الذي" وأخواتها

إن إقامة الوحدات التركيبية مقام الاسم في **مواضع معينة محدودة** كما مرّ بنا وهي إطالة تحتاج فقط إلى ضمير يعود إلى الاسم المخبر عنه وبه يعرف المخاطب العلاقة التي تربط الكلام المُدْرج في موضع الاسم بما سبق (المبتدأ أو الفاعل أو الموصوف الخ).

أما ما يقع من الإدراج للفعل في كل موضع للاسم مهما كان في مثل: أُريد (تقوم) فيحصل ذلك إذا حوّل الفعل (تقوم) إلى ما يكون في معنى الاسم وهذا يحتاج إلى وساطة. فالذي يربط، في هذه الحالة، الفعل بما سبق من غير الضمير هو حرف خاص وهو "أنْ". يأتي قبل الفعل فيعدّ الفعل لذلك كالصلة له فيتم الإدراج به مثل "أُريد أنْ تقومَ". ويكون المجموع "أنْ تَقومَ" مساويا لمصدر"قيامك": "أن تقوم"= قيامك هو هنا موضع المفعول به. قال سيبويه بهذا الشأن: "أنْ تفعلَ" بمنزلة اسم واحد" (404-403/1). وتنقسم هذه الحروف المدرِجة إلى قسمين:

1) ما يدخل في صلته ويكوّن معها مجموعة لها معنى المصدر وذلك مثل: أنْ وما المصدرية، كما رأينا،

2) ما يدخل في صلته ولا يكون مصدرًا وهو الاسم الموصول.

أما القسم الأول فينقسم بدوره إلى ما يختص بالفعل وهما "أنْ" و "ما" وما يختص باللفظة الاسمية وهو "أنّ".

وقد سبق أن تناولنا "أنْ" و"ما" بالدراسة كعناصر تدخل في اللفظة الفعلية فيصير الفعل معها اسمًا له معنى المصدر وحكمه. وهذا يمكّن الوحدة التركيبية الفعلية من أن تقوم مقام الاسم إذا كان مصدرًا وأن تدخل في كل المواضع التي يأتي فيها المصدر. ومنها موضع 2 الذي هو للمضاف إليه مثل "بعد أن يفرغ". وهذا ببعض الشروط: فإذا جاء في موضع المبتدأ وما يقوم مقامه (م1) فلا يكون عاملها إلا الابتداء مثل: هـــ "أن تصوموا خيرٌ لكم" (البقرة، 184).م

ويشترط هذا لأن "أن+فعل" وإن كان له معنى المصدر والقدرة على القيام مقامه (هو وحده) فإنه في الأصل لفظة فعلية لأن "أن" الناصبة لا تدخل إلاّ على الفعل ويمكن أن تقوم "ما" المصدرية مقام "أن" وتأتي مجرورة كثيرًا مثل: "بعدما تفرغ".

وهذا قياس ما يخص "أن+فعل":

1

ع	م1	م2= اندراج الفعل فيه بـــ "أنْ"			
			الصلة		
			ع	م1/م2	م2/م1
أريد	∅	أنْ	أخرجَ	∅	#
أريد	∅	الخروج		#	

2

ع	م1		م2 = الصلة			
			ع	م1/م2	م2/م1	
يخشى	زيد	أنْ	يضرب	عمرو	بكرا	(أو أن يضرب بكرًا عمرٌو)
يخشى	زيدٌ		ضَرْبَ	عمرو	بكرًا	(أو ضرب بكرٍ عمرًا)

3

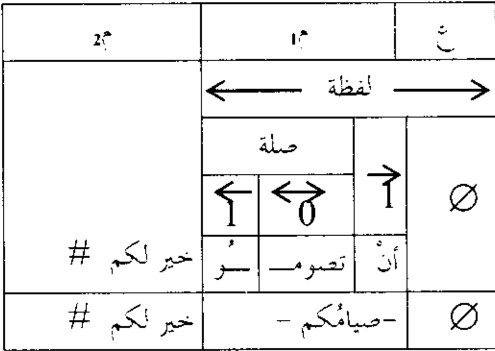
ع	م1	م2=صلة			
			ع	م1/ م2	م2/ م1
خِفْـــ	تُ	(من)أنْ	يخرجَ	زيدٌ	#
خِفْـــ	تُ	(من)	خروج	زيدٍ	#

م1=صلة				م2	ع	
	م	ع				
#	ت	صنعـ	ما	ني	أعجب	4
	#	صنيعُك		ني	أعجب	

م2=صلة				م1	ع	
#	تفعلُ	ما	كَـ	∅	أفعلُ	5
#	فِعْلِكَـ		كَـ	∅	أفعلُ	

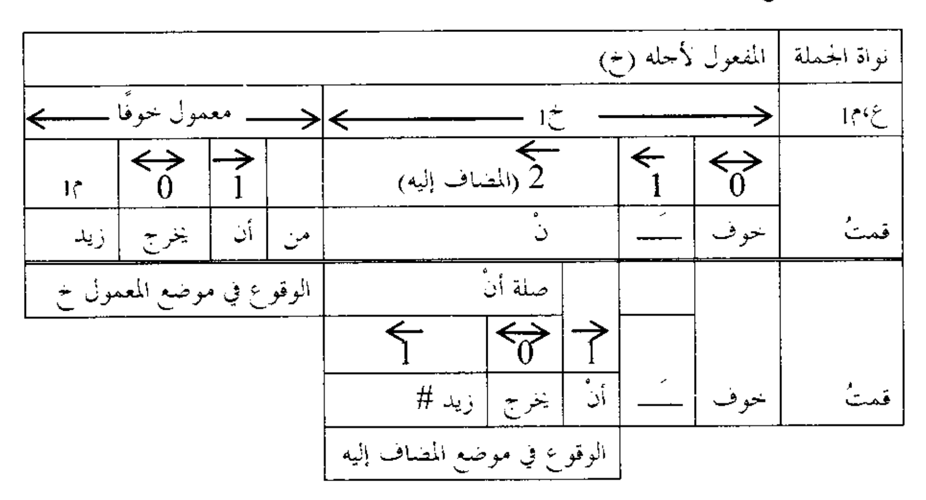
الإدراج في م2 حصل في 1 و2 و5 وفي م1 في 4 .

III) "أنْ +فعل" في موضع م1



IV. وقوع "أَنْ + الفعل" في داخل اللفظة

ب) في موضع المخصص وهو المفعول لأجله



V. حروف النصب مع "أنْ" مضمرة

إن لحرف "أنْ" نظائر تدخل على الفعل وتدل على الغاية فينتصب وهي اللام المكسورة وكي وحتى. قال سيبويه: "فإنما انتصب هذا بأنْ وأنْ **ههنا مضمرة** ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران" (407/1). أما كي فتختص بالفعل وقال عن ذلك سيبويه: "اعلم أن "أنْ" لا تظهر بعد حتى وكي" (نفسه). وما يحمل اللغوي على القول بإضمار "أنْ" مع حتى واللام هو لورودها أحيانا وعدم ورودها أحيانا أخرى مع اللام.

فإن لم تضمر "أنْ" مع "حتى" فهذا يمنع من حمل "حتى" على أختها التي تقترن بأَنْ وهي اللام في بعض لغات العرب فالقياس فيها يقتضي إضمارها مع "حتى"وكذلك"كي".

ع، م1، م2	وقوع "حروف النصب + فعل في موضع مصدر				
			اللفظة الفعلية		
	الحرف الواصل		الصلة		
فعلتُ هذا	لِـــ	أنْ	يخرجَ	زيدٌ	#
	لِـــ	(أنْ)	يخرجَ	∅	#
	لِــكي		يخرجَ	∅	#
	كَي	(أنْ)	يخرجـــ	ـــوْ	
	حتى		تخرجـــ	ـــي	#
	لِـــ	خروج +ضمير			#

القوسان يدلان على الإضمار.

كان بعض النحاة يقولون: "بأن اللام هي الناصبة في "لأكرمك". وهي بمنزلة "أنْ" وليست هي لام الخفض التي تعمل في الأسماء ولها معنى "كي". فإذا أتت كي مع اللام فالنصب للام – وكي مؤكدة لها– وإذا انفردت فالعمل لها. وأجازوا ظهور أن بعد "حتى" كظهورها بعد "كي". والنصب عندهم بـــ"حتى" كالنصب بأن وكي..." (شرح السيرافي، 177/176/9). ونسب هذا أيضا إلى الأخفش. وأُجيبَ بأن اللام وحتى في جرّهما للاسم ودخولهما على الفعل بمعنى واحد وهو الغاية وأن حذف "أن" بعدهما هو أمر عارض سببه الكثرة (نفسه). وقال في ذلك الرماني: "والصواب مذهب سيبويه في أنها [حتى] واحدة لأن اختلاف الأحكام والمعاني إذا لم يتوجّه إلا على اختلاف وضع الحرف صار بمنزلة حرفين مختلفين في الصورة. فلهذا كانت لام الابتداء غير لام الإضافة. وليس كذلك "حتى" وحروف الغاية. إنما تختلف الأحكام فيها والمعاني

بحسب ما يصحبها من أن أو تجريدها من هذا الحرف. وذلك لا يخرجها من أن يكون أصل وضعها على حدّ واحد فتكون حرفًا واحدًا..." (108/3و).

VI . أنَّ كواسطة

أما فيما يخص "أنّ" فلا تظهر في الكلام إلا في بداية الوحدات التركيبية الاسمية (المبتدأ والخبر وتفرعاتهما). فهي تصل الفعل بها في مثل: "حسبت أنّ زيدًا منطلق". فتكون الوحدة المدرجة بأنّ صلة لها والمجموعة من أنَّ وصلتها بمنزلة مفعول به[1]. فهي واسطة بين ما يسمّيه النحاة بأفعال القلوب مثل حسبت والجُمل الاسمية.

وبدخول "أنّ" تصير "حسبتُ" من الأفعال العادية غير الناصبة للمبتدأ والخبر مباشرة وفتحت همزة "أنّ" كدليل على أن هذا المدرج هو المعمول الثاني للفعل (المفعول). وأهم شيء هنا هو مماثلة "أنّ" لأنْ في جعل الصلة بمنزلة مصدر ثم عملها النصب: أنْ في الفعل وأن في الاسم المبتدأ لأن كليهما يدل على الغاية.

ع/ م1	م1	م2
∅	زيدٌ	منطلق
إنّ	زيدًا	منطلق
حسبت	زيدًا	منطلقا

<table>
<tr><td>ع/ م1 م2</td><td colspan="3">م2=مفعول به</td></tr>
<tr><td rowspan="3">حسبت
بلغني
أشهدُ
تأكدتُ
أحقًّا</td><td>الواصل</td><td colspan="2">الصلة</td></tr>
<tr><td>ت</td><td>م1</td><td>م2</td></tr>
<tr><td>أنّ
أنّ أو بأنّ
أنّ أو من أنّ</td><td>زيدًا</td><td>منطلق</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="3">← = انطلاق زيد</td></tr>
</table>

---

[1] ويضاف إلى هذه الحروف حروف العطف التي ينتصب معها الفعل: الواو والفاء وأو.

VII. الاسم الموصول كواسطة

وفيما يخص النوع الثاني من الوقوع بواسطة فهو الذي **يقع بالاسم الموصول "كالذي"** وما يتصرّف منه و"مَنْ" و"ما" و"أيّ". وللموصول في العربية دور خاص وهوكما قال أبو علي الفارسي: "إن "الذي" إنما صيغ لأن يتوصّل به إلى وصف المعارف بالجمل" (الحجة، 111/1 ط.دار الكاتب). وذلك مثل "قام الرجل الذي لقيته". "فالذي" في الواقع هو عنصر يصل الاسم المعرفة بصفته المتكوّنة من جملة. وهذه الجملة كصفة تقع في موضع المفرد (3←) في داخل اللفظة الاسمية. والاسم المُدرِج لها في هذا الموضع هو "الذي". وهو مع صلته يساوي لفظة اسمية. فدور "الذي" هو أن يمكّن من وصف الاسم المعرفة بالوحدات التركيبية أي بالجمل.

وأما الاسم النكرة فلا يحتاج في العربية إلى "الذي" لذلك كما قال سيبويه: "وأصل **وقوع الفعل صفة للنكرة** كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرة"(66/1) وذلك في مثل: "مررت برجل يقول ذاك" ومع المعرفة تصير: "مررت بالرجل الذي يقول ذاك" أو"الذي أبوه منطلق". وعلى هذا فليس "الذي" ونظائره حرفًا بل هو **اسم مبهم** يقوم مقام الاسم مثل اسم الإشارة. ويمكن على هذا أن يعمل فيه هو وصلته أيُّ عامل مهما كان فيكون مبتدأ أو خبرا وفاعلا ومفعولا ولا يمكن أن تظهر فيه وفي صلته علامة الإعراب. وبما أنه معرفة فلا يقع في موضع النكرة أبدا مثل الحال والتمييز[1].

قال سيبويه: "لأنّ "الذي" ليس منتهى الاسم وإنما منتهى الاسم الوصل (أي الصلة)" (68/1). وقال: "الذي" مع صلته بمنزلة اسم واحد" (نفسه). وقال: "فأنْ تلد" اسم وتلد به يتم الاسم كما يتم "الذي" بالفعل فلا عمل له هنا كما ليس لصلة الذي عمل"(66). وقال أيضا: "أ أخواك اللذان رأيت" لأن "رأيت" صلة الذين وبه يتم اسمًا"(65/1). وقال: "الذي رأيت أخاه زيد" ولا يجوز أن تبتدئ بالأخ قبل "الذي" وتُعمل فيه رأيت فكذلك لا يجوز النصب في قولك: "أ ذكرٌ أن تلد ناقتُك أحب إليك أم أنثى"(66).

يعني صاحب الكتاب أن "الذي" مع صلته يشكّل اسمًا واحدًا وتمام هذا الاسم هو صلته وبما أنها صلة -مثل صلة أنْ- فلا يمكن أن يتقدم أي عنصر تحتوي عليه على الاسم الموصول لأن **كل ما هو مُدْرَج** أي ما يأتي في موضع المفرد من عناصر الجملة فلا يتقدم على الجملة المدرجة

[1] خلافا للكثير من اللغات.

فلا المُوصول وصلته ولا معمولها. وقد وضح ذلك ابن السرّاج في أصوله. قال: "لا يجوز أن يتقدم على المُوصول (أي الصلة) لأنها كبعضه وذلك نحو صلة الذي وأنْ. فالذي يوصل بأربعة أشياء: الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والشرط وجوابه والظرف" (223/2). ويحتاج المُوصول أيضا إلى ضمير يعود على الاسم المُوصوف به مثل التراكيب التي تأتي في موضع الاسم بدون وساطة. قال سيبويه: "ولابد أن تكون في صلتها ما يرجع إليها والألف واللام إذا كانت بمنزلة "الذي" وصلتها كصلة "الذي" إلا أنك تنقل الفعل إلى اسم الفاعل فتقول في "الذي قام"= القائم... فتصير الألف واللام اسما[1] يحتاج إلى صلة وأن تكون في صلته ما يرجع إلى الألف واللام" (نفسه). فقد علمنا بهذا الكلام أن الصفة[2] المُعرّفة بالألف واللام تكافئ المُوصول بصلته في هذا النحو من الكلام.

وقد يحذف هذا العائد وأحسن المُواضع التي يقع فيها هذا الحذف هو صلة المُوصول. قال السيرافي: "اعلم أن حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع: الصلة والصفة والخبر. فالصلة قولك: "الذي رأيت زيد" في معنى الذي رأيته والصفة قولك: "مررت برجل أكرمت" أي أكرمته والخبر قولك: "زيد أكرمت" في معنى "زيد أكرمته". **أما حذفها في الصلة فحسن...** لأن الذي والفعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد وكذا لكل موصول" (شرح، 115/3). وصرح سيبويه أن إثبات الضمير العائد في الصفة أحسن وأما حذفه في الخبر فضعيف. (الكتاب، 43/1-45-44).

أما "مَنْ" و"ما" و"أي" فقد قال سيبويه عنها: "لأن أيًّا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي كما أن مَنْ (وما) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي"... قالوا: امرر على أيّهم أفضل فأجراها هؤلاء مجرى الذي" (397/1).

[1] لا يريد سيبويه أن الألف واللام –وهي حرف معنى– هي اسم في ذاتها إنما مقصوده أنها مع ما يليها مكافئة لاسم موصول وصلته يمكن أن تقوم مقامه وما يليها هو صلة لأنها تصير بمعنى المُوصول. وقد فعل هذا بالنسبة لـ"أنّ".

[2] أي اسم الفاعل وما يدخل في هذا القبيل.

الفصل الثاني

ظاهرة الإطالة بالتثنية أو التكرير

إن "الوقوع موقع المفرد" يخص، كما مرّ بنا، وقوع الوحدات التركيبية فقط. فهو إدراج جملة في موضع من مواضع الاسم. أما الإطالة بالتثنية لما يحتوي عليه الموضع -أيا كان الموضع- فهو يحصل بتكرير ما يقع في الموضع بصورته الأصلية أو بصورة أخرى إلى ما لا نهاية من الناحية النظرية.

إن الإطالة بالتكرير على قسمين: بتكرير مؤكّد لمحتوى الموضع أو بتكرير الموضع وحكمه لإفادة معنى. فأما الأول فيكون لمجرد التأكيد أو ما يقرب من التأكيد كالتوضيح والتحقيق -فيما يسمى التوكيد والبدل وعطف البيان- وأما الثاني فيكون بزيادة المعاني في نفس الموضع بتكريره وبنفس الحكم الإعرابي وهو الإشراك عند سيبويه وأتباعه بمعنى عطف النسق.

مثّل سيبويه لتوكيد نفس اللفظ بقوله:"قد ثبت زيدٌ أميرًا "**قد ثبت**" فأعدت "قد ثبت" "توكيدا... ومثله في التوكيد والتثنية: لقيت عمرًا عمرًا"(277/1). ويمكن أن تكرر كل الوحدات توكيدا أما غير المنفصلة فصلاً تاما فتكرر "بعمادها" على حسب تعبير الرضي. قال: "التكرير اللفظي يجري في اللفظ كلها أسماءً كانت أو أفعالا أو حروفا مفردة كانت أو جملا أو غير ذلك" ويمثل للشرط المذكور بالضمير خاصة: "يكرر مع عماده نحو: مررت بك بك" ويلاحظ أن الضمير المنفصل المرفوع يقوم في التوكيد مقام الضمير المجرور إذ لا لفظ له: مررت بك أنت"(331/1-332).

وللتوكيد أيضا ألفاظ يؤكّد بها بعد الضمير. قال سيبويه: "لها أسماء تعطف عليها تعمّ وتؤكّد... وذلك قولك: مررت بهم كلِّهم... مررت بهم أجمعين... [أو]جُمع... [أو] أجمع... ومررت بهم جميعهم... ومنه مررت به نفسه ومعناه: مررت به بعينه" (223/1). ولاحظ سيبويه أن النحويين يسمون هذا صفة وقال: "**ليس بصفة** لأن **الصفة تحلية**[1] نحو الطويل أو قرابة نحو أخيك... ولكنها **معطوفة** على الاسم تجري مجراه فلذلك قال النحويون صفة" (نفسه).

---

[1] وقال أيضا: "مررت بك أنت... ليس وصفا بمنزلة الطويل ولكنه بمنزلة "نفسه"... صار عندهم صفة لأن حاله كحال الموصوف... فالصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء..." (393/1). ومع ذلك يستعمل لفظة الصفة للدلالة على التوكيد في عدة أماكن.

وقد ذكر سيبويه دليلا قاطعا في الفرق من حيث البنية بين البدل والصفة. قال: "الوصف **تابع** للاسم مثل قولك: رأيت عبد الله أبا زيد. فأما البدل **فمنفرد**"(393/1). فهذا معناه أن الصفة جزء من اللفظة الاسمية كصفة لموصوف فهي "من الاسم". أما البدل بالنسبة للمبدل منه **فليس من اسمه**". فهو منفرد عنه ولا يكوِّن معه وحدة. والدليل على ذلك إمكان الوقف على المبدل منه خلافا للموصوف[1].

وأما البدل فقد مثّل له سيبويه وهو أنواع. قال: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول. وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم... فهذا يجيء على وجهين: على أنه أراد أكثر قومك... ولكنه **ثنّى** الاسم توكيدا... ويكون على الوجه الذي أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول: رأيت قومك ثم يبدو له أن يُبيّن ما الذي رأى منهم فيقول: ثلثيهم أو ناسا منهم"(75/1).

وينطبق هذا على الفعل. قال سيبويه: "متى تأتنا تُلْمِمْ بنا... قال: تُلْمِمْ بدل من الفعل الأول ونظيره في الأسماء: مررت برجل عبد الله فأراد أن يعتمد الإتيان بالإلمام كما فسّر الأول بالاسم الآخر"(446/1).

ومن أقدم من ذكر الأنواع الأربعة للبدل ومثّل لها المبرد. قال: "من ذلك أن تُبدل الاسم من الاسم إذا كان لشيء واحد... ذلك: مررت بأخيك زيد... الآخر أن تبدل بعض الشئ منه... وتبيّنه للسامع... ضربت زيدًا رأسَه... الثالث أن يكون المعنى محيطا بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده..." يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه" (المروج،4) ووجه رابع... إنما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط...كلمت زيدًا عمرًا"(المقتضب، 295-297).

وفيما يخص عطف البيان فقد ذكر سيبويه أمثلة منه وسماه بهذا الاسم. قال: "أما قول رؤبة[2] فعلى أنه جعل نصرًا عطف البيان ونصبه كأنه على قوله: يا زيدُ زيدًا"(304/1-305). وقال أيضا: "وإنما قلت: يا هذا ذا الجُمَّة لا توصف به الأسماء المبهمة إنما يكون بدلا أو عطفا على الاسم إذا أردت أن تؤكّد كقولك: يا هؤلاء أجمعون وإنما أكدت حين وقفت على الاسم"(306/1). وتطرق المبرد إلى مثال سيبويه. قال: "يا نصرُ نصرًا نصرًا فإنه جعل المنصوبيْن

---

[1] قال سيبويه بهذا الشأن:"إذا قلت: يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفا عليه" (307/1).

[2] في بيت شعر: إني وأسْطارٍ سُطِرْن سطرًا   لقائل يا نصرُ نصرًا نصرًا

تبيينًا لمضموم وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان... تقديره قولك: يا رجلُ زيدًا أقبلْ. جعلت زيدا بيانا للرجل" (المقتضب، 209/4).

قد يتفق عطف البيان مع بدل الكل من الكل لأن كلا منهما جعل للبيان -بيان حقيقة- والتوضيح وليس للتحلية ولا للتأكيد. قال الرضي بهذا الصدد: "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان... كما هو ظاهر كلام سيبويه فإنه لم يذكر عطف البيان بل قال: "أما بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبد الله كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن يقال له ذلك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه" [الكتاب،224/1] (الرضي، 113/3، ط عالم الكتب). وصرح الرضي أن "الفرق يقع في غير هذا الباب أيضا[1] كقولك: يا أخانا الحارث ولا يجوز لو جُعل بدلا لعدم جواز يا الحارث " (132/3).

أما ما سماه النحاة القدامى بالإشراك -وهو عطف النسق- فهو ينتمي إلى ظاهرة الإطالة لأنه تثنية مثل ما سبق ذكره. قال المبرد بهذا الصدد: "واعلم أن المعطوف على الشئ يحلّ محلّه لأنه شريك له في العامل نحو: مررت بزيد وعمرو وجاء زيد وعمرو". وقال قبل ذلك: "اعلم أن البدل في جميع العربية يحلّ محلّ المبدل منه"(المقتضب، 211/4). وفي الكتاب: "يا زيدُ وعمرو. ليس إلا أنهما اشتركا في النداء"(305/1). وقال: "اعلم أن المعرفة والنكرة في باب الشريك والبدل سواء واعلم أن المنصوب والمرفوع في الشركة والبدل كالمجرور"(219/1). وقال السيرافي: "أن المعطوف لا تقدّر إعادة العامل بعد حرف العطف بل تجعل العامل الأول لهما جميعًا وتجعل حرف العطف كالتثنية"(شرح، 29/3). ولهذا السبب يكون للمعطوف نفس الحكم الذي للمعطوف عليه.

ويفترق الإشراك -عطف النسق- عن غيره مما يجتمع فيه في التثنية في أمور:

1- يختلف فيه المعطوف لفظا ومعنى عن المعطوف عليه. قال الرماني في هذا: "لأن الثاني هو الأول إلا النسق"(46/2).

2- لا يأتي للتأكيد ولا للبيان بل هو مفيد لمعانٍ زائدة يمكن أن تحل محل الأول.

3- يتم الإشراك أو العطف بواسطة وهي حرف من حروف العطف[2].

---

[1] في مثل:"أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ" (انظر شرح الرضي، 300/2).

[2] عددها عند سيبويه تسعة وهي: الواو-الفاء-ثم-أو-أم-بل-لا-لكن-حتى (435/1 وما بعدها).

4- يجوز العطف على أي شيء يكون مماثلا له. وصرّح بذلك سيبويه بقوله: "ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يُشرك بينه وبين مثله"(86/1).

وعلى هذا فالتثنية لا تصيب، في الإشراك، محتوى الموضع. فليس ههنا تكرير لكلمة أو إيجاد بدل منها مما يدخل في موضع يكون له نفس الحكم بل هو **تكرير للموضع نفسه** أي للمبتدأ أو الخبر أو الصفة أو المضاف: فهو تعدّد للموضع بواسطة حرف بمحتوى غير الأول:

ويوجد **تعدّد** مثله لكنه بدون واسطة ومثّل له سيبويه. قال: "فإن **أطلت** النعت فقلت: مررت برجل عاقل كريم مسلم فأجره على أوله" (210/1). ولا يختلف هذا التعدّد في الوضع عن عطف النسق إلا في الربط بالحرف وأما تحصيل الزيادة في المعنى فهو المعنى الذي يختص به كل حرف عطف فكلاهما تكرار للمبتدأ أو الخبر وغيرهما إلا أن التعدد المحض يمتنع في بعض المواضع كموضع الفاعل فلا يكون للفعل فاعلان إلا بالعطف مثل: "قام زيد وعمرو". أما المواضع التي يجوز فيها التعدّد الصرف فهي: المبتدأ والخبر والحال والمفعول الثاني لحسِبْت والصفة والمضاف إليه والمكرر نفسه كالبدل وعطف البيان ويمتنع من التعدد الصرف الفعل والفاعل والمفعول به وسائر المفاعيل والمضاف وغير ذلك[1]. والجدير بالذكر هو أن هذه المواضع هي مواضع إفادة وهي التي تقع فيها الجملة بدون واسطة (التي سبق أن رسمناها).

أما في الخطاب فقد أثبت علماء البلاغة الفوارق الخطابية بين ما سمّوه بالفصل والوصل وهما تسميتان لهذين النوعين من التعدّد. وهو باب من البلاغة عظيم.

هذا وقد سبق أن قلنا أن التثنية هي تكرير إلى غير غاية نظريًا سواء في ذلك التكرير للتأكيد والبيان والتعدّد بشكليه. وقد لاحظ ذلك النحاة وبنوا على هذه الظاهرة نوعا من التمارين الرياضية مما سموه بمسائل التمرين. قال ابن السراج بهذا الصدد: "وقد يجوز أن تأتي بمبتدأ بعد مبتدأ وأخبار كثيرة وهذه المبتدآت إذا كثروها فإنما هو شيء قاسه النحويون يتدرّب به المتعلمون ولا أعرف له في كلام العرب نظيرًا. فمن ذلك قولهم: "*زيدٌ هندٌ العَمْران منطلقان إليها من أجله". فزيد مبتدأ أول وهند مبتدأ ثان والعمران مبتدأ ثالث وهند وما بعدها خبر لها والعمران وما بعدهما خبر لهما. وجميع ذلك خبر عن زيد والراجع إلى زيد الهاء في قولك: من أجله والراجع إلى هند الهاء في قولك: إليها. والمنطلقان هما العمران. وهما خبر عنهما وفيهما

---

[1] راجع الأشباه والنظائر، ط. بيروت، 1 318-319 .

ضميرهما... فإذا **طال** الحديث عن المبتدأ كل الطول وكان فيه ما يرجع ذكره **إليه جاز**" (الأصول، 65/1).

يريد ابن السراج أن يُبين بما قاله، وأتى بمثال له، أن القياس لا يمنع إطالة الكلام بالتعدّد المفرط إنما الذي يمنعه هو الاستعمال. فلم يلاحظ أنه جاء مثل هذا في كلام العرب لأنه لا يوافق ما مُنح الإنســـان من القدرة الفيزيولوجية المحدودة على إحداث مثل هذه الجمل المتشابكة وعلى فهمها[1].

ولابد أن نؤكدّ على ما تطرقنا إليه في مقدمتنا قبل أن نختم هذا الفصل أن النحاة من نهاية القرن الثالث قد أدخلوا الصفة (النعت) في مجموعة ألفاظ التثنية من توكيد وبدل وعطف نسق بدعوى أنها كلها توابع للاسم في الإعراب وأن الصفة هي نفس الموصوف مثل التوابع الأخرى غير العطف. فصار ذلك أصلا في ترتيب أبواب النحو إلى يومنا هذا. وأقدم من صرّح بذلك هو ابن السراج قال في الأصول: "هذه توابع الأسماء في إعرابها التوابع خمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف... فجميع هذه تجرى على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب"(19/2).

فصحيح أن الصفة تتبع موصوفها في الإعراب ويصح أن نقول بأن [illegible] عناصر التثنية وعلى الرغم من ذلك **فليست الصفة تثنية أو تكريرا للاسم** أو موضع الاسم. فهذه هي الميزة الأساسية للتوكيد والبدل وغيرهما. فالصفة تنتمي إلى جنس آخر تماما من الوحدات اللغوية وهي الزوائد الأساسية التي يتم بها الاسم. وهي من العناصر التي تدخل على الاسم كتمام له وتخرج مثل المضاف وجميع ما يدخل عليه في صدر الاسم كحرف الجر وأل التعريف. فكل واحد من هذه العناصر هي "من الاسم" كما يقول سيبويه. أما البدل أو عطف البيان فهو تكرير للاسم أو الفعل وليس مما يكون مع الاسم كشيء واحد كالمضاف إليه والصفة وقد يكون المضاف أو الصفة مكرّرين كسائر العناصر وليس هذا التكرير هو لسبب كونها "من الاسم". وقد بين سيبويه بكلام صريح جدا الفرق بين البدل والصفة من هذه الحيثية قال: "الوصف تابع للاسم مثل قولك: رأيت عبد الله أبا زيد. فأما البدل فمنفرد"[2] (393/1). يجعل سيبويه، باصطلاحه

---

[1] وقد فسر ذلك ابن سينا. قال: "ثم اللسان والعادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف بل هناك حدّ تنفر الطباع من استعمال ما هو أطول منه" (الشفاء، المنطق 2 المقولات، ص 12).

[2] قد سبق أن ذكرنا هذا الكلام.

الخاص، صفة التابع للاسم كون **الشيء من الاسم وليس فقط بإتباع الاسم في إعرابه** وهذا يقتضي استحالة الفصل بين الصفة والموصوف كما هو الحال بين المضاف والمضاف إليه والجار والمجرور ثم يشير إلى انفراد البدل لإمكان انفصاله عن المبدل منه والوقف على ما سبقه.

الفصل الثالث

الإطالة المكثفة والإطالة الموسعة وما يفترق فيه علم العربية والنحو التوليدي

إن النحاة الأولين قد أظهروا اهتماما كبيرًا بتحويل التراكيب إلى كل ما يجيزه القياس على اختلاف أنواعه وبإطالة التركيب خاصة. وقد ذكرنا ما قاله ابن السرّاج في ذلك من تكرير المبتدأ والخبر وغيرهما مما يقبله القياس وهو نوع واحد من العدد الكبير من التدريبات الرياضية التي كانوا يتعاطونها منذ عهد قديم. وقد أشار سيبويه إلى نوع منه بما سماه بـ"التصريف والفعل" فيما يخص الكلم ونسب ذلك إلى سابقيه ومعاصريه. وسمي ذلك فيما بعد "بمسائل التمرين". أما فيما يخص التراكيب فقد صنعوا لها أنواعا كثيرة من التدريبات "كالألف واللام" ويسميه المبرد "الابتداء" (89/3) وغيره كـ:"الإخبار بالذي".

أما النوع الذي نحن بصدده وهو إجراء التعدّد لكل ما يُجيزه القياس فهو عند تشومسكي السبب الرئيسي لما يسميه بـ"إبداعية اللغة" (Language Creativity). ويعني بذلك أن اللغة تمكّن الناطق بها من أن ينطق بجمل لم ينطق بها أحد من قبل مع انتمائها إلى نظامها. **فيكون التكرار أو إدراج الجمل، إذا راعينا في ذلك العلاقات التي هي أساس التحليل التوليدي، هو الذي يجعل اللغة قادرة عنده على الإبداع لجمل جديدة** لم تُسمع أبدا إلا أنها خاضعة لحدودها.

فههنا يفترق النحاة العرب القدامى عما كان تشومسكي يقرّره. إذ **كل ما هو جديد** عند العلماء العرب بالنسبة للكلام ويكون لم **يسمع فهو ما يقيسه المتكلم**. ولا يمكن أن يكتفي في تفسير الإبداع على مجرّد الإطالة. ولا يحصل الإبداع عندهم إلا بالرجوع **للتراكيب التي يجيزها القياس** أو بعبارة أخرى ما تحتمله القسمة التركيبية وما هو على قياس كلام العرب. وهذا شيء لا يعرفه أصحاب المذهب التوليدي.

صحيح أنه لا يمكن بعدد متناه من العناصر أن نحصل على عدد غير متناه من الجمل إلا بتكرار العناصر والتعدّد كما يقول تشومسكي. وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها فمن العدد المتناهي من العناصر والعدد المتناهي من التراكيب لا يمكن أن نحصل إلا على عدد متناهٍ من

الجمل مهما بلغ عددها من الضخامة. فلولا التكرار والتعدّد لما كان اللامتناهي من الجمل معنى[1].

فكل هذا صحيح لكننا يمكن أن نتساءل لماذا ربط الإبداع باللانهائي من الجمل؟ فهل هو لتجاهله أو عدم مراعاته للقوة الخلاقة للقياس واعتقاده أن التكرير هو وحده سبب الإبداع اللغوي؟ ثم إلى أي تكرير يشير يا تُرى؟ فإن كان هو التكرير -أو التعدّد- النظري الذي يُفضي إلى اللامتناهي من الجمل فإن هذا لا يحتاج إليه في تفسير الإبداع لأن ما أُتي للمتكلم من القدرة على الإتيان المستمر بجمل جديدة بفضل نظام اللغة لا يدين فيه المتكلم للتكرير النظري بشيء. بل هو مدين في إبداعه للجمل لقسمة التراكيب التي يُجيزها القياس وعددها يكاد **لا يُحصى ولا يعدُّ، مع أنه متناهٍ** إذ قد يحتاج الناطق إلى عشرات السنوات ليستفرغ كل ما تقدر عليه القسمة في إحداث التراكيب التي هي من كلام العرب. والذي يعرفه اللسانيون الغربيون من القياس هو نوع منه يسمونه "أنالوجيا" (انظر كتابنا "منطق العرب"). قال تشومسكي عن الأنالوجيا: "إن جعلهم الأنالوجيا أو المُثُل (Patterns) هي المحدِثة للصفة الخلاقة للغة هو من قبيل المجاز فلا يكون بذلك لكلامهم هذا معنى واضح" (Cartesian Ling.، ص13). فهذا خطأ لأن الأنالوجيا وإن كان شكلها عند اللغويين التاريخيين الغربيين بسيطا (فهي تناسُبٌ بسيط مثل "الأربعة المتناسبة") فهي خلاقة مهما كان. أما القياس النحوي العربي فهو أقوى بكثير لأنه تكافؤ في البُنى وهو أساس الكثير من العلوم في زماننا.

وقد أجمع النحاة الغربيون قبل اليوم ومنذ زمان على أن الأنالوجيا هي سبب الإبداع للألفاظ في إطار نظام اللغة. وحتى سوسور كان يقول بأن "الظواهر الخاصة بالأنالوجيا ليست تغييرات يُحدثها التاريخ [مثل تحوّل الأصوات] بل ينبغي أن نذهب إلى ما هو أبعد فنقول بأنها تنتمي إلى النحو" (دروس، 226). غير أن لتشومسكي عُذرًا في رفضه للأنالوجيا. فقد حصرها اللغويون التاريخيون منذ القرن التاسع عشر في ظواهر التحول اللغوي عبر الزمان. وتصور كل اللغويين أنها مجرّد تناسب بين كلمة وأخرى في اللواحق والسوابق (بجعلها على صيغة "الأربعة المتناسبة" فقط كهذا القياس البسيط: "أَعْلَمَ بالنسبة لـ إعلام بمنزلة أَخْرَجَ بالنسبة لـ إخراج". ولم يهتم بها التاريخيون إلا عند تفسيرهم لبعض ما يصير مطردًا في الاستعمال تفاديا للاختلاف الناتج عن

---

[1] وتجديد المعجم وإثراؤه بالمفردات بالقياس والاقتباس من اللغات الأخرى على مرّ الزمان هو أيضا مما يجعل الكثير من الجمل غير مسموعة من قبل.

سقوط شيء من الكلمة فهي عندهم مجرّد ترميم -غير شعوري- لنظام اللغة. وهو الذي يسميه نحاتنا "طرد الباب". فهذا المفهوم البسيط لم يكتف به تشومسكي لتعليل ظاهرة عظيمة مثل الإبداع اللغوي.

ويجدر بنا في هذا الباب أن نذكر كلام العلماء العرب حول القياس اللغوي وقوته الإبداعية لا في ميدان المصطلحات فقط بل في التخاطب العادي أيضا. قال ابن جني: وكان الخليل وسيبويه... يقولان: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"... ألا ترى أنك إذا سمعت "قام زيد" أجزت أنت: ظَرُف خالد وحَمُق بِشْر" كان ما قسته عربيا... لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول..." (المنصف، 180/1). وقد روى أبو البركات بن الأنباري ما كان العلماء يحتجّون به للدفاع عن القياس. قال: "إذا قال العربي: "كتب زيد" فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربيا أو عجميا نحو: زيد وعمرو... وأردشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر. وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال... والسرّ في ذلك هو أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة" (أصول النحو، 98-99).

الباب الثامن

مستوى الصدارة أو ما فوق العامل
كأعْلى مستوى في اللغة

الفصل الأول

مستوى الصدارة ومفهومها عند النحاة العرب

رأينا فيما سبق أن بعض الحروف التي تدخل على الفعل قد تنتمي إلى الوحدة التي تتكون من الفعل ومن زوائده وما يدخل عليه وهي اللفظة الفعلية في اصطلاحنا مثل: "لم" و"لن" و"سوف" وغيرها. وبعضها لا تنتمي إلى اللفظة الفعلية مثل: "ما" و"هل" و"إنْ". وهذا يعني أن "ما" مثلا ليست من الحروف الداخلة على الفعل المختصة به تكوّن معه وحدة لا تنفصل عنه إلا بخروجها كالسين وسوف. على هذا يمكن أن يُفصل بين "ما" وبين الفعل بالظرف مثلا لأنها ليست منه: "ما اليومَ خرجتُ" ولا يجوز أن نقول: "*لم- أمس-أخرج" أو "*لنْ-غدًا أخرجَ لأنهما "من الفعل" كما أن حرف الجرّ" من الاسمً. كما رأينا أيضا أن المفعول يمكن أن يُقدّم على اللفظة الفعلية لكن بمجموعها فنقول: "زيدًا لم أضرب أو سأضرب أو لنْ أضربَ" لأنه لا يحصل ههنا فصل بين العناصر التي تُكوِّن اللفظة الفعلية. وهذا غير جائز بالنسبة لـــ"ما" و"هل" و"إنْ" وغيرها من الحروف التي تدخل على الفعل -أو الاسم- و"ليست منه" (=ليست مما يُكوِّن معه وحدةً على حدة) أو بعبارة أخرى لا تدخل في المثال أو الحدّ الذي يولّدها (= تصاغ عليه). فلا يتقدم المفعول أو أي معمول قابل للتقديم على هذه الحروف الخارجة عن اللفظة الفعلية أبدا فلا يقال: "*زيدا ما ضربتُ" أو "*زيدًا هلْ رأيته".

ويؤكد كل ذلك السيرافي بقوله: "...كقولك "زيدًا سوف أضرب" **لأن "سوف" والفعل كشيء واحد** و"لم" مثل "لن" **لأنها وما بعدها من الفعل كشيء واحد**... فإن قال قائل: فلم لم يجزْ: "زيدًا ما ضربت"... قيل له: "ليس طريق "ما" طريق "لم" لأن "لم" تدخل على الأفعال فقط **وهي والفعل بمنزلة شيء واحد** كما كانت "سوف" مع الفعل كشيء واحد. **و"ما" تدخل على الجمل** وهي نقيضة "إنّ". يقال "إن زيدًا قائم" فتقول: "ما زيد قائم"... فلما صارت بمنزلة "إنّ" لم يعمل ما بعدها فيما قبلها" (شرح، 283/3-284).

يريد السيرافي بعبارته "كشيء واحد" أنهما يكوّنان وحدة هي في اصطلاحنا لفظة. ومواضع اللفظة المكوّنة لها هي ثابتة **فلا يُفصل بشيء بين كلمة وأخرى في داخلها**. ولا يقدم ولا يؤخر شيء مما في داخلها. أما "ما" فليست من الحروف التي تدخل في موضع "سوف ولم ولن" لأنها

تنتمي إلى مجموع الكلم التركيبية (تدخل على الجمل كما قال السيرافي) وهي نقيضة "إنّ" ولا تكون "إنّ" إلا في صدر الجملة ويجوز أن يُفصل بينها وبين معمولها بالظرف هو وحده. واعتبروا في بعض ما خرج عن هذا النظام مثل "قد" في "قد زيدًا رأيت" قبيحا لأنه خروج عن القياس ولأنه لم يُسمع إلا كضرورة شعرية (الكتاب، 8/1). وشرح ذلك السيرافي بقوله: "إنما قَبُح هذا لأن من حكم "قد" أن يليها الفعل ولا يفارقها لأنها **جُعلت بمنزلة الألف واللام مع الاسم.** وكذلك "سوف" مع الفعل. فقبح أن يُفصل بين "قد" وبين الفعل بالاسم" (شرح، 91/2).

I. موضع الصدارة وما يقتضيه

فهذا يقتضي من جهة أخرى أن لـــ"ما" موضعا ليس خارجًا فقط عن اللفظة بل هي "في موضع **ابتداء**" -وهي عبارة سيبويه- أي موضع **مقطوع عما قبله ومستأنف.** حيث امتنع أن يعمل ما قبله فيما بعده فهو حاجز لما قبل ولما بعد (في التقديم مثلا). وقال من جاء بعده بأن لها **صدر الكلام.** قال ابن السرّاج عن هذا: "لأن **ما** لا تكون إلا **صدرا** والجزاء لا يكون إلا صدرا فلم يجز لإنْ أن تعمل إلا فيما بعدها. فلما أرادوا النفي أتوا بـــ"لم" **وبنوها**[1] **مع الفعل** حتى صارت **كأنها جزء منه.** فقالوا: إن لم تقُمْ قمت..." (أصول، 32/2). فهي لا تمنع فقط أن يتقدم ما بعدها عليها بل **تمنع أيضا أن يعمل ما قبلها فيما بعدها** والعكس. وتطرق سيبويه إلى هذا في "باب ما لا يعمل فيه ما قبله الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ (أي في الصدارة) لا يعمل فيه شيء قبله (هذا معنى كلمة مبتدأ) لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك" (120/1). وأما المجموع المكون من حرف من حروف الابتداء وما تدخل عليه: فهذا كله قابل أن يعمل فيه عامل -بدون تأثير في اللفظ- مثل: "علمتُ |هلْ زيد قائم|". فالمجموعة من هل وما يليها مفعول لعلمت لأنها مدرجة في موضع اسم ولا يمكن أن يعمل شيء فيها فيما قبل هلْ. وسنعود إلى ذلك.

1)الصدارة لفظا وبنية

ا- مفهوم الابتداء المطلق كمستوى أعلى

فكل هذا يجعلنا نتسائل عن الموضع الذي تدخل فيه هذه الحروف. فلا يمكن أن يكون

[1] ليس هذا من كلام الخليل وسيبويه: فــ "لم" لا تبنى مع الفعل إنما تدخل عليه وهي من الفعل كما أن أل وحرف الجر هما "من الاسم". لا شك أنه أراد بالبناء ههنا مجرد التركيب كما مر بنا .

موضع الابتداء المعروف الذي تقع فيه الأفعال والنواسخ منها وإنّ وأخواتها لأنه موضع العامل ليس غير ويكون فارغا فيسمى موضع ابتداء[1]. فهمزة الاستفهام وهل وما وغيرها لا تقع في موضع العامل. ولا بد، مع ذلك، أن يكون لهما موضع. وهذا الموضع بما أنه يأتي وجوبا في أول الكلام في طرفه الأقصى فلا بد أن يتجاوز يمينا موضع **العامل ويتحكم، زيادة على ذلك، في كل ما يأتي بعده** بما في ذلك العامل الذي يتلوه. ويكون بذلك كلامًا أوسع من الكلام الذي يوجد فيه العامل وما يعمل فيه.

فهو بذلك أعلى مرتبة من العامل التركيبي ولا يكون لهذه الحروف عمل إلا إنّ وأخواتها وحروف الشرط وأسمائها فهذه الحروف تحتلّ في الواقع أكثر من موضع: موضع العامل مع موضع الصدارة وستطرق إلى هذه الظاهرة فيما يلي.

فنحن أمام أعلى مستوى من مستويات اللغة وهو هذا الذي تدخل فيه حروف الابتداء أي ذات الصدارة.

وقد قال عنها ابن السراج: "هذه الحروف عاملة كانت أو غير عاملة **فلا يجوز أن يقدم ما بعدها على ما قبلها** وذلك نحو حروف الاستفهام و"ما" للنفي ولام الابتداء... ومن ذلك "لا" التي تعمل في النكرة النصب وتبنى معها لا تكون إلا صدرًا ولا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها وهي مشبهة بـــ"إنَّ". وإنما يقع بعدها المبتدأ والخبر[2]... ومن ذلك "إنْ" التي للجزاء لا تكون إلا صدرًا..." (أصول، 233/2- 234). ومن حروف أوأسماء الابتداء غير العاملة: "إذا" الظرفية و الفجائية و"إذْ" و"لَّما" و"حين"و"حينما"وغيرها كحروف العرض أو التحضيض مثل هلاَّ وألا ولولا وحروف أو أسماء الاستفهام مثل: هل و الهمزة وكم وأين ومتى ومَنْ وما وأيّ وغيرها.أما العاملة فإنّ وأخواتها وحروف أو أسماء الشرط مثل إنْ وإذ ما وما ومَنْ وأي.

نستنتج من هذا أن الموضع الذي تدخل فيه مثل همزة الاستفهام أو إنْ الشرطية هما موضعان يقعان **قبل موضع العامل وجوبا**. وهو محور آخر للكلام **يُشرف على سائر عناصره عاملا ومعمولا**.فهو بذلك مستوى **"ما فوق العامل"** وتتكون من –ومما يشرف عليه- وحدة في أعلى مستويات اللغة، كما قلنا، وبالتالي هو أعلى ما يصل إليه التجريد للتراكيب.

---

[1] وكان هذا الترادف قد أدى إلى أوهام كثيرة ابتداء من الأخفش كما مرّ بنا.

[2] وقد يقع القياس عند من جاء بعد سيبويه بين هذا الابتداء الذي يرتبط خبر المبتدأ والابتداء المطلق الذي هو موضع الصدارة (كما عند الأخفش).

فلنسم موضع الاستفهام في مقابل:(غير الاستفهام): ^. وموضع الشرط:**ب**. فتكون صيغة الكلام معهما: (^) (ب) [((ع،م1) م2] خ.فمجموع [(^) (ب)] هو الموضع الشامل لكل ما هو **صدر الكلام**.

ب-الفروق الدلالية للحروف المبتدأة

ولا بد ههنا من ملاحظة هامة جدا تخص الفرق القائم بين هذه الأدوات: إن الهمزة لا تقوم مقام "هل" بالتمام لأن "هل" لا يكون معها حرف للنفي. وكل ما يدخل على الفعل (ويكون منه في اللفظة الفعلية) مثل السين وسوف و"لم" و"لَنْ" فلا تدخل "هل" على هذه الحروف بخلاف الهمزة. وتدخل "هل" على العامل مباشرة مثل: "هل يقوم" "وهل زيد هنا". وكذلك هي "ما" النافية للفعل. أما إنّ وأخواتها فلا تدخل على عامل لأنها هي نفسها العامل فهي تأتي للتأكيد في الموضع الجزئي للصدارة وهو موضع ^ وهو دورها الأساسي وتغطّى موضعها وموضع **العامل في نفس الوقت** فهي بمنزلة كل من هل وما في تخطّيهما لهذا الموضع والموضع الجزئي بــ(الجزاء) ويمكن أن نقول بأن موضع ب (الجزاء) يزول مع وجود أدوات ^ وتفارقهما إنّ في كونها تعمل (فيما بعدهما) وهما لا يعملان لفظا أي لا أثر لهما من حيث الإعراب. وعلى هذا فإن كل هذه الحروف تأتي في موضع ^ وهو موضعها الأصلي ويغطي بعضها، في نفس الوقت، موضع ب وموضع العامل. وهذا أمر جدير بالاهتمام أن يمتدّ العنصر إلى أكثر من موضع إلا أنه شيء واقع وهو سرّ من أسرار اللغة فلا بد من مراعاته. ويمكن أن يتضح هذا أكثر بهذا الرسم:

مع الجملة الاسمية

^	ع	م1	م2
∅	∅	زيدٌ	قائم.. #
أ	∅	زيدٌ	قائم.. #
هلْ	∅	زيدٌ	قائم.. #
ما	∅	زيدٌ	قائم.. #
→ إنّ ←		زيدًا	قائم.. #

مع الجملة الفعلية

^	ع= لفظة فعلية		م1
∅	∅	يقوم	زيد .. #
أ {	سـ	يقوم	زيد .. #
	لم	يقمْ	زيد .. #
→ هلْ ←		يقوم	زيد .. #
→ ما ←		يقوم	زيد .. #

1) تغطي "إنَّ" موضعها ع. وع ههنا هو موضع العامل التركيبي (الداخل على الجملة) وموضعها قبله.

2) ع في جميع هذه الأحوال هو الابتداء

تغطي كل من "هل" و"ما" موضعها وموضع العامل الداخل في اللفظة الفعلية ويترتب على ذلك امتناع دخولهما على هذه العناصر الخاصة بالفعل.

وهذا فرق أساسي بينها وبين "إنْ".

هذه تغطية الحرف الواحد لأكثر من موضع وسنعود إلى هذا قريبا لأهميته.

2) مفهوم التعليق وصيغة الصدارة ع ← مـ 1 ، مـ 2

رأينا أن الموضع أ يكون فيه الاستفهام ومقابله الإثبات (كلاهما إيجابًا ونفيا مع الهمزة). ويكون فيه غير ذلك من أقسام معاني الكلام. أما الموضع **ب** فتدخل فيه **حروف** الجزاء وما أشبهها **من الأسماء التي تتطلب لا جملة واحدة بل جملتين** وبها تثبت **علاقة** بين الأولى والثانية يسميها الخليل وسيبويه **تعليقا**. فيقول عن الثانية أنها "معلقة بالأولى" (450/1). وذلك مثل: "إن تَقُمْ أقُمْ" و"إذا جئتني أكرمتُك":

		تعليق
الجملة2	الجملة1	ب
أقُمْ	تَقُمْ	إنْ

فإذا دخلت "إنْ" وغيرها من أدوات الجزاء على الفعل (وفاعله) فلا تستغني هذه الجملة (أي لا تكون مفيدة) ولا بد من زيادة جملة أخرى ليتم الكلام. وقال الخليل عن ذلك: "فشبهوا الجواب (الجملة المعلقة) بخبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كل حالة" (130/1)... وسنرمز للحرف المشرف على الجملتين بـ ع والجملتين: مـ1 و مـ2.

ويمكن **أن نستخلص من هذا** ما يلي:

1- هناك **موضع ابتداء أوَّلي** وهو للعامل التركيبي ع (وقد يكون فارغا ويسمى ابتداء أيضا) ولمعموله الأول م1 وهو ملازم له وهناك موضع **ابتداء لا يكون محتواه محمولا على شيء قبله على الإطلاق**. فلا يمكن أن يسبقه شيء من العناصر العاملة والمعمولة التي تأتي بعده. فهو **استئناف مطلق بدون قيد ولا شرط**. ولذلك سماه النحاة بعد سيبويه **بموضع الصدارة** ليتميز عن موضع الابتداء الذي يكون بعده المبتدأ والخبر. وتقع في الصدارة حروف خاصة وأسماء مشبهة بها. ويمكن أن يعمل في المجموعة المصدرة بهذه الأدوات بأجمعها لا في أحد أجزائها عامل مثل: "لا أدري هل خرج؟".فهل خرج "كمجموعة هي المعمولة.

2- إن هذا الموضع الذي هو الصدارة هو، في بنية الكلام، **مستوى أعلى من مستوى العامل** لأنه يشرف على كل ما يأتي بعده بتقدمه المطلق على ذلك. وقد يكون عاملا بتغطيته

لموضع العامل مثل "إنْ". فالصدارة لهذا السبب موضعٌ لعامل آخر أو ما بمنزلة العامل وهو **مِحْورِي** في بنية[1] الكلام **يقع عموديا فوق العامل** العادي. ولذلك يكوّن كل ما له الصدارة مع ما يدخل عليه بنية شبيهة بالعامل وما يعمل فيه. فالارتباط بين "إنْ" مع الفعل الأول والفعل الثاني وهو الذي يسمى عندهم "تعليقا" وهو بمنزلة بناء الخبر على الابتداء والمبتدأ أو بناء المفعول به على الفعل وفاعله[2]. إلا أن هناك فرقًا وهو استحالة تقدم الجملة المعلقة على الجملة التي بُنيت عليها.

3- ينقسم موضع الصدارة إلى موضعين فرعيين: الموضع أ وموضع ب.أماأفهو الذي يقع فيه: التقابل: الإثبات∅ V الاستفهام (هل) إيجابًا ونفيا مثل ∅ [خرج V لم يخرج] V [أخرج؟].
أما الموضع **ب** فتقع فيه كل الأدلة لغير إثبات أو استفهام مثل الشرط أو الجملة الطلبية نحو: "إنْ تقم أَقُمْ وأكْرِمْه يُكرِمْك" ويكون له جملتان حينئذٍ تُعلّق إحداهما بحرف الجزاء وجملته.

ويمكن أن نرسم بنية الكلام بما فيها موضع الصدارة هكذا:

تعليق

ع	م1	±م2
أ،ب	[(ع،م1)م2]±خ	[(ع،م1)م2]±خ

يلاحظ أولا أن الجملة المعلقة مسبوقة بعلامة ± فمعنى ذلك أن المعلقة هي جملة لا يلزم وجودها في كل حال بل تلزم فقط في حالة وجود الموضع ب غير فارغ وهذا يحصلُ في الجزاء (بحروفه أو بفعل أمر أو ما أشبهه). أما الخبر في مقابل الجزاء (في مستوى الصدارة[3]) فلا يحتاج إلى تعليق كما أن الفعل اللازم لا يحتاج إلى مفعول به (وهما في المستوى الأسفل). فمثل: " | ∅ | زيد منطلق" **كخبر** لا يحتاج إلى جملة معلقة في مستوى الصدارة فهو بمنزلة "انطلق زيد" كفعل لازم لا يبنى عليه مفعول به في مستوى العامل. ولهذا يعتبر النحاة الفعل والفاعل (ع، م1) هو الأصل في التركيب إذ لا يحتاج إلى معمول ثان ليتم الكلام.

---

[1] أي في مثال الجملة لا في تسلسل الكلام إذ ليس في هذا التوالي إلا متقدم ومتأخر.

[2] وهذا البناء الأخير لا يعرفه أكثر المتأخرين من النحاة.

[3] لا نعني خبر المبتدأة هنا بل "ما يقابل الإنشاء".

وكون الكلام خبرًا[1] يقتضي أن يكون الموضع **ب** فارغا أي أن لا يدخل فيه حرف يحوّل الخبر إلى شرط أو ما أشبهه من الجملة غير المرجحة.

ويوجد الدليل على وجود موضع يتصدر كل كلام ويكون بظهوره وهو الصيغة (ع ،مـ$_1$+مـ$_2$) فلابد أن نؤكد أنها ناتجة عن تجريد المستوى الذي فيه العامل إلى مستوى أعلى منه وذلك بإظهار موضع الصدارة الذي يتجاوز في البنية ومن حيث التجريد، مستوى العامل. وليس في ذلك أي شيء يشبه من قريب أو من بعيد الإطالة أو التكرار لأن الإطالة تخص مدرج الكلام وطوله وهو بُعدٌ آخر. والخطأ بهذا الصدد هو التخليط بدون ما شعور بين تدرج الكلام وتسلسله في النطق أو الكتابة وبين بنيته. أما ترتيبه الحاصل في هذا التسلسل فهو ليس بنيته المجرّدة بل هو ما يظهر في تسلسل الكلام من أثر البنية أو قل **هو نتيجة لتحويل البنية ذات البُعدين** (طول وعمق) إلى بعد واحد وهو التسلسل على **خط مستقيم** ولهذا يقدم كل ما له تأثير على العامل ومعموله ولا يقدم شيء منهما عليه. فيكون صدرًا للكلام مثل الهمزة وهلْ وإنّ وإنْ وغيرها. وهذا الترتيب الخاص ببعض الوحدات هو من أهم ما يستعين به المخاطب على التعرف على البنية ودلالتها الوضعية[2].

فالسامع عندما تمر عليه عناصر الكلام متسلسلة يراعي ترتيبها لأنها إشارة محسوسة ودليل على البنية فيعيد صوغها في فكره فورا وهو استحضار المثال الذي صيغ عليه الكلام ويحتوي عليه من مُثُل الكلم. **فالترتيب المتسلسل لبعض الوحدات دليل على البنية وليس هو البنية.**

كما أن المتكلم عند صوغه لكلامه لا يفعل أكثر من أن يحوّل المُثُل والبُنى اللفظية إلى تسلسل لفظي ليس له إلا بُعدٌ واحد و هو هذه السلسلة التي لا عمق لها هي في ذاتها. وسنعود إلى هذا الموضوع فيما بعد وسوف نقدم كدليل على ذلك رسما مناسبا.كدليل آخر على وجود مستوى الصدارة.

ج- الصدارة وعمل الصفة

إن عمل الصفة (ونعني بذلك ههنا اسمي الفاعل والمفعول خاصة) وهي في موضع ابتداء لا يتم كما نص على ذلك النحاة، إلا باعتمادها على حرف استفهام أو حرف نفي قبلها. قال سيبويه: "وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول "قائمٌ زيدٌ" وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيًا"

---

[1] أنظر أيضا ص 232.

[2] أما المعنى المقصود بالذات فلا يعرف أبدا إلا بالقرائن (انظر كتاب "الخطاب والتخاطب").

(278/1). "ويؤكد سيبويه ذلك بقوله": وإذا... **أرادوا أن يجعلوه فعلا** كقوله: يقوم زيد... قُبح لأنه اسم. وإنما حسُن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو **جرى على اسم قد عمل فيه** كما أنه لا يكون مفعولا في "ضارب"حتى يكون **محمولا** على غيره فتقول: "هذا ضاربٌ زيدًا"(المصدر نفسه). وقال ابن سراج في هذا "وحسن عندهم": أقائم أبوك... إذا **اعتمد** قائم على شيء قبله" (الأصول 60/1). وهذا الاعتماد يقع على حرف من حروف الابتداء مما له الصدارة وهو ههنا الهمزة أو"ما". ويبين هذا **أن الصفة العاملة (قائم) مبتدأة** تأتي في موضع العامل وأن ما قبلها موضع صدارة وهو غير موضع المبتدأ.كما قال الرضي (شرح الكافية، 86/1) فهذا دليل على أن الحروف المبتدأة هي بمنزلة عامل فوق عامل.

وإذا قارنا هذا بعمل الفعل فيظهر هذا جليًا بهذا الرسم:

ع	مـــا		
أ	ع	م1	م2
∅	يقوم	الأخوان	—
أ أو ما	قائمٌ	الأخوان	—
أ أو ما	ضاربٌ	الأخوان	عمرًا

فمن الواضح أن الصفة العاملة بما أنها تعمل ويكون لها فاعل بالضرورة ومفعول كفضلة فهي تأتي في موضع العامل لهذين العنصرين كالفعل تماما أي في موضع (ع) وهو **موضع الفعل والابتداء** وكل النواسخ. إلا أن كل هذه العوامل يمكن أن تستغني عن الحروف التي تدخل في أي التي لها الصدارة ويكون هذا الموضع عندئذ فارغاً (∅). وليس الأمر كذلك بالنسبة للصفة لأنها اسم وليست فعلا (يدخل عليها التنوين والإعراب بما في ذلك الكسر) رغم أنها تقوم بدور الفعل فلا يمكن أن تعمل عمل فعلها إلا معتمدة على ما قبلها أي أن تكون تحت تأثير عامل مثل: "هذا ضاربٌ زيدا" فهي خبر هنا أو تأثير ما هو بمنزلة العامل وهو العامل الذي له الصدارة (فتكون في مستوى أعلى كما يظهر ذلك في الرسم) وقد لا يكون له تأثير لفظي (في موضع خاصة مثل :همزة الاستفهام و"ما" النافية).

وقد سمّى سيبويه الفعل غير المعتمد على كلام قبله **بالفعل المبتدأ** كما مرّ بنا. وقد سمى أيضا الصفة العاملة في مثل هذا الموضع **بالاسم المبتدأ** وليس موضع المبتدأ بل موضع الابتداء والفعل عامة ولا يعني كما **فهمه الأخفش** ومن جاء بعده بأنه مبتدأ سَدّ مسدّ خبره الفاعل[1].

وبهذا يُستدل به على وجود مستوى أعلى من مستوى العامل وهو موضع الصدارة[2] عند النحاة باعتبار تسلسل الكلام كما قلنا وهو أكثر تجريدا مما تحته لأنه يندمج به العامل وما يعمل فيه في بنية تكون أوسع من التي تحتها وأكثر تجريدا. وتكوّن هذه الأدلة بذلك معلمًا يهتدي به المخاطب إلى صيغة الكلام. ولا يصل إلى معرفة الأغراض إلا بالخروج إلى غير اللفظي من الأدلة مع اعتماد على معطيات الوضع.

([1]) راجع بحثنا: أقائم الأخوان في "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية".

([2]) يسميها سيبويه "ابتداء" وكل ما جاء فيه فهو عنده: الاسم المبتدأ (غير المبتدأ الذي له خبر) والفعل المبتدأ.

الفصل الثاني

المعاني الخاصة بمستوى الصدارة

إن الموضع ع هو الموضع الذي تقع فيه، كما رأينا، كل العناصر التي ذكرها سيبويه باسم "الحروف المبتدأة" مثل إنّ المكسورة وكم الاستفهامية وذلك في قوله "لا تكون إنّ إلا **مبتدأة**" (461/1) و"كم لا تكون إلا **مبتدأة** ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة"(291).

ولا شك أن لهذه الصدارة معان هامة جدا لأنها معلم يهتدي به المخاطب، كما سبق أن قلنا، إلى طريق الوصول إلى معرفة معنى الكلام الخطابي (من بعد الاهتداء إلى بنيته). وهذه المعاني الأساسية هي معاني "أقسام الكلام" كما عبر عنها ابن كيسان وغيره من النحاة. وأهمها: **الخبر والإنشاء** وقد تناولناها بالدراسة في كتابنا السابق: "الخطاب والتخاطب".

وأما النحاة العرب فقد تميزوا عن غيرهم بالبحث عما هو أصل في معاني أقسام الكلام وعما هو متفرع منه على أساس اللفظ. وذلك بالرجوع إلى الأصلي من الألفاظ الدالة كما جاء في جميع تحليلاتهم. فان هذه العناصر التي تدخل في هذا الموضع من صدر الكلام قد يكون بعضها أكثر أصالة من بعضها الآخر. ومقياس الأصالة في اللفظ هو أن يكون غير مركب فلا تكون فيه زيادة بالنسبة لغيره ومن ثمّ فهو غير ذي علامة.

وهكذا أثبتوا أن ما نسمّيه بالموضع الجزئي لــع وهو الموضع الأسبق والأعلى في تسلسل الكلام وفي المرتبة أ- في ع- وهو الموضع الأصلي لكل كلام: **فيه معنى الخبر في مقابل الاستخبار** (الاستفهام) فالأول علامته: عدم العلامة (العلامة غير الظاهرة= الصفر). والثاني علامته هي همزة الاستفهام. وكلاهما يكون مثبتا أو منفيا فالمثبت بعدم العلامة والمنفى بأدوات النفي مثل لا أو ليس وغيرهما في هذا الموضع (مكالمة الخالي الذهن).

فالمتكلم في الأول يخبر المخاطب بما يعلم من وقوع حدث أو عدمه في أحد الأزمنة الثلاثة أو من أحوال شيء أو نفيها. وهذا يصفه سيبويه "بأنه واجب" (انظر كتابنا المشار إليه) أو

"استخبرت مُخبرا بما لم يستقرّ عندكَ (تعلم خبرا أو تسترشد مخبرًا)"(الكتاب، 146/1) وهو غير واجب لهذا السبب[1].

ثم تظهر في نفس الموضع (∩) أدوات لتخصيص المجال الدلالي للخبر والاستخبار. وأبسطه هو التأكيد وأدواته في العربية بالنسبة للخبر والاستخبار.

هما "إنّ" المكسورة و"هل". فالأولى تأتي للتأكيد على الخبر إذا كان على شكل جملة اسمية من حيث الإقرار لما علمه المتكلم من وقوع حدث أو عدم ذلك أو ما يتعلّق بأحوال شيء معين. أما التأكيد على الفعل فبـ"قد" وتدل أيضا على التقليل والشكّ مع المضارع وتقريب الماضي من الحال مع الماضي. تقع "إنّ" في هذا الموضع من الصدارة (انظر مثال اللفظة الفعلية). وأما "هل" فهي خاصة بالتصديق (عبارة المتأخرين) فتكون الإجابة فيها بـ"نعم" أو"لا" فقط. فهي في وضع اللغة أخص دلالة من الهمزة إذ تدخل الهمزة على أي عبارة بخلاف "هل". والمقابل لها من حروف التأكيد وهي "إنّ" ومن حروف النفي هو "ما".

ولهذا السبب (التخصيص) تتخطى "إنّ" موضع ∩ إلى ما يأتي بعدهما. فتغطّى زيادة على∩، المواضع التالية: ب (لأنه خال ههنا) ثم موضع العامل: فتعمل النصب في المبتدأ. وتغطى "هلْ" موضعها∩ ثم **ب** (وهو خالٍ) ثم الموضع الجزئى الأول (وهو$\overrightarrow{T}$) الداخل في اللفظة الفعلية. ولهذا لا تدخل "هل" على أداة نفي أيا كانت ولا على أداة توكيد ولا على ما يدل على المستقبل (السين وسوف) ولا على أداة شرط. ويقبُح لذلك أيضا دخولها على اسم بعده فعل.

وكذلك هي "ما" النافية فإنها تغطي، زيادة على ∩، موضع ب (لا تدخل كالسابقة على الشرط) وموضع العامل. ولهذا السبب الأخير شبَّهها الحجازيون بـ:"ليس". أما "أما" بالتخفيف فصارت الهمزة مع ما كالكلمة الواحدة (مثل ألا). فهي بمنزلة "ما" من حيث الموضع لا المعنى. وقد تقدم رسم المثال الذي تتولد منه العبارات التي تأتي فيها هذه الأدوات. ونلاحظ فيها أن الهمزة قد تدخل على حرف النفي مثل: ألم يقمْ؟ ولا يمكن ذلك لـ"هل" لأنها تغطى موضع النفي في ($\overrightarrow{T}$) في اللفظة الفعلية وتدخل على السين بخلاف "هل" لنفس السبب.

فهذا الموضع المرموز إليه بـ$\overrightarrow{T}$ في داخل اللفظة الفعلية وهو يسبق موضع الفعل مباشرة (انظر مثال اللفظة الفعلية) ينقسم إلى ثلاثة أقسام من المواضع الفرعية -وهي غير مرتبة- بحسب

---

[1] وهذا له تأثير في البنية.

المعاني التي يدل عليها مجموع الأدوات التي تدخل فيه: وهي الإثبات أو النفي ونسميه جـ1 ومعنى الإنشاء ودلالة الزمان ونسميها: جـ2 وجـ3.

أما موضع ب فتدخل فيه كل أدوات الشرط وما في معناها (مثل إذا) وأدوات الشرط في الماضي (وهو افتراض). وهذا الموضع يلازمه موضع ثان هو لجواب الشرط. وأدواته هي إنْ وإذ ما وجميع أسماء الشرط: مَن، ما، أيّ، متى، أين، حيثما وأكثرها هي أسماء موصولة في الأصل.

ويمكن أن نرسم ذلك كما يلي:

← الصدارة →

ع		م1			
		اللفظة الفعلية			
أ	ب	الموضع الداخلي I [1]			نواة اللفظة
		جـ1	جـ2	جـ3	
خبر أواستخبار (الاستفهام)	شرط أوشرط في الماضي (← تعليق)	إثبات/ نفي	أمر/نهي/تحضيض/ تمني/ ترجّي إلخ	تحديد للزمان/ إبهامه	العامل

ملاحظات: 1) وجود شيء في أ أو في **ب** ينفي وجود **جـ2** (إنشاء V خبر) ووجود حرف في **ب جـ2** ينفي اللجوء إلى حرف يدل على الزمان أي وجود حرف في **جـ3**.

2) وجود شيء في **ب** يلزم منه وجود جملتين إحداهما شرط والثانية جواب.

3) إن جـ2 قد يكون له جملتان مثل: "تعالَ أحدثْك" الأخيرة معلقة بالأولى.

4) قد يشارك جـ1 جـ3 في بعض الحروف مثل: لم ولن ولا وما.

5) ب وحدَهُ يختص بالفعل.

ولا بأس أن نعيد ما قلنا عن انتظام هذه الوحدات في إطار الصدارة:

إن ما يدخل من الأدوات في أ وب هو، في الأصل، من خارج اللفظة كما قلنا فـ"هل" أو"ما" النافية و"إنْ" و"لو" وغيرها لا تنتمي إلى اللفظة أي ليست من الحروف الداخلة في اللفظة ولكنها تتجاوز موضعها الأصلي لما لها من وظائف نحوية أخرى، كما مرّ بنا. أما الحروف الأخرى مثل حروف النفي للفعل وما يدل على المستقبل (السين وسوف ولن) أو الماضي(لم ولمّا) وغيرها فهي معدودة من عناصر داخلية للفظة لها فيها مواضع خاصة **فإذا قدمت أو**

[1] الترتيب غير مقصود فالأرقام هي نقط للتمييز (لا ترتيب في داخل الموضع الواحد).

أخرت اللفظة في داخل الكلام انتقلت معها هذهِ الحروف ويترتب على ذلك ما قد لاحظناه من ذي قبل وهو امتناع:

- الفصل بين "لم" أو"لن" أو السين وبين الفعل (فهي مربوطة بالفعل مطلقا).

- فإذا قدّم المفعول على الفعل قُدم على هذه الأدوات هي أيضا فيقال: "زيدا سأضربُ" و"زيدا لم أضرب".

أما الأدوات "المبتدأة" (التي في أ وب) فهي مفصولة عن الفعل فإذا قدم المفعول على الفعل فلا يجوز تقديم المفعول عليها أبدًا لأنها تأتي في موضع الصدارة، فهي تقع خارج اللفظة الفعلية ويجوز أن يفصل بينهما وبين الفعل وغيره كقولك: "ما زيدًا ضربت" و"هل اليوم ضربت".

هذه هي المواضع التي ينتظم عليها صدر الكلام وما يليه من العامل وما ينتمي إلى ذلك وما يختص كل موضع في هذه الانتظامات من الدلالة على المعنى الخاص. وقد تكون الأداة الداخلة في مواضع الصدارة هي نفسها عاملة مثل إنْ وأخواتها كأكثر ما يجيئ في ب (أدوات الشرط).

أما ما يدل عليه الإعراب الناتج عن عمل العوامل فقد أجمع النحاة على أن النصب يدل على "**الغاية**" أي **ما يُقصد** مثل المفعول به أو ما يقوم مقامه مثل الفعل المنصوب بـ"أنْ" وأخواتها وهو **غير واجب**[1] هذا بخلاف الرفع فإنه يدل على **الواجب** أي على علم المتكلم بحصوله أو عدم حصوله فيما مضى أو مستقبلا (انظر كتابنا في الخطاب). أما الجزم فيدل على **المنتفي** أي ما لم يقع بالفعل ومنه ما هو مشروط أو مفترض. أما الجرّ فيدل دائما على إضافة شيء لشيء ومنها ربط الفعل الحادث بما يؤثّر فيه.

ويلي كلامنا هذا المثال (أو الحدّ) الذي يجمع بين ما يأتي في الصدارة وما يليه من العامل والمعمول وهو حدّ مختصر إذ المصفوفة الحقيقية التي يتولّد منها كل هذا هي من الضخامة بمكان.

1) ظاهرة تغطية العنصر الواحد لأكثر من موضع وقيمتها التفسيرية

رأينا أن بعض الأدوات تأتي في موضعها الأصلي مثل "إنّ" كعامل (ع) و"هلْ" كحرف استفهام (أ) و"ما" كحرف نفي (جـ1) ثم تتجاوزه وجوباً لتُغطيّ المواضع التي تليها إلى غاية المعمول الأول (زيد) أو العامل (خرج). وقلنا بأن النحاة الأولين يصفونها بأنها "مبتدأة" لأنها تقطع ما يأتي بعدها عما يجيء قبلها من جهة العمل وامتناع التقديم مثل: "زيدٌ هل رأيته" فلا يجوز مثل: *"زيدًا هل رأيته".

[1] ويأتي النصب كثيرًا للتمييز بين ما هو داخل اللفظة وما هو خارجها مثل:" رجل راكب/ جاء رجل راكبا".

وقد يُغطي العنصر الذي يأتي في موضع الاستفهام الأصلي (أ) أو الشرط (ب)، زيادة على هذه المواضع، وموضع المعمول الأول نفسه. وذلك مثل: "من هذا؟" فـ"مَنْ" ههنا هي أداة استفهام **وبما أنها جاءت في موضع المعمول فلا بد أن تكون اسمًا** إذ لا يعمل العامل التركيبي (=في الجملة) إلا في الأسماء وما يقوم مقامها من الجمل. وقد يغطي العنصر موضع المعمول الثاني مثل: "أين زيد؟" فـ"أين" هنا مبنية على المبتدأ المؤخر الذي هو "زيد". ولا يمكن أن تصل "أين" -وهي استفهام- إلى أن تغطى موضع خبر المبتدأ إلا بتقديمها على المبتدأ لزوما. فـ"أين" ههنا تغطى موضع الخبر (خبر المبتدأ) بفضل تقديمها على المبتدأ وتقريبها بالتالي من موضع الاستفهام وهو داخل في **صدر الكلام**.

وتكون "من" من أدوات الشرط التي هي أيضا أسماء لوقوعها في مواضع الأسماء. وأكثرها تأتي أيضا للاستفهام: مَنْ، ما، أيّ، أين، متى. أما "كيف" فهي للاستفهام فقط وتُضم إليها "ما" في الشرط. قال الخليل وقد سأله سيبويه عن "أيُّهم" لِمَ لَمْ يقولوا: أيَّهم مررت به فقال "ألا ترى أن حدّ الكلام أن تؤخر الفعل فتقول: أيّهم رأيت"[1] كما تفعل ذلك بالألف (الهمزة) فهي نفسها (أي أيهم) **بمنزلة الابتداء**" (64/1). ويعني بالابتداء ههنا الموضع الذي قبل العامل (الصدارة). وقال المبرد بهذا الصدد: "تقول: أياً تضرب؟ أيٌّ تضربُهُ؟ كما تقول: زيدٌ تضربُهُ. فإن قال قائل: فما بال النصب لا يُختار ههنا (*أيًّا تضربُه) كقولك: أزيدًا تضربُه؟ لأنه استفهام. فإن الجواب في ذلك أنّ أيًّا هي حرف استفهام فلا يكون قبلها ضمير"[2] (المقتضب، 299/2). ويعني بالضمير ههنا فعلاً مضمرًا قبل أيّ كما في "زيدًا ضربته".

وبمجيء الشيء في مواضع غير موضعه الأصلي يفسّر النحاة القدماء بناء الأسماء أي بقاء أواخرها على صورة واحدة. قال سيبويه: "أما الفتح والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة **المضارعة** عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير" (3/1). وقال ابن جني: "إنما علة بناء الاسم تضمنُّه معنى الحرف أو **وقوعه موقعه**. وهذا هو علة بنائه لا غير" وعليه قول سيبويه والجماعة" (الخصائص، 50/3). فوقوع الوحدة في موضع يُحدّد انتماءَها إلى جنس معين كوقوع "مَنْ" في موضع المعمول ("كمَن هذا" و"من ضربت") فتتعين اسميتُها. ووقوع "من"، زيادة على ذلك، في موضع همزة الاستفهام (أ) -بدليل عدم دخولها عليه- يجعلها تُشبهُ الحروف فتتصف بصفة الحروف وهو عدم التمكن.

---

(1) لأنه استفهام.

(2) وفيها معنى الاستفهام.

وقد أُثير على ذلك اعتراض. قال ابن يعيش: "فإنْ قيل من أين زعمتم أن "كيف" اسم فهلا تضم أنه حرف لامتناع خواصّ الأسماء والأفعال منها؟ قيل...: لا تكون حرفا لأنهـــا تفيد مع الاسم الواحد ويكون كلاما نحو: "كيف أنت" والحرف لا يفيد مع الاسم إلا في باب النداء وليس هذا نداء. ولا تكون فعلا لأنها تفيد مع الفعل نحو: "كيف أصبحت" والفعل لا يفيد مـــع الفعل ولا يكون منهما كلام.." (4/109-110) فقول ابن يعيش بأن "كيف" تفيد مع الاسم أو مع الفعل فمعناه أن "كيف" تأتي في موضع العمدة أو الفضلة في الجملة فلا تكون إلا اسمـــا.

فوقوع العنصر في أكثر من موضع يقتضي أن يدل في نفس الوقت على أكثر من معنى مثل "مَنْ" و"أيّ" و"أين" وغيرها فدلالة "أيّ" على أيّ شخص تضاف إلى دلالتها على الاستفهام (أو الشرط).

وسيتّضح كل ما سبق بهذه الرسوم:

(1) استفهام

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="2">ع</td><td colspan="2">مـــ1</td><td rowspan="3">مـــ2</td></tr>
<tr><td rowspan="2">أ</td><td rowspan="2">م2/ ع، م1</td><td colspan="2">م2 / ع، م1</td></tr>
<tr><td>ع</td><td>م1</td></tr>
<tr><td colspan="2">مَنْ ⟷
أيُّهمْ ⟷</td><td>خرج
خرج</td><td>∅
∅</td><td>#..
#..</td></tr>
</table>

(2) شرط

<table dir="rtl">
<tr><td rowspan="2">ب</td><td rowspan="2">ع، م1</td><td colspan="2">م2</td><td rowspan="3">①</td></tr>
<tr><td>ع، م1 ، م2</td><td>ع، م1، م2</td></tr>
<tr><td colspan="2">مَنْ ⟷
أيهُم ⟷</td><td>يَزُرْني
يأْتِني</td><td>أَزُرْهُ
أكرمْه</td></tr>
<tr><td rowspan="2">ب</td><td rowspan="2">ع1 م1</td><td colspan="2">م2</td><td rowspan="3">②</td></tr>
<tr><td>ع، م1</td><td>ع، م1</td></tr>
<tr><td colspan="2">مَنْ ⟷
أيهم ⟷</td><td>تَضرِبْ
تَضرِبْ</td><td>أضرِبْ
أضرِبْ</td></tr>
</table>

فـــ"مَنْ" و"أيّهم" هما في موضع الابتداء المطلق أي في صدر الكلام وجوبا لأنهما استفهام(أ) أو شرط (ب) وهما في موضع اسم مبتدأ أيضا في ① وموضع المفعول المقدم ②.

وهذا ينطبق على كل أسماء الاستفهام والشرط فهي تغطي كأسماء موضع المعمول الأول أو الثاني أو أحد المخصصات وهي مواضع الاسم وفي نفس الوقت تغطي موضع ا أو ب وقد تغطي أيضا موضع العامل كما سنراه فيما يلي من الرسم.

ا	ب	خ(ظرف)	ع	م1/ م2	م2/ م1
أ	───	هُنا	ضرب	زيدٌ	عمرًا .. #
→هلْ←		اليومَ	كلّم	زيدٌ	عمرًا .. #
→أيْن←			جلس	زيدٌ	.. #
أ	───	ثَم	→جالسٌ الأخَوانِ.. #←		
→أينَ←				زيدٌ	جالسٌ.. #؟[1]
→أينَ←					زيدٌ.. #؟

إن موضع الصدارة قد يتسع بحسب الأدوات التي تقع في صدر الكلام. "فهَلْ"، كما قلنا، تقع في موضعها وموضع ب (كلاهما في الصدارة) ثم موضع $\overrightarrow{1}$(موضع الحروف الداخلة على الفعل والاسم) كما مرّ بنا. أما الظروف المبهمة (وهي أدوات) مثل أين ومتى فرأينا أنها تغطى موضع الصـــدارة (ع) وموضع الظرف وقد يمتـــدّ ذلك إلى موضع العامل نفســـه(ع). فلـــ"أين" في هذا الجدول عدد من المعاني وهي + الاستفهام ناقص الشرط + الظرفية المكانية. وتغطيتها لموضع العامل- للمعمول الأول في العبارة الأخيرة (أين زيد؟) أدّت بعض النحاة إلى القول بأن الظرف إذا تقدم على اسم مرفوع (ويلزم تقديمه في الاستفهام) فيكون فيه معنى الفعل. وقد يكون هو العامل في ذلك الموضع قال الخليل: "صارت "أنّ" مبنية عليه[2] كما يبنى الرحيل على "غد" إذا قلت: "غدا الرحيلُ" (كتاب،468/1). وصرّح الأخفش تلميذ سيبويه أن الظرف ههنا هو العامل لما فيه من معنى الفعل خلافا لشيخه. فقد قال سيبويه: "إلا أن عبد الله يرتفع مقدما كان أو مؤخرا بالابتداء ويؤكد على ذلك أنك تقول: "إنّ فيها زيدًا" فيصير بمنزلة

[1] أو"جالسان الأخوان" خبر مقدم ومبتدأ (أو العكس). أما ما ذكرناه فهو الصفة العاملة عمل فعلها والأخوان فاعل لجالس وهما في موضع (ع م1).

[2] في قولهم: "أحقا أنك ذاهب.

قولك: "إنّ زيدًا فيها" (261/1) وقال أيضا:.. فيها لا يحدث الرفع أيضا في عبد الله لأنها لو كانت بمنزلة "هذا" لم تكن لتُلغَى" (262) (تلغى في مثل: "فيها زيدٌ قائمٌ").

وكلاهما عندنا على حق فقد بينا فيما سبق أن مثل: "فيها رجل" مكانته من حيث البنية تماثل "قام رجل" بدليل عدم جواز المقلوب منها فلا يقال: *رجلٌ فيها كما لا يقال: *رجلٌ قام[1]. فإذا دخلت "إنّ" على"فيها رجل" امتنع أن تكون "فيها"، أي الظرف، هي العامل فبدخول عامل خاصّ بالاسم تبتعد "فيها" والظروف عموما من شَبَه الفعل من حيث العمل ولا تكون إلا خبرًا مقدَّما. أعتقد أن سيبويه قد تطوّر رأيه مع مرور الزمن لذكره قول الخليل (غدًا الرحيل) ههنا **دون أي اعتراض** على ما قاله عن هذا التركيب. وما ذكره أيضا في أماكن متفرقة من كتابه يدل على أن الظرف يكون سببًا في نصب الحال فقط في "فيه زيدٌ قائمًا" مثل "هذا" و"هو" و"أنت" (انظر ص260 وما بعدها وص116). وأهم دليل على ما ذهبنا إليه هو تقديم الظرف وجوبا على الاسم المرفوع النكرة مثل: "فيها رجلٌ" على حد قولهم: "قام رجلٌ". وقد مرّ بنا هذا.

وأما "معنى الفعل" الذي يناسب تغطية الظرف لموضع العامل إذا لم يدخل عليه عامل الأسماء (إنّ وأخواتها) فيفترض النحويون أنه مثل معنى "استقرّ" ليفسّروا قيام الظرف مقام الخبر(لأنه ليس هو كما يقول سيبويه). وفي الوقت نفسه لتعليل مجيء الحال (في "فيها زيدٌ قائمًا") بدون عامل. وهذا يتضح برسم التقابل بين المواضع هكذا:

أ، ع / ع، م2	م1أو م2	م2	خ
___ (Ø) فيها ___ ___(استقرّ) فيها ___	زيدٌ.. # زيدٌ	___ ___	 قائما.. #
___ إنّ فيها ___	زيدًا	قائمٌ	.. #
أ، ع	م1	م2 / Ø	م2 / خ
Ø ___ هذا ___ }	زيدٌ زيدٌ	فيها (استقرّ)فيها	قائم.. # قائمًا.. #
___ إنّ ___	زيداً	(استقرّ)فيها	قائم.. #

[1] إلا إذا كانت فيها فائدة بحسب قرائن الخطاب.

2) حصول الإطالة بالإدراج في الصدارة

إن صيغة الصدارة التي هي: ع← مـــ س هي قابلة كأختها الواقعة تحتها وهي: ع← م س (= الابتداء أو الفعل) للإدراج الخاص بالإطالة وهو إدراج مثل:" أزيد قائم" أو "إنّ زيدًا قائم" في موضع اسم مفرد ولا يحصل هذا إلا بشروط كما سيأتي.

فأما الاستفهام فمثل: "قد علمتُ | أ عبدُ الله ثم أم زيدٌ". فالجملة الاستفهامية تقع هنا بعد الخطّ الفاصل فهي مدرجة في موضع المفعول. وكذلك هو هذا المثـــال: "عبدُ الله | أ أبوك هو أم أبو غيرك". فالجملة التي تأتي بعد الخط الفاصل هي في موضع الخبر وعبد الله هو المبتدأ. وقد تأتي الجملة الاستفهامية في موضع خبر "ليت" في: "ليت شعري أعبد الله ثمّ أم زيدٌ"؟

إنما الجملة الاستفهامية كجملة هي المعمولة لوقوعها في موضع المفعول أو الخبر. فالذي ينبغي الانتباه إليه هو أن الابتداء بمعنى الصدارة ليس معناه أن يكون الكلام المُبتدأ (الذي تتصّدره أداة مبتدأة مثل همزة الاستفهام) دائمًا مستأنفًا (منقطعا عما قبله تماما في العمل) بل الانقطاع هنا يخصّ المفردات الداخلة في الجملة **فلا يؤثر ما قبلها فيها أبدًا والعكس.** أما هي كجملة فهي وحدة كسائر الوحدات يمكن أن تقع كجملة أي بمجملها في موضع الاسم المفرد وخاصة المفعول والخبر وهذا الذي قاله سيبويه: "هذا باب مالا يعمل فيه ما قبله من الفعل... لأنه كلام عمل بعضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله لأن ألف الاستفهام تمنع من ذلك" (120/1) وبصفة "المُبتدأ" يعني الجملة التي تأتي بعد الاستفهام فهي مع الاستفهام في موضع مفعول به أو خبر لكن عناصرها لا يؤثر فيها ما قبلها لوجود أداة استفهام تمنع ذلك.

وهذا ينطبق فيما يخص هذه الأدوات على كل أداة مبتدأة مثل أدوات الشرط إذا جزمت في مثل: "عبدُ الله إنْ تَرَهُ تضربه". وقال سيبويه: "فليس للآخر سبيل على الاسم لأنه مجزوم وهو جواب الفعل الأول وليس للفعل الأول سبيل"(67/1). وقال: فإن لم تجزم الآخر نصبت وذلك قولك: "أزيدًا إنْ رأيت تضربُ"... فصارت حروف الجزاء في هذا بمنزلة: زيدٌ كم مرة رأيته"(67). وكذلك هي "لام الابتداء" في مثل: "علِمت لَعبدُ الله خيرٌ منك"(120) فتصير الجملة بما فيها اللام في موضع الخبر إلا أنها مبتدأة بسبب اللام.

وقد يحذف العرب أداة الاستفهام في قولهم: "علمتُ زيدٌ أبو مَنْ هو" ولا يمكن أن يكون إلا بمنزلة ما يوجد فيه الاستفهام إذْ لا يجوز في ذلك إلا الرفع[1]. وسمع منهم أيضا مثل: "عرفت

---

[1] انظر الكتاب،121/1.

زَيدًا أبو من هو"(122/121). وهو شاذ. وقد رأينا أن الجملة قد تندرج في موضع الاسم المفرد بتوسط أداة وهي ههنا" أنَّ"في مثل: "قد عرفت أنك منطلق". قال سيبويه: "فأنَّك في موضع اسم منصوب كأنك قلت: "قد عرفت ذاك" (461/1). فالفرق الأساسي بين هذا وما سبق هو عدم وجود موضع الصدارة ههنا لامتناع وجود الاستفهام مع وجود "أنَّ". ولهذا يقول سيبويه عن هذا: "أمّا "أنَّ" فهي اسم وما عمِلت فيه **صلة لها** كما أن الفعل صلة لأنْ الخفيفة(461). وقال السيرافي: "أنَّ" وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد في مذهب المصدر[1]... وتقع المُشددة فاعلة ومفعولة ومبتدأ و (لها خبر) ويعمل فيها جميع العوامل إلا أنها لا تقع مبتدأةً (شرح،8/11). ويمكن أن يمثل كل هذا بما يلي:

ع			مـ1						
أ	ب		ح	م1	م1				
	جـ1		النواة		ع	مـ1			مـ2
			العاملة		أ/ب	ح	م1	م2	ح م1 م2
			قدعَلِمْـ	ـــتُ	أ	Ø	زيدٌ	ثَمَّ	.. #
Ø			Ø	زيدٌ	هلْ	رأيــ	ـــتَ	ـــهُ	.. #
أ			Ø	زيدٌ	إنْ	رأيــ	ـــتَ	ـــهُ	تضربْه.. #
← ليتَ →				شعْرِى	أ	Ø	زيدٌ	ثَمَّ	فأزورَه.. #
Ø	Ø	لا	أدري	Ø	أينَ		هو	زيدٌ	.. #

أ	ب	ح		م1	م2	خ			
		جـ	النواة العاملة			ع	ح	م1	م2
			قدعلِمْـ	ـــتُ	زيدًا	أ	Ø	أبوك	هو.. #
هلْ			عرف	ـــت	عَمْرًا	أبو مَنْ			هو.. #
أ			رأيـــ	ـــتَ	زيدًا	هلْ	لَقِيـــ	ـــتَ	ـــهُ.. #

---

[1] أي مساوية للمصدر مثل: علمت أنَّ زيدًا ذاهب= علمت ذهاب زيد.

أما فيما يخص إدراج الجمل بواسطة "أنّ" فلا بد حينئذ من أن يزول موضع الصدارة من الجملة لإعمال "أنّ" في الاسم الذي هو مبتدأ في الأصل (يراجع ما سبق أن قلنا عن هذا الموضوع).

وفي الخلاصة يمكن أن نؤكد أنه بظهور ما يكون في موضع الابتداء المطلق أي ما سموه بالصدارة تظهر العلاقة بين ما هو لفظ وصيغة نحوية محضة وبين المعنى المقصود في الخطاب فإن موضع الصدارة هو، كسائر المواضع، المكوّن الأساسي لبنية اللفظ (سميولوجي في اصطلاح اللسانيات الحديثة) وهو في مستوى الصدارة -أي في أعلَى مستويات التحليل اللغوي- متعلق بعدد محدود من المعاني وهي معاني أقسام الكلام كالخبر والاستخبار والأمر والنهي والتمنّي وغير ذلك. تخص الخطاب ولا علاقة لها بقوانين البنية كبنية.

وللبنية النحوية علاقة بكل واحد من معاني الكلام لأنها بنى تخص الصدارة وقد اشرنا إلى ذلك فيما سبق.

الباب التاسع

العلة والتعليل في النحو العربي

الفصل الأول

مفهوم العلة وتطوره

إن الوضع التركيبي والوضع الاصطلاحي الدلالي يكوّنان معًا، كما رأينا، نظام اللغة المتواضع عليه إلا أنهما لايبقى أي واحد منهما على الحال التي تقتضيها قوانين التركيب من جهة وما تواضع عليه من دلالتها على المعاني من جهة أخرى. لأن هذا النظام يصيبه بالضرورة التغيير بالاستعمال له ككل آلة عند استعمالها وإن كانت اللغة بما أنها منظومة من الألفاظ والمعاني الموضوعة فتغيّرُها يحصل من عدة جوانب لأن المستعملين للغة هم بشر ويعيشون في مجتمعات وعليهم وعلى لغتهم ضغوط. فهناك عوامل مختلفة تؤثر في اللغة فيتغير جانبٌ منها مثل المؤثر الفيزيولوجي. فبكثرة الاستعمال للفظة الواحدة مثلا يتقلص محتواها الصوتي بالحذف أو القلب فتتغير البنية. وهذا يؤدي إلى اضطراب في عملية التخاطب فتلجأ الجماعة من الناطقين إلى نوع من الترميم بدون ما شعور منهم ليعود للنظام اللغوي انسجامه وهو دائما انتظام آخر غير الأول. ومن هذه العوامل المؤثرة ما هو نفساني محض مثل ما هو مكثف على الذاكرة فيختصر وما سموه بالتوّهم.

وقد حاول النحاة عند اعتراض هذه الظواهر عليهم أن يفسّروها وأن يجدوا لها سببا أي كلما شذّ بسببها عنصر فسموا **كل عامل اضطراب علة**. وقد سبق أن تعرضنا للعلة في كتابنا "منطق العرب" للردّ على من ادّعى أنها مفهوم من مفاهيم أرسطو.

وسنقوم باستعراض لما سبق أن ذكرناه في الكتاب المذكور ثم سنتناول بالتفصيل كل ما يخص العلة والتعليل عند النحاة العرب.

I - العلة كسبب لخروج الشيء عن بابه (مخالفته لنظائره) عند سيبويه وأصحابه

1) قد بيّنا أن العلة لا تدل عند سيبويه وأصحابه إلا على سبب التغيير الذي يُخرج الوحدة عن بابها وأصلها ولا يدل عندهم إلا على هذا المعنى. وقال الخليل عنها: "وإنما تسمع بهذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر" (الكتاب، 202/2). وهذا الضرب من الكلام الذي ذكره بهذا الصدد هو مما يشذ عن القياس غالبا. وقد جاء في كتاب العين تحديد للعلة يتفق تماما بما أراده

سيبويه مما جاء في الكتاب قال: "العلة حدَث يشغل صاحبه عن وجهه" فهي، على هذا، عرض يطرأ فيعوق الشيء عن استمراره على ما كان عليه فيشغله بذلك عن وجهه فهو **سبب خاص** وليس سبباً عاما أو أي نوع من الأسباب.

ولم يستعمل سيبويه مصدر "التعليل" ولم يظهر على أقلام النحاة إلا بعده. وكانوا يعنون بذلك التفسير ببيان العلة. ويلاحظ مما سبق أن العلة مرتبطة بمفهوم الأصل أي الحالة الأولى التي كانت عليه الوحدة قبل أن تتغيّر. وهو دائما القياس ومحتوى الباب وهو الباب المطرد ويسمى أيضا "الأصل في القياس" كما سيأتي. وقد يخرج شيء معيّن منه بل أشياء ويصير بذلك مخالفا لنظائره. قال الزجاجي في هذا الشأن: "لأن الشيء قد يكون أصلا مجتمعا عليه ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه فلا يكون ذلك ناقصا للباب بل يخرج منه ما خرج بعلته وبقى الثاني على حاله" (الإيضاح، 51). كما يلاحظ أن زوال العلة يردّ الشيء المتغيّر إلى ما كان عليه كما قال سيبويه: "الإضافة (النسبة) [المتمثلة في] قِسِي وثِدِي، ثُدوى وقُسوى فتردها إلى أصل البناء (الذي هو قُسي). وإنما كسر القاف والتاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدها.. **فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل**"(74/2).

وعلى هذا فالعلة عند النحاة الأوائل هي دائمًا عامل اضطراب ولا تدل على السبب العام.

2)عمّم المتكلمون في القرن الثالث (ومنهم الجاحظ) مفهوم العلة فجعلوه سببا عاما.

واقتبس الأصوليون هذا منهم فاستبدلوا معناها الجامع في الحكم بالعلة كسبب له وطبّق ذلك النحاة في نهاية القرن الثالث على البنى النحوية فابتعدت لفظة العلة عند الجميع عن معناها الأصلي. وتناسى النحاة أنه لايخص إلا الاضطرابات وهي دائما خروج بعض العناصر من بابها. ثم تطور معنى العلة في القرن الرابع بصفة خاصة عند ابن السراج وتلاميذه فصارت تدل على العلاقة المستمرة كالعلاقة بين الفاعل والرفع وغيرها. وهذا مع بقاء معنى السبب. قال ابن السراج: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها ما هو المؤدي إلى كلام للعرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة. مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وصفتها... وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت ووُصل بها إلى كلامهم فقط"(الأصول،36/351).

عرف ابن سراج ما استمر من العلاقات فسمّاها أصولا وهذا ما جرى عليه النحاة منذ البداية فوصفها بأنها التي وضعتها العرب ولا يمكن إذن أن تكون إلا علاقات مستمرة عنده (الأصول 35/1). فما الذي حمله على أن يجعل الأصول[1] عللاً؟ فكأنه خلّط بين إثبات الثوابت -وهي الأصول- بالاستقراء وبين التعليل؟ فتلك قوانين وهذا محاولة بيان الأسباب. ولعله أراد بالاعتلالات كل محاولة تنظيمية سواء السَبَبي منها والقانوني مع التمييز بينهما والله أعلم.

وربما يكون السبب في ذلك النزعة الجديدة التي ظهرت مع ابن السراج ومن عاصره القائلة بأن القانون الحقيقي العلمي هو العلاقة بين العلة والمعلول أي السبب والمسبّب. وقد شاع هذا عند المتكلمين في عصر الجاحظ. ولم يتبعه في ذلك إلا القليل نذكر منهم الزجاجي (وقد جعل العلل ثلاثة: التعليمية والقياسية والجدلية (الإيضاح،/66). وكثر في هذا العصر وما تلاه التأليف في علل النحو وقد بقي في أذهان بعضهم عدم التمييز بين العلة والقانون[2].

واستمر ذلك في زمان ابن جني وهو من أتباع المدرسة النحوية التي تكونت على يدي ابن السراج إلا أنه ردّ عليه في ادعائه لوجود "علة العلة". وقدم الأدلة المقنعة على أن العلة هي في الغالب مجموعة أو شبكة من الأسباب[3] (انظر الخصائص، 173/1).

3) وقد ادّعى بعض المحدثين أن العلة النحوية (ومنها العامل عندهم) قد اقتبسها النحاة منذ البداية من أرسطو. وقد رددنا على ذلك بأن العلل الأربعة عند أرسطو نظرية فلسفية خاصة به فقد كان يقصد منها لا مجرد ربط الشيء بسببه بل ما يؤدّي إلى معرفة ماهية الشيء. أما معنى السبب المجرد فكيف يمكن أن يحتاج الخليل إلى هذا المعنى البسيط المعروف عند كل البشر ثم كيف يمكن أن يحتاج أن يستعير منه المعنى الفلسفي المتشعب ليفسر الظواهر النحوية!

ونضيف إلى ما قلناه عن العلة هذه الملاحظة الهامة: إن التغيير العارض الذي يصيب الكلام قد يفضي إلى اختفاء القياس الذي كان سائدًا باطراد التغيير على جميع ما يكون في الباب وتعميم استعماله. فإنه يصير قياسًا جديدًا يقوم مقام السابق. ومثال ذلك: قلب الواو أو الياء ألِفًا في الأجوف. فإن القياس في المجرد من الأسماء والأفعال أن تكون جميع حروفه جوامد

---

[1] أي العلاقات المستمرة لا الأصول التي تقابل الفروع. قال:" وغرضي في هذا الكتاب العلة إذا اطردت وُصل إلى كلامهم فقط" (نفس المرجع، 35-36)

[2] لم يصدر هذا التسامح الغريب من ابن علي الفارسي ولا من ابن جني.

[3] وهو رأي سديد جدا ومما أجمع عليه العلماء في زماننا.

(صوامت) لا من حروف المدّ. فالأصل في قام وباع هو *قَوَم و*بَيَع. فلما قلبت الواو والياء أيضًا وعمّ ذلك الأفعال المنتمية إلى الأجوف وانتشر ذلك في الاستعمال أصبح بذلك قياسا آخر وتُرك الأول **ويسمى أيضا أصلا لأنه** تفرع منه القياس الجديد.

إلا أن هذا القياس علة -والقياس في ذاته لا يعلّل- لأنه حادث إذ نشأ عن عارض لا عن أصل مثل نشوء البنى كبناء الكلم على صيغ قياسية وكذلك مجيء المعمول الأول دائما بعد عامله. وكل هذا أصل ناتج عن الاحتياج إلى التماسك في كل النظام إلا أن في الاستعمال قد تشذ في بعض الوحدات عن القياس فإذا كثر واطّرد يصير الشاذ من نظام اللغة فيتولد قياس جديد يتغلب على القياس الأول.

وأما كل ما بقي على أصله فلا علة له قال الزجاجي: "ولا سؤال أيضا فيما جاء على بابه وقياسه لم جاء كذلك"(129). ثم إنّ تعارض القياس والاستعمال هو أكثر تشعبا وتعقدا من هذا في الواقع كما سيأتي.

II. مبادئ التعليل

1) الأصول الثلاثة التي يعمل بها في التعليل

وكل واحد منها يكّون الأصل المنطلق منه التغيير العارض. وهذه الثلاثة هي:

- الأصل في القياس
- الأصل في الاستعمال
- الأصل في الموضوع

قال الرماني: "فالأصل في الموضوع يعمل عليه كما يعمل على الأصل في قياس النظائر. وقد يعمل على الأصل في الاستعمال" (شرح الكتاب، 97/3-98). وقال قبل ذلك: "لِمَ وجب الرفع للفعل بعد "هل" وليس من موضع الاسم وهل ذلك لأنه من مواضعه في القياس وإن لم يكنْ من مواضعه في الاستعمال إذ كل حرف ينفصل غير عامل فلا اسم يصلح بعده في القياس... وكل حرف غير عامل مع أنه منفصل فهو في الأصل للاسم... وإن كان في الاستعمال لا يدخل إلا على الفعل لمانع منع الاسم على جهة العارض وذلك انه دخله معنى التحضيض وأصله الاستفهام (شرح،96/3-98). وعلى هذا فهلاّ لا تدخل إلا على الفعل ويكون الاسم بعدها مرفوعا **على أصل الاستعمال** (ما هو موجود بالفعل).

والأصل في القياس مثال أن يرفع الفعل إذا وقع موقع الاسم مع أن "هلا" لا تعمل فهي منفصلة عن الفعل. فما الذي منع أن يدخل الاسم بعدها؟ منع من ذلك عارض في أصل

الاستعمال وهو دخول معنى التحضيض على "هلا" وهو خاص بالفعل. وأما **الأصل الموضوع** ههنا فالاستفهام.

وعلى هذا فالأصل في الاستعمال هو ما اطرد واستمرّ والأصل في القياس هو ما يقتضيه القياس والأصل في الموضوع هو ما جاء في وضع اللغة وقد لا يتحقق ذلك لعارض حصل في الاستعمال وهو العلة ههنا.

III . أنوع العلل وميادينها

إن علة التغيير لبعض ما يدخل في الباب تكون في الأكثر عاملا خارجيًا عن نظام اللغة. فمنها ما هو راجع إلى كُلفة في التلفظ والأداء ببعض التراكيب فيميل المتكلم إلى أن يغيّر منها هذا الذي هو مكلّف وذلك مثل توالى بعض الحركات كالكسر المتبوع بضم والعكس وتتابع أكثر من ثلاث حركات في الكلمة الواحدة وغير ذلك وسيأتي.

1) علة التخفيف كأهم سبب للتغيير

أ- مستويات التغيير من حيث العفوية وعدمها

إن العلة كسبب للتغيير العارض يمكن أن تظهر في أي مستوى من مستويات اللغة. أما منطلق التغيير وعلته العلة عبر الزمان[1] فهو استعمال الناطقين السابقين للغة بكيفية عفوية تمامًا في تخاطبهم اليومي وخاصة في حاجاتهم اليومية وسلوكهم اللغوي يكون حينئذ مُماثلا لسلوك الشاعر المطبوع: "يرمي الكلام على عواهنه" ولا يحرّره. فيخضعون بذلك لقوانين أخرى غير لغوية تؤثر في استعمالهم للغة على الرغم من خضوعهم الكامل لأصول لغتهم. فيغيرّون الوحدات والعبارات التي يقتضيها القياس لا سيما المستثقلة. وقد يكون التغيير مجرّد تخفيف فيقبل عليه الناطقون عند سماعهم إياه فينتشر وقد يكون خطأ لا يقبله أكثرهم فلا ينتشر بسهولة وإن انتشر ما لا خطر فيه على نظام اللغة أقبل عليه الكثير منهم أو اطّرد تماما فيصير من كلامهم على ممرّ الزمان. ويسمى النحاة ما اطرد في الاستعمال بين العبارات الشاذة النوادر[1].

ولا يكون التغيير لحنًا إلا إذا رفضه كل الناطقين الفصحاء[3]. وهو "ما ليس من كلامهم" كما يقول العلماء.

---

[1] إن النحاة لا يقصدون بحدوث العلة حدوثها في الزمان وقد صرح بذلك الزجاجي وكذلك ابن جني.

[1] غيّر معناه المتأخرون فصار عندهم الشاذ في الاستعمال وليس هذا مراد سيبويه وأهل عصره.

[3] بالمعنى الذي أثبتناه في كتابنا: "السماع اللغوي".

وفي الكلام العفوي يميل الناطق عامة إلى التقليل من الجهود العضوية إلى أقصى ما يمكن لأنه "**يلتمس الخفة" في مقام الخفّة** خصوصا إذا لم يتغير بذلك المعنى. قال سيبويه: "واعْلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغيّر المعنى" (83/1) (في مثل: ضاربُ زيدٍ وضاربوه). وقال أيضا: "يُحذف استخفافا واختصارًا (أول الرجال←أول رجلٍ)(104).

هذا وقد كثر عند النحاة التعليل في الميدان الخاص بتأدية الحروف وما يتألف منها. كما اهتموا بما يصيب الكلام المفيد من التخفيف فيما سمّاه سيبويه **بسعة الكلام والاختصار**. إلا أنهم لاحظوا بأنه لا يحصل أي اختصار بالحذف في التخاطب إلا إذا كانت هناك قرينة (أيًا كانت) تدل على المراد كما ذكرنا ذلك في كتابنا "الخطاب والتخاطب". ومن ذلك علم المخاطب وما سبق من علمه. وكثيرًا ما يذكر ذلك سيبويه قال: "وإنما أضمروا ما كان يقع مُظهرًا استخفافًا **ولأن المخاطب يعلم ما يعني** فجرى مجرى المثل كما تقول: لا عَلَيك وقد عرف المخاطب ما تعني... حّذف لكثرة هذا في كلامهم ولا يكون هذا في غير"عليك" (114/1).

ب– اطراد العلة وصيرورة محصولها قياسًا

ومن هذا الحذف ما يصير قياسا لاطراده في الاستعمال كما قلنا. قال المبرد: "فمن المحذوف ما يكون حذفه قياسا لأن **العلة جارية فيه**[1] وذلك ما كان من باب وعد ووزن (حذف الواو)... ومن المحذوف ما يحذف استخفافا من الشيء لأنه لا يكون أصلا في بابه... فمن ذلك: "لم أُبلْ ولم يَكُ ولا أدْرِ..." (المقتضب، 166/3-167).

ولا بد من التأكيد ههنا أن الإيجاز في البلاغة غير الاختصار الحاصل في الكلام العفوي وإن كان قد اتفقا في الخفة لأن الأول هو مقصود من المتكلم. أما الثاني فهو ناتج فقط عن استثقال الناطق فينتشر وهو غير مقصود. أما إيجاز البليغ فيقابله التطويل كما أن الإطناب يقابله التقصير. وكل هذه الأحوال تخص الجانب الخطابي للكلام ودرجة الإتقان في التبليغ لا جانب السلامة النحوية ولا مستوى الاستخفاف والسعة.

وهناك مجال لغوي آخر هام يُصاب بأعراض خاصة وهو الشعر. فهو يخضع لقواعد تخصُه هو وحده تتعلق بالوزن والقافية إلا أن الشاعر قد يضطّر إلى تغيير بعض العبارات ويُسمى هذا "بضرورات الشعر" كما هو معروف. وهي معدودة ولا تتغير بهذه الأعراض أصول اللغة. قال سيبويه: "اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف... وحذف ما

---

[1] مثل: "نواطِنًا" و"نواجِ ريشٍ" و"مساجيد".

لا يحذف... وربما مدّوا... وقد يبلغون بالمعتلّ الأصل فيقولون رادد في رادّ... ويحتملون قُبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقض..."[1](8/1-13). فهذا الذي يجوز لا يبلغ أن يكون لحنا وقد قال المبرد في ذلك: "إذا اضطر الشاعر إلى ترك حرف ما ينصرف لم يجزله ذلك لان الضرورة لا تجوّز اللحن. وإنما فيها أن ترد الأشياء إلى أصولها" (المقتضب، 354/9).

يمكن أن يستخلص من هذا أن العلل الخاصة بالتخفيف كنوع من التغيير العارض علتان: الأولى هي غير موجبة وتنتمي إلى مستوى التعبير العفوي أو الاضطراري في الشعر لأن الناطق قادر في استثقاله ألّا يحقق رغبته في التخفيف. أما الثانية فهي الموجبة التي تُفرض على الناطق لأنها صارت مطردة بعد أن كانت أول أمرها مجرد استثقال يتلوه تخفيف وذلك مثل حذف الواو من "وعد" في المضارع وقلب الواو والياء ألفا في الأجوف.

هذا ويمكن ألا تطرد العلة بالنسبة إلى استعمال كل العرب بل يقع ذلك في جهة معينة أو قبيلة معينة. فهذه "لغة" أي تنوع يخص نحوًا (ضرب من الكلام) معينا عند قوم[2]. يقول سيبويه بهذا الصدد: "في قياس من قال" أو "مَنْ قال... قال"(237/1،99-238). يعني في لغة من قال.

ونجد العكس أيضا: فقد لا تطرد العلة في بابها بل تصيب عنصرا معّينا ويطرد ذلك في استعمال العرب (فلا تكون لغة). فهذا مثل: "لم أُبَلْ" و"لاأدْرِ". فهو جائز لأنه لا تصيب العلة كل الوجوه من تصريف "بالى" و"درى" بل وجها واحدًا من التصرف وقالوا: لا تدري ولا يدري وكذا في باقي التصاريف لهذا الفعل. وهو تخفيف معروف شيوعه في الاستعمال إلا أنه لا يقاس عليه لعدم اطراده في باب نظائره. وإذا جمد وصار بالتخفيف على صورة واحدة فيقول عنه سيبويه بأنه "ما هو بمنزلة المثل". والمَثَل يستعمل كما سمع ولا يجرؤ الناطق على تغييره (انظر الكتاب1/من ص141 إلى145).

إن للخفة والاستخفاف كمبدأ للتعليل عند النحاة أهمية كبيرة جدا في تفسير التغيّرات الطارئة التي تصاب بها الوحدات اللغوية. وبالفعل لا يوجد مستوى من اللغة إلا وفيه من التوجيهات[3] الكثيرة باللجوء إلى علة الاستخفاف ومجاله واسع جدا فهو يكثر مجيئه في تفاعل الأصوات اللغوية في درج الكلام عامة وفي مستوى الجذور والصيغ.

---

[1] وهو غلط مهما كان.

[2] ولا تدل كلمة "لفظة" عنده على لهجة بأكملها كما ذكرنا لغة ذلك مرارا.

[3] والتوجيه هو إيجاد وجه لمخالفة الشيء لنظائره (بابه) مهما كان.

ج- ما الذي يكون أخف أو أثقل في القُبُل النحوية

إن هذا التخفيف الذي يسبّبه الاستثقال هو خاص بالعوارض الصوتية التي تصيب الوحدات. فالخفة الحاصلة بهذا التخفيف هي خاصة بالتلفظ بالوحدة. إلا أن هناك خفة وثقلا من نوع آخر يرجع إليه النحاة لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية. وهي تخص كل قبيل من قُبُل اللغة ولا علاقة لها بالجانب الصوتي وهذا الميدان يخص الأصول والفروع. فلا دخل له باللفظ بل هو وحده قد يتجاوز ذلك حتى يمسّ المدلول هو نفسه. قال سيبويه: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى وهي أشدّ تمكُّنا..."(6/1). وقال الزجاجي: "لأن الأسماء يستغني بعضها ببعض عن الأفعال ولا يستغنى عن الاسم ولا يوجد إلا به... وجه ثقل الفعل وصفة الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دل على مسمى تحته... ولا يطول فكر السامع فيه والفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله لأنه لا ينفك منه... ولذلك صارت النكرات من الأسماء أخف من المعارف لأنه إذا ذكر الواحد منها دل على مسمى تحته بغير فكر في تحصيله بعينه وإذا ذكر الاسم المعروف فلا بد من الفكر في تحصيله دون سائر من يشركه فيه" (الإيضاح،100).

فخفة الاسم بالنسبة للفعل هي ناتجة من حيث اللفظ والمعنى معا عن قلة العلامات التي يتطلبها وفي عدم لزوم الاسم للفظ آخر إذ يأتي في الكلام وحده.

ونلاحظ أن هذه العناصر التي يعتبرونها اخف معنى من غيرها هي دائمًا العناصر التي تكون أُصولا لغيرها لأنها تكون أقل منها تكلفة لفظا ومعنى كما رأينا. وليس فيها من الزوائد ما في فروعها. ولهذا يحتمل الاسم التنوين وهو علامة التمكّن ومن ثم يكون علامة للفصل ويحتمل علامات الإعراب. ولم يعرب من الفعل إلا الفعل المضارع بمجيئه في موضعه لثقل الفعل. وعلى هذا تمنع بعض الأسماء من الصرف إذا كانت على وزن الفعل أو كانت أعلامًا خاصة.

فالتخفيف يعّم اللغة كلها بما في ذلك قسمة التراكيب الخاصة بالجذور وقد تركوا الكثير من التراكيب الثقيلة المكلفة.

أما فيما يخص مستوى الكلم أو الكلام فقد مثّلنا فيما قبل للكثير مما وقع فيه التخفيف كالحذف ونكتفي هنا بما قاله سيبويه عن إضمار الفعل وأحوال هذا الإضمار. قال: "فاعرف... أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاث مجارٍ: فعل مُظهر لا يحسن إضماره وفعل مضمر مستعمل إضماره وفعل مضمر متروك إظهار. فأما (الأول)... فله أن تنتهي إلى رجل لم يكن ذكر ضرب

ولم يخطر بباله فتقول: زيدًا. فلا بد له من أن تقول: إضربْ زيدًا... أو يكون موضعًا يقبح أن يعرّى من الفعل نحو أنْ وقد"... أما الموضع (الثاني)... فنحو قولك: "زيدًا لرجل في ذكر ضرب... وأما (الثالث)... فمن الباب الذي ذُكر فيه "إياك" إلى الباب آخر ذكرُ مَرْحَبًا وأهْلاً" (149/1).

يقصد سيبويه من الثاني الفعل الذي تأتي معه قرائن حالية ومقالية تجعل المتكلم في غنًى عنه وكذلك بعض العبارات التي يجوز فيها ذكر المحذوف مثل "لا عليك" ومثل: "إن خَيْرًا فخير" (← إن كان) وغير ذلك كثير. وأما الثاني فهو على عكس ذلك. ويُشير في الثالث إلى الأبواب التي تطرق فيها إلى العبارات الجامدة التي بمنزلة الأمثال كما في "إياك" و"بدرهم فصاعدًا" و"سقيا" و"هنيئا" وغير ذلك وهو كثير أيضا.

وفيما يخص المستويات السُّفْلى كالأصوات وثقلها أو ثقل بعض ما يركّب منها. فقد اعتنى بذلك العلماء عناية خاصة. فالجهد المبذول في النطق يكون عند الخليل وسيبويه في بعض المتواليات التي ينفر منها الناطقون وهي كالتالي:

1- إذا أحدث العضو الواحد صوتَيْن متواليَيْن وكان إحداث أحدهما باتّجاه العضو إلى جهة معاكسة لاتّجاه الآخر. فهذه حركة إلى جهتين متقابلتين (فيها ذهاب يتلوه رجوع). ومثال ذلك: الخفض المتلو بالرفع أو العكس ولا يوجد هذا في العربية أو الكسر[1] المتلو بالواو الساكنة فينقلب الواو فيه دائما ياء مدية نحو: *مِوْزان> ميزان وقد تحذف الواو مثل: *اِوْصِلْ>صِلْ. والضم المتلو بالياء: فتقلب الياء واوًا نحو: *مُيْسِر>موسِر.

وعبّر عن هذا سيبويه بما يلي: "فكان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم" (357/II) وهذا الوصف لعمل التلفظ جعلوه مماثلا للإمالة: "يطلب بالإمالة الخفة **بذهاب اللسان في جهة واحدة**"[2](شرح الرماني،13/5وجه) وهذا ينطبق كذلك على التفخيم وعدمه أو الجهر والهمس فيصير الحرف الذي ليس فيه تفخيم مثل التاء في *اصتفى مفخما في اصطفى والمهموس مجهورا

---

[1] استعملنا الخفض والرفع ههنا لأنهما يدلان على حركة اللسان نحو مقدم الفم وعكسها: الحركة نحو مؤخر الفم أما الكسر والضم والفتح فهي حركات الشفتين في الأصل.

[2] يعتبر سيبويه الإمالة تقريبا (جعل الحرفين متشاكلين) قال: "إنما أمالوها (الألف) للكسرة التي بعدها (في مثل عابد). أرادوا أن يقربوها منها... فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موقع واحد كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك" (2 259).

مثل التاء في *افتعل تصير دالا في "ازدهر". وكذلك قال الرضي: "فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه" (شرح الشافية،231/3).

2- إذا كان الحرفان المتواليان متطابقين أو كان لهما مخرجان متقاربان جدا. وهذا نحو الهمزتين المتتاليتين في *أَأْدم (على وزن أَفْعل) فتقلب التالية ألفًا: آدم. *وقُسُوٌ (على وزن فُعُول) فتقلب الواو ياء مع كسر ما قبلها ثم بإتْباع ضم القاف لما بعدها وهي كسرة مع الياء فتصير قِسِيٍ.

2 -كثرة الاستعمال كمبدأ للتفسير ومنها التسْيير

قد سبق أن أشرنا إلى ما كان يُسميه النحاة "بكثرة الاستعمال" للدلالة على كثرة دوران الوحدة أو الضرب من الكلام[1] في الكلام وأنه من أهم أسباب التغيير للوضع. فهو كعلة بالمعنى الذي يقصده سيبويه يكون غالبا للحذف التخفيفي. وتأتي بهذه الصفة على شكلين: مجيء الوحدة هي بالذات وكثرة وقوعها في موضع معيّن من الكلام أو في عبارة خاصة.

وتسبّب هذه العلة أيضا شيئا آخر غير الحذف أو التخفيف عامة وهو تجميد العبارة بحيث لا يجوز للمتكلم أن يتصرف فيها. وهذه الظاهرة تخص الأمثال في الأصل والشعر أيضا وهي ظاهرة "التسيير" (تسيير الناطقين لها). ولا بد من التنبيه على أن هذا النوع من العبارات الجامدة لا يحتوي بالضرورة على حكمة من الحكم كالمَثَل. إنما الميزة فيه هو استمراره في سَيَرانه على نفس المحتوى من اللفظ والمعنى وامتناع الناطقين من تغييره. وهو كثير في اللغة ويعتمد في معرفته على السماع وحده وقد تطرقنا إليه في عدة مواضيع لأهميته. وذكر منه سيبويه عددًا كبيرًا. وذلك مثل: "ما جاءتْ حاجتَك". قال سيبويه: "أدخل التأنيث حيث كانت... وإنما **صُيِّر جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل**" (25/1).

وكذلك هو جميع ما جمد من العبارات مع كثرة الاستعمال والتمييز ومثل: "انتهوا خيرًا لكم". قال الخليل: "كأنك قلت: انتهِ وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك" فنصبته... وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام"(143).

---

[1] والمعتبر في ذلك هو كثرة التردد في الكلام عامة مثل بعض الأدوات التي لا يخلو الكلام منها مثل التنوين وأداة التعريف وغيرهما.

ومثل هذه العبارات يقول عنها سيبويه: "فإنما تُجريها كما أجرت العرب وتضعها في المواضع التي وضعن فيها ولا تدخلنّ فيها ما لم يدخلوا من الحروف. ألا ترى أنك لو قلت: "طعامًا" و"شرابا لك" و"هلا لك" تريد معنى سَقْيًا... لم يجز"(166). ويعبّر عن هذا بأنه "لزم هذا في كلامهم لكثرته ولأنه صار كالمثل كما لزمت التاء في: "ما جاءتْ حاجَتَك"(302)[1] وكل "ما يجري مجرى المثل" فهو تركيب سائر جامد يرجع وجوده إلى التقاليد الاجتماعية وهو هنا عُرْف لغوي يتوارثه الجيل بعد الجيل وقد تتراءى فيه عادات القوم ومعتقداتهم كثيرا. ويأتي في الأمثال وما يجري مجراها الكثير من التراكيب الشاذة بسبب جمود البنية وامتناع الناطقين من تغييرها. وهي في ذلك مثل الشعر. قال ابن جني: "الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنها تجرى في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك" (المحتسب).

3- مبدأ الفرق وأمْن اللبس

ويقابل مبدأ الاستخفاف مبدأ لا يقل أهمية لأنه ضده ومعارض له وهو الفرق أو التفريق. ويتدخل هذا المبدأ كلما كان التخفيف يتجاوز الحدّ فيسبّب بذلك الغموض على الرغم من وجود القرائن. ويختل بذلك التخاطب فهمًا وإفهاما. ولا تدخّل للفرد في ذلك لأنه يرجع إلى ردّ فعل جماعي غير شعوري مثل كل الظواهر الاجتماعية اللغوية منها وغيرها. وقد لاحظ النحاة أن التخفيف الخاص بعبارة معينة أو ببعض الوحدات إذا أدى إلى الالتباس فقد يكون ذلك سببا لاضطراب سير التخاطب. وفسروا الامتناع من ذلك بضرورة "أمنْ اللّبس". أي الأمن من وقوع التخليط بين الوحدات. ولهذا كانوا يميلون إلى عدم جواز الحذف عامة في أي كلام لا يقترن بقرينة يستدل بها على المعنى المقصود (كما مرّ بنا. في كلامنا عن حذف الفعل). ولا يمكن أن يُحذف أي عنصر إذا سبّب ذلك اللبس مثل "يا" في "يا لَزَيد" لأن ذلك يؤدي إلى التباس هذه اللام بلام التوكيد. وهذه اللام الأخيرة لا يمكن أن تحذف إذا دخلت على كلام فيه "إنّ" مخففة لأنها تلتبس هاهنا بإنْ النافية ولا يختص التعريف بالحذف كما مثلنا. ويشمل هذا الخوف من اللبس كل العلل وذلك مثل قلب الواو أو الياء ألفا فإنه لا يحصل في مثل "غزوا" قال

---

[1] وقد حصر اللغويون العرب هذه العبارات وجاءت كتبهم في هذا الموضوع بعنوان "كتاب الأمثال" وإن لم يكن أكثر ما جاء فيها إلا ما يجري مجرى المثل وأقدمهم المفضل الضبي (170م) ومؤرّج السدوسي (195) وأبو عُبيد القاسم بن سلام (224) وأبو عكرمة الضبي (250) وأوفى هذه الكتب هو "الفاخر" للمفضل بن سلمة (291).

سيبويه: "قالوا رَمَيَا فجاؤوا بالياء وقالوا: غزوَا فجاؤوا بالواو لئلا يلتبس الاثنان بالواحد" (176/2).

ويعبر سيبويه عن موقف الناطقين إزاء اللبس بكراهيتهم له كما في قوله: "كراهية أن تلتبس بها الإضافة" (280/2). وكلامه يخص الاسم المقصور في الوقف لا يلحقونه هاء للوقف كما في هُهناهْ لئلا تلتبس بضمير الغائب المضاف.

فيمتنع الناطقون من قبول أي تغيير بعلة من العلل إن كان ذلك سببا للالتباس ويحصل ذلك بكيفية لا شعورية. قال المبرد: "إنما يخرج الشيء إلى غير بابه إذا أمنت اللبس" (المقتضب،230/1). وقد قال ابن جني عن الاستخفاف: "الجنوح إلى المستخفّ والعدول عن المستثقل **هو أصل الأصول في هذا**" (الخصائص،161/1-162) ويجعل أهمية الفرق مع ذلك، **مساوية لأهمية التخفيف**. قال: "فإنها (أي هذه العِلل) تجري مجرى **التخفيف والفرق**"(144-145).

والفرق في مقابل التخفيف هما نزعتان متضادتان وطبيعيتان عند كل الناطقين بلغة من اللغات. وبيّن مارتيني اللساني الفرنسي أن تضادهما على مر الزمان هو السبب الأهم في تحوّل لغة إلى أخرى بالتدريج مثل تحول اللاتينية إلى عدة لغات محلية كالفرنسية والإيطالية والإسبانية– بلهجاتها. ويتم التحوّل بالتغيير الصوتي (مثل سقوط الحروف الضعيفة أو تغيرها) ومن ثمة تغيُّر الأصول النحوية الصرفية فيحصل من ذلك اضطراب في نظام اللغة كالاختلاف غير المفيد أو الالتباس الشامل فتقع محاولة لإصلاح النظام بتوحيد وظيفي لكل ما اختلف دون فائدة وهي الظاهرة التي سنتناولها فيما يلي المسماة بطرد الباب. وقد درس هذه الظواهر التطورية اللغويون التارخيون في أوروبا في القرن التاسع عشر واستنبطوا من ذلك قوانين: والذي قام به مارتيني هو التوضيح لهما في إطار مذهبه الوظيفي[1]. أما النحاة العرب فقد أثبتوا دورهما بوضوح ولجأوا إليهما كعلة لتفسير الشواذ أو التنوع اللغوي.

4- "طرد الباب" وهو ظاهرة التسوية بين الكلم المختلفة الصيغة في الباب الواحد

هذا مماثل للتقريب الصوتي أو التشاكل بين الحروف أو الإدغام وهو التسوية بين المختلف من الحروف في درج الكلام. إلا أن هذا يخص المحتوى الصوتي للوحدات وحده. وهناك نوع

---

[1] انظر كتابه: Economie des changements phonétiques . طبعة باريس

من التسوية لا علاقة لها بالتخفيف وهي ما يسميه "باطراد العلة في الباب" وسمّى بعد سيبويه بـ"طَرْدُ الباب" وهو خاص بالباب (أي المجموعة من النظائر) ولا ينطبق على طرد العلة في الاستعمال لأن هذه الظاهرة الأخيرة تخص غالبا الشيوع في الاستعمال -التام- لما أصاب بعض الكلم المعينة مثل استحوذ (وأغيلَ) فإن فيه شذوذًا في عدم قلب واوه إلى ألف وليسا كسائر أفراد بابه مع اطراد استعماله (هو بعينه). أما طرد الباب فهو أن تصاب وحدة معينة في داخل الباب بتغيير فيختلف الباب. فيميل الناطقون إلى جعل هذا التغيير يشمل باقي عناصر الباب. ويسمّى أيضا بـ"حمل ما ليس فيه علة على ما فيه علة". وأنواعه كثيرة نذكر منها أهمها:

– في الفعل المثال الواوي: سقوط واوه في المضارع والأمر عند التقاء الياء أو الكسرة والواو في الغائب أو المخاطب في الأمر: *يوعِد> يعد؛ *إوْعِدْ> عِدْ. واطرد هذا إلى سائر تصاريف الفعل. فاطردت هذه العلة التي أصابت لفظ الغائب وحده أو المخاطب وحده. فتوحّد الباب.

– في الفعل المزيد بزيادة همزة وهو أَفْعل: يحدث بذلك في صيغة المتكلم في المضارع التقاء همزتين: *أُؤْفعِلُ كما في *أُؤْكرم فتحذف الهمزة الثانية (ويحافظ على همزة المتكلم). فاطرد حذف الهمزة إلى جميع الباب مثل يُكرم وتكرم وغيرهما.

– في الفعل الأجوف: انتقلت علة قلب الواو أو الياء إلى ألف في فَعَل المجرد (قام وباع) إلى صيغتين من المزيد يشبهان قام وهما: *أَقْوَم> أقام> *استَقْوَم> استقام مع أن العلة تخص الواو أو الياء المتحركة المفتوح ما قبلها. وأما المزيد فالواو مسبوقة ههنا بحرف ساكن. فاطرد باب الأجوف في الماضي، ثم انتقل القلب إلى المضارع فصار قلبا عاما للواو والياء إلى حرف مدّ مناسب له: *يقْوُم> يقوم.

ولا تطرد العلة في جميع الأحوال. قال سيبويه بعد أن تكلم عن قلب الياء تاء في افتعل مثل الواو (يتَّبس مثل يتّفق) وذكر الشواذ: "فليست تطّرد إلا فيما ذكرت لك إلا أن يشذ حرف" (305/2).

ويفسر المازني والمبرد هذه الظاهرة هكذا (فيما يخص "يعد"): "جعلوا سائر المضارع تابعا ليفعل فحذفوه (الواو) **لئلا -يختلف المضارع في البناء** وجعلوا المصدر معتلا... لأن المصدر قد جرى مجرى الفعل" (المنصف،184/1). وقال المبرد: "وجُعلتْ حروف المضارع الأُخر (غير الغائب) توابع للياء لئلا يختلف الباب ولأنه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها إذا كان بابا واحدًا" (المقتضب،88/1). وقال ابن جني في شرحه لهذا: "فهذا مذهب في كلامهم ولغاتهم... أن

يحملوا الشيء على حكم نظيره لقرب بينهما وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب الحكم... ومثل يَعِد قولهم أنا أُكرِم... ثم قالوا تكرم ويكرموا وكرهوا أن يختلف المضارع... محافظة على التجنيس في كلامهم" (المنصف،191/1).

ولا بد من التمييز أيضا بين طرد الباب و"الحمل على النظير" كما قال ابن جني وبين "الحمل على الشبيه" لأن الأول الغرض منه هو عدم اختلاف الباب أما الثاني فيخص العنصر الواحد يُشَبَّه بشيء آخر فيحمل عليه لشبهه به. وقد أكثر سيبويه من ذكر مثل هذا الكلام: "يشبهون الشيء بالشيء الذي يخالفه في سائر المواضع" (77/1). وقد ذكرنا ذلك في كتاب "منطق العرب"[1]. فاطراد العلة في الباب غير هذا وهو في الحقيقة **ترميم** لما حصل من اضطراب بحدوثها في الأول وما يقع من الاختلاف بين اطراد الباب في الصيغة. فتجري العلة على ما بقي على أصله فيتحد الباب بذلك[1].

أما الحمل فأدلّ مثال على هذه الظاهرة هو ما فسّر به النحاة من حمل جمع المؤنث السالم على المذكر في الإعراب. فإن جمع السلامة المذكر يرفع، كما هو معروف، بالواو وينصب ويجرّ بالياء ولم يستعمل الألف للنصب ههنا لاشتغال الألف كعلامة الرفع للمثنى. وكان يمكن أن يستعمل الفتح للنصب في جمع المؤنث (مسلمات) إلا أنه حُمل على المذكّر في الإعراب لأن المذكر هو المصاب بالعلة (تعذُّر اللجوء فيه إلى الألف في النصب):

جمع السلامة				
المذكر			المؤنث	
مسلمـــو	ـــن		مسلما	ت
مسلمـــيـــ	ـــن		*مسلما	تًا
			مسلما	تٍ

حمل المؤنث على المذكر

ونستخلص من هذا أن اطراد العلة للتوحيد:

1 يحصل دائما في داخل الباب أي في داخل فئة من النظائر في أي مستوى من مستويات اللغة.

---

[1] هذا عند اللغويين التاريخيين الغربيين هو réfection analogique. واعتمدوا عليه كمبدأ لتفسير ما حصل من توحيد الباب على ما طرأ من تغيير طارئ لفرد منه بعلة معينة. والتسمية الخاطئة (أو الحمل بغير علة) هو شامل لكل اللغات ويلجأ إليه سيبويه لتفسير الشواذ.

2 يجري هذا التوحيد بحمل ما لم يُصَب بعلة على ما فيه علة.

3 ويعتبر ذلك ترميما أو إعادة التنظيم لأن الباب يسترجع انسجامه المفقود بحدوث ما حدث لأحد أفراده وهذا الحادث هو الذي يطرد الباب كله عليه.

وهذه الظاهرة تقع أيضا في كل اللغات عبر الزمان فبحدوث الابتذال الكثير والاستهلاك للمادة الصوتية للتخفيف وغير ذلك يضطرب نظام اللغة باتخاذ الفرد أو الواحد من وجوه التصرف صيغة تخالف سائر نظائره. فيرد الفعل الناطقون بطرد العلة على الباب كله فتزول الصيغة الأولى تماما يتغلّب التغيير بدون علة على جميع الوجوه.

5– التوهم أو أغلاط الناطق في استعماله للغة وفي القياس خاصة

إن للنحاة الأولين مبدأ خامساً يلجأون إليه أحيانا (قليلة). وهو أن تكون علة التغيير غَلَط ناطق (فصيح)[1] أو أكثر من ناطق في تطبيقه للقياس في باب معين. فإذا انتشر هذا الغلط عن القياس عند الفصحاء فلم يعد يُعتبر غلطًا في استعمال كل من كان سَليقيّ الفصاحة لأن المعيار عند النحاة العرب هو الاستعمال الشامل عند الفصحاء. وذلك مثل "مصائب" بالهمزة كجمع لمصيبة بدلا من مصاوب. ويعبر سيبويه عن ذلك بكلمة "التوهم". قال: "فأما قولهم: مصائب فإنه غلط منهم. وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فَعيلة وإنما هي مُفْعِلة. وقد قالوا: مصاوب"(367/2). والمقصود من التوهم هو مجرّد التصور إلا أنه قد يكون خطأً في إجراء القياس ولحنا إذا خالف الأصل الذي تكون عليه عامة الناطقين الفصحاء فهو في الأصل هفوة لسان بالنسبة للقياس وحده يرتكبها فرد واحد أو أكثر فيشيع. ولمفهوم الغلط بالتوهم عندهم أحوال بحسب الاستعمال:

– فإذا كان سُمع من فرد أو برواية ضعيفة أو ممن لم لم يوثق بعربية[2] وخالف جميع العرب الفصحاء فلا يكون عند النحاة العرب إلا **لحنا** محضًا ولا يجوز عند أحد.

– وإذا انتشر استعماله، على الرغم من خروجه من الباب، في جماعة معينة وهم اللذين أخذت منهم اللغة ويكون شائعا عندهم فيصير مقبولا إما كلغة من لغات العرب وإما كأصل

---

[1] نذكر أن الفصيح في اصطلاح النحاة القدامى هو الناطق بالعربية الذي لم تتغير لغته وكان يمكن أن تؤخذ منه اللغة (راجع كتابنا: السماع اللغوي).

[2] وهم الذين تغيرت لغتهم فصارت مخالفة للغة القرآن وسائر ما بقي على لغته الأصلية جزئيا أو كليا.

إذا اطّردت العلة وإما **كشاذ اطّرد في الاستعمال** فهو في كل هذه الأحوال "من كلام العرب"[3]

وقد لاحظ النحاة أن ما أجمع على استعماله جميع العرب الموثوق بعربيتهم قياسا مطردا كان أم شاذًا عن القياس فلا يكون ما يخالفه إلا لحنًا مثل نصب الفاعل أو جره ورفع المفعول وغير ذلك. أما "استحوذ" فهو شاذ عن القياس ومع ذلك لم يسمع من العرب إلا بتصحيح الواو هو بعينه فيكون *استحاذ الذي هو على القياس لحنًا. وكل ما أصيب بتغيير للتخفيف أو للتوهم أو ما بقي على أصله وكان[1] لا يستعمل الفصحاء غيره فهو على حدّ سواء من عدم جواز غيره.

بالغلط يفسر النحاة بعض ما يخرج عن بابه -صيغة كانت أم إعرابا أم غير ذلك- مما لا يدخل تفسير فيما ذكرناه من التخفيف وغيره.

قال سيبويه: "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ" فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس... لكن **بعض العرب** يجرّه... قال الخليل... إنما **يغلطون** إذا كان الآخر بعده الأول وكان مذكرا مثله أو مؤنثا..." (217/1). وقال: "اعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيدٌ ذاهبان" وذلك أن معناه معنى الابتداء **فيُرى** أنه قال: هُمْ (عوض إنهم)" (290). هذا ما سموه بالغلط بالجوار.

فالغلط[2] كعلة تفسيرية تبتعد عن التخفيف واطراده في أنه غير متسبب عن حاجة الناطقين إلى تفادي التثقل بل عن تطبيق أصل على ما لا يدخل في بابه وهو توهم كتوهم وزن فعيلة في "مصيبة" عند جمعه بدلا من وزنه القياسي وهو مُفعلة وفعيلة يجمع على فعائل فقالوا "مصائب".

فهذا الغلط لا يدخل أبدا فيما يعتقد بعض المحدثين ومن تقدمهم أنه مما غلّط به النحاة الشعراء تعسفًا بل هو نتيجة لافتراض النحاة بأن مثل جمع مصيبة على مصائب عوض مصاوب -وقد سُمع مصاوب- أنه هفوة لشخص شاعت بين الناطقين لعدم وجود أي سبب آخر وجميع الأمثلة التي ذكروها في ذلك تدل على أن الناطق المتوهم الأول غلط في قياسه بسبب الشبه غالبا مثل مصيبة أو بسبب الجوار مثل: "جُحر ضبٍّ خربٍ". فما يسميه النحاة بالغلط

---

[3] والمرجع الأول هو نص القرآن ثم كلام العرب الموثوق بعربيتهم (راجع كتابنا: السماع اللغوي).

[1] فإن استحوذ ليس من غلط العرب بل هو أصل لم تُصبْه العلة المطردة.

[2] والتوهم هي ظاهرة تاريخية تصيب جميع اللغات وهو مع التخفيف الشامل من أهم أسباب تحول لغة إلى لغة أخرى عبر الزمان.

الموضوعي منه الذي لاحظه النحاة هو دائما مجهول الأصل فلا يُعرف مَن المتوهِّم الأول إذا كثر في الاستعمال ومهما كان الأمر فإن هذا إذا سمع من فرد واحد فهو لحن. أما إذا كان مسموعا من بعضهم وهم فصحاء **فلا يعتبر لحنا** أبدا بالنسبة إلى كلام العرب ولاسيما إذا اطرد في استعمالهم. هذا وقد حرر ابن جني فصلا مهما "عن أغلاط العرب في خصائصه" (273/3-282).

وفيما يخص اللغة العربية فلا يكون الغلط المشهور مقبولا بعد زوال الفصاحة السليقية لأن المرجع العلمي في اعتماد المعيار هم الناطقون باللغة السليقيون

على هذا فاعتبار النحاة بعض ما لا يجوز غيره عند جميع العرب غلطًا لا يعني أبدًا أنهم استقبحوا هذا الضرب من الكلام بدليل **تأكيدهم على مجيئه الكثير منه هو وحده في الاستعمال** كما لم يستقبحوا إطلاقا الشاذ عن القياس إذا نطق به عدد كبير أو لا بأس به من الفصحاء. فالاستقباح لا يكون حكما لهم إلا إذا شذ تماما عن القياس والاستعمال معًا مثل الفصل بين "قد" أو "سوف" وبين الفعل (قد اليوم قام) في غير الشعر. ثم لا يعتبرون هذا القبيح عندهم لحنًا أبدا لأنه جاء كثيرًا في الشعر (وحده).

والكثير من أمثلة الغلط ينطبق عليه قول سيبويه: "يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله من جميع جوانبه".

وقد استعظم بعض المحدثين أن يقال عن فصحاء العرب بأنهم قد غلطوا في كلامهم وهم المرجع في صحة الكلام![1]. وهذا فيه شيء من الظلم لهم لان العربي الفصيح كغيره من الناس ليس معصوما أبدًا عن الهفوة اللغوية كما هو غير معصوم عن الخطأ في أفعاله التي تحتاج إلى إحكام. مع أنه لا يمكن للفصيح السليقي أن يخطئ إلا قليلا جدًا وفي حالات نفسية معيّنة لأن كلامه كجميع أفعاله المحكمة قد رسخت فيه أصوله بكيفية غير شعورية. أما إذا سمع هذا الذي يسمّيه النحاة بالغلط مستعملا عند الكثير من الفصحاء العرب فالغلط هو في استعمال القياس **وليس القياس المخالف هو بالضرورة مما تواضعوا عليه.** وكثرة من يخالفهم من الفصحاء حجة على صحته وبذلك ينتشر لا الغلط الفردي فقط بل كل شاذ عن القياس مهما كان سببه

[1] وغيرهم اللذين تغيرت لغتهم فصارت مخالفة للغة القرآن وسائر من بقي على لغته الأصلية جزئيا أو كليا وأكثر هذه الروايات عن تغليط النحاة للشعراء هي حكايات غير موثوقة تروى للتسلية غالبًا.

الأصلي، **ومقياس الصحة الوحيد عندهم هو ثبوت السماع من فصحاء العرب**[1] **من أكثر من واحد ليس غير**. وهو المعيار اللغوي الموضوعي كما قلنا. وعبارتهم "هذا من كلام العرب" و"ذاك ليس من كلامهم" دليل على ذلك.

هذا ولا يلجأ أكثر النحاة إلى التفسير بالغلط إلا بعد استفراغ كل المبادئ الأخرى التي ذكرناها. فسيبويه يذكر التخفيف كثيرًا جدا وأما ما سماه بالتوهم فلا يتجاوز ذكره لها كعلة سبع مرات. وقال ابن جني عنه: "ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم وإن كان غيره أقوى أنه غلط" (المحتسب، 236/1).

6 – تداخل اللغات

فيما يلجا إليه النحاة كعلة تفسيرية بقلة نذكر ما سمّوه بعد سيبويه بـــــ"تداخل اللغات". وهي ظاهرة لغوية احتماعية تنتج عن تأثير لغة قوم على لغة قوم آخرين فتتولّد من ذلك لغة[1] ثالثة. وذكروا من ذلك استعمال بعضهم لمضارع فَعِل وزن يفعُل بالضم وهو شاذ لأن أكثر ما سمع هو فضِل/ يفضَل ولأن القياس هو أن يخالف المضارع صيغة الماضي. وقال ابن جني في ذلك: "واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركّبت... وذلك أنه قد ولّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع... فقالوا: ضرَب يضرِب وقتَل يقتُل وعلِم يعلَم... قولهم: نَعِم ينعُم وفضِل يفضُل وقالوا في المعتل: مِتّ تموت ودِمتَ تدوم فنعِم في الأصل ماضي ينعَم وينعُم في الأصل مضارع نَعُم ثم تداخلت اللغتان. فاستضاف من يقول نعِم من يقول ينعُم فحدثت هناك لغة ثالثة". (الخصائص، 375/1 و377).

([1]) راجع كتابنا "السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة".

الفصل الثاني

الإدماج الصوري للعلة في القياس

لم يكتف العلماء العرب بالكشف عن العلل للتغيير المخالف لأوضاع اللغة في القياس والاستعمال بل تجاوزوا ذلك إلى محاولة إدماج كل ما هو حادث خارجي بالنسبة لوضع اللغة تُسبّبه علة في وضع اللغة نفسه. وذلك بإثبات علاقات تربط بين الوحدة المتغيرة بعلة وبين أصلها في الوضع. وهذه العلاقات جوهرها إجرائي فهي عمليات تحويلية تنطلق من الأصل وتُفْضي إلى الوحدة كما وردت في الاستعمال. ومجموع هذه العمليات المرتّبة تكون حَدًّا وقياسًا مجردًا يندمج فيه الأصل وفرعه العارض (المصاب بتغيير عارض). وهو حدٌّ مماثل من حيث الصورة لأي حد تحدد فيه العمليات المرتبة التي تتولّد منها وحدة متفرعة بهذه العمليات من أصل سابق. وهو ما يقع في تصرُّف الأصول وتفريع الفروع منها،**وبناء الوحدات** بتحويل أصل إلى ما يتفرع منه. فهذا الحدّ قد تعرَّفنا عليه في الأبواب السابقة وهو موضوع النحو العربي كله لأنه قانون لتصاريف الوحدة.

أما الحد الخاص بإدماج ما ليس بوضعي (مما يحدث من تغيير في الوضعي) فهو مماثل للحدّ النحوي من حيث الصياغة إلا أن العمليات التحويلية فيه لا تتولّد منها وحدات جديدة كما ذكرنا وكما سيأتي.

I – التمثيل والتقدير

1) ما يتفقان فيه وما يختلفان

إن الوحدة الخارجة عن بابها قد لا يعرف لها أصل في الاستعمال وقد يستعمل الأصل بجنب المُغير منه (مثل عبارتهم: "جُحْر ضبٍّ خربٍ" وخربٌ" كما مر بنا). ولم يصعب عليهم الكشْف عنه لان المقابلة بين المتغيّر بالعلة وبين نظائره ومثال هذه النظائر تكشف عن الأصل مثل "مَقُول" فأصله "مقْوول" لأن مثال نظائره هو مفعول. وكذلك هو الأمر في التراكيب المحذوف منها مثل "سقيًا" و"رعْيًا". فإن مثالها هو "فِعْل متعدّي بمعنى الدّعاء + لفظ الجلالة+ مصدر منصوب لأنه

يدخل فيما جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل كأنه بدلٌ من "سقاك الله" و"رعاك الله"... وما جاء على هذا المثال نُصب كأنك جعلت بَهْرًا بدلاً من بَهَرَكَ الله" (كتاب،157/1).

ويسمّى النحاة تقديرًا للأصل ما يتم بحمل الوحدة المتغيرة على نظائر بابها. فحمل قام وباع على كتب وجلس يعطينا: *قَوَم و*بَيَع. ويمكن أن يعكس الأمر **بإجراء** عمليات مرتبة تفضي انطلاقا من الأصل إلى الوحدة المتغيرة. وهي حصيلة هذه الإجراءات وهي سلسلة التحويلات التي يتم بها التفسير بإثبات العلاقة بين الأصل وما هو موجود في الكلام بالفعل. والأصل هو دائما مجموع مكوّنات الوحدة على مثال بابها ونظائرها ويكون مقدَّرًا لأن كل ما جاء على القياس لا يلزم من ذلك وجوده في الاستعمال (وقد لا يكون للأصل وجود ملموس). فوجوده هو بالقوة لا بالفعل وهذا **معنى التقدير** عند العلماء العرب. ويتّضح من هذا أن التقدير ليس مجرّد افتراض.

أما التمثيل -أيا كان نوعه- فهو دائما تصوير البنية من الوحدة (هي وحدها) باللجوء إلى رموز خاصة أو ما يقوم مقامها من المصطلحات. فالمثال -أيا كان أيضا- لا وجود له في واقع اللغة. فهو صوري محض لأنه حكاية للواقع اللغوي برسم أهم ما فيه هو رسم البنية بمَعْزِلٍ عما تحتوي عليه.

فالتقدير[1] يتناول دائما الوحدات هي في ذاتها لا مثالها وبابها لأنه في معناه الأول هو ردّ الشيء إلى أصله بالقياس مثل *قَوَل* و*رَدَدَ و*رادِد الخ.

- **فالمثال العادي** هو ناتج عن تمثيل للبنية العامة **مجردة عن كل خصوصية** فمثال فَعَلَ في مستوى الكلم هي البنية العامة لكل ما يكون فاؤه وعينه مفتوحتين وفي هذا المثال متغيرات وثوابت كما سبق. وكذلك هو مثال الجملة: ففي أعلى مستوى من التحليل هو: العامل+ معموله الأول المتأخر عنه (±معمول ثان± مخصصات تُقدَّم وتتأخر (حسب ما يقتضيه القياس).

أما **الأصل التقديري** فهو الوحدة قبل أن تصاب بعلة **هي نفسها بخصوصيتها إلا أنها على الهيئة التي كان يجب أن تكون عليه** في القياس أي على مثال بابها المنتسبة إليه كما قلنا. فـــ*قَوَم، مثلا، لا دور له إلا تمثيل الأصل الذي تفرّع عنه "قام" بعلة معينة أو تمثيل لمرحلة من تحوّل *قَوَم إن كانت هناك أكثر من مرحلة في هذا التحول.

---

[1] وأصله أن يدل على تقدير الشيء بشيء آخر مثل القياس وزادوا عليه معنى التصوّر للشيء الذي قد لا يوجد بالفعل.قال سيبويه عن "عبد الله ذهب أخوه وعبد الله نعم الرجل": "فهذا تقديره وليس معناه كمعناه" (359،2).

فما يتفق فيه التمثيل والتقدير هو وجود القياس فيهما ويفترقان في أن التمثيل هو التصوير لبنية وهي نتيجة عن قياس الشيء على نظيره في الباب الواحد وأما التقدير فهو إثبات أصل الشيء المخصوص من وحدات اللغة بحمل هذا المخصوص على نظائر بابه.

وقد يستعمل التقدير بمعنى القياس لأن المراعى فيه هو البنية المشتركة الجامعة لعدة كلم أو جُمل وكثيرًا ما يقابل سيبويه به المعنى كقوله: "فهو مثله في التقدير وليس مثله في المعنى" (287/1)[1].

ولذلك قد يكون الأصل في أكثر مراحل التحول مقدرًا وفيه ما لا يمكن النطق به مثل *مقَوول وهي مرحلة من تحول *مقْوُول (كأصل) إلى مقُول. وهذا الأخير على وزن "مفول" وليس هو مثال باب الأجوف على مفعول بل مثال لما أصيب بتغيير.

ويحذر سيبويه كثيرا من أن يجعل المثال في التراكيب خاصة وحدة محسوسة يجوز استعمالها. قال: "وكأنّ قولك: عَمْرَك اللهو قِعْدَك الله بمنزلة نشدك الله وإن لم يتكلم بنشدك الله ولكن زعم الخليل رحمه الله أن هذا تمثيل يُمثل به" (163/1). وقال أيضا: "فكأنه إذا قال الرجل للرجل: يا فلان فقال: لبيك وسعديك. فقد قال له: قُربًا منك ومتابعةً لك. فهذا تمثيل وإن كان لا يُستعمل في الكلام كما كان براءةَ الله تمثيلا لسبحان الله ولم يُستعمل" (317/1). ثم ذكر في قسم أوزان الكلم عددًا كبيرًا من الأوزان التي تقتضيها قسمة التركيب ولم تستعمل. وعبارته في هذا هي: "وليس في كلام العرب (فاعُل)" (317/2).

([1]) ذكر في ص 145من هذا الكتاب فراجعه المقارنة هنا هو بين "ليس هذا عمر" أو بين "ضرب هذا عمرًا".

الباب العاشر

التمثيل للبنى النحوية بالمخطّطات الحديثة

تمثيل البنية النحوية التخطيطي
المستوفي للصفتين: التبعية والاندراج

1- مقارنة بين المخططات التي يتضمنها كل مذهب

إن الغاية من المخططات العلمية الحديثة هي أن تصوّر بالخطوط الأنظمة والبنى المختلفة ومن ثم العلاقات التي ترتبط بها مكوناتها وماهية هذه العلاقات وهي تقوم بمثل المهمة التي تقوم بها التصميمات ومخططات المعماريين وهي ههنا خاصة باللغة. وهناك قسم خاص في الرياضيات يخص المخططات كما هو معروف(graphes théorie). وأول من مثّل البنية النحوية بهذه المخططات -و كانت انكليزية- على الشكل الشجرى هو تشومسكي كما هو معروف. ثم إن هذا المخطط الرياضي الملقب بالشجري هو تمثيل خطى لعلاقة الاندراج أي اندراج عناصر الفئة فيها أو تضمن الكل لأجزائه (Inclusion)[1] فقط. وهو تفريع إلا أنه تفريع من الأعم إلى الأخص لا غير. ونعني بذلك أن ماهية العلاقة بين الفرع و أصله ههنا **هو مجرد انتماء الفرد إلى فئته أو الجزء إلى الكل.** فالفئة تشتمل على أفرادها وكل فرع باندراجه تحتها ينتمي إليها. وهذا النوع من العلاقات البسيطة -والكثيرة الوجود- لا تبنى عليه البنية اللغوية هو وحده لأنه **مجرد تصنيف أو تجزئة**[2]. وقد منح له أرسطو وأكثر الفلاسفة (وأصحاب العلوم الإنسانية بعدهم) دورا مفرط الأهمية -لجهله جهلا مطلقا بالدور الذي تقوم به العلاقات الأخرى وهي أرقى منها[3]. فجَعَلَ علاقة التضمن (هكذا سماها الفلاسفة العرب) هي الأساس في جميع أبواب المنطق.**كما جعل اللغويون البنويون الغربيون في زماننا**[4] **علاقة الاندراج (وهو التضمُّن القديم) هي أساس كل تحديد للبنية اللغوية ولا توجد عندهم للبنى علاقة غيرها.**

---

(1) وشاع أيضا قديما لفظ الاشتمال ولفظ تضّمن الشيء لغيره ويستعمل الآن أيضا: الاحتواء على الشيء والانتماء إلى الشيء.

(2) لأن الفلسفة الأرسطية كلها مبنية على القسمة الأفلاطونية التي أعاد فيها النظر أرسطو (انظر كتابنا: منطق العرب) **وهو أساس التصنيف** ولا تتجاوزه. والغلط هو الاقتصار المطلق على التصنيف أو التجزئة في إثبات البنى.

(3) كما هو الحال في الحدّ والقياس السلوجسمي: ففي الأول يظهر ذلك في الماصدق وهو مجموع الأفراد المنتمية إلى الجنس وفي السلوجسموس في اندراج النتيجة في الحد الأصغر وهذا في الحد الأكبر.

(4) إلا هاريس لاعتماده على التحويل وعدد من المهندسين لجأوا إلى "نحو التبعية" على حسب تعبيرهم.

أما تشومسكي فقد استحسن تحليل بلوموفيلد للجملة إلى مكونات قريبة (أي مباشرة)، وهو مبني على تجزئة الجملة إلى مكوناتها المتداخلة: الجملة إلى قسمين وكل قسم إلى أقسامه وهكذا إلى الأطراف المفردة. فهو تحليل اندراجي يبدأ من الكل إلى أجزائه بالتدريج، فمثّل أصحاب بلومفيلد هذا التحليل على أشكال تخطيطية مختلفة كالتداخل المتدرج في عُلَب أو بين أقواس ومثّله تشومسكي بالتفريع الشجري وهو تمثيل لبيان العلاقات الاندراجية التصنيفية[1]. أما وجود علاقة الاندراج في البنية اللغوية أو بين البنى اللغوية فنحن لا ننكر ذلك، إنما الذي ننكره هو أن نجعل هذه العلاقة هي الوحيدة من بين جميع العلاقات التي تنبني عليها الظواهر ومختلف الوظائف العقلية من حيث البنية. فهناك علاقات **لا تربط الفرد بفئته** (أي الفرد بجنسه بالتعبير القديم) أو الأجزاء بالكل **بل الفرد بنظيره**. وهذا هو حمل علماء العرب للشيء على نظيره أي الفرد من فئة على نظيره من فئة أخرى على أساس التكافؤ في الموضع أو ما يتعلق بالموضع (بالمعنى الرياضي). وهذا ليس اندراجا ولا انتماء بل **هو تكافؤ في الموضع بين البنيتين وهو متجاوز للتكافؤ بالانتماء.** لأن التكافؤ في الصيغة هو في المنطق الرياضي **تلازم** أي اقتضاء الشيء للشيء مع العكس (أ ⇔ ب). فكلاهما يقتضي الآخر (بالتناظر) وهذا هو أساس كل تكافؤ في البنية. وهذا الفرق سيتضح بالمقابلة بين المخططات التي نعرضها فيما يلي:

I .المنطلق في ذلك هو تصوير التحليل البلومفيلدي على شكل عُلب متداخلة (عُلَب هُوكيت)

والجدير بالملاحظة أنه إذا أردنا أن نطبق التحليل وتخطيطه على جملة عربية بحسب مبادئ التحليل البلومفيلدي مثل: "كتب الرجال الطوال الرسالة (1) فلا يمكن أن يتيسر ذلك إلا على الشكلين التاليين: الأول بالابتداء بالاسم (2) كما هو الحال في الجملة في اللغات الأوروبية. كما في المثال التالي:

([1]) وقد استنقص هذا التحليل على الرغم من استحسانه إياه لأنه تصنيفي محض (ووصفه بأنه Taxinomic) وجعله بعد صياغته الرياضية كمنطلق لإجراء العمليات التحويلية عليه. فالتحويل عنده هو ما أتى به لإصلاح التحليل البلومفيلدي ولسدّ ثغرته. والتحويل عند العرب هو تصريف البنية وتصرّف الوحدات.

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="11">الرجالُ الطوالُ كتبوا الرسالةَ</td></tr>
<tr><td colspan="3">الرجالُ</td><td colspan="3">الطوالُ</td><td colspan="5">كتبوا الرسالةَ</td></tr>
<tr><td colspan="3">الرجالُ</td><td colspan="3">الطوالُ</td><td colspan="2">كتبوا</td><td colspan="3">الرسالةَ</td></tr>
<tr><td>الـ</td><td colspan="2">رجالُ</td><td>الـ</td><td colspan="2">طوالُ</td><td>كتبـ</td><td>ـُوا</td><td>الـ</td><td colspan="2">رسالةَ</td></tr>
<tr><td>الـ</td><td>رجال</td><td>ـُ</td><td>الـ</td><td>طوال</td><td>ـُ</td><td>كتبـ</td><td>ـُوا</td><td>الـ</td><td>رسالة</td><td>ـَ</td></tr>
</table>

والثاني بتقديم الفعل من جهة وتقديم المفعول على الفاعل من جهة أخرى (3):

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="10">كتبَ الرسالةَ الرجالُ الطوالُ</td></tr>
<tr><td colspan="4">كتبَ الرسالةَ</td><td colspan="6">الرجالُ الطوالُ</td></tr>
<tr><td>كتبَ</td><td colspan="3">الرسالةَ</td><td colspan="3">الرجالُ</td><td colspan="3">الطوالُ</td></tr>
<tr><td>كتبَ</td><td>الـ</td><td colspan="2">رسالةَ</td><td>الـ</td><td colspan="2">رجالُ</td><td>الـ</td><td colspan="2">طوالُ</td></tr>
<tr><td>كتبَ</td><td>الـ</td><td>رسالة</td><td>ـَ</td><td>الـ</td><td>رجال</td><td>ـُ</td><td>الـ</td><td>طوال</td><td>ـُ</td></tr>
</table>

وهذا الامتناع لا يخص التخطيط نفسه بل يرجع إلى التقسيم البلومفيلدي كما سيأتي. فهذان الشكلان هما في العربية بنيتان مختلفتان عن الأولى الأصلية وهي "كتب الرجال الطوال الرسالة". فالأولى هي بنية بني فيها الفعل (مع فاعله) على الاسم وبتقديم المفعول على الفاعل. ولا يمكن أن يقع التحليل على الأصلية لأنه يُقطّع وجوبا كل الجمل إلى ما يسميه أصحابه بالمركب الاسمي (وهو بمنزلة اللفظة الاسمية عندنا) وإلى المركب الفعلي وهذا يحتوي على الفعل والمفعول مجمعَيْن بالضرورة (عند بلومفيلد). وذلك تابع أولا لبنية اللغات الأوربية التي يكون الاسم فيها متقدمًا على فاعله في الأصل (ولا يُقلب ذلك إلا لمعنى الاستفهام في بعض اللغات أو التوكيد) وثانيا إلى ما فرضه أرسطو على أوربا كلها من تحليل كل جملة إلى بنيتها الخطابية المنطقية (الموضوع أولا والمحمول ثانيا فأدخل المفعول في المحمول [1]).

فاستحسن تشومسكي التحليل المتدرج المنسوب إلى بلومفيلد (هو في ذاته لا تمثيله بالعُلَب) كما مرّ بنا وبنى عليه النحو التوليدي كله لكن باللجوء إلى صياغة رياضية. فصاغ أولا العملية التي "تتولد" منها ما سماهما بالمركب الاسمي والمركب الفعلي بعبارة: "تعاد كتابة الجملة

[1] وهو نظير المسند والمسند إليه عند العرب لكن من غير التفات إلى المنطق فهو أقل ما يكون كلاما مفيدا عند سيبويه.

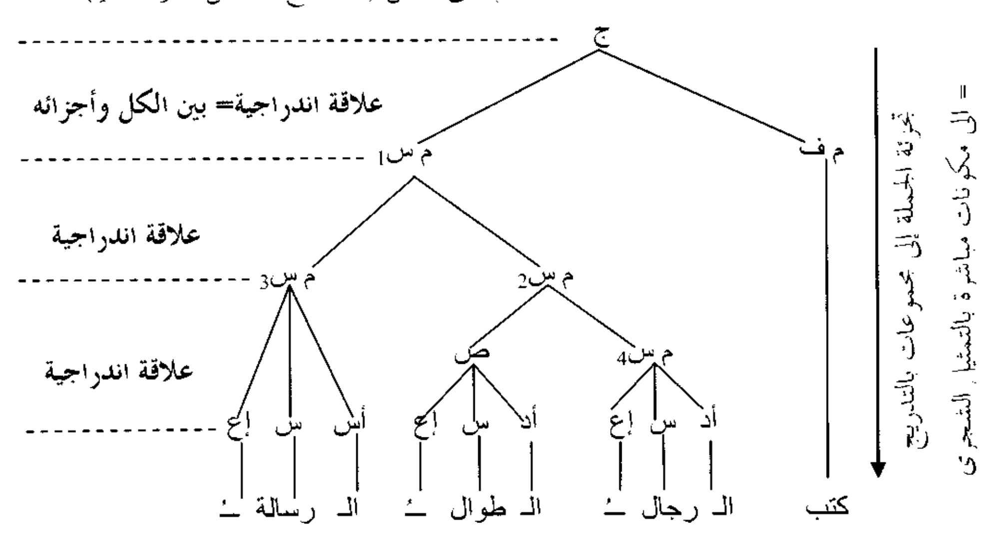
إلى..."ثم كل واحد منهما إلى أجزائه بعبارة: "تعاد كتابة المركب الاسمي إلى أداة تعريف واسم وصفة (مثلا) مستعملا في ذلك رموزًا ومصطلحات خاصة. كما مثل مجموع التحليل البلومفيلدي (الذي مثلناه ههنا على شكل عُلب متداخلة)على شكل آخر وهو **الشجرة** لأنها تمثل جيدا التجزئة المتدرجة كما تصورها بلومفيلد.

ولا بد أن نؤكد ههنا أن التحليل البلومفيلدي والمبادئ التي يخضع لها (كاختيار التجزئة في المرحلة الأولى إلى جزئين يجمع الثاني بين الفعل والمفعول) هو الذي لا ينطبق على بنية الجملة العربية الأصلية: |فعل فاعل مفعول| أما التخطيط في ذاته فلا يمتنع من ذلك بالطبع وخاصة التخطيط بالشجرة وسنبين ذلك فيما يلي.

II. التمثيل على طريقة تشومسكي بشكل شجرة

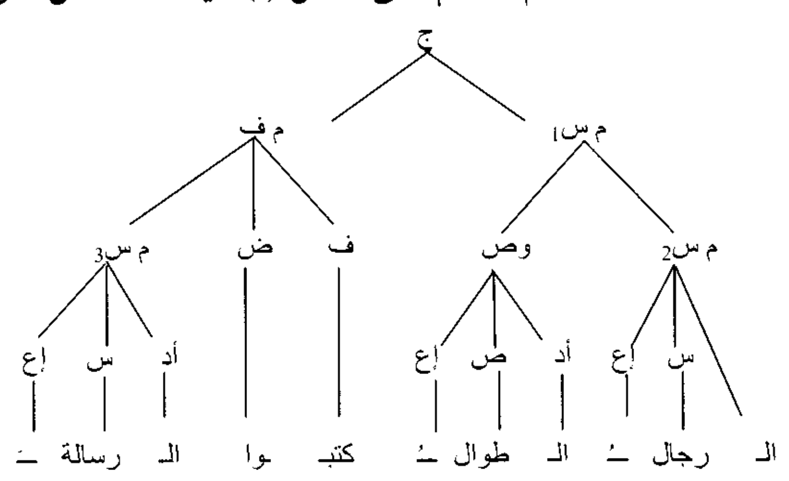
(مطبقا على الجملتين: كتب الرجال الطوال الرسالة/ الرجال الطوال كتبوا الرسالة)

I . **الجملة الفعلية الأصلية:** بناء الاسم على الفعل (لا يخضع للتحليل البلومفيدي)



فهذا المخطط بالتشجير هو مثل ما صاغه تشومسكي ولكنه بعيد عنه كل البعد لتقدم الفعل عما يخضع له التحليل إلى مركب اسمي ومركب فعلي (الذي تبناه تشومسكي)

III. تحويل الجملة الاسمية بتقديم الاسم على الفعل (ا) أي ببناء الفعل على الاسم



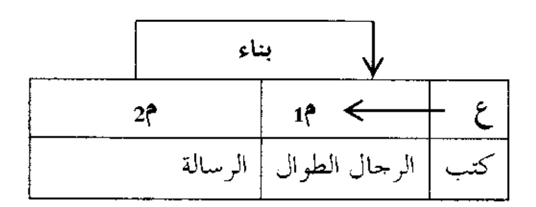
فهذا يخضع تماما لصياغة تشومسكي (المركبان موجودان فيه)

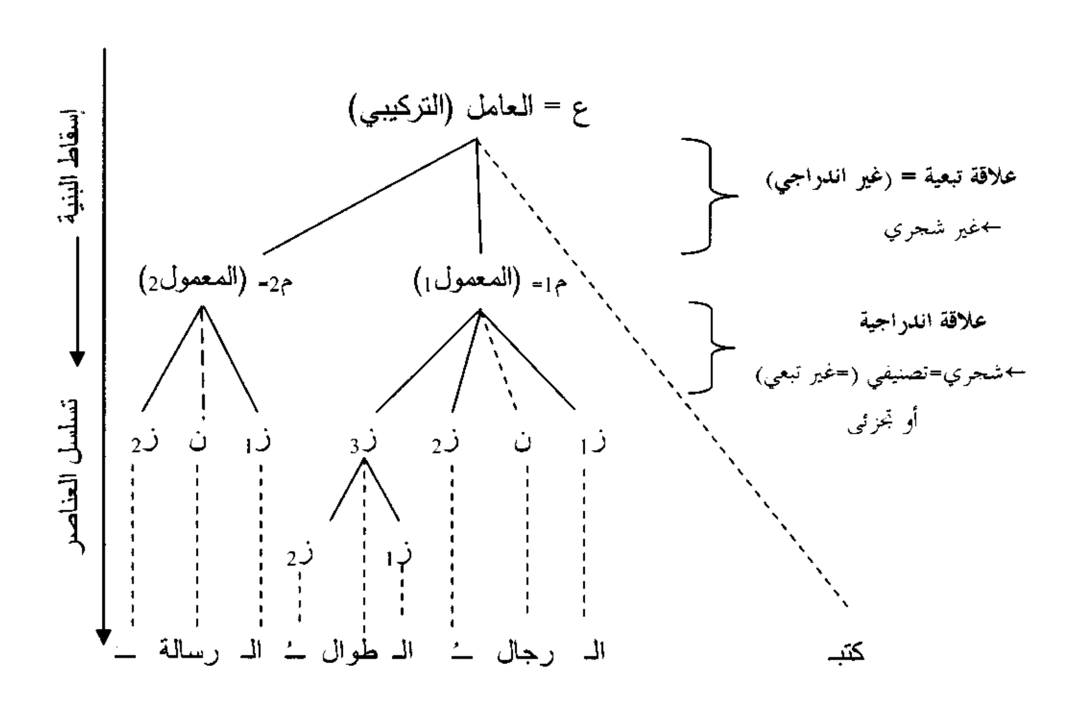
ج= جملة. م س/م ف= مركب اسمي أو فعلي. س= اسم. ف=فعل. ص=صفة. ض= ضمير. أد= أداة تعريف. إع= علامة إعراب.

وبالنسبة للمخططات التالية: ع، م1 م2= العامل والمعمولان. ز= زائد. ن=نواة.

IV. التخطيط لما سبق بما يقتضيه التحليل العربي

أ. بناء الاسم [الرسالة] على الفعل





بنية مع حروف الصدارة (أ: الخبر/ الاستفهام/ النفي وغيرها)

ع

(أ)

ع

م1 م2

ز1 ن ز2 ز3 ز1 ن ز2 ز3

ز1 ن ز2

هل/ما - خرج الـ رجل ـُ الـ طويل ـُ من بيتـ ـِ ـه

الصدارة

تبعية

العامل (التركيبي)

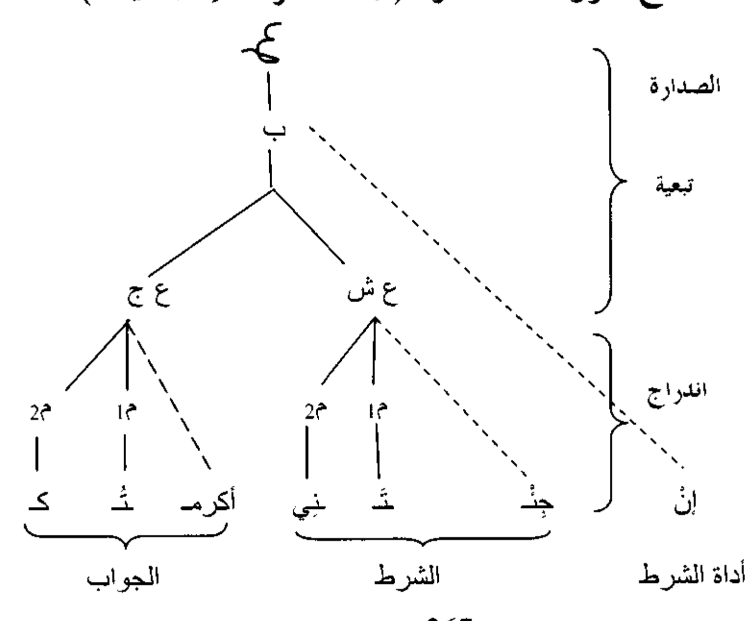
تبعية

اندراج

اندراج

تبعية تبعية

بنية مع حروف الصدارة (ب: الشرط: إنْ/ حيثما)



بناء الفعل على الاسم

"الرجال الطوال كتبوا الرسالة"

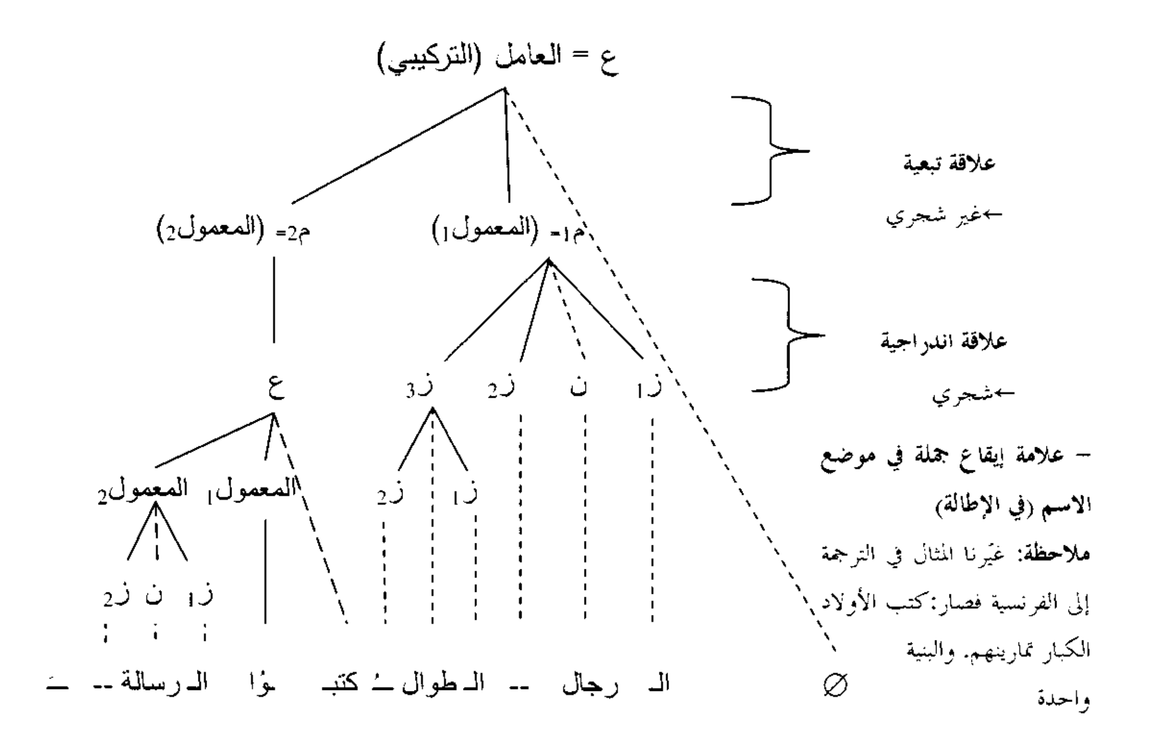
تحصل فيها ظاهرة الإطالة

(إيقاع جملة في موضع اسم)

بناء

ع	م1 ←	م2		
Ø	الرجال الطوال	ع	م1	م2
		كتبـــــ	ـــــوُ	الرسالة

التحليل بحسب مدرج الكلام



إن التحليل العربي لا يقسم الجملة كما يفعل بلومفيلد إلى مجموعات متداخلة بالتدريج (من الكبرى إلى الصغرى) على أساس قابلية كل مجموعة للاستبدال بمفردة مساوية للمجموعة في الوظيفة (ولا تقطعها إلى عناصر متوالية كما يفعل الأروبيون). وهذا يقتضي أن يندرج الأصغر من المجموعات في الأكبر في جميع التحليل البلومفيلدي. ولا ينطبق هذا على التحليل العربي. فإن التحليل العربي لا يكتفي ببيان ما يندرج في غيره وكيف يندرج بل يقصد أساسا إثبات تبعية العنصر لغيره من العناصر أو المجموعات من العناصر وهي تبعية المعمول للعامل. وأما علاقة الاندراج فتثبت بمجرد انتماء العناصر إلى اللفظة في اصطلاحنا. وقد يكون في داخلها عنصر تابع لآخر كالمجرور بالنسبة للجار أو مثل لَمْ ولنْ كعاملين بالنسبة للفعل. وعلى هذا لا يكون اندراج إلا بالنسبة لما في داخل اللفظة ولا تكون هذه العلاقة هي الأساس بل المعتمد في ذلك هو التبعية. فالاندراج (أو التضمن) له وجود في التحليل العربي لا محالة إلا أنه لا يكون إلا بين الاسم أو الفعل كمجموعة وعناصر كل مجموعة منهما (كالاسم مع أداة التعريف والنعت والصفة والفعل مع الضمير المنصوب المتصل وما يدخل على الفعل كالسين ولَمْ وغيرها). لأن كل الزوائد على الاسم أو الفعل تكوّن معهما وحدة -هي اللفظة- وتشترك **في الانتماء** إلى اسم أو الفعل كمجموعة وقد يكون **في هذه المجموعة ما هو عامل** فيكون مصيره تابعا له **مع بقاء اشتراكهما معًا** في الانتماء إلى مجموعتهما.

ونستخلص من هذا أن العلاقات التي ترتبط بها الوحدات اللغوية ليست كلها من جنس واحد، ففي: "كتب الرجال الطوال الرسالة" ليست العلاقة بين الفعل "كتب" وغيرها اندراجية أبدا. فبين "كتب" و"الرجال الطوال" علاقة من نوع التبعية وهي العمل وكذلك بين "كتب" و"الرسالة" لأن لــ"كتب" الرتبة الأولى من حيث إن العبارتين الأخريين مكملتان له لنشوء كلام مفيد وإن كان بين "كتب و"الرجال" الطوال تلازم (إذ لا فعل في الكلام بدون فاعل) ولا اندراج لأحدهما في الآخر. أما كل ما يدخل في مجموعة اسمية فيكون بالطبع مندرجا فيها وقد يكون فيها تابعًا أو متبوعًا بوجود العمل في داخلها كما قلنا أيضا. فالتبعية في البنية أساسية لأنها تثبت بين العناصر المتصدرة في الكلام أو في داخل اللفظة على السواء. فالاندراج على هذا ليس الارتباط الوحيد لبنية الكلام كما يتصوره بعض الغربيين. وسنري فيما يلي (في المخططات) أن المجموعة من الوحدات الداخلة في اللفظة تنحل بالطبع إلي مكوناتها القريبة التي هي النواة

وزوائدها فالعلاقة بين هذه المكونات هي الانتماء المشترك إلى مجموعة واحدة (زوائد على الاسم أو الفعل).

2-توليد تشومسكي هو مُنوئيد في اصطلاح الرياضيات والتفريع بالتحويل عند العرب زُمرة وهي مبنية على التحويل وبالتالي على التناظر (Symmetry) وقد لجأ تشومسكي إلى التحويل ليصلح النقصان الفادح الذي يمتاز به التحليل إلى مكونات قريبة ولم يرسمه-أي التحويل- بمخطط مناسب. وقد بينا فيما سبق أن عمليات التفريع العربي بالتحويل (الزيادة والتركيب وهو التوليد العربي) هي **مجموعة تستوفي شروط الزمرة** الرياضية لأنها مجموعة من التحويلات. أما التوليد على الطريقة الغربية فهو مجموعة **لا تتجاوز المُنوئيد** لأنها لا تتصف بالتناظر إذ التقسيم إلى أجزاء أو تحليل الجنس إلى أفراده أو اندراجها تحته لا يناظره شيء مثل ما في المنوئيد (وكذلك هو الحد بالجنس والفصل والاستدلال بالقياس الأرسطي). أما التحويل -و كل أنواع التفريع العربي هي تحويلات- فله تحويل معكوس "بردّ الشيء إلى أصله" كما يقول العلماء العرب.

و لم يبين تشومسكي بالمخططات كيف يتم التحويل كما فعل ذلك بالنسبة إلى التوليد. وسهل عليه تمثيل التوليد برسم الشجرة لأنها المخطط الأمثل للقسمة الاندراجية التصنيفية، أما فيما يخص التفريع العربي فيمكن -في زمان المخططات الذي نعيش فيه- أن نمثل له بالتقابل التناظري (Bijection) بين مجموعتين كما فعلنا ذلك مرارا في كتبنا وخاصة بالمخطط الذي يمثل التحويل من الجملة المبنية للمعلوم إلى مقابلتها المبنية للمجهول (انظر كتابنا "منطق العرب"). وهو يمثل زمرة. أما المنوئيد فهو زمرة ناقص منها صفة التناظر (قارن بـــ"حمل الشيء على نظيره" أساس النحو العربي). والجدير بالذكر هو أن كل التفريعات الخاصة بالنحو هي كلها زُمَر ونضيف إليها دوائر العروض لأنها تفريعات من بحر إلى آخر مع تمثيل التناظر بعكس الاتجاه في المخطط المسمّى بدائرة العروض.

ملحق

في النحو العلمي والنحو التعليمي

إن مثل ما تقدم من التحقيق والتحليل في البنى النحوية عند النحاة العرب القدامى وما أَقَمْناه من المقارنة بين ما قالوه وبين ما يقوله في ذلك أهل الاختصاص بعلوم اللسان في زماننا هو مما يهتم به الاختصاصيون بعلوم اللسان وتاريخها لأنه كلام عن النحو العلمي لا عن النحو التعليمي. وبما أن اللغة ظاهرة من الظواهر ونظام من الأدلة فهي جديرة بأن تدرس دراسة علمية محضة كجميع الظواهر والأنظمة المتواضع عليها. وهذا لا يخالف فيه أي واحد من أهل العلم. إلا أن الكثير من المثقفين ممن لا اختصاص لهم بهذه العلوم وبعض من لهم اهتمام باللغة والنحو، وخاصة المعلمين والأساتذة، قد رسخ في أذهان بعضهم أن النحو هو مجرد وسيلة لاكتساب الملكة اللغوية. ولا يتصورون دراسة نحوية إلا عملية ولها غرض واحد وهو إكساب هذه المهارة ليس إلا. ومن اعتقاد الكثير منهم أن هذا النحو الذي وضعه النحاة العرب، كما وصل إلينا، غير صالح أبدا لتحقيق هذه الغاية. ومنهم من يتهم سيبويه بتعقيده أكثر من اللازم!

فهذا في الواقع تخليط بين ميدانين مختلفين تماما: الميدان **العلمي النظري** والبحوث المتعلقة به والميدان التطبيقي الذي يخص التعليم. فالأول يشمل الدراسة العلمية لكل ما يحيط بالإنسان والإنسان نفسه بما في ذلك اللغة كظاهرة ونظام أدلة ولا ينكر ذلك إلا معاند. وأما الثاني فيدخل فيه تعليم اللغة واكتساب المهارة في استعمالها ومن ذلك ما سميناه قديما بالنحو التعليمي في مقابل النحو العلمي. فصحيح أن الكتب النحوية العربية القديمة مثل كتاب سيبويه وشروحه وكتب أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني وغيرها غير صالحة هي وحدها لاكتساب الملكة اللغوية لان مضمونها علمي ونظري بحت. فيسأل حينئذ من لا يعرف قيمة البحث النظري: فلماذا ألفت ولأي غرض يمكن أن ينتفع به المتعلمون؟ فالإجابة عن هذا هي كالتالي:

إن الغاية الأولى والأساسية التي كان يقصدها الواضعون للنحو هو أن يكون لغير المتقنين للعربية من أبناء العرب والمسلمين وغيرهم مجموعة من الأصول اللغوية والضوابط النحوية **يرجعون إليها لا كطريقة** لاكتساب الملكة بل **كمرجع من الضوابط** لم يسبق أن جمع وألف من ذي قبل. فكان من الضروري جدا أن تكون للعربية مدونة من القواعد المحرّرة **تستخرج من كلام العرب**.وهذا العمل لا يمكن أن يكون إلا **علميا**[1]. **ومن ثم اهتمامهم بتدوين شامل لكلامهم**. ولولا قيامهم بهذا فلا ندري كيف كان يمكن أن تعلم العربية وتصحح الأخطاء إلا

[1] أي موضوعيا لا تعسّف ولا تساهل فيه.

بالرجوع إلى مجموعة من الأحكام يضبط على أساسها الاستعمال السليم للغة العربية. **ولا فرق في ذلك بين النحو والفقه** فإنهما نشأ معًا وتطورًا تطورا واحدا لاحتياج المسلمين إلى أحكام تخص النوازل النازلة عليهم ولا يجدون لها نصا من القرآن أو السنة واحتياجهم من جهة أخرى إلى أحكام تخص استعمالهم للغة القرآن. فكلا المدونتين من الأحكام الفقهية والنحوية تعتبر مرجعًا لمعرفة ما يجوز من الأفعال وما لا يجوز ومعرفة ما هو من كلام العرب وما ليس من كلامهم. وقد أكد على ذلك كل النحاة وأحسن ما وصل إلينا من ذلك هو قول الرماني: "**صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب** بطريق القياس الصحيح" (كتاب الحدود، 50). فهذا هو الهدف الأساسي للنحو. أما ما أضافوه من الاستعانة بالقياس في ذلك فهو يقصد أن القياس هو الذي يمكن الفرد الواحد من المتكلمين من التكلم السليم دون السماع في الكثير من الأحوال. وكذلك قال ابن جني: "لا يحتاج [المتكلم] إلى أن يسمعه لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلها المتأخرون معنى يُفاد" (الخصائص،41/2).

أما طريقة التعليم للغة فإن كان مرجعها الأحكام التي أقامها النحاة فإنه ميدان آخر قائم برأسه تماما. **وقد اختلط هذا بذاك في أذهان الناس منذ القديم** حتى على بعض النحاة. وقد يكون بعض ما صرحوا به عن النحو ومنافعه قد يوحى إلى ارتكاب مثل هذا الغلط في الفهم. فقد قال الزجاجي: "الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدّل ولا مغير وتقويم كتاب الله" (الإيضاح،95). وقال ابن جني أيضا: "لان الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونثبته من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح بمن هو فصيح" (المنصف، 179/1) ولا نشك أنهما قصدا من قولهما أن الغرض الأساسي لوضع النحو هو الاستفادة منه كمرجع لاكتساب القدرة على الكلام السليم. إلا أنه قد يوهم كلامهما أن القواعد هي التي تكسب هذه القدرة بمجرد معرفتها ولم يكن الأمر كذلك في القديم في أغلب الأحوال.

وقد أشار بعض العلماء القدامى إلى ما كان يلجأ إليه من وسائل تعليمية في العصور الأولى بعد وضع النحو. ومن هؤلاء الجاحظ. فقد قال في البيان: "**كانوا يروّون صبيانهم الأرجاز ويعلمونهم المناقلات** ويأمرونهم برفع الصوت وتحقيق الإعراب" (272/1). فهذه طريقة وهو التشبّع بالسمع وبالمناقلات بكلام العرب شعرا ونثرا فتشرب المتعلم بالنصوص كان في هذا

العصر المتقادم هو الأصل في تعلم العربية لا الاكتفاء بحفظ القواعد ومعرفتها معرفة نظرية. كما أن هناك دليلاً آخر على بداية تحوّل العربية الفصحى المنطوقة إلى لغة محرّرة غير عفوية وهو التحقيق للإعراب الشامل أي المدّ للحركات الإعرابية خلافا لما كان موجودًا في لغة التخاطب الفصيح وهو الدرج[1] وهذا الأداء الفصيح لا يعرفه ولا يدّرس اليوم في أي مدرسة في الوطن العربي. مع أنه الجانب الأساسي في اللغة في التخاطب اليومي العفوي مع المخاطب المأنوس.

ولا شك أن تعلّم اللغة بالاعتماد على النصوص وانطلاقا منها كان هو الأصل في طريقة اكتساب المهارة في الفهم والإفهام لمدة طويلة حتى جاء وقت تناسي المعلمين لأهمية النصوص. فطغى الجانب النظري على التعليم. وقد أخبرنا بذلك ابن خلدون وعن وضع التعليم اللغوي في زمانه. وقد اشتهر كلامه في ذلك وعلّق عليه الاختصاصيون في تعليم العربية وسنذكر أهم ما جاء فيه.

قال: "اعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال" (المقدمة،1071). وقال: "**في أن ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم**. والسبب أن صناعة العربية إنما هي **معرفة قوانين هذه الملكة** ومقاييسها خاصة. **فهو علم** بكيفية لا نفس كيفية. فليست نفس الملكة وإنما هي بمثابة **من يعرف صناعة من الصنائع علمًا ولا يحكمها عملا**" (1081). ويستدل على هذا الفرق الأساسي بوجود "الجهابذة من النحاة... إذا سُئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته أو شكوى ظلامة أو قصد من قصود... لم يُجدْ تأليف الكلام لذلك... وكذا نجد كثيرًا ممن يحسن هذه الملكة... وهو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول..."(1082). وقال أيضا: "أما المخالطون لكتب المتأخرين العارية من ذلك (من كلام العرب الكثير) إلا من القوانين النحوية مجردة من أشعار العرب وكلامهم فقلما يشعرون بأمر هذه الملكة أو يشتبهون لشأنها"(1083). ويؤكّد أن "**هذه الملكة** كما تقدم **إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرّره على السمع والتفطّن لخواص تراكيبه**. فإن هذه القوانين

---

[1] راجع ما كتبناه في هذا الموضوع وما دعونا إليه من الاعتداد بلغة المشافهة **الفصيحة** لا الملحونة وخطورة بقاء التعليم اللغوي على مستوى واحد وهو الأداء الترتيلي المنقبض مع أنه يخص مقاما واحدا وهو مقام الحرمة فقط. راجع كتابنا: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر،2007 ص 64-83. (لا يتصور أن يكون فصحاء العرب ينطقون في حاجاتهم اليومية إلا بلغة فيها الكثير من التخفيف كالوقف واختلاس الحركات وغير ذلك **وهو غير اللحن** إذ لا توجد لغة في الدنيا إلا وفيها هذا المستوى من الأداء في التخاطب العفوي مع وجود مستوى آخر لنقل المعارف والثقافة ولا يكون بلغة فصيحة. **والتخفيف في العربية ليس لحنًا** وله قواعد وليس خاصًا بالعامية وقد وصف نحاتنا القدامى منهم سيبويه كيفية أدائهم للغة المستخفة كما سمعوها من أفواد فصحاء العرب في عصور الفصاحة السليقية.

إنما تفيد علما بذلك اللسان ولا تفيد حصول الملكة بالفعل في محلّها..." وإذا تقرر ذلك فملكة البلاغة في اللسان تهدي البليغ إلى جودة النظم وحسن التركيب الموافق لتراكيب العرب في لغتهم ونظم كلامهم... وإذا عُرض عليه الكلام حائدا عن أسلوب العرب وبلاغتهم... أعرض عنه ومجّه وعلم أنه ليس من كلام العرب الذين مارس كلامهم. وإنما يعجز عن الاحتجاج بذلك. ومثاله: لو فرضنا صبيا من صبيانهم نشأ وربى في جيلهم فإنه يتعلم لغتهم ويحكم شأن **الإعراب والبلاغة** فيها حتى يستولى على غايتها" (1080).

والجدير بالملاحظة هو أنه يجعل النحو والبلاغة سيّين: في كونهما قوانين من الناحية العلمية من جهة وملكة تكتسب من جهة أخرى غير المعرفة المشعور بها لهذه القوانين. ونفهم أيضا من كلامه أن الملكة البيانية تساعد أيما مساعدة على تحصيل الملكة اللغوية. فإضافة إلى أنه قد فرق بين الملكتين كما يفعل اللسانيون المتخصصون في تعليم اللغات- فإنه تفطن أيضا إلى ظاهرة في تعليم اللغات مهمة جدا وهو سهولة تحصيل الملكة الخاصة بسلامة اللغة في إطار خطابي محض لا يهتم فيه بسلامة التعبير وحدها. وهذا يعود، في اعتقادنا، إلى أن الترسيخ للآليات النحوية مرتبطة في الزمن بما يدخل في الخطاب من قرائن مختلفة غير لفظية وهي التي تساعد الذاكرة على ترسيخ النمط النحوي بادراجه في نمط خطابي أوسع واقرب إلى الواقع. وسنعود إلى هذه النقطة الهامة.

وعلى هذا يكون تعليم اللغة من الجانب النحوي ومن الجانب التبليغي معًا من جهة وأن تكون غايته إكساب مهارة لغوية خطابية أو بعبارة أخرى بصنع قدرة غير شعورية على إنشاء الكلام السليم بحسب ما تقتضيه قوانين التخاطب. ويحتاط ألا يُحوّل هذا التعليم من إكساب المهارة إلى إكساب المعرفة النظرية.

هذا وقد سبق ابنَ خلدون بعضُ العلماء القدامى في إثباته للفرق بين العلم بالقوانين النحوية والملكة اللغوية (لغرض آخركما سيأتي) وهما ابن جني وعبد القاهر الجرجاني. أما غرضهما من احتجاجهما فهو الرد على من ادّعى من غير النحاة أن فصحاء العرب لم يريدوا من الأغراض في سلوكهم الكلامي ما نسبه إليهم النحاة بل هو كما زعموا "شيء طُبعوا عليه... لان آخرًا منهم حذا على ما لهج عليه الأول فقال به" (الخصائص،238/1). وذكر في مكان آخر من كتابه هذا الاعتراض: "فمن أين لهذا الأعرابي مع جفائه وغلظ طبعه معرفة التصريف حتى بنى من ظاهر لفظ "ملك" فاعلا فقال: مالك؟ قيل: هبْه لا يعرف التصريف أتراه لا يُحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسه هذا القدر! هذا ما لا يعتقده عارف بهم أو آلف لمذاهبهم لأنه:

وإن لم يعلم حقيقة تصريفه	**بالصنعة**	
فإنه يجده	**بالقوة**	(275/3)
"إن لم يُحسن شيئا من هذه الأوصاف	**صنعةً**	**ولا علمًا"**
فإنه يجده	**طبعًا**	ووهمًا (276/3)

ويقول في نفس الموضع: "...أنهم يلاحظون **بالمنة** والطباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع" (نفسه).

فقد جعل ابن جني معرفة اللغة والتصرّف في عناصرها عند الأعرابي الفصيح كالمعرفة الحاصلة بالطبع وبالوهم التي تقابل المعرفة الحاصلة بالتلقين. فالأولى هي معرفة ليس فيها أية صنعة بل هي غريزية لأنها حاصلة بالطبع وهذا ما يعرف الآن بأنه معرفة ضمنية لاشعورية لأنها ملكة مكتسبة "بالمنشأ والوراثة" كما يكتسب الطفل المهارة اللغوية بالتدريج مما يسمعه يوميا ولمدة طويلة من محيطه. والثانية هي معرفة نظرية يكتسبها النحوي بالتحليل والاستنباط الشعوري من النصوص. وهو كمتكلم باللغة فإن له نفس المعرفة الضمنية للغة. وهي نفس الملكة.

وقال عبد القاهر الجرجاني في دلائله ما يماثل هذا تقريبًا فيما يخص البلاغة وعلاقتها بالنحو: "قالوا: لو كان النظم يكون في معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط ولم يعرف المبتدأ والخبر شيئا مما يذكرونه لا يتأتى له نظم الكلام وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو؟ فجوابنا هو... أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات **فإذا عرف البدوي الفرق** بين أن يقول "جاء زيد راكبا" وبين قوله: "جاء زيد الراكب" لم يضرّه أن لا يعرف أنه إذا قال: راكبا كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في "راكب" إنه حال وإذا قال "الراكب" إنه صفة جارية على زيد... ولو كان عدم العلم بهذه العبارات يمنعه العلم بما وضعناها له وأردناه بها لكان ينبغي أن لا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه وان لا يفصل فيما يتكلم به بين نفي وإثبات وبين "ما" إذا كانت استفهاما وبينه إذا كان بمعنى "الذي..." (320).

قد عبّر عبد القاهر، بجهل البدوي لمصطلحات النحو، عن عدم معرفته للنحو بطريقة نظرية وأن قدرته على الكلام السليم البليغ هي ناتجة عن اكتسابه الملكة اللغوية والتبليغية وهي لا تلتزم لحصولها المعرفة النظرية ككل ملكة مهما كانت.

فهذا فرق[1] وهناك فرق آخر وهو بين هذا الاكتساب للملكة اللغوية "بالمنشأ والوراثة" وبين اكتساب الملكة بالتعليم. وكلاهما قد تفطن إليه أكثر العلماء العرب. وقد عبّر غير المتخصص في علوم اللسان بأن "نحو العرب فطرة ونحونا فطنة". فهذا الكلام، من النثر الفني[1]، قد يوهم، بسبب إيجازه الشديد، أن النحو جبلي عند بعض الناس وأن كل العرب مفطورون على معرفته وهو غير صحيح إطلاقا. وقد ذكر ذلك أيضا ابن خلدون إلا أن له هذه الملاحظة على الملكة الفطرية. قال: "يظن كثير من المغفّلين ممن لم يعرف شأن الملكات أن الصواب للعرب في لغتهم إعرابًا وبلاغةً أمر طبيعي وليس كذلك. إنما هي ملكة لسانية في نظم الكلام تمكنت ورسخت في بادئ الرأي أنها جبلّة وطبع"(561)[2]. فالحق أن العرب الذين كانوا يتكلمون بالطبع هم -في زمان سماع النحاة منهم- الذين لم تتغير لغتهم أي الفصحاء منهم في اصطلاح هؤلاء النحاة[3]. "فالمتكلم من العرب، كما قال ابن خلدون، حين كانت ملكته اللغة العربية موجودة فيهم يسمع كلام جيله وأساليبهم في مخاطبتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها فيُلقنها أولا ويسمع التراكيب بعدها فيُلقّنها كذلك"[4]... واستعماله يتكرّر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة ويكون كأحدهم" (555-554).

فالملكة في كلتا الحالتين واحدة إلا أن إحداهما مكتسبة من البيئة وحدها والثانية بالتعليم وقد نبّه ابن خلدون على أن الذي نشأ في بيئة قوم ولم يكن أصيلا فيها فإنه سيتقن لغتهم كأحدهم. قال: "...إن سيبويه والفارسي والزمخشري وأمثالهم من فرسان الكلام كانوا أعجامًا مع حصول الملكة لهم... أما المربى والنشأة فكانت بين أهل الملكة من العرب" (562).

وكذلك كان بعض الشعراء من الذين نشأوا في وسط قبيلة عربية فاستشهد النحاة بكلامهم لأن العربية كانت لغة منشأهم ولأنهم لم يعرفوا لغة أخرى غير العربية. بخلاف الشعراء والنحاة الذين كانت لغة المنشأ عندهم الفارسية أو العامية.

---

[1] أي بين العلم النظري للغة والعلم العملي الذي هو الملكة المكتسبة .

[1] جاء في كتاب الإمتاع والمؤانسة للتوحيدي، أحمد أمين، 2 139.

[2] وقال من قبل: "هذا معنى ما تقوله العامة من أن اللغة للعرب بالطبع أي **الملكة الأولى** التي أخذت عنهم.

[3] هي الفصاحة اللغوية أي السلامة من اللحن لا غير (راجع كتابنا السماع اللغوي).

[4] التلقين هنا غير التلقين بمعنى التعليم عند ابن فارس (انظر الصاحبي، ص30).

فتحصيل الملكة اللغوية يستغني فيه صاحبه تماما عن المعرفة النظريّة للنحو مهما كانت كيفية تعلمه للغة والذي يعرفه من النحو -ولا مفر من ذلك- فهو بالطبع أي بمعرفة عملية محضة. وقلنا بان لا مفرّ من معرفة النحو ضمنيا كما يعبّر عن ذلك أهل زماننا لأنه النظام التركيبي الذي تبنى عليه كل لغات العالم.

فإذا كان الأمر كذلك فما الذي حمل النحاة واللغويين عامة من الصدر الأول على جعل أعمالهم علمية ونظرية. أما الصفة العلمية فقد حاولنا أن نبين في كتابنا "منطق العرب" أن ما التجأوا إليه من وسائل وما سلكوه من مناهج في تدوينهم للغة وتقنينهم لها كانت تخضع لمبادئ علمية محضة أهمها هي الموضوعية المطلقة. وهو الخضوع التام للسماع ومشاهدة الوقائع اللغوية ثم تطبيقهم لمبدأ الأكثرية في الباب أو في الاستعمال وتطبيقهم لها في توثيق الرواية. ثم استنباط الأصول وتوسيعهم القياس إلى قياس رياضي -عند الخليل خاصة- وتفسيرهم الشامل لكل شذوذ عن هذه الأصول.

وموقفهم هذا جدّ معقول لأن تدوين اللغة واستنباط القوانين هو ميدان يحتاج احتياجا كبيرًا إلى الموضوعية ثم إلى مناهج دقيقة. فلا تدوين ولا تقنين للظواهر إلا بالطرق العلمية. وكذلك كان اتجاه الفقهاء والمحدثين في ميدان كل منهما. فلا قياس إلا على أصل من القرآن والسنة ولا حكم إلا إذا كان الفرع في معنى الأصل (بتعبير الإمام الشافعي) ولا حديث يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بسند صحيح ومن أكثر من وجه إلى غير ذلك من الوسائل التي كان يتشدّد في استعمالها جميع العلماء من الصدر الأول. فالغاية الوحيدة منه في كل هذا هو الوصول إلى **نقل صحيح** من جهة وإلى **مرجع من** الأحكام الفقهية، واللغوية الموثوقة عند أكثر الناس من جهة أخرى. وهذا لا يمكن الحصول عليه إلا بطرق لا تساهل فيها ولا تسامح وهو عين العلم.

وكان أكثر العلماء شاعرين منذ أقدم العصور بضرورة وجود مجموعة من النصوص الموثوقة والقوانين اللغوية الموضوعية يتميز بها ما هو من كلام العرب وما ليس منه بقطع النظر عن أي شيء آخر (بما في ذلك احتياج الناس إلى طريقة في تعليم العربية).

كما كانوا شاعرين أن هذه المدونة من القوانين لا تصلح هي وحدها لإكساب المتعلم الملكة لأنها مجرد مدونة من القوانين. وأما التفسير والتعليل الذي أدخله النحاة عليها من أقدم العصور فكان لابد منه لتفسير الكثير من العناصر الشاذة والكثير من التنوع إلا أنّ هذا التفسير هو أبعد شيء عن الطريقة الفعالة في تعليم اللغة. ولنا على ذلك شهادات كثيرة. فمن أقدمها قول

الجاحظ: "أما النحو فلا تشغَلْ به قلب[1] الصبي إلا بقدر ما يؤدّيه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوامّ في كتاب إن كتبه وشعر إن أنشده وشيء إن وصفه وما زاد على ذلك فهو مشكلة عما هو أولى به... وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إليه شيء" (رسائل،38/3).

وقد بيّن ابن السراج ضرورة التمييز بين الأصول أي كل ما استمرّ من العلاقات في النحو كرفع الفاعل ونصب المفعول وبين التعليل وإن كان يسمى الأصل المستمر علة متأثرًا في ذلك بالفلسفة (وهذا تسامح غير معقول). قال في كتابه الأصول: "اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب هو المؤدّى إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقول: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب. وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها" (31). وقسّم تلميذه الزجاجي العلل إلى ثلاثة: تعليمية وقياسية وجدلية. قال: أما التعليمية فهي التي يتوصل إلى تعلم كلام العرب لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامهم منها لفظا وإنما سمعنا بعضا فقِسْنا عليه نظيره... قولنا "إن زيدا قائم" إن قيل بم نصبتم زيدًا قلنا بإنّ" لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمنا وتعلمه وكذلك "قام زيد" إنْ قيل: لم رفعتم زيدًا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب. فأما العلة القياسية فأن يقال... لم وجب أن تنصب "إنّ" الاسم فالجواب...: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى... فحملت عليه فأُعْمِلت أعماله... وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب "إن" بعد هذا مثل... فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال..." (الإيضاح،64-65).

لقد أدرك ابن السراج وتلميذه جيدا الفرق بين ما يحتاج إليه المتكلم من النحو وما لا يحتاج إليه منه إلا أن هذا الكلام يمثّل مُنعطفًا خطيرًا جدا في تطور الفكر العربي في البحث العلمي عامة وفي علوم اللسان خاصة (كما سبق أن لاحظنا منذ قليل وعند كلامنا في هذا الكتاب عن العلة والتعليل). وذلك بتأثير من علم الكلام في جميع العلوم الإسلامية أولا ومن ذلك استبدال الأصل المستمر أو القانون وعلاقة التكافؤ التي هي أساس القياس بالعلة بمعنى السبب وتعميم التفسير بالعلة والاكتفاء به وحده. وهذا بعيد كل البعد عن التفكير العلمي الذي امتاز به الخليل وسيبويه (راجع كتابنا "منطق العرب في علوم اللسان").

[1] القلب هنا بمعنى الذهن.

وانطلاقا من هذا المنعطف الذي حصل في بداية القرن الرابع وبناء على هذا الاعتقاد – الصحيح– بأن الأصول المستمرة (القوانين) هي التي تفيد العلم بكلام العرب لا ما يقترن بها من التعليل في كتب النحو، أحس النحاة بضرورة تأليف المختصرات في قواعد العربية **وبدأ يعتقد المعلم والمتعلم شيئا فشيئا أن هذه المختصرات هي طرائق هي في ذاتها**. وبما أن المختصر في النحو قد يكون فيه شيء من الغموض بالنسبة للمعلم فكثرت أيضا الشروح عليه فرجعنا بذلك إلى النحو النظري في ميدان التعليم !

ومنذ القديم أحسّ الكثير من النحاة أن ما جاء في كتبهم النحوية من البحوث النظرية لا تستجيب لحاجات التعليم للعربية. ولهذا شرعوا في تأليف كتب في النحو المختصر مجردة من التفسير والتعليل وذكر المذاهب ونقاشها. ومن أقدم من ألّف مثل هذه الكتب هما الكسائي والجرمي. فللأول "كتاب مختصر النحو" وللثاني "كتاب **مختصر النحو للمتعلمين**" (الفهرست، 72و62). ثم جاء بعدهما أبو عبد الله اليزيدي (310) والزجاج (310). ولهما: "كتاب مختصر النحو". وأقدم ما وصل إلينا من ذلك بالفعل (ونُشر) هو كتاب في النحو مختصر لابن السراج وهو "الموجز في النحو"[1]. وتلاه معاصرِه ابن كيسان فله: "كتاب مختصر النحو" (الفهرست، 89) ولم يصلنا فيما نعتقد. وألف الزجاجي بعدهما كتاب "الجمل" المشهور[2]. وألف أبو علي الفارسي كتاب الإيضاح[3] وابن جني كتاب اللمع. واستمر التأليف للمختصرات في النحو إلى أن ألف ابن أجروم المغربي مختصره المشهور المنسوب إليه.

وحظي كتاب الجمل في المغرب الإسلامي بإقبال عجيب فقد شرحه أكبر النحاة من أهل الأندلس مثل ابن العريف (م390) وابن خروف (م610) وابن عصفور (699 وهو مطبوع). وشرحه ابن بابشاذ المصري أيضا (م454). وشرح أكثر من واحد شواهده وألف ابن السيد البطليوسي (511) "كتاب إصلاح الخلل" عليه وهو مطبوع[4]. وشرح عبد القاهر الجرجاني،

---

(1) نشر في بيروت (منشورات بدران) في 1965.

(2) ارجع إلى الهامش 4 في ما يلي.

(3) نشر في القاهرة في 1389 (= 1969).

(4) انظر نشرة ابن أبي شنب لكتاب الجمل (طبعة باريس الثانية 1957). ومن أعظم الشروح التي حظيت به بعض هذه المختصرات نذكر شرح الرضي الاستراباذي (685) على كافية ابن الحاجب وعلى شافيته. كما شرحوا أيضا كتاب سيبويه كما هو معلوم (وصل منها خمسة شروح أعظمها هو شرح السيرافي وشرح الرماني. وقد نشر حديثا شرح ذو قيمة أيضا وهو شرح الخلاصة الكافية (لابن مالك) المسماة "المقاصد الشافية" للشاطبي (790) طبع في مكة في عشرين مجلدا بتحقيق عدد من العلماء. وجمع مؤلفه الكثير من أقوال المتقدمين وهو مع الرضي أقرب الشراح إلى النحاة القدامى على الرغم من اتباعه النزعة المنطقية لأهل زمانه– دون أن يخلط بين المفاهيم العربية واليونانية).

الإيضاح للفارسي وهو مطبوع أيضا. ومن بين المختصرات الجيدة (على شدة إيجازها مع ذلك) نذكر المقدمة لابن أجروم (753) السابق الذكر وتلاها 60 شرحا وترجمت إلى عدة لغات أوروبية في القديم.

وبعد القرن السادس اصطبغت أكثر هذه الشروح بطابع اسكولاستيكي (مدرساني) **لا يفيد لا العلم ولا التعليم**. ونستثني من ذلك شرحي الرضى السابق الذكر وكلاهما وحيد نسجه. وشرح ابن يعيش مختصر الزمخشري المسمى بالمفصل وهو شرح وافٍ لجمعه جمعا شاملا لأقوال النحاة السابقين ذات القيمة إلا أنه تتراءى فيه ككل تأليف في زمانه أثر المنطق الأرسطي بوضوح.

أما في زماننا هذا الذي نعيش فيه فقد ظهرت نزعة سلبية جدا تتصف بالإنكار التام للنهج الذي سار عليه النحاة كلهم على ما يزعمون ولم ينجُ من ذلك حتى العباقرة منهم. وكان ذلك ردّ فعل عنيفًا على النزعة المدرسانية التي لا تميز بين ما هو علمي وما هو تعليمي زيادة على ولوع أصحابها بالجدل العقيم حول التعريفات الجامعة المانعة. فجعل هؤلاء الجهال هذه الصفة تشمل النحو العربي كله ومنذ البداية واتهموا سيبويه بأنه عقّد النحو بدون فائدة.

وكان قد نشر في سنة 1947 الميلادية لظاهري كلام ضد النحاة وهو كتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء الأندلسي. وقد انفرد (من بين ألفي نحوي) بالدعوة إلى إلغاء القياس في النحو ولم يفرق هو أيضا، زيادة على ذلك، بين الجانب العلمي والجانب التعليمي عامة. وتعذر عليه **بالطبع** إدراك الاستبدال للقياس الرياضي بمفهوم العلة وتسلْسُل العلل خاصة. وتبيّن بذلك جهله المطلق للقياس الخليلي (المبني على التناظر لا على العلة).

واتفق أن ظهر في الوقت نفسه في الغرب مذهب الوصفية البنوية في اللسانيات وهي نزعة قريبة من الظاهرية إذ تعتمد على مجرد الوصف للظواهر. فنادى بعض الباحثين العرب ممن كان ينتمي إلى هذه المذاهب أو ممن تتلمذ على المستشرقين بتيسير النحو. وكان بعضهم مقتنعين - وهم قليلون- بأن النحو العربي غير صالح كعلم أي كتحليل لنظام اللغة وغير صالح "بالأحرى" للتعليم. ولم يميزوا إطلاقا بين المتقدمين منهم والمتأخرين. وبعضهم كانوا يرون أنه في حاجة إلى تكييف ليسهل تعليمه وهذا كان أقرب إلى الصواب[1].

---

[1] انظر دراسة الدكتور محمد صاري في موضوع محاولة تيسير النحو في الوطن العربي (رسالة دكتوراه تشرفت بالإشراف على إعدادها. جامعة عنابة).

ينبغي أن يفهم هؤلاء المنكرون أن اكتساب المهارة هو عالم آخر واسع جدا وهو غير ميدان اكتساب العلم النظري وأنّ هذا العلم النظري في اللغة هو نافع جدا بل هو ضروري لأنه لا يختلف عن العلوم الأخرى صحة وإفادة. ومع ذلك فمعرفة قوانينه لا تغني أبدًا عن العمليات الخاصة التي تُكسب المهارة إنما تمكننا أولا من معرفة ما هو المتواضع عليه من اللغة وما ليس منه ثم إن التفسير العلمي المبني على التجربة يمكن الباحث في العلوم اللغوية التطبيقية من معرفة أي طريقة تفوق غيرها في تحصيل الملكة فالقول بأنه غير مفيد هو كالقول بأن الحساب التفاضلي (أو التكاملي) غير مفيد لأنه لا يكسبنا مهارة في ممارسة الحساب العادي الذي نحتاج إليه يوميا أو كالقول بأن المعرفة للبيولوجيا عامة وبيولوجيا الأعصاب خاصة لا تكسبنا هي في ذاتها مهارة العلاج للأمراض المختلفة مع أن الملاحظ هو ارتقاء الطبّ بارتقاء وتوسّع الدراسات البيولوجية.

أما القول بأن النحاة عقدوا ما أقاموه من قواعد نحوية فهو تعسّف وظلم لهم بالنسبة للقدامى منهم كما قلنا لان ما وضعوه هو وصف علمي لنظام اللغة العربية. ويتضمن ككل علم الأصول التي هي علاقات مستمرة بين الظواهر اللغوية وتفسير ما شذ منها ولكل تنوع منها. وكل علم يقتضي أن يكون ما يثبته معقدا إذا أريد بذلك التداخل والتشعب الموضوعي المفيد للمعرفة. وليس من علم إلا معقدًا وهو بهذا المعنى ويكون معقدا بلا فائدة إذا لم يأت هذا التعقيد بشيء إيجابي يتجاوز ما هو حاصل من المعارف. ويحاول الباحث أن يحوّل التشعب غير المعقول للمعطيات إلى نظام معقول من العلاقات بين الظواهر حتى ولو كان هو نفسه متشعبا فتشعبه ليس هو الصفة الذاتية للنظام بل كونه معقولا لا تناقض فيه ولا حشو.

وهذا النظام بالنسبة للغة هو مجموع البنى النحوية المندمجة في نظام من المستويات المتداخلة وأدق وصف له وأوفاه هو ما جاء في كتاب سيبويه من اجتهاده ومما رواه عن الخليل وشيوخه كما حاولنا أن نبينه فيما سبق. فهو أدق وأعمق مما نجده عند المتأخرين لأنه تتميز به الوحدات والأنواع من العلاقات والمستويات التي لم ينتبه إلى وجودها غيرهم من النحاة مثل وجود مستوى بين الكلمة والكلام. وهو الذي يكون فيه الاسم أو الفعل منظورًا إليهما مع ما يدخل عليهما من الوحدات الخاصة بهما (في اصطلاح سيبويه: "الاسم المفرد وما بمنزلته"). وهو غير الاسم ككلمة وكذلك وجود مستوى أعلى تجريدا من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وهو العامل مع معموله الأول± المعمول الثاني± المخصص. ومن ثم استطاعوا أن يثبتوا للجملة صيغة كما اثبتوا للكلمة وزنا يجمع الكلم المختلفة.

ومن ذلك ما أثبتوه من أن كل وحدة دالة مهما كان مستواها تحتوي لزوما على أصل (أو نواة) وزوائد (أو عدمها) تبنى معها في الكلمة أو تدخل عليها وتخرج في اللفظة الاسمية واللفظة الفعلية.

وهذا يمكن أن يستغل في مضاعفة مردود التعليم اللغوي بالتقديم من المُثُل (أي الأنماط) ما هو أجمع وأوفى. إلا أن هذا وإن كان يمثل العمود الفقري الأمثل لطريقة تعليم العربية فيما نعتقد فهو غير الطريقة التعليمية لان **طرائق التعليم اللغوي غير الوصف لنظام اللغة**. فهي ميدان آخر، المراد منه هو إكساب المهارة في استعمال اللغة.

هذا وإن كانت الضوابط المحررة لا تفيد معرفتها ومجرّد حفظها التعليمَ للغة **فإن البحث العلمي الذي تحصلوا به على هذه الضوابط هو مفيد جدا** وضروري إذ لا تزال البحوث العلمية النظرية منها والتطبيقية هي التي تمكّن الإنسان من تنمية ما لديه من وسائل ومضاعفة مردودها. ولا يتصور أن يترقى أي ميدان إلا بمعرفة علمية لكل ما ينتمي إليه من ظواهر وأحداث. فلا نحو تعليمي يفيد إلا بتطور النحو العلمي[1] ولا سيما إذا اقترن بالبحث اللساني التربوي والنفساني واستعان بدراسة أمراض الكلام وغير ذلك. والذي يحتاج إلى المعرفة النظرية في النحو وظواهر التخاطب هو الباحث ومؤلف طرائق التعليم.

وقد أجمع الاختصاصيون في تعليم اللغات اليوم مع ذلك، على أن القواعد هي في ذاتها أي معرفتها النظرية لا تفيد إذا جُعلت هي المعتمد الأساسي في التعليم اللغوي وأن الأساس في ذلك هو ممارسة الكلام في كل مراحل التعليم. إلا أنهم اختلفوا في الطريقة كما اختلف غيرهم بالنسبة للغات الأخرى. ويتساءل الكثير من الاختصاصيين في تعليم اللغات في الغرب عن فائدة تعليم القواعد حتى ولو رافقته الممارسة والدربة على الكلام وهذه لمحة عن تطور الطرائق في زماننا.

كان حصل في بداية القرن العشرين الميلادي ردّ فعل شديد على طريقة تعليم اللغات الأجنبية التي كانت مبنية على تعليم القواعد والترجمة من اللغة المطلوبة إلى لغة المنشأ والعكس. فظهرت كبديل لها **الطريقة المباشرة** التي تمنع منعا باتا ممارسة الترجمة في التعليم اللغوي وأي

---

[1] فالبحوث العلمية لا تكتفي بإثبات القوانين بل تكشف عن أسرارها بالنظر في العلاقات التي ترتبط فيما بينها وفوق كل شيء عن انتظامها في نظام شامل. وفيما يخص البحوث في ظواهر اللغة فإنها لا ينفرد بها ميدان التعليم في زماننا هذا بل هناك بحوث تتناول الآن مشاكل العلاج الآلي للغة وبحوث أخرى تتعلق باضطرابات الكلام وآفاته وكلها مدينة لما تأتي به علوم اللسان من معلومات جديدة.

لجوء إلى لغة المنشأ. ثم أضافوا إليها مبدأ **التركيز على المتعلم** والتقليل من تدخل المعلم. وسميت **بالطريقة النشيطة**. وفي بداية النصف الثاني من القرن العشرين ألح الاختصاصيون في أمريكا على الأهمية الكبرى لدور **المشافهة** في الاكتساب اللغوي. وفي نفس الوقت ظهرت في أوربا **الطريقة السمعية البصرية** فألح الأوربيون من جهتهم على الاعتماد على الوسائل المحسوسة التي تستعين بها الذاكرة في ترسيخ الآليات اللغوية. وأجمعت كل هذه الطرائق على ترك تعليم القواعد إلا ضمنيًا.

وظهرت منذ 1972 نزعة جديدة يريد أصحابها أن يكون التعليم اللغوي منصبا كله على الجانب الخطابي بدعوى أن الملكة الأساسية في اللغة هي ملكة الفهم والإفهام. وحجتهم الحاسمة في ذلك هو أنّ الاكتساب لأيّ ملكة يتم بالممارسة والممارسة اللغوية لا تكون إلا في التخاطب وبالتخاطب. وهذا صحيح من حيث ان اكتساب الملكة اللغوية واكتساب الملكة التبليغية لا ينفصلان في التعلّم العفوي. والدليل على صحة ذلك هو الاكتساب العفوي من البيئة بدون تلقين. إلا أن في موقفهم هذا شيئا من المبالغة لأن هذا التعلم بدون تلقين لا يمكن أن يشمل كل أفراد الأمة. وقد بينت التجارب أن النتائج التي تحصلت عليها جميع هذه الطرائق بما في ذلك الطريقة التبليغية ليست مُرضية مائة بالمائة. وهذا طبيعي لان التعليم العفوي المبني كله على ممارسة التخاطب يلزم منه استيفاء لجميع أحوال الخطاب الجارية في الحياة اليومية إذ لا تخاطب إلا في حالة معينة من الظروف وفي مقام معين وهذا يستحيل تحقيقه كله.

ولذلك وقع في نهاية القرن العشرين الميلادي شيء من التراجع في الأوساط المعنية في الغرب عن الطرائق التي أظهر أصحابها تطرّفًا باعتمادهم على جانب واحد من ظواهر الإكساب ووسائله وتمنع هذه النزعة اللجوء إلى غير هذه الوسائل منعًا باتا. وظهرت بعد مدة طويلة فكرة اللجوء إلى عدة وسائل وجعلها تحت محك التجربة دون أن أي تعصب للطريقة الواحدة وهو عين الصواب.

أما تعليم النحو فأكثرهم رأوا أن يكون في المرحلة الأولى (مهما كان سنّ المتعلم) على شكل إجرائي وضمني[1]. ونذكر ههنا ما كتبناه في بحث سابق صدر منذ زمان[2]:

---

[1] وحتى في هذه المرحلة فلا يزال الاختصاصيون في تعليم اللغات مختلفين في فائدة تعليم الضوابط بالكيفية التقليدية على الرغم من تراجعهم عن الكثير من الاعتقادات الحديثة.

[2] عنوانه: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى معلمي العربية، بحوث ودراسات في علوم اللسان الجزائر،2007 ، ص 173-243.

"**إن الطفل لا يكتسب هذه المهارة التركيبية بحكايته لما يسمعه من الكلم والجمل نفسها، بل من حكاية العمليات المحدثة لها، أي باكتساب الأنماط والمثل** لا ذوات الألفاظ فقط، وهذا قد لاحظه علماؤنا، فقد قال ابن جني عن النحو إنه[1] "**انتحاء سمت كلام العرب**"[2] (الخصائص، 34/1). ويتمكن الطفل من ذلك باستنباطه البنى اللغوية من المسموع والمخاطبات (أكثر مما يجده في الكتب)[3] وتصييره إياها مُثُلاً وأنماطًا يستطيع أن يفرع عليها كلامًا كثيرا. **وكل ذلك يقع عنده بدون ما شعور واضح ولا يحتاج** إلى أن يصوغ هذه المثل على شكل قواعد مثل ما يفعله اللغوي، لأنه مشغول بعمل اكتسابي عفوي، لا بتحليل علمي مشعور به. وسيؤديه ذلك إلى إنشاء الآليات اللاشعورية[4] التي يحتاج إليها كل متكلم بكلام سليم، لا يتلعثم فيه (بسبب فقده لهذه الآليات الأساسية). وبالنسبة لهذه المرحلة نستطيع أن نقول بأن الطفل قد تبلورت فيه القدرة على التمييز (غير المطرد على كل حال) بين **الكلم المتمكنة** وهي التي تنفصل بنفسها وتستقل بمعناها وبين **الكلم غير المتمكنة**، وهي سائر الأدوات وأهمها حروف المعاني أما قبل ذلك فإنّه يعجز تمامًا عن هذا التمييز، بل وقبل أن تظهر عنده هذه القدرة فإنّ الذي يوفق فيه كثيرا هو تحصيله للمفردات (من الأسماء والأفعال المستقلة بمعناها) دون الأدوات، وذلك راجع إلى أنّ هذه الأخيرة غير متميزة في اللفظ عن غيرها، لأنّها غير مستقلة بنفسها، ولأنّ مدلولها معنى مجرد (فهي علامات من الدرجة الثانية). ثم إن اكتسابه لها، ولكيفية التصرف فيها يدل على أنّه قد استطاع أن يرسخ في جهازه الفيزيولوجي المُثُل أو الحدود الإجرائية التي ترسم كيفية دخولها وخروجها (أي تعاقبها) على المفردات... قد تشذ عنها بعض الصيغ والتراكيب في الاستعمال الفصيح نفسه لعلل معلومة، ولكن الطفل عند اكتسابها لا يراعي هذا الشذوذ ولذلك... فإنه يبدأ دائما بتعلّم **القسمة التركيبية** التي يقتضيها قياسها، ولا يكتسب ما يخرج عنها من التصرفات اللفظية إلا بعد طرده الباب -ولو غلطا- على جميع أفراده" (218-219).

---

[1] "النحو" هو مصدر ههنا وليس هو العلم النظري الذي يشتغل به النحوي.

[2] "السمت" معناه الطريقة والهدية (نفس المصدر،3 286) أي السلوك والتصرف.

[3] ومن اكتشافه أولا للنظائر وهو الأساس في إكساب البنى النحوية.

[4] ترتكز على ارتباطات عصبية جديدة تنشأ في دماغه.

وعلى هذا فإن التصَّرف في البنى أي التنقل من بنية أصلية إلى ما يتفرع منها والعكس هو الذي ينبغي أن تكون عليه الممارسة في الجانب النحوي. ويفضل أن يجري ذلك بالاعتماد على نصوص مخصصة لذلك.

نستخلص من كل هذا ما يلي:

1- وُضع النحو ودوّنت اللغة ليكون كلاهما مرجعًا لكلام العرب ولم يوضع النحو كطريقة تعليمية. فاقتضى الأمر أن تكون مناهج التدوين واستنباط الضوابط موضوعية علمية.

2- إن الدراسة العلمية للغة لا مفر منها فلا فرق بينها وبين أي علم آخر ومنها النحو العلمي وهي مهمة الباحث المتخصّص في اللغة ونتائجها تهم بالضرورة مؤلف الطرائق التعليمية فيها. ويجب ألا تلتبس غايته بغاية النحو التعليمي. وقد ترك لنا النحاة الأولون أعمالا في علوم العربية هي مفخرة العرب. ثم إن تطور تعليم اللغات ونجاعته متوقفان على تطور البحوث في العلوم اللسانية وعلم تعليم اللغات معًا ككل ارتقاء حضاري في سائر الميادين فإنه لا يتم إلا بتطور العلم.

3- الغاية من إكساب المهارة هو جعل المتعلم قادرًا على الإتيان بنوع من العمليات المحكمة في ميدان معين. "فالأفعال المحكمة" على حسب تعبير علمائنا هي المقصودة في ذلك لا المعارف النظرية.

4- ألف النحاة منذ القديم الكثير من المختصرات في النحو "للمتعلمين" وهذا دليل على وعيهم بأن النحو كما استنبطوه غير صالح كقواعد محرّرة فقط لإكساب المهارة في اللغة إلا أنهم بتحريرهم للشروح المطولة على هذه المختصرات رجعوا إلى الانفراد بالجانب النظري.

5-ولتعليم المهارة والقدرة على الإتيان بالأفعال المحكمة قوانين خاصة به يجب أن يعرفها ويبحث فيها مؤلف الطرائق. ومن هذه الطرائق فيما يخص النحو أساليب التدريب على التصرف في البنى من الأصل إلى فروعه والعكس أي على كيفية الانتقال من بنية أصلية إلى البنى المتفرعة والعكس حتى تصير هذه العمليات عادات لا شعورية. **فلا اكتساب في الجانب النحوي في الواقع إلا لملكة التصرف في البنى** وطرق التعبير لأنه **اكتساب لأفعال** لا لمعرفة ذوات البنى وحدها **وللأفعال أنماط ومُثُل**. ولا بد أن يجري التدريب على نصوص في أحوال خطابية أقرب ما تكون إلى الواقع.



الخاتمة



لقد ميّز العلماء بين الوضع كاصطلاح ("اصطلاح التخاطب عند الأصوليين") وهو الكود اللغوي وبين الوضع الذي يكون عليه الكلام أو الكلم أي الهيئة المعيّنة أو التركيب المعين. ولاحظوا أن الوضع كاصطلاح لا ينفرد به اللفظ الموضوع على معنى في المفردات مثل سماء وأرض ودار وفرس الخ بل ينطبق أيضا على الأنماط من الأبنية أو التراكيب. فمنها ما هو من كلام العرب مثل: فَعَل وفَعُل وفَعال وفعُول وغير ذلك. ومثل التقديم الواجب للفعل على فاعله ومجيء الصفة بعد الموصوف. فهذه الأنماط من التراكيب هي من الوضع العربي. فكل من **وضع اللفظ للمعنى ووضع اللفظ على هيئة معينة هو اصطلاح وراجع إلى ما تواضع عليه العرب في لغتهم**. والجدير بالإشارة هو أن النحاة الأولين لم تأت هذه الألفاظ في كلامهم ولم تظهر كلمة تركيب إلا بعد سيبويه. بل وردت في كتابه كلمة بناء بهذا المعنى. ثم للبناء استعمال آخر وهو التركيب مع التبعية مثل بناء الخبر على المبتدأ. ووردت عند الجاحظ كلمة تركيب في كتاب الحيوان (347/3) واستعمله كمرادف لكلمة الوضع (بمعناها الثاني).

ويطلق العلماء العرب على تركيب الوحدات وعلى ما تحتوي عليه، لفظتي: الصورة والمادة (بعد القرن الثالث) إلا أن الصورة عندهم لا تنحصر -كما هو الحال عند الفلاسفة اليونانيين أو أتباعهم من العرب- على الصفات الذاتية بل على الهيئة الناتجة عن التركيب نفسه. ولهذا فالصورة عندهم هي ما يسمونه بالمثال (عند سيبويه مثال الكلمة أي وزنها ومثال الكلام وتركيبه الذي هو عليه).

ثم إن الوضع كتركيب هو ميدان مستقلّ عن الوضع الاصطلاحي لأن له قوانين خاصة ككل التراكيب اللغوية منها وغير اللغوية إلا أنهم لاحظوا أنه لا يوجد اصطلاح لغوي إلا مصوغا بصيغة خاصة. وفيما يخص اللغة فالميدان الذي هو أساس هذه القوانين هو القسمة التركيبية (Combinatory). وقد ذكرنا ذلك في المقدمة لأهميته القصوى. فالنحو هو دراسة لهذا الذي استعمل من هذه القسمة التركيبية لا في مستوى تركيب الحروف الأصول الصائرة بذلك جذوراً فقط بل في جميع المستويات حتى العليا منها مرورًا بأوزان الكلم ثم مُثُل الكلام المفيد وما بينهما.

وقد ظهرت في الغرب منذ زمان غير بعيد نزعة في علوم اللسان تمسّكت بجانب واحد من اللغة وهو الجانب الخطابي الاستعمالي. وجعلت، بالتالي، وظيفة اللغة التواصلية أو البيانية هي الجانب الوحيد الذي يجب أن يهتم به الباحثون في ظواهر اللسان ليس غير. وينكرون ما يتصف به الوضع التركيبي من استقلال بالنسبة للوظيفة. وكان ذلك ردًا ضد طغيان الصياغة النحوية (Formalism)

على الخطاب وهو ما فرضه تشومسكي وأصحابه على غيرهم بإهمالهم الخطاب والتخاطب. وبالغ بعضهم في ذلك حتى جعل السبب في وجود البنى النحوية هي الوظيفة!مع أن المعروف، منذ أقدم العصور، هو سبق البنية ووجود قوانين لها خاصة بها تدخل في ميدان الرياضيات. أما البنى النحوية الموجودة في الاستعمال فهي نتيجة عن اختيار الواضع أوّلا لما في هذه القسمة من شيء مناسب للبيان فاللغة على هذا هي قسمة تركيبية من الوحدات (على مستوَيات) تصير مواضعة (code) تواضعوا عليها واستعمالهم لها وجعلوها دلائل تتصف بشدة الإبهام في المعنى في الوضع لعمومها. فيختار منها الناطق في خطابه بدوره ما يناسب غرضه. فيكون الوضع التركيبي حينئذ قد أعدّ كل ما تتطلبه عملية التخاطب من أدلة لفظية. وأما حال الخطاب (Situation) فتكون، من جهة أخرى، مصدراً لأدلة غير لفظية وهي القرائن. فالوظيفة البيانية تبدأ من حيث ينتهي إليه اختيار البنية. فهي أداة صالحةٌ للخطاب إلا أنها سابقة الوجود كبنية متواضع عليها والدليل على ذلك هو هذا الإبهام الشامل لكل العناصر الدالة وخاصة الأدلة المسماة بالمبهمة (Indexicaux) كالضمائر والظروف وأسماء الإشارة وغير ذلك. ثم الاشتراك الدلالي الذي يعمّ كل اللغة فهو غير وظيفي في حدّ ذاته. ودليل آخر هو ما أثبته اللسانيون مع الأطباء في اضطرابات الكلام بوجود قدرات مختلفة في الكلام. فإذا تعطلت إحداها كالقدرة على التركيب في مستوى لغوي معين بقيت قدرة الفهم لنفس الأدلة التي يعجز عن تركيبها الناطق المصاب بهذه الآفة والعكس حاصل أيضا. وفي ذلك تنوع كبير جدا مما يدل على انحلال ما كان مندمجا من القدرات ومن ثم ما كان له وجود سابق.

فالدراسة الموضوعية تقتضي إذن ألا يُغلب جانب منها على الآخر. فاللغة وضع واستعمال ولفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال. ولا سبيل إلى جعل وجود الوضع التركيبي متوقفاً على وجود وظيفة ولا نزال نكرّر هذا في كل ما نكتبه.

هذا وقد بدأنا في معالجتنا لموضوع البنى النحوية بالكشف عن **الوحدات الصُغْرى**. وعن طريقة النحاة في إثباتها وتحليلها بالنسبة إلى مستوى كل جنس منها. وقد أحصينا مما ذكروه من هذه الوحدات أربع عناصر دالة وهي: **المادة الأصلية والصيغة والكلمة وترك العلامة**. وقد اعتمد النحاة الأولون في استخراج الكلمة على **مقياس الانفصال** (والابتداء) ويتضح بذلك أن بعض الكلم تنفصل وتنفرد في الكلام مثل اسم الجنس وما ينوب عنه كالضمير المنفصل. وبعضها ينفصل بالبدل مثل الضمير المتصل والباقي مما يدل على معنى ولا ينفصل أبدا فليس كلمة عندهم لأنه مصوغ في صيغة كلمة كالتاء في "اعتقد". ثم حاولوا تحليل الكلم التي هي قابلة للتصرف وطريقة

النحاة في ذلك هو التحليل الأفقي العمودي (غير المتسلسل) بمقابلة مجموعة من الكلم بعضها إزاء بعض تتشابه فقط في الحروف الجوامد. فتحصلوا بذلك على الجذور وهو القدر المشترك بينها أو مجموعة من الكلم تتشابه في ماهية الحركات والسكنات وبعض الحروف وترتيبها. فيستنتج من ذلك صيغة مشتركة وأهم اختراع قاموا به في إقامة الأوزان هو الرموز التي رمزوا بها إلى الحروف الأصول وهي عناصر متغيرة في الوزن.

وهما مندمجان في الكلمة لفظا ومعنى[1] وكل من المادة الأصلية والصيغة هو وحدة **دالة على معنى على حدة** كمعنى الكتابة ومعنى صاحب الكتابة في "كاتب". ويلاحظ أنهما اعتباريتان إذ لا توجدان في الكلام إلا مدمجتين. وهذا النوع من الدوآل لا تعرفه اللسانيات الغربية بهذا التصوّر لأنه لا تأخذ بعين الاعتبار إلا القطعة من الكلام الدالة الصغرى وهي المورفيم عندهم. وقد تفطنوا إلى وجود اندماج مماثل للدوال في اللغات الجرمانية. فطبقوا على تحليلهم لهذه الدوال الطريقة التقطيعية. فقالوا بوجود "مورفيمات متقطعة". لأنهم لا يتصورون أن تكون اللغة كوضع ونظام إلا على ما هو عليه الكلام المسموع من القطع المتسلسلة. فلا تحليل لهذا إلا بالتجزئة وفيه تعسف كبير وهو مكلِّف. وللرضى في ذلك كلام رائع أهم ما جاء فيه قوله: "لا يصح أن ندّعي ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب جزء كلمة...[فـــ] في هذه المذكورة (أُسْد) الجزآن مسموعان معًا". (الجزآن: ء/س/ د وفُعْل).

أما ما سماه سيبويه بـــ"ترك العلامة" فهو عنصر دال قائم برأسه مع أنه لا لفظ له فهو في الحقيقة مفهوم رياضي وهو خلوّ الموضع من العلامة الملفوظة (أو الموضع الصفر). ويكون له دلالة لأنه يأتي في نفس الموضع وهو موضع معين في مقابل علامة ملفوظة . فالتقابل بينهما هو الذي يمنح لترك اللفظ دلالة معينة وذلك مثل علامة المذكر التي هي ترك العلامة الملفوظة يقابلها علامة التأنيث الملفوظة. فليس الصفر ههنا وفي الرياضيات عدَماً مطلقا بل هو عدم في موضع معين تقابله فيه كل العلامات الملفوظة. فالرتبة الناتجة عن وجود مَوْضع لكل وحدة وأخواتها هي سبب وجود الصفر كعلامة وإن كان غير ملفوظة. وللصفر في النحو العربي دور كبير جدا كما بيناه.

---

[1] فالكلمة المتصرفة هي في العربية وبعض اللغات الأخرى دائما نتيجة لتركيب غير أفقي فقط لهذين العنصرين.

هذا وقد لاحظ النحاة أيضا أن الدلائل اللغوية ليست هي تماما الألفاظ بالذات. فأكثر الأدلة لها، في الواقع، أكثر من لفظ وذلك مثل الضمائر. فللمتكلم ضمير منفصل هو أنا وضميران متصلان هما "التاء المضمومة في ضربتُ والياء المدية في كتابي". أما الغائب فله علامة من نوع "ترك العلامة" (سماها المتأخرون ضميرًا مستترًا). وكذلك هي أنواع العلامات الإعرابية (فللرفع الضمة والواو والألف وثبوت النون) وجميع الأدلة اللغوية هي على هذه الصورة.

أما فيما يخص مفهوم الإفراد فإن أكثر من جاء بعد سيبويه قد اختلط هذا المفهوم في أذهانهم -تحت تأثير تحديدات أرسطو للاسم والفعل- فصارا لمفرد ينطبق على المعنى عند ابن السراج وبعض من جاء بعده (الاسم ما يدل على معنى مفرد). ثم طبقوه على اللفظ مرة ثانية إلا أنه صار يرادف الكلمة أيا كانت كوحدة لغوية (مفردة) وبالتالي عنصرا من المعجم[1] ولم يقصد هذا سيبويه بل أراد من المفرد ما ينفصل تمامًا كلمة كانت أم غير ذلك.

وقد خصصنا **لمفهوم الموضع** عند النحاة بابا كاملا نظرًا لأهميته والدور الكبير الذي يقوم به في تحليلاتهم وإثباتهم للبنى. فالموضع عندهم يبدو في أول وهلة أنه ينحصر في الموقع الذي تقع فيه الوحدة في تسلسل الكلام وليس كذلك في جميع الأحوال. إلا أنه يتميز بذلك القبيل من الوحدات مثل الاسم والفعل والحرف وأنواع كل واحد منها. فإن الجنس من الكلم يستدّل عليه بوقوعه في موقع خاص.وهذا يماثل تماما ما أثبته بلومفيلد اللساني الأمريكي للكشف عن انتماء الوحدات إلى أجناسها. وأخذ منه ذلك تلميذه بايك (K.Pike) ووسّع ذلك فأضاف إلى الموقع مفهوم الوظيفة الخطابية مع أنه لا توجد علاقة بينهما إلا في الخطاب.

وهناك فرق بين الذي سماه بايك بالتاكَميمية ونظرية الموضع العربية. فالموضع عند النحاة ليس هو بالضرورة موقع الوحدة في تسلسل الكلام لأنه قد تُقدّم الوحدة ويبقى موضعها كما كان. وقد يخلو الموضع من أي محتوى لفظي مع بقائه موضعًا اعتباريًا في البنية. والدليل على وجوده هو ظهوره من جديد عند وقوع الوحدة الملفوظة فيه كموضع ال وموضع حرف الجرّ. فالوحدات الزوائد تدخل وتخرج وموضعها باقٍ ولو خاليا كمكوّن للبنية. وكذلك إذا حذفت لوجود قرينة فاللفظ هو المصاب بالحذف لا البنية ولا تصاب البنية بالحذف أو أي تغيير إلا إذا استمرّ الحذف في جميع

---

[1] وقد شاعت كلمة "مفردة" بهذا المعنى وخاصة في أيامنا هذه ولا بأس بذلك إذا ميزنا بين هذا المعنى والمعنى الأصلي (وكذلك هو معنى المفرد في مقابل المثنى والجمع).

الأحوال مثل السقوط المطرد لأواخر الكلم عند تحول اللغة عبر الزمان وهذا دليل على أنه جوهر النظام اللغوي.

وتصور النحاة العرب للموضع أنه موضع في بنية لا في تسلسل الكلام فقط وهذا تصور رياضي إذ البنية هي عندهم مجموعة من المواضع الاعتبارية ناتجة عن التركيب[1].

وشرعنا في الباب الثالث في تحديد المنطلق الحقيقي الذي انطلق منه النحاة القدامى في تحليلهم للكلام. وبدأنا بوصف الطريقة التقطيعية الغربية –وخاصة التحليل الأمريكي الذي يعتبر أرقى من الأروبي– حتى تتبين الفروق التي تفترق بها عنها الطريقة العربية. فاللغة عند الغربيين –تتكون كلها– من وحدات هي قطع من الكلام لها بداية ونهاية (وهي الفونيمات والمورفيمات: وحدات غير دالة ودالة متكونة من الأولى). ولا يرون في الوحدات المتداخلة في الكلمة الواحدة إلا قطعا أيضا إلا أنها متقطعة (Discontinu) عندهم. وهذا بعيد عن التحليل العربي.

فإن العلماء العرب **ينطلقون من اقل ما يفيد من الكلام** ولاحظوا أن هذا الأقل هو وحدة دالة يمكن أن "تنفصل وتبتدأ" على حد تعبير سيبويه. ويُعرف ذلك باختبار اللفظ بالوقف ويؤدي ذلك إلى ما يقع بين وقفتين ولا ينفصل شئ بينهما في مثل: "كتاب" في الإجابة عن السؤال ما هذا؟ فهو كلام مفيد ويتحدّد ككلمة مفردة بالانفصال التام بدليل مجيئه وحده وهو خاصية وضعية ويكون ذلك بالوقف وهو أمر لفظي محض. فهي نقطة لقاء يبين الوضعين اللفظي والخطابي المعنوي.

وتتولد أو تتفرّع بدخول زوائد معدودة على هذه الكلمة المفردة وحدات كثيرة وتكون الزوائد موصولة بها غير مبنية فيها بسبب قابليتها للخروج منها. وكل زيادة أو أكثر من زيادة قبلها أو بعدها تكوّن وحدة على حدة. وبما أنها زيادة على أصل أي على نواة فتكون كل واحدة متفرعة بالتالي **مكافئة للأخرى** لإمكان وقوعها في نفس الموضـــع. ولأنها **تنتـــمي** كلها **إلى مجموعـــة** فروع للأصل الواحد هي "اسم واحد" كما يقول النحاة الأولون" فـــ:كتاب ↔ الكتاب ↔ بالكتاب ↔ كتاب زيد ↔ كتاب مفيد، الخ، كلها متساوية كوحدة. ولذلك يقول سيبويه أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد والصفة والموصوف كذلك واقترحنا أن تسمى لفظة.

---

[1] وقد فسّرنا ذلك في كتابنا "منطق العرب" بتركيب لا الوحدات فيما بينها بل نجعل كل أفراد الفئة منها على ترتيب خاص (وهذا الذي وصفناه بأنه: تركيب بين الفئة والترتيب"= Synthesis betwin the class and the order).

ولكل من الاسم والفعل زوائد. وزوائد الاسم هي في صدر الوحدة أداة التعريف وقبلها حرف الجر وفي آخره علامة إعراب والتنوين أو المضاف إليه والصفة لا غير. فكل ما تجاوز ذلك أو كان مغايرًا له "فليس من الاسم". ويعبر الخليل وسيبويه عن هذه الزوائد بأنها "من الاسم"، أما الخارج عنها فله غالبا علامة النصب كالحال والتمييز مع الفعل أو الاسم وغيرها فهي زوائد لا على الاسم بل على الكلام المفيد فهي وحدات خارجة من اللفظة.

و لم يدرك المتأخرون من النحاة أن الكلمة (القابلة للزيادة) مع زوائدها هي وحدة من مستوى أعلى من مستوى الكلمة في حد ذاتها لأن المنظور ههنا هو مجموع الكلمة وزوائدها. فالكلمة (الاسم والفعل) خاصة في **داخل الكلام** هي وحدة أخرى قائمة بذاتها حتى ولو جاءت بدون زوائد لأن مواضع الزيادة عليها موجودة بوقوع الزوائد فيها وباقية بدونها لأنها مهيأة لذلك. أما الكلمة في ذاتها **أي** كمجموعة مرتبة من الوحدات الصوتية فهي من مستوى أسفل من ذلك لأن المعتبر فيها هو كيانها وبنيتها هي في ذاتها. أما ما فوقها فليس من مستوى الجملة بعد بل من مستوى ما يدخل في الجملة من مكونات الكلام. كالاسم[1] والفعل مع زوائدهما. ومنها أيضا الحروف الداخلة على الكلام لأن الجملة تتكون من هذه الكلم ومن مجموعات أخرى من الكلم (مثل ما وهل وغيرها).

فالكلمة كوضع من أوضاع اللغة (في المعجم) هي قسم قائم برأسه ولها زوائد (إلا حرف المعنى) تدخل في داخلها على حروفها الأصلية (كالتاء في افتعل). وهي بمترلة زوائدها المصوغة فيها اللاحقة بها مثل علامة التأنيث والتثنية والجمع. أما الزوائد الخارجة من صيغة الكلمة كحرف الجر والمضاف إليه فتجعل من الاسم وحدة أخرى من مستوى أعلى حتى ولو كانت مواضعها **خالية من هذه الزوائد**[2] لأن المهم هو الموضع كما بيّنا.

وللفظة بهذا المعنى صفة أخرى تتميز بها عن غيرها وهي "التمكن" أي قدرة الكلمة على احتمال الزوائد وعلى التصرّف إذن بالزيادة من خارجها. فما يقبل الزيادة التي تخص الاسم أو الفعل وهي أجناس من الكلم معينة ومعدودة. وما لا يقبل الزيادة كليا أو جزئيا فيكون التمكن فيه

---

[1] ثم ينقسم الاسم كله (ككلمة) إلى: الاسم المختص وهو الذي يلازم مسماه وغير المختص وهو ما لا يلازمه مثل: الاسم العام (الجنس) أو العلم في مقابل الضمير واسم الإشارة والظرف وغير ذلك. مما هو مكمل للأول (راجع "منطق العرب").

[2] إلا في الخطاب المختصر بالحذف مثل "زيد" في إجابة للسؤال: "من خرج؟".

على درجات: ما يقبل كل زيادة كاسم الجنس وما لا يدخله الكسر والتنوين (مساجد، أبيض في النكرة). أو التعريف (عمر).

ثم إن الزيادة وعدمها يجعلان من اللفظة وحدة مخالفة لجوهر الكلمة والحرف (الصوتي) لأنها **وحدة امتدادية** مماثلة تماما للوحدة التركيبية المفيدة التي هي الجملة إلا أنها غير مفيدة هي وحدها(الا بتقدير محذوف). ويوجد إذن في العربية عند النحاة القدامى وحدتان من نوع القطعة وهما الحرف الصوتي والكلمة ووحدتان امتداديتان هما اللفظة والجملة. ولا يوجد في الكلام **المحصّل** الواحد المحسوس إلا القطع الدالة وغير الدالة.

وأما التفريع أو التصرف من الأصل الذي هو الكلمة المفردة بزيادات متتالية لقُبل معينة في مواضع معينة فهو من وجهة نظر الرياضي[1] سلسلة من العمليات ينتج من كل واحدة منها لفظة وتسمى المجموعة **بحدّ الاسم أو الفعل**. أي المثال أو النموذج من التحويلات الذي تصاغ عليه وتنشأ منها اللفظة. ينطلق ذلك من الأصل وهو ما ليس فيه زيادة ملفوظة (الكلمة المفردة) وتتولد أو يتفرع منه بالزيادة المتدرّجة يمينا وشمالا على مثال سابق عدد لا يُحصى من الوحدات من هذا المستوى. وقد رسمنا لهذا الحد رسمًا يمثل هذه العمليات **وهي تغطى بالتدريج المحورين الأفقي والعمودي معا**. ونؤكّد على أن كل لفظة متولدة بهذه الطريقة تعتبر مكافئة لما تفرعت عنه فيما قبلها ولما يتفرع عنها. وبما أن الزيادة هي تحويل فلكل واحدة منها تحويل مُناظر يرد به الشيء إلى أصله. ويمكن أن تكون الزيادة مساوية لصفر مع احتمال هذه التحويلات للتجميع كما بيناه (وهو اصطلاح رياضي حديث). فالمجموعة تكوّن إذن ما يسميه الرياضي بالزُّمرة (Group)[1].

وتختلف هذه المستويات في شدة الاتصال الذي تتصف به وحداتها أو ضعفه. فأشد الاتصال يقع في داخل الكلم (كأوضاع للغة). وهذا ما يسميه النحاة **بناء**. ويأتي المركّب المزجي مثله إلا أنه مبني من كلمتين. وتأتي بعد هذا اللفظة فبين الأصل وزوائده يكون الاتصال أضعف بكثير ويسمى **بالوصل** إذ يمكن أن تحذف بعض الزوائد أو كلها. فالبناء يكون في مستوى الكلمة والوصل في مستوى اللفظة. وأما التراكيب المفيدة فيوجد البناء في بعض ما يجيئ في نواتها والباقي هو بناء شبيه بضم تاء التأنيث للكلمة. هذا ولا يمكن أن تنتقل الزوائد في داخل الكلمة والداخلة على اللفظة عن

---

[1] ثم إن معرفة هذه الميزة الرياضية مفيدة جدا في البحث العلمي في مختلف ميادينه التي تعالج اللغة واستعمالها في زماننا هذا وذلك مثل اللسانيات الحاسوبية ومنها العلاج الآلي للغات وغيرها.

مواضعها إطلاقا. وأما هذا النظام من الثبوت الواجب وعدم الفصل فله دور عظيم في المساعدة الفعالة لفهم الكلام لأن ثبوت الموضع في درج الكلام واطراده هذا في الثبوت يهتدي به السامع.

أما فيما يخص اللفظة الفعلية فإنها تفترق عن اللفظة الاسمية ببعض الصفات: فإن لها ثلاثة حدود يتولد عليها: الماضي والمضارع والأمر أولا وتتصف نواتها ثانيا بأنها ثنائية ففيها الفعل ويدخل معه فاعله إذا كان ضميرا متصلا. وخاصية ثالثة هو أن المفعول به يمكن أن يكون عنصرا في اللفظة الفعلية على شكل زائد في الأخير ضميرا متصلا منصوبا ("في ضربته").

فأما حد الفعل الماضي فالأصل فيه هو الغائب لأنه لا زيادة فيه. وتتفرع منه الفروع بالزيادة مثل ما في اللفظة الاسمية فيأتي قبل النواة زيادتان: "قد" للتأكيد أو تقريب الزمان الماضي إلى زمان الكلام (حال الحديث عند سيبويه).

كل ما سبق في البابين السابقين يخص اللفظة الاسمية والفعلية والحدّ الذي تتفرع عليه أما في الباب الخامس فتطرقنا إلى مستوى الوحدات التركيبية الصالحة للإفادة وهو الكلام المفيد والمستغني.

وليس هذا المستوى ناتجا عن تركيب بسيط للفظة الاسمية واللفظة الفعلية لان ما تتألف منه التراكيب المفيدة تدخل فيه كلم لا تظهر إلا في هذا المستوى. وليست أيضا خاصة بما يدخل في اللفظة وذلك مثل "هل" والهمزة الاستفهاميتين وإنْ الشرطية وغيرها. وقد تأتي في هذا المستوى وحدات تركيبية كالجملة الفعلية في مواضع اللفظة الاسمية مثل: "زيدٌ ضربته". فليست الجمل إذن متكونة فقط مما يأتي في مستوى اللفظة.

والمكون الأساسي للتراكيب المفيدة (بني الجمل) هو ما سماه النحاة **بالعامل وما يعمل فيه.** وقد لاحظنا أن هذا الذي يعمل فيه هما معمولان أول وثان (لسبب سنذكره). وهو مستوى من التجريد أعلى من مستوى الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر إذ يجتمع في موضع العامل مثلا: الابتداء والفعل والنواسخ وغيرها وفي موضع المعمول الأول الفاعل والمبتدأ وما يقوم مقامه. ويدخل في موضع المعمول الثاني مثل المفعول به والخبر. والرابط الذي يربط العناصر الأساسية لهذه الوحدة يختلف. فأما الذي ينتج منه البنية التركيبية فهو **البناء** ويريد بذلك النحاة تركيب عنصر بعنصر آخر يحمل أحدهما (المحمول) على الآخر (المحمول عليه). ومعنى الحمل ههنا هو التبعية في إطار التركيب. وقد لاحظنا أن هذا البناء حاصل بين المبتدأ والخبر وبين الفعل (مع فاعله) من جهة

والمفعول به من جهة أخرى. **ولا بناء عند سيبويه بين الفعل وفاعله** وقد أخطأ ابن السراج عندما صرح أن الفاعل يبنى على فعله لأنه لا يخلو فعل من فاعل إطلاقا. فالعلاقة بينهما هي **اللزوم** (بتلازمها الوضعي اللغوي لا الطبيعي أو المنطقي). ولا يكون بناء إلا بين الوحدات المستقلة الوجود (التي يمكن أن تأتي وحدها).

أما المعمولان فأقرب ما يعمل فيه العامل إليه هو **المعمول الأول** كالفاعل والمبتدأ. والمعمول الثاني هو المفعول به والخبر. وهما يكوّنان أصل الكلام ونواته لوجود زوائد تدخل عليهما ههنا أيضا. يكتفي الفعل (غير الناسخ) بفاعله في أدنى الإفادة.

و لم يدرك المتأخرون من النحاة أهمية الدور الذي يقوم به العامل فقد اقتنعوا بأنه مجرّد سبب لحصول الإعراب: وليس الأمر كذلك لأنه وإن كان هو سبب الإعراب فإنه، في الواقع، **المحور الذي يبنى عليه الكلام** ولا بنية جامعة لشمل عناصر الجملة إلا به إذ بدخول العدد الكبير من العناصر المختلفة في موضع العامل ومواضع المعمول كما سبق أن ذكرناه **يصير التحليل أشمل وأجمع** وبالتالي أكثر تجريدا واصح من غيره. وقد توصل إلى ذلك النحاة بفضل القياس في حمل الشيء على نظيره كما وصفناه في كتاب منطق العرب لأنه الوسيلة الاستدلالية الوحيدة التي تمكن الباحث من تحقيق الشمولية الكاملة في اكتشافه لتكافؤ البنى.

هذا وليس العامل خاصا بالتراكيب المفيدة فهناك عامل آخر يأتي في صدر اللفظة الاسمية وهو حرف الجرّ أو ما يدخل على الفعل في داخل اللفظة الفعلية من النواصب والجوازم وما لا يؤثر منها في الإعراب فإنه يعتبر عاملا في الدلالة الوضعية مثل حروف الاستقبال والنفي وغيرها.

ومن أهم ما **اكتشفه النحاة هو أن المعمول الأول لا يتقدم أبدا على عامله** وإلا تحولت البنية إلى بنية أخرى. فيصير ما كان فاعلا مبتدأ مثل: "زيد قام" (هو أو غيره). وهذا لا يخص الفاعل وحده كما كان يعتقده أكثر النحاة ولا كل مرفوع كما قال ابن جني بل يشمل اسم كان واسم إنّ وأخواتهما وما يعمل فيه اسم الفاعل وغيرها. ولهذا يكون العامل مع المعمول الأول من الناحية الرياضية **زوجاً مُرتبا لزوما**. ويختلف الفعل مع فاعله في شدة الاتصال بينهما لهذا السبب لان الفاعل قد يكون ضميرا متصلا (وكذلك يوصف المفعول به ويكون ضميرا في اللفظة إلا أنه أقل من الفاعل اتصالا لجواز حذفه). ويُعرف ذلك بمجيء المعمول الأول (أيا كان) ضميرًا متصلا وذلك مثل الفاعل واسم كان وغيرها.

ولا يعرف اللسانيون الغربيون هذا الذي أثبته النحاة العرب من مستوى العامل المجرد وإن كان بعض النحاة من القرون الوسطى قد استعاروا منهم هذا المفهوم ولم يستغلوه كما استغله العرب (وترجموا عمل العامل بالكلمة اللاتينية REGERE)[1].

وقد نبهنا بعد هذا على خطورة التخليط بين ميداني الوضع التركيبي والخطاب. ومثلنا لذلك بالفرق بين "قام زيد" و"زيد قام ". فمن حيث التركيب فهما بنيتان مختلفتان تماما. وقد بيّن ذلك المبرد وأحسن. وقد يكون **المقصود منهما واحدا** بجعل زيد هو صاحب القيام. والمقصود يدخل في الجانب الخطابي. وقد بينا أيضا أن الفاعل موضعه هو موضع المبتدأ وهو أيضا مسند إليه في الخطاب وما يماثله في ذلك هو خبر المبتدأ فذاك تحليل تركيبي وهذا تحليل خطابي.

وكذلك هو حكم المفعول به فقد يكون عنصراً زائداً من حيث البنية من اللفظة الفعلية وهو اختياري خطابيا. وكونه المعمول الثاني الوحيد الذي يأتي ضميرا متصلا في اللفظة هو دليل على انه نظير الخبر في البنية (لا في المعنى).

وتختص العربية ببعض البنى يمكن أن تعتبر أساسية لأنها نووية ولا يمكن لذلك أن يحذف منها شيء. فيعدّ سيبويه المبتدأ أصلا تتفرع عليه وعلى خبره فروع كثيرة بتنوع ما يدخل عليها وذلك مثل "إنّ" وأخواتها والأفعال الناسخة وما يكون العامل فيها متكونا من فعل وفاعل مثل "حسبت" أو فعل وفاعل ومفعول مثل "أعلمته". والفعل مع فاعله والمفعول به هي بنية أساسية من حيث التركيب لأنه يتركب من عامل ومعمولين قد يصيران ضميرين متصلين في اللفظة. والدليل على ذلك هو وجودها على شكل لفظة فعلية: "ضربته" كما قلنا. ولا يأتي في موضع الهاء إلا المفعول به (أو ما يتصرف كالظرف). كما تدخل على الجملة الاسمية والفعلية عدد من العوامل المؤثرة وغير المؤثرة (إنْ الشرطية وغيرها). وعلى هذا الأساس يكون ما يدخل على الجمل كلمة واحدة أو لفظة أو تركيب. **فالجملة تقبل كمكوّن لها في كل موضع منها وببعض الشروط أحيانا كل أنواع الوحدات من المستويات الثلاث.**

وخصصنا بعد ذلك بابا للزوائد على النواة في الوحدة التركيبية أي الجملة. وقد لاحظنا أن جميع الوحدات الدالة تتكوّن عندهم من **أصل (النواة) وزوائد.** وقد يكون الأصل مجرّدًا من الزوائد (إلا المادة الأصلية للكلمة). والنواة التركيبية هي العامل التركيبي ومعمولاه وتلحقها هذه

---

[1] ومنه المصدر Rection بالفرنسية وترجم إلى الانجليزية فاختاروا كلمة Government وكلا المصطلحين مستعملان في كتب النحو التقليدية عندهم. وتركه اللسانيون وعاد إليه تشومسكي في زماننا وأعطاه معنى قريبا من هذا.

الزوائد الخاصة وتكون ماهية الزوائد التركيبية مثل عناصر النواة: كلمة أو لفظة أو تركيبا. وأهم شيء تتصف به في هذا المستوى **هو إمكانية تنقلها –في أغلبها– مثل المعمول الثاني خلافا لما يجري** في المستويات التي تحت هذا. وهما نوعان: التقديم والتأخير من موقع إلى آخر ويتم بتنقلها مع موضعها والنوع الثاني هو تنقلها من موضعها الأصلي إلى موضع آخر. فالأول مثاله: "جاء راكبا زيد" والثاني مثاله: "زيد أمامك" (الظرف في موضع الخبر) و"ضُرب ضربٌ شديد" (المفعول المطلق في موضع نائب الفاعل). وبذلك عرفنا أن الظرف والمفعول المطلق هما زيادتان يمكن أن تقعا في موضع داخل النواة.ولا يحصل ذلك إلا معهما.

وهذه الزوائد التركيبية أي الداخلة على الجملة هي الحال والتمييز والمفعول المطلق والظرف والمفعول لأجله والمفعول معه والمستثنى[1]. تجيء كلها لنوع من التخصيص. أما التمييز فنوعان: ما يعمل فيه الاسم أو الفعل مثل: "عشرون درهما" رفع درهما ههنا إبهام "عشرين" فهو زائد على اللفظة الاسمية بأجمعها لا على الاسم كنواة للفظة. أما في "امتلأت ماءً فـــ"ماء" يُزيل إبهام الكلام المفيد الذي قبله. ولا يجوز تقديمه عند سيبويه لأنه فعل دال على الانفعال وهو ما يقتضيه التمييز بالنكرة الدالة على الجنس.

هذا ولا بد من التَّنبه إلى التكافؤ في البنية الحاصل بين الجملة كوحدة تركيبية **وبين اللفظة** (الاسمية والفعلية): **فكلاهما متكونة من نواة** (من أصل) **ومن زوائد. أما** النواة فمتكونة من **عامل متصدّر**. ويفترقان فيما يخص اللفظة الاسمية في كون العامل التركيبي (في الجملة) متنوّعًا والعامل الخاص باللفظة الاسمية هو من قبيل واحد وهو حرف الجر. أما عمل المضاف فهو بسبب تعاقبه للتنوين فالجر هنا هو علامة اندراج المضاف إليه في اللفظة لأنه يصير بذلك مخصصًا كسائر عناصر اللفظة.

ووصف آخر يستحق التنبيه عليه هو **تكافؤ اللفظة الفعلية بالوحدة التركيبية أي الجملة الفعلية من حيث البنية** في جميع أحوالها (وتأديتها لما تؤدّيه في الخطاب). وهذا خاص باللفظة الفعلية أن تكون جملةً مفيدة إذا لم يكن فعلها من النواسخ. ومن ثم إمكانية تداخل اللفظة

---

[1] أما المفعول به فهو من النواة في الوضع التركيبي، كما سبق أن قلناه، لأن موضعه هو بمنزلة موضع الخبر (المعمول الثاني) ولأنه يمكن أن يكون ضميرا متصلا في داخل اللفظة مثل الفاعل. وهو فضلة من الناحية الخطابية فقط ولهذا يمكن أن يستغنى الكلام عنه. أما المستثنى فالنوع الزائد منه هو الذي يأتي منصوبا بعد إلا (وقد تأتي الأداة منصوبة مثل غير لأنها اسم).

الاسمية (التي تنفصل) مع اللفظة الفعلية. كمجيئها في موضع الفاعل وموضع المفعول في "ضرب زيد" و"ضربتُ عمرًا" أو "ضرب زيد عمرًا" (أي في م1 أو م2 أو كلاهما) وإخراجها هذين الموضعين من اللفظة الفعلية (موضع الضمير المتصل) **لانفرادها**. وهذا يؤدي إلى جواز الفصل بين اللفظة الفعلية وفاعلها ومفعولها في مستوى الجملة.

وتطرقنا أيضا في الباب السادس إلى الزوائد التركيبية كالحال وسائر المفاعيل فوجدناها بالمنظور الخليلي وألحقنا به فصلا للحديث عن عمل الصفة وشروطها في نفس المنظور وفصلا آخر مهما جدا في نظرنا لبيان التناسب العجيب القائم بين بنية اللفظة وبنية الوحدة التركيبية (الجملة).

هذا وتوجد في العربية -وفي أكثر اللغات- ظاهرة هامة وهي **الإطالة أو التكرير أو التثنية** وهي عبارة عن إطالة اللفظة أو الجملة بإيقاع جملة في موضع اللفظة الاسمية من جهة أو إطالتهما بتكرار ما يأتي في الموضع الواحد من جهة أخرى. فهي في الحالتين إطالة لمحتوى الموضع. أما الأولى فيقع الإيقاع فيها مباشرة: وتُدرج الجملة في ستة مواضع: موضع الابتداء والخبر والمفعول الثاني لحسبت والحال وفي داخل اللفظة: المضاف إليه والصفة مع الاسم النكرة فقط (رجل يقول ذاك). وهي كلها مواضع إفادة (فلا يحصل ذلك مثلا في موضع المبتدأ والفاعل والمفعول). أما الإيقاع بواسطة فبأن المصدرية مع الفعل وأنّ مع الجملة الاسمية (أنْ أخرج/ عرفت أن زيدًا ذاهب). وبالاسم الموصول "الذي" وما يتصرف منه كوصف المعرفة -وحدها- بالجمل: بالرجل الذي يقول هذا).

وفيما يخص تكرار محتوى الموضع فالتوكيد (جاء جاء زيد) أو البدل (جاء الناس أكثرهم) وعطف البيان (أبو حفص عمر). وقد يكرر الموضع لا محتواه مثل عطف النسق وله أدوات خاصة كما أن هناك تكرار الموضع بدون أداة وهو التعدّد. وهذا الجمع بين هذه الظواهر تحت عنوان واحد وهو إطالة ما يأتي في الموضع يبرره اهتمام النحاة الأولين بمفهوم الموضع اهتماما عظيما وهم على صواب. أما من جمع المكرر في مجموعة سماها "التوابع" مع إضافة الصفة فهو مخطئ لأن الميزة الأساسية للتوكيد والبدل وغيرهما ليس هو إجراءها مجرى الوحدة السابقة في الإعراب بل كونها تثنية وتكراراً. وأما الصفة فهي عنصر زائد وليست تكرارا لمحتوى الموضع بل لها موضع خاص بها. فلم يُدرك أن الذي يجمع كل هذه الأشياء -إلا الصفة- هو هذه الإطالة للموضع الواحد بطرق مختلفة.

وتناولنا بعد ذلك موضوعا هو من أهم ما يوجد في النحو العربي وهو يخص، من جهة، أعلى المستويات اللغوية ومن جهة أخرى نقطة اللقاء بين هذا المستوى وأقسام المعاني الخاصة بالكلام وهي الخبر والاستخبار إثباتا ونفيا وما يقابل الخبر (زيادة على الاستفهام) من جزاء وأمر ونهي وتحضيض وترجّ وغير ذلك. وقد سبق أن ذكرنا أن هذا التلاقي في القمة يقابله تلاق آخر في الأسفل وهو تلاقي المعالم الوضعية -واللفظية منها خاصة- بالمعالم الخطابية ونعني بذلك: **الوقف** ومنه قابلية اللفظ **للانفصال** من جهة و"استغناء" الكلام بتعبير سيبويه من جهة أخرى فكل واحد منهما يؤدي إلى إثبات حدود للكلام المفيد.

أما الطرف الأعلى وقد سمى بالصدر أو الصدارة فهو في مدرج الكلام الموضع الذي يكون ما بعده مقطوعا عما قبله ومستأنفا. فلا يؤثر ما يأتي بعده فيما قبله ولا يقدم شيء منه عليه. ويسميه سيبويه بالابتداء فهو، في الحقيقة، ابتداء مطلق وليس موضع الابتداء الذي يطلب الخبر. فهذا الموضع الأخير هو خاص بالعامل. فما يوجد في صدر الكلام يأتي قبل موضع العامل. وبه تتميز الحروف التي تأتي في داخل اللفظة -الاسمية والفعلية- مثل حرف الجر وأداة التعريف والسين و"لم" و"لن" عن مثل "هل" و"ما" ولام الابتداء التي تأتي كلها في صدر الكلام فهي خارجة عما في داخل اللفظة (يقول النحاة بعد سيبويه إنها تدخل على الجملة لا على الاسم أو الفعل). وهذا يقتضي جواز الانفصال من الاسم والفعل في مثل "ما اليوم خرجت" ولا يجوز ذلك في "لم" و"لن" ويقتضي أيضا العكس فلا يقال: "زيدًا هل ضربته" (مع جواز: زيدًا لم أضربه).

أما من حيث البنية التي لا تنحصر في مدرج الكلام فإن الصدارة هي مستوى ما فوق العامل في بنية الكلام لأنه تتحكم فيه وفي مجموع ما يعمل فيه لفظا ومعنى (إذ تجعلها وحدة مستأنفة لا علاقة لما يدخل فيها بما قبلها ولا تأثير يلحقها منه. وهذه الخاصية مهمة جدا في التخاطب لأنها تساعد السامع على التعرف على البنية وما يتألف محتواها من مكونات (ولامتناع تقديم الفاعل على فعله دور مماثل لهذا).

ويدل على هذا عمل الصفة عمل فعلها فلا بد من أن يسبقها إذا جاءت في موضع الابتداء ما يدل على ذلك مثل: "أقائم الأخوان أو"ما قائم الأخوان". فبهذين الحرفين (ولهما الصدارة) يعرف أن الصفة تقوم ههنا مقام "الفعل المبتدأ" أي الفعل الذي هو "مقطوع" عما قبله. و"الاسم المبتدأ" -وهو تعبير سيبويه- هو هذه الصفة في هذا الموضع (وليس المبتدأ الذي له خبر

كما فهمه الأخفش وكل من جاء بعده). وبذلك يتميز "أقائم زيد" عن "قائم زيد" الذي قدم فيه الخبر فذلك فعل وفاعل.

وتدخل في هذا الموضع لمعانٍ خطابية كما قلنا أدوات مختلفة: منها ما هو أصل وهو ما ليس له علامة كالخبر المجرد المقابل للاستفهام وتدل عليه الهمزة. ويأتي بعد ذلك ما هو تأكيد للخبر وهو "إنّ" أو نفيه مثل "ما" أو الاستفهام المحصور في التصديق ودليله "هل". وكل هذا له موضع جزئي في الصدارة والموضع الجزئي الثاني من الصدارة هو للدلالة على الجزاء وأصل أدواته هو "إنْ".وله أدوات أخرى تصلح للاستفهام وهي مَنْ وأيّ وأين ومتى وكيف (وكيفما في الجزاء).

وتتميز الصدارة في كون أدواتها قادرة أن تتخطى موضعها الأصلي (ويستثنى من ذلك الأصلان: الهمزة وإنْ). فأما "هل" و"ما" فإن كل واحدة منهما تغطي موضع الصدارة كله ثم موضع الحروف الداخلة على الفعل (في صدر اللفظة الفعلية) فلا يقال: *هل لم يخرج" ويقال ذلك بالهمزة. أما مع الجملة الاسمية فلا يتعدى كل واحدة منهما موضع الصدارة.

وقد تأتي الأداة المبتدأة وما يليها في موضع اسم معمول لعامل السابق مثل: "علمت هل قام زيد" فلا أثر "لعلمت" على ما يجئ بعد هل ولا يقدم شيء من ذلك فهذا دليل على أن الجملة مستأنفة وهذا لا يمنع أن تقع في موضع اسم محمول على غيره.

وتناولنا بالتفصيل دراسة التغطية لأكثر من موضع ولهذه الظاهرة قيمة تفسيرية عظيمة. فلاحظنا أن أسماء الاستفهام والشرط يعتبرها النحاة أسماء لأنها تقع في مواضع الأسماء فتكون مبتدأ أو خبرا أو مفعولا به. فبما أنها أدوات للجملة يجب لها الصدارة فلا بد أن تغطى هذا الموضع ثم موضعها الإعرابي مثل: "أين وُلد زيد؟" و"كيف أنت". "فأين" تغطى موضع الصدارة ومن ثم تقديمها وجوبا على الرغم من تغطيتها موضع الظرف وموضع خبر المبتدأ. وكذلك هي "كيف" فهي خبر مقدم وجوبا. فهذه ثلاثة مواضع. وبوقوع هذه الأسماء في موضع الحروف -وهو الصدارة- صارت غير معربة.

وختمنا دراستنا عن البنى النحوية بالنظر في محاولة النحاة العرب لتفسير البنى الشاذة في اللغة. ولذلك قال سيبويه: "وليس شئ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[1] وقد لاحظنا أنها تكوّن قسما لا يستهان به من اللغة. وأرادوا لذلك أن يتبيّنوا الأسباب التي أدّت بعض الوحدات إلى الخروج من بابها. واعتبروا هذا الخروج اضطرابا طبيعيا إذ لا بد له من سبب. ولذلك سمّوا هذا

---

[1] الكتاب، 1، 3. وهذا لا ينطبق فقط على ضرورة الشعر لأن التوجيه لا يخص الشعر.

السبب علة لأنه مصدر الاضطراب وسببه. ولم تكن العلة في زمان سيبويه تدل على السبب العام ولم يطل الزمان حتى صارت العلة تدل على كل سبب، أيا كان، عند المتكلمين في البداية ثم عند الفقهاء والنحاة. بل وقد صارت العلاقة بين العلة والمعلول ترادف عند ابن السراج وأتباعه الأصل لاستمرارها وهذا طارئ وغريب في الفكر العلمي الخليلي. ومفهوم العلة حتى بهذا المعنى هو مفهوم عربي ولا علاقة له بالعلة الفلسفية اليونانية. وقد أطلنا الكلام عن هذا في "منطق العرب".

وللتعليل أصول مختلفة تؤثر فيها وتنتشر منها الوحدات اللغوية وهي كالتالي: الأصل في القياس والأصل في الاستعمال والأصل في الوضع. فالشذوذ يحصل في هذه الجوانب الثلاثة من اللغة. مثل "يستحوذ" فهو شاذ من القياس وأصل في الاستعمال لأنه لم يُسمع قط "استحاذ". و"هلا" هي شاذة في دلالتها على التحضيض لأن الأصل في الوضع هو دلالتها على الاستفهام والأصل في الاستعمال هو أنها للتحضيض. والعلل عندهم أنواع فمنها التخفيف لما يستثقله الناطقون وهو أهمها. والعلة المقابلة له هو "أمن اللبس" وهو تحقيق الفرق اللفظي بين الوحدات والمحافظة على التباين بينها إذا أدّى التخفيف إلى اللبس. ويأتي بعد ذلك طرد الباب وهو التسوية بين البنى المختلفة (الناتجة عن التخفيف) في الباب الواحد. فيحصل باطرّاد العلة لكل أفراد الباب مثل حذف الياء من "وعد" في المضارع. وهنا كعلة رابعة هي "كثرة الاستعمال" وهو كثرة تردد الوحدة على لسان الناطقين في كون سببا إما للحذف -وهو تخفيف- وإما لتجميد العبارة فتصير كالمثل إذ لا يجوز التصرف فيها أبدا. وتوجد في اللغة الكثير من مثل هذه العبارات (مثل: لا عليك" و"لا أبال" الخ). وذكروا أيضا التوهّم ويحصل عند الفرد الواحد وهو لَحنٌ فإذا انتشر عند الموثوق بعربيتهم صار مقبولا لأن الاستعمال الأكثر والمسموع منهم هو الأصل في القبول. وكذلك مثل مصائب والأصل هو مصاوب فالتوهم هو في القياس لا في أصل الاستعمال[1]. ومن العلل أيضا تداخل اللغات مثل فضِل/يفضُل ونعِم ينعُم.

وقد حاول النحاة أن يفسروا أيضا لا الشواذ فقط بل التنوع في بناء الوحدات وهو يشبه الشذوذ إلى حد ما ومن هذه الظواهر التشبيه اللاشعوري غالبا الناطقين ومنه تشبيه الوحدة بوحدات أخرى كإعمال ما الحجازية إذ أصلها في القياس غير ذلك (فليست فعلاً مثل ليس). كما حاولوا أن يعللوا احتمال الاسم للكثير من العلامات بأنه الأصل في الكلام إذ يستغنى عن الفعل

---

[1] لأن المسموع عنهم هم آخر من نطق بالعربية بالسليقة و لم تتغير لغته.

والحرف معًا لا في اللفظ وحده بل حتى في المعاني التي تدل عليها فيأتي الاسم وحده في الكلام (مثل: زيد قائم) فاعتبروه أخف من الفعل فإذا أشبه الفعل أو الحرف فإنه يمنع من الصرف أو يبنى.

وقد ذهب النحاة إلى أبعد من هذا إذ حاولوا أن يجعلوا التعليل يخضع -مثل بناء الوحدات- للصياغة. فحاولوا لذلك أن يصوغوا العلاقة التي تربط بين الوحدة الشاذة والأصل الذي تتفرع منه. فهذا التفرع يتمثل عندهم أولا بالكشف عن الأصل إذا لم يكن معروفا وبإقامة سلسلة من التحويلات مرتبة بين الأصل المعروف أو المفترض إلى الوحدة المصابة بالتغيير وذلك بإخضاع تقدير الأصل وعمليات التحويل **بما يقتضيه القياس أي بحمل الشيئ على نظيره**. فليس هناك أي تعسف لأن مثل "قال" تقتضي نظائره من الصحيح أن يكون عينه حرفا جامدا يكون أصله *قَوَل ويؤيد ذلك ما أخذ من هذه المادة مثل قوْل وأقوال وغيرها. أما ما يسمونه بالعمل (سلسلة العمليات التحويلية) فتكون كما يقتضيها القياس وهو ههنا قلب الواو ألفا لوجودها بين فتحة وحركة.

وينبغي أن نميز بين التقدير والتمثيل وبين التقديريْن: التركيبي والتعليلي من جهة أخرى. أما التمثيل فهو تصوير للبنية مما هو ثابت فيها وما هو متغير (فـــ/ع/ل في الكلمة). أما التقدير فمعناه العام هو المقايسة لإثبات التكافؤ في البنية وهو التقدير التركيبي. أما التعليلي فهو إثبات الأصل غير المعروف وتحويلاته المرتبة إلى ما هو موجود بما يوجبه القياس.

توهمات النحاة بعد سيبويه

رأينا أن كلام الخليل وسيبويه لم يكن دائما واضحا ومفهوما عند من جاء بعده فقد أخطأ التعَرّض في عدد من المسائل بعض النحاة وعلى رأسهم تلميذ سيبويه أبو الحسن الأخفش نفسه ومن هذه المسائل ذكرنا:

التسوية بين المبتدأ والخبر والفعل الفاعل من جميع الجوانب (أول من فعل هذا المبرد والمازني)

- **اختلافهما الحقيقي**: ذكرنا كلام المبرد في ذلك ورددنا على كلامه بأن العلاقة بين عنصرَيِ الجملتين مختلفة فالفعل يقتضي الفاعل باللزوم. فهما زوج مرتّب والخبر مبني على المبتدأ فلا يتقدم الفاعل على فعله بخلاف الخبر بالنسبة للمبتدأ[1] وإذا قدم الفعل تغيرت بنية الجملة إلى مبتدأ وخبر وقد يصير الفاعل شيئا آخر في مثل: "زيد قام أخوه".
- **هاتان الجملتان كمسند ومسند إليه**. فبتلك التسوية صار المبتدأ مساويا للفاعل بكونهما مسندا إليه والخبر والفعل مسندا .وزاد الطين بلة بجعل المبرد المسند إليه هو

([1]) وهذا مقياس أساسي للدلالة على الاختلاف في البُنى اللغوية.

المحدث عنه (المخبر عنه) والمسند المحدّث به أي الحديث (الخبر) (وسبقه الأخفش). وسيبويه لم يُرد من الإسناد إلا ضم هذين العنصرين لإنشاء كلام مفيد كشرط لازم فقط ولم يقل أن المسند إليه كفاعل هو المخبر عنه. وتسوية المبرد بين الجملتين الاسمية والفعلية في وجوب هذا الشرط وهو صواب لإنشاء الكلام أدته بلا شك إلى التسوية في كل شي كالبنية والإفادة وهو غير صحيح.

أولا في البنية: فالخبر مبني على المبتدأ أما الفاعل فهو ملازم لفعله (غير مبني عليه[1] إذ لا فعل بدون فاعل فهو مثل الجزء منه). أما الإفادة: فالمبتدأ هو المخبر عنه والمحدث عنه والمبني عليه حديث وخبر عنه. أما الفعل فدليل على حصول حدث و ذِكرُه في الخطاب **هو إخبار عن حصول حدث مع نسبته إلى فاعله** (وليس بالضرورة مَنْ فَعَل الفعل). وابن السراج هو الذي قال عن الفعل إنه مبني على الفاعل. وكل النحاة بعده جعلوا الفاعل هو المخبر عنه بدون ذكر وظيفة الفعل الأساسية وهي الإخبار بحصول حدث في حين حدوثه. فالذي أضل الجميع هو التسوية المطلقة بين الجملتين الاسمية والفعلية بسبب تكافؤهما في الإسناد (الذي لا يتجاوز دوره الإنشاء للكلام المستغني).

وهناك فقرة في كتاب سيبويه نصها: "الأسماء هي المحدث عنها والأمثلة (الأفعال) دليلة عليها(114/1) (سبق أن ذكرناها في كتاب الخطاب والتخاطب) وقد بيّنا أنها مُقحمة لغرابتها بالنسبة لمجيئها في هذا الموضع من الكتاب ولاستعمال سيبويه عبارة "إذا حدَّثتَ عن فعل في حين وقوعه (82/1) فهذا الكلام يدل على أن الفعل ليس مثل المبني على المبتدأ لأن المفاد من الفعل هو وقوع حدث في حين وقوعه فهو نفسه إخبار عن هذا بمجرد ذكره. والفاعل جزء منه ولا دور له في الإخبار ولا هو مخبر عنه أساسًا لأنه ملازم له. فلا شك أن النص المشار إليه قد أثّر في كل الأجيال من النحاة بعد سيبويه وأضلّهم بالنسبة للغرض الحقيقي لسيبويه في هذه المسألة. فهو السبب في ظن النحاة بأن سيبويه نصّ على أن المحدث عنه هو دائما الاسم سواء كان فاعلا أو مبتدأ.

- تخليط آخر فظيع ارتكبه الأخفش في فهمه لمقصود سيبويه من عبارته: "إذا كان[الفعل المضارع] في موضع اسم مبتدأ" مثل: "يقول زيد ذاك" (409/1). وظن الأخفش أنه يريد

([1]) بل يقولون بأن الفعل هو الذي يُبنىَ (لا العكس) على الفاعل إذا كان الفاعل ضميرا متصلا مثل ضربْته فآخر الفعل ساكن بسبب هذا البناء وهو شيء آخر تماما.

بالاسم المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر مع أن سيبويه قد صرّح بُعَيد كلامه هذا بأن "هلا يقول "في موضع ابتداء" (نفسه). فالاسم المبتدأ الذي له موضع الابتداء **غير** المبتدأ الذي له خبر.

فالاسم المبتدأ يريد منه سيبويه، في هذا السياق، اسم الفاعل أو أي صفة كاسم عامل يكون بالضرورة **في موضع الابتداء**. والدليل على ذلك أنه يُسمّى أيضا الفعل الذي ليس محمولا على ما قبله كالمثال الذي ذكره (وكالخبر في "زيد قام"والصفة في رجل يقول) **بالفعل المبتدأ**.

وفهم الأخفش الاسم المبتدأ على أنه، كما قلنا، الذي له خبر. قال هو نفسه: "أذاهب أخواك" فأرفع أذاهب[أخواك] بالابتداء وأخواك بفعلهما **وأستغنى بهما عن خبر الابتداء** لأن خبر الابتداء جئ به ليتم به الكلام .... وتقول: "إن فيها قائما أخواك"(أصول ابن السراج. 286/1). فصار الفاعل يسدّ مَسدَّ الخبر وشاع ذلك عند كل النحاة منذ ذلك الزمان حتى جاء الرضى الاسترابادي فردّ على ذلك بأحسن الحجج. وهناك توهمات أخرى ارتكبها بعض من جاء بعد الأخفش.

أهم ما أثبته العلماء العرب من مفاهيم علمية

I .مستويات اللغة

إن أهم ما اكتشفه النحاة العرب القدامى في اللغة هو نظام المستويات المتداخلة بوصف خاص انفردوا به و لم يُسبقوا إليه قديما وحديثًا. وأخطر ما أثبتوه ليس في تكوّن المستوى مما تحته من العناصر باطرّاد مثل تكوّن البسيط من الوحدات الدالة من الوحدات الصوتية غير الدالة[1] بل **في تكوّن كل مستوى من وحدات أصلية ومن زوائد عليها يتفرع المزيد فيه من الأصل** بقوانين خاصة. فلا يكفي أن نقول إن مستوى العناصر الدالة متكون من وحدات صوتية غير دالة بل أن نميز بين الوحدات التي تكون أصولاً وغيرها وهي الزوائد وما هي التي تجمع بين هاتين الصفتين. ثم ما هي قسمة تركيب الحروف الأصول فيما بينها وقسمة تركيب الأصول مع الزوائد وما هي قوانين التفريع بالزيادة وترتيبها. فالوحدات الدالة مثلا ليست ناتجة عن مجرد تركيبها من الوحدات الصوتية. وها هي ذي مستويات للعربية:

---

[1] هذا التقطيع المزدوج لمارتيني إلى وحدات دالة وكل واحدة منها إلى وحدات صوتية وهو من مكتشفات الفينقيين مخترعي الأبجدية.

1- فهناك المستوى الأكثر سُفولا وهو الحروف الصوتية كما هو معروف ثم: "أصول الكلم" أي الجذور وهي وحدات دالة وإن لم تكن قطعًا من اللفظ وهي كلها حروف جوامد (Consonants) مرتبة. وموازيا لها مستوى مماثل وهو "صيغ الكلم" وهي أيضا وحدات دالة قائمة بذاتها وليست بالطبع قطعا من الكلام.وهي أصوات الحركات والسكنات مع الزوائد كل في موضع خاص (وكذلك هي الجذور) وهذا النوع من الوحدات لا يعرِفُه الغربيون. ويرمز إلى الصيغ برموز (فعل) لِيُمْكِنَ التمثيل لبناء الكلمة واندماجِ –الجذور والصيغ- اندماجا غير متسلسل. وخصوصية النحو العربي هو أن توصل أصحابه إلى تمثيل الصيغ بجعل رموز للحروف الأصول بحسب الرتبة وهي متغيرات ويضاف إلى ذلك الثوابت التي هي الزوائد مع أصوات الحركات والسكنات كل في موضعه. والجزء الكبير من كل لغة جرمانية يحتوي على اشتقاق مماثل للعربية ويكتفي اللغويون من الناطقين بها بالتحليل التقطيعي غير المناسب لهذه الوحدات. وأما اللغات الرومانية فيقع فيها إلحاق الزوائد بالجذور أفقيًا (في تسلسل الكلام: قبلها وبعدها غالبا ولا اندماج فيها) وصارت فيها الجذور تحتوي على الصوامت والمصوّتات. ولهذا كان التحليل **تقطيعيا** وهو لا يصلح للغات التي تحتوي على وحدات مندمجة العناصر كما رأينا.

2- ثم إن الكلم (لا المورفيمات[2]) تنقسم إلى هذا القسم المتصرف (الأسماء والأفعال غير الجامدة) وقسم جامد فيه أسماء (مثل الظروف المبنية) وأفعال (مثل: ليس) وحروف معان جامدة تماما. وكلها مستوى واحد. أما الوحدات الدالة التي تكون زائدة في صيغة المتصرف من الكلم (وهي مورفيمات "مربوطة"عند مارتيني) فليست كلمة عند العرب لعدم انفصالها.

3- لا تتألف الجملة (الكلام المستغنى عند سيبويه) من كلم وحدها كما يصرّح به أكثر النحاة من القرن الرابع فما بعد لأن الجملة تتكون أصلا من مواضع تدخل فيها كل أنواع الوحدات الدالة المنفردة وغير المنفردة بل والمجموعات الخاصة منها. فهذه المجموعات من الكلم لا يعرفها كمجموعات النحاة المتأخرون بالكيفية التي أثبتوها و لم تتضح جيدا عند بعض من جاء بعد القرن الرابع. وكل مجموعة من ذلك هي **اسم** مع زوائده الخاصة به [1] وكذلك هو الفعل. وهي لذلك وحدة من مستوى أعلى من الكلمة وهي **اللفظة الاسمية** أو الفعلية عندنا. وما يدل على أنها من

---

(2) إذ لا يميز أصحاب المورفيم بين مستوى "مكتب" ومستوى الميم المفتوحة. وليس لهم اسم يدل على مثل "مكتب" كوحدة دالة مفردة لاتجاههم الذرّي.(النزعة إلى تحليل كل شيء إلى أصغر المكونات كغاية أساسية لعلم اللسان!).

(1) مثل حرف الجر وأداة التعريف قبل الاسم والإعراب والتنوين أو المضاف إليه والنعت.

مستوى أعلى هو أولا تعذر مجيء الاسم في الكلام المعرب إلا مع الإعراب والتنوين في الوصل وهما زيادتان على الاسم. وثانيا انتقال اللفظة في التقديم والتأخير **بزوائدهما** لا تفارقها. فالكلمة في ذاتها غير اللفظة فإن الجذر أو الصيغة ليسا هما الكلمة بل هما من مستوى أسفل وهما من مكوناتها الخاصة بها و اللفظة متكونة من كلم والكلمة من جذر وصيغة وكل جذر متكون من حروف جوامد مرتبة وهذه الجذور تكون مصوغة مع نظائره وكل مستوى يختصّ بكيفية في تركيب عناصره كما رأينا ولا ينحصر في تركيب الفونيمات في المورفيمات والمورفيمات فيما بينها. فهذا من البساطة بمكان في كلمة بفضل الصيغة وكل عنصر من كل هذا يكوّن مستوى.

4- فمستوى الجملة ليس ناتجا إذن، من تركيب الكلم بل تأتي في بعض مواضعها حروف خاصة بالجملة (لا تظهر في داخل اللفظة) وهي حروف الصدارة كما رأينا. وتأتي الأسماء والأفعال بزوائدها في وحدات من مستوى وسط: بين الكلام والكلم وهي اللفظة. وتأتي في داخل الجملة وحدات تركيبية (أي الجمل نفسها) في مواضع الأسماء مثل الخبر الذي يكون جملة ومثل الحال وغيرهما.

5- وأضاف العلماء العرب مستوى أعلى وأكثر تجريدا من المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل بعمل توحيدي بفضل العنصر الذي يتصدر الجملة في الأصل ويؤثر فيها. ولهذا سموه "عاملا" وعليه تتكون الجملة فهي في العربية مؤلّفة من 3 عناصر مجردة هي العامل والمعمول الأول و المعمول الثاني.وهي محور كل جملة وليس العامل مجرد مؤثر في الإعراب وتدخل عليها زوائد مخصِّصة و العامل هو الفعل والابتداء وكان وأخواتها وإن وأخواتها. فصار الفاعل والمبتدأ وما يقوم مقامها في نفس الموضع المعمول الأول الذي لا يستغنى عنه العامل ولا يقدم عليه أبدا (وإلا تغيرت البنية). وزادوا عليه المعمول الثاني لتكتمل النواة وهو المفعول به والخبر الأول كزائد والثاني كعنصر إسنادي. وتدخل عليها زوائد هنا أيضا وهي المفاعيل والحال وتمييز الفعل.

ففي كل واحد من هذه المستويات نواة وزوائد وتتكون النوى في كل مستوى من عناصر خاصة بها بالتركيب والبناء. وتتفرع الوحدات من النواة بالزيادة عليها من خارجها في مواضع خاصة ثابتة أو متنقلة (متنقلة في الجمل فقط) في نفس المستوى. وينقل من مستوى إلى آخر بتفريع آخر وهو تركيب الأصل وصياغته ثم تفريع المزيد فيه في نفس المستوى.

6- وأعلى مستوى يوجد في التحليل هو ما سموه بالصدارة. وهو ما يجيء قبل العامل وقد لا يعمل وذلك هو مستوى هل و الهمزة وأدوات الشرط وتشاركها إنّ وأخواتها.

7- ومع كل هذا فإن أعظم مفهوم بنى عليه النحاة الأولون تحليلهم للبنية اللغوية فهو **الموضع** وهو الفضاء الإخباري الذي يمكن أن تظهر فيه وحدة خاصة. فالبنية هي مجموعة من المواضع ويمكن أن يخلو الموضع من محتواه ولذلك ليس الموضع مجرّد موقع في درج الكلام لأنه من جوهر رياضي (طبولوجي كما سنراه).

موجز ما أبدعوه وانفردوا به من الطرق التحليلية:

II . طرق التحليل:

الانطلاق في التحليل من شيء موضوعي لا من افتراض وهو صوري بالضرورة:

يتم ذلك في تحليلهم:

1- باللجوء إلى **مقياس الانفصال** وهو لفظي للتعرف على كل **ما ينفرد** في الكلام مثل: #كتابٌ# (قد يأتي بين وقفتين لا وقف بينهما) وما يحصل انفصاله بالبدل أو بالحذف مثل الضمير من "ضربت".

ويتم بهذا حصر الوحدات القابلة للانفصال من النوعين وهي **الكلم** وما يدل ولا ينفصل فهو من مكونات الكلمة مثل الفاء (أصلي وزائد) في "افتقد".

وبمقياس الانفراد[1] يميزون بين ما هو اسم أو فعل أو ما هو غير اسم ولا فعل إذ لا ينفرد الفعل وحرف المعنى.

ويميزون بين الاسم والفعل بما يرافق كل واحد منهما من الكلم قبله وبعده ويختص بأحدهما فبعد حصولهم على العناصر المفردة يشرعون في الكشف عن الوحدات المتكونة منها ويعتمدون في ذلك على:

2- طريقة إجرائية من جهة ومبدأ تفريع الفروع من الأصل من جهة أخرى

3- جعلهم أصول الألفاظ كمقياس لتحديد أصول المعاني التي تدل عليها: فأصل الكلمة المتصرفة الذي هو الجذر فمدلوله هو أصل أيضا لغيره تتفرع عليه معان كما تتفرع على الجذر ألفاظ. وهذا انفرد به العلماء العرب.

---

[1] **الانفراد** كمفهوم خاص بالقدامى (وحدهم) وهو قابلية الكلمة أن يتكلم بها وحدها (مثال ذلك: زيد أو أنا في جواب: من خرج) ولا يدل المفرد عند سيبويه على غير ذلك.

4- استنباط مُثُل البنى الخاصة بكل مستوى والطريقة الأساسية هو حمل الشيء على نظيره في الموضع[1].

وقد لاحظنا أن هذا التجريد المؤدي إلى المادة الأصلية أو الصيغة ليس تجريداً بسيطا يكتفى فيه بانتزاع ما تشترك فيه الكلم من الصفات وهو الذي يتوصل به إلى الجنس بل هو تجريد يعتبر فيه الجنس مع ترتيب أفراده فالترتيب هو الذي يجرّد الحروف المختلفة إلى كيانات يحددها موضعها. وهذا هو الذي سميناه بتركيب الفئة بالترتيب.

5- أما فيما يخص اللفظة فقد رأينا أن كل العناصر ومنها الزوائد تقع في موضع معين حول الأصل (النواة ههنا) وهذا تم اكتشافه بحمل بعضها على بعض بجعل كل عنصر إزاء نظيره ولو كان موضعه خاليا (خلافا للكلمة غير الشاذة) ويمكن أن يرمز إلى جنس العنصر المرتب موضعه كما فعلنا: 0 للأصل و1 للألف واللام و2 لحرف الجرّ و1 للإعراب و2 للتنوين/ المضاف إليه و3 للصفة.

قد أثبت العلماء الأولون للكلام مثالا كما أثبتوا للكلمة مثالا. ومثال الجملة هو مفهوم لا نجده عند أكثر من جاء بعد القرن الرابع بالكيفية الصريحة التي اتصف بها عمل النحاة القدامى. لأن القياس ينطبق على الكلام المستغنى كما ينطبق على الكلم فلا بد أن يتم به التجريد الراقي المبني عليه.

III .المفاهيم النحوية الأصيلة الأساسية

إن أهم المفاهيم التي يعتمد عليها النحو عند القدامى هما اثنان يستخرجان من قولهم: "حمل الشيء على نظيره في الموضع". فالحمل على النظير يقتضي وجود التناظر (أو التقابل في اصطلاح الرياضيات Bijection). ودوره أساسي في إثبات البنى والعلاقات القائمة بينها. وأما **مفهوم الموضع** الذي مر ذكره فهو مفهوم عربي أصيل. وأهميته تكمن في تنظيم الكلام وتصرف بُناه.

---

[1] يتم هذا الحمل باللجوء إلى التركيب بين عملية التجريد إلى جنس وعملية التركيب لأفراده (تركيب المحور العمودي بالأفقي أو تركيب الفئة والتركيب بترتيب محتواها. وقد تطرقنا إلى هذا في كتاب "منطق العرب" وطبقناه فقط هناك على الكلمة). وهذه الطريقة هي أيضا تجريد إلا أنها أرقى من الأولى وسمّيناه بالاعتبار التجريدي لأنه قياس من الدرجة الثانية (يعني بالعمليات انظر كتابنا منطق العرب). أما التجريد إلى أجناس فقد حدّده أرسطو وجعله هو الأساس في كل بحث!

وليس الموضع موقعا في مدرج الكلام بالضرورة بدليل خلوه أو تقديمه وتأخيره مع محتواه. وتنتظم اللغة كلها على أساس قسمة المواضع كما تصوّرها الخليل وسيبويه لا كما يتصورها المتأخرون من النحاة ولا يعرفها بلومفيلد وبايك وتشومسكي وبالأحرى البنويون.

أما المثال وينطبق على الكلم والجمل فهو مجموع الثوابت والمتغيرات الموضوعة وضعا معينا "كل في موضعه" الممثلة برموز بالنسبة للكلمة المتصرفة والمصطلحات الخاصة بالعامل والمعمول في مستوى التراكيب. وأما **الحد** فهو الوصف للعمليات المرتبة التي تحوّل الأصل إلى فروعه والعكس. وهو عين ما يسمى الآن في الرياضيات وعلوم الحاسوب بالخوارزمية (algorithme)[1]. وقد يستعمل الخوارزمي بهذا المعنى كلمة باب أو قياس في عبارة مثل: وهذا بابه وقياسه بذكر سلسلة العمليات المرتبة التي تودي إلى إيجاد المطلوب.

والخلو في الموضع هو مفهوم في نفس الأهمية قد مرّ بنا كلام منه وهو الصفر الرياضي وينطبق على العلامة خاصة. ويسميه سيبويه وأصحابه "بترك العلامة". وله دلالة لأنه يخص الموضع لأنه مرتب (مثل رتبة الصفر في نظام العدد العشري). وترك العلامة هي مقياس كل ما هو أصل في جميع المستويات. وهذا المفهوم استغلّه النحاة جيدا بخلاف ما هو حاصل في اللسانيات الحديثة.

وأما مفهوم التصرف أي التحوّل من بنية إلى أخرى فهو مماثل للتناظر وللموضع في الأهمية لأنه يخص العلاقات التحويلية التي تربط البنى وعناصرها فيما بينها ولم يبلغ أي بحث في هذا الميدان ما بلغه العلماء العرب من التعمق والدقة فيه.

وهناك منظور اختص به العلماء العرب عالجناه باستفاضة منذ عهد قريب في كتاب الخطاب والتخاطب وهو استقلال البنى النحوية لا عن مدلولاتها الموضوعة لها بل عن استعمالها في التخاطب فلا توجد بينهما أية موازاة وأي تناسب[2]. فاللفظ الدال قد يكون له في الغالب أكثر من معنى ثم يكون للمعنى الواحد أكثر من لفظ يدل عليه. وقد يستعمل الناطق اللفظ في غير معناه تماما لعلاقة عقلية. ثم لا يتم الفهم والإفهام إلا بدلائل غير لفظية وهي القرائن (بما فيها علم المخاطب). ولذلك يخضع الخطاب لقوانين تخصه هو وحده كما تخضع البنى النحوية

---

[1] وقد بينا بالتفصيل علاقة النحو بنشوء الجبر عند العرب في رسالتنا للدكتوراه (1979).

[2] انظر كتابنا: الخطاب والتخاطب.

لقوانين رياضية لا تمت بسبب لقوانين الخطاب وقد تفطن العلماء العرب لوجود بعض المناسبات في أسفل النظام النحوي (بين الوقف و"استغناء" الكلام وفي أعلاه في موضع الصدارة (للدلالة على ما هو خبر أو إنشاء).

IV. مقارنة ختامية موجزة بين ما جاء به العلماء العرب وبعض مذاهب اللسانيات

إن الانتظام النحوي و اللغوي عامة عند العرب لا يعتمد أساسا على اختلاف الوحدات وتباينها كما كان يعتقده سوسور وأتباعه بالنسبة لكل اللغات الأخرى. فقد اهتم كل النحاة بما سموه بالفرق و"أمن اللبس" إلا أنهم لا يجعلون من التباين أساس هذا الانتظام لأنهم راعوا فيه القسمة التركيبية التي تخضع لها التراكيب. وكان ذلك يتجاوز بكثير اهتمامهم بالتباين. ثم إن الفوارق اللفظية هي قائمة عندهم على الفوارق بين الأبنية لا بين الصفات الذاتية بين الوحدات وحدها. فنظام اللغة في تصورهم هو قسمة تركيبية محدودة بما تواضع الناطقون عليه وبما اكتفوا به في استعمالهم لها فهناك "مهمل" و"مستعمل" كما قال الخليل.

فأما طريقة بلومفيلد الأمريكي المسماة بـــ"التحليل إلى مكونات قريبة (Immediate Constituant) فتنتمي إلى هذه الطريقة العامة الأخيرة. فهي مبنية على عملية التقطيع والاستبدال مثل طريقة التحليل التسلسلي (حلقة براغ ومارتيني). والأولى تخص الجملة وتتجاوز التقطيع التسلسلي للجملة لأنها تحليل للجملة إلى مكونَيْن كبيرين[1] ثم كل مكوّن إلى مكوناته الكبرى وهكذا حتى يصلوا إلى الوحدات الصغرى. أما الثانية فتهتم أكثر بما تحت الجملة. فالاستبدال عند الجميع هو محك التقطيع. فإذا قام مورفيم واحد مقام قطعة من الكلام لا ندري ما هي فلا بد أن تكون مورفيما مثله. والعيب في هذه الطريقة هو التقطيع المتسلسل كأن لتحليل الكلام غايةً واحدة وهو التوصل إلى القطع الدالة فقط. أما العرب فينظرون فيما ينفصل أو لا ينفصل ولا يسلّطون على الكلام تحليلا مقصورًا كله على اكتشاف ذرّات الكلام المقطّعة وهذا إجحاف كبير لأنه قد يشوه اللغوي موضوع تحليله بحصره على التقطيع الذرّي.

ثم إن هذا يخص التحليل الأُفقي أما المقابلة العمودية فللبنويين طريقة خاصة للكشف عن الوحدات الصوتية وهي المقابلة بين وحدتَيْن دالّتينْ لا تختلفان إلا في عُنصريْن صوتيّيْن مثل"رائب" و"غائب"[2].

(1) هذا سببه تحليلهم لكل جملة إلى قسمَيْن: وهما الموضوع والمحمول وهو ناتج عن التخليط بين النحو والمنطق (وعند تشومسكي المركّب الاسمي والمركّب الفعلي)

(2) يسمى هذا بالـ Paire minimale (الزوج الأدنى في التباين) .

والسؤال ههنا هو هل الراء والغين هما وحدتان مختلفتان في العربية. فالجواب هو نعم لأن المعنى يختلف باستبدال أحدهما بالآخر. فهذا كله أساسه مفهوم التباين هو وحده. ولا يلجأ في هذه إلى المقابلة العمودية أي إلى "حمل الشيء على نظيره في الموضع" لأنهم لا يعرفون معنى الموضع ولا يعرفون أن البنية اللغوية لا تتحدّد باختلاف الصفات بل بوضع عناصرها وضعًا معينا. هذا ويجرد النحاة العرب العناصر فتصبح كيانا تتحد بموضعه في البنية. ويحصل ذلك عند النظر في ظواهر التصرّف. فالمقابلة العربية هي بين وجوه التصرّف وهي أشمل وأوفى. لأنها لا تكتفي بتباين الصفات الذاتية للوحدات ولا تكتفي بالتالي بتحديدها وبتصنيفها.

وأثبتنا فيما سبق أن الغالب على التحليل الغربي هو من قبيل اندراج الشيء في الشيء ويفترق بذلك تماما عن حمل الشيء على نظيره.

وقد حاول تشومسكي أن يتجاوز مجرّد الكشف عن الوحدات وتصنيفها (وبالتالي هذا الاندراج) باللجوء إلى مفهوم التحويل (تحوّل الجملة من صيغة إلى أخرى مثلا[1]). وهو مصيب في ذلك كما أصاب العلماء العرب عند اهتمامهم بتصرف كل الوحدات من بنية إلى أخرى إلا أنه انحرف عن هذه الطريق عند حصره التصرف في التحوّل من البنية العميقة إلى السطحية وهذا عند العرب جزء صغير من الموضوعات التي ينطبق عليها التصرف (وهو التقدير التعليلي كما بيناه).

وقبل تشومسكي كان يشترك النحاة العرب والنحو التقليدي الأوربي في اللجوء إلى هذا التحويل وهو عند العرب، كما قلنا، تصرّف الوحدات من بنية إلى أخرى. وقد أخذ ذلك بعض اللسانيين[2] -وخاصة في أمريكا وأدخلوه في بحوثهم مثل بواس وسابير (Sapir, Boas). واعتمد عليه بصفة خاصة هاريس شيخ تشومسكي ووّفق في ذلك إلى حدّ بعيد.

هذا ولا يوجد في اللسانيات الغربية ما يجمع بين أنواع الأفعال في اللغات الأوروبية في مفهوم واحد كالعامل مثل ما هو موجود عند النحاة العرب **أي كمحور لكل كلام** ووجود

---

[1] ولم يُشر، مع ذلك، إلى أن التحليل التصنيفي هو اندراجي بخلاف التحويل.

[2] وميزوا بين طريقة "Item and Proces" و "Item and arrangement" (تفريع الوحدات أو تنظيمها) وهي الطريقة القدمى عندهم. ويقول بعضهم بأن الثنائية الثانية هي طريقة بلومفليد. وقول Postal أن لا فرق بينهما إلا في الاصطلاح هو خطا لأنه لم ينتبه إلى الفرق الهام القائم بين التحليل التقطيعي التصنيفي وبين التفريع بالتصرف من بنية إلى أخرى.

معمولين له يكوّنان مع العامل نواة كل كلام. وكاد أن يثبت ذلك تنيار (L.Tesnière) اللساني الفرنسي الذي عرف أن للفعل دوراً محوريا[1] إلا أنه خلّط بين الجانب التركيبي والجانب الخطابي. وهو خطأ كما بيناه. كما استعار تشومسكي، كما هو معروف، المفهوم النحوي الأوروبي التقليدي Rection أو Government من العرب عن طريق غير مباشر إلا أنه لم يمنحه الدور الأساسي الذي منحه إياه العلماء العرب[2].

وقد سبق أن ذكرنا في "الخطاب والتخاطب" أن أقرب الأقوال الصادرة من هؤلاء اللسانيين إلى أقوال النحاة القدامى هي ما قاله جان كَانيوپان وخاصة ما تصوّره مما هو قريب من مفهوم اللفظة.

إن الكثير من هذه المفاهيم، المنهجية منها بالخصوص، هي نتيجة للقدر المشترك الذي وضعه المبدعون من علماء الإسلام باجتهادهم الخاص في جميع العلوم الإسلامية بما في ذلك النحو والفقه. والدليل على هذا هو اشتراك المصطلحات: كالقياس وحمل الشيء على الشيء. إلا أن لكل ميدان من ذلك خصوصية لا توجد في غيره من الميادين وذلك نظرًا لماهية الموضوع. فالنحو وعلوم العربية عامة موضوعها أبنية الكلام ومعانيها الوضعية وتصرفها. فلا بد أن يتصف تحليلها بما يقتضيه تحليل التراكيب والبنى من الطرق الرياضية. وقد ثبت ذلك وتحقق بالنسبة للعربية لسببين وهما: أولا ما كان سائدا في تقاليد الحضارات غير اليونانية من اللجوء إلى التفكير الإجرائي (إجراء العمليات المؤدّية إلى نتيجة) بدلا من التفكير التأملي (النظر في ذوات الأشياء) من جهة ومن جهة أخرى ما كتبه الله على العربية من تعمق العلماء في ذلك عامة وتعمق النحاة خاصة بفضل وجود رياضي سبق زمانه بأكثر من ألف سنة وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي وما كتب الله له أيضا من وجود تلميذ له عبقري وهو سيبويه يرضى الله عنهما وعن جميع علمائنا الأفاضل.

وستكون الحلقة الأخيرة لهذه السلسلة إن شاء الله مخصصة لـ"صوتيات اللغة العربية" (عند الخليل وأتباعه وفي العصر الحاضر).

---

(1) وجعل له متبوعين هما الفاعل والمفعول وكل واحد منهما actant (مشارك في الحدث) في مقابل الـ circonstant(ظرف الحدث).

(2)وما ذكرنا من تفوق بعض المفاهيم والطرق العربية -الخليلية- على غيرها لا يعني أبدا أن ما جاءت به اللسانيات الغربية هو دون ما ينتظر منها. فهذا لا يقوله أحد. انظر ما كتبناه من بحوث عن اللسانيات وعن سوسور، فيما يخصنا، ما لانزال نعترف به من مزايا لما جاء به تشومسكي وغيره من العلماء الكبار في هذا الميدان.

فهرس المصادر والمراجع

أ- باللغة العربية

ابن الدهان، شرح اللمع لابن جني، مخطوط، معهد المخطوطات العربية، رقم 93 نحو.

ابن السراج، الأصول في النحو، 3 أجزاء، تحقيق ع الفتلي، بيروت، 1985.

ـــــــ، رسالة في الاشتقاق، تصقيق م.الدرويش و م.الحضري، دمشق، 1973.

ابن النديم، الفهرست، تحقيق رضا بن علي الحائري المازندري، طبعة طهران، 1350هـ=1971م.

ابن إياس، شرح الفصول الخمسين، مخطوط، دار الكتب، القاهرة 1253 نحو.

ابن جني، الخصائص (3 أجزاء)، محمد علي النجار، القاهرة، 1386-1389هـ.

ـــــــ، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط1، 1985م.

ـــــــ، المحتسب، جزآن، تحقيق علي النجدي وعلي النجار وعلي شلبي، القاهرة، 1386-1389هـ.

ـــــــ، المنصف (شرح تصريف المازني)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى بابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، 1373هـ=1954م.

ابن سينا، الشفاء، المنطق-2 المقولات، تحقيق قنواتي ومحمود الخضيري وفؤاد الأهواني، القاهرة، 1371هـ= 1952م.

ابن فارس (أحمد)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ط. القاهرة، 1915م.

ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4 أجزاء في مجلدين، القاهرة، دون تاريخ.

ابن كيسان، كتاب الموفقي، مخطوط بخزانة الكتب بالرباط، رقم 1000 نحو.

ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق م.ك. بركات، القاهرة، 1388هـ= 1968م.

ابن مضاء الأندلسي، الرد على النحاة، طبعة ش.ضيف، 1366 هـ=1947م.

ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب،.. محي الدين عبد الحميد بدون مكان ولا تاريخ.

ابن يعيش (**أبو البقاء اللغوي**)، شرح المفصل في صناعة الإعراب، القاهرة، دون تاريخ.

أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ط. القاهرة، 1939م.

أبو عبيدة، مجاز القرآن، جزآن، تحقيق فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1374هـ=1974م.

أبو علي الفارسي، الإيضاح العَضُدى، تحقيق الشاذلي، ج1، القاهرة، 1389-1969.

ـــــــ، الحجة في علل القراءات، ج1، تحقيق ع.ن.ناصف وعلي النجار و ع.شلبي، القاهرة، 1966م.

ـــــــ، شرح المقتصد للجرجاني، أنظر الجرجاني

الأخفش (**أبو الحسن سعيد بن مسعدة**)، معاني القرآن، تحقيق فايز فارس، الكويت، 1979م.

أرسطو، كتاب العبارة، ترجمة حنين بن إسحاق، نشر Pollak , Leipzig، 1912. (+ترجمة ابن المقفع)

الباقلاني (**أبو بكر**)، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بالقاهرة، 1954.

ـــــــ،كتاب التمهيد، تحقيق الأب يوسف مكارثي، المطبعة الشرقية، بيروت، 1957.

البطليوسي (**ابن السيد**)، إصلاح الخلل، مخطوط دار الكتب، رقم 72 نحو

الثمانيني، شرح اللمع لابن جني، معهد المخطوطات العربية رقم 133 نحو.

الجاحظ (**أبو عثمان عمرو بن بحر**)، البيان والتبيين (4 أجزاء في مجلدين)، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1984م.

ـــــــ، الحيوان (7 مجلدات)، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1940-1947م.

ـــــــ، رسائل الجاحظ، (مجلدان)، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1384-1960م.

الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تحقيق م.ر.رضا، القاهرة، 1335.

ـــــــ، المقتصد في شرح الإيضاح (للفارسي)، جزآن، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد، 1982.

الحاج صالح (**عبد الرحمن**)، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، الجزائر، 2005.

ـــــــ ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية في علوم اللسان، الجزائر، 2007م.

ـــــــ ، منطق العرب في علوم اللسان، الجزائر، 2010م.

الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، 1980م.

الرضي الأسترابادي، شرح الكافية، اسطنبول، 1275هـ.

ـــــــ، شرح الشافية، (3 أجزاء) القاهرة، 1939م. (ط.دار الكتب)

الرماني (أبو الحسن)، كتاب الحدود، ضمن رسائل في النحو واللغة، تحقيق محمد جواد، بغداد، 1969م.

ـــــــ، شرح كتاب سيبويه، مخطوطة مصورة في معهد المخطوط العربية رقم 85، 88 نحو.

الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، 1378هـ=1959م.

الزمخشري، أنظر ابن يعيش.

السجستاني، المذكر والمؤنث، تحقيق عزة حسن (عن نسخة فريدة مخطوطة)، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، حلب -سوريا ، دون تاريخ.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، طبعة بولاق، 1316-1317هـ.

السيرافي (أبو سعيد)، شرح الكتاب، ط.القاهرة، 10 أجزاء (غير كامل)، ابتداء من 1986.

السيوطي (جلال الدين)، الأشباه والنظائر، ط. حيدر باد، 1359.

ـــــــ، المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد البجاوي ومحمد الفضل ابراهيم، القاهرة، جI الطبعة الثانية، وجII الطبعة الأولى، دون تاريخ.

الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، جزآن، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، 1407هـ=1987م.

العطار، حاشية على شرح جمع الجوامع، المطبعة العلمية، القاهرة، 1316.

الفارابي (أبو نصر)، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق ، بيروت، 1986م.

ـــــــ، شرح كتاب العبارة، تحقيق وهام كرتش وستانلي مارو، المطبعة الكاثوليكية ببيروت، 1960.

المازني، كتاب التصريف، **انظر ابن جني**

المبرد (أبو العباس)، الكامل، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دون تاريخ.

ـــــــ، المذكر والمؤنث، تحقيق م.ر. عبد التواب وس.الهادي، القاهرة، 1970.

ـــــــ، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، 1385-1388هـ.

ب- باللغات الأجنبية

A.HADJ-SALAH, Linguistique arabe et linguistique générale, 2vol. Paris-Sorbonne, 1979 et Alger, 2011.

J. HARRIS, Hermès, Trad. F. Thurot, éd. A.Joly, Paris, 1972.

K.PIKE, Language in Relation to Théorie of the Structure of Human Behavior, Slendale, Calif, 1945-1960.

N. CHOMSKY, Cartesian linguistics

—, Syntactic structures, Mouton, La Haye, 1957; 8e impr., 969; trad. fr.: Structures syntaxiques, Le Seuil, Paris, 1969.

MARTINET (A.), Economie des changements phonétiques, Ed, A, Francke , Berne , cd 1956,1969

—, Grammaire fonctionnelle du français, Crédif, Paris 1979.

—, Syntaxe générale, Paris, Colin, 1985.

SAUSSURE (F. de), Cours de linguistique générale, Payot, Lausanne (5e éd., 1955)

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ث

م

ن

هـ

و

ي

فهرس الموضوعات

الباب الخامس 160-119

بناء الكلام

وقسمة التركيب في المستوى ما فوق اللفظة

الباب السادس 186-161

مكونات بنية الكلام مع الزوائد

في مستوى التراكيب

الباب السابع 210-187

ظواهر الإطالة وقوانينها

الباب الثامن 234-211

مستوى الصدارة أو ما فوق العامل كأعْلى

مستوى في اللغة

الباب التاسع 258-235

العلة والتعليل في النحو العربي

طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية

وحدة الرغاية - الجزائر-

2016

Achevé d'imprimer sur les presses
ENAG, Réghaïa
-Algérie-
Bp 75 Z.I. Réghaïa Tél: (023) 96 56 10 /11

الأستاذ الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح



ولد بمدينة وهران، درس في مصر وفي بوردو وباريس. تحصل على التبريز من باريس ودكتوراه الدولة في اللسانيات من جامعة باريس –السوربون– كان أستاذا بجامعة الرباط سنة 1961م إلى سنة 1962م، وبجامعة الجزائر بعد ذلك، وصار مدير معهد العلوم اللسانية بالجزائر، ثم مدير مركز البحوث العلمية لترقية اللغة العربية، وعينه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية سنة 2000م وهو عضو في المجامع الآتية: دمشق وبغداد وعمّان والقاهرة. ويشرف على مشروع الذخيرة الدولي.

إن علماء النحو الأولين ومنهم الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه قد انفردوا عبر العالم وعبر التاريخ بأصالة عجيبة في أعمالهم العلمية لم يُر لها مثيل وقد حاولنا أن نصف ونُقيّم هذه الأعمال بسلسلة من الدراسات منها هذا الكتاب الذي تناولنا فيه تحليلهم للبُنى النحوية. فقد لاحظوا أن النظام اللغوي قد بُني أولا على قسمة تركيبية محدودة بمواضعة وبما يُستعمل من ذلك بالفعل. أما تحليلهم للكلام فلم يكن تقطيعيا تسلسليًا كما لم يكن أساس التمييز بين الوحدات عندهم مجرّد الاختلاف بين الصفات الذاتية بل لجأوا إلى طريقة تحليلية أفقية عمودية (كتفريع الفروع عندهم وحمل الشيء على نظيره) فالاختلاف بين الوحدات عندهم هو في البنية مع إيجاد التكافؤ بين البنى (القياس). هذا وقد اجتنبوا التخليط بين الميدان الوضعي والخطابي دون أن يُغلّبوا أحدَهما على الآخر. واهتمامهم بطبيعة النظام اللغوي من حيث هو بنى وتراكيب أداهم إلى علاجها بمفاهيم ومناهج رياضية كالقياس وترك العلامة والباب والنظير والموضع الطبولوجي ووجوه التصرّف وغير ذلك. ولاحظنا أن تفريع الفروع عندهم هو زمرة ولم يكن مجرّد مُنوئيد كما هو الحال في النحو التوليدي.

الإيداع القانوني 5213-2014



9 789961 957912